



الجامعة العُليا في الْجَمَادِيَّةِ
HAWZA OF NAJAF LEADER IN INNOVATION



مُوسَوِّفَةُ
الْعَالِمِ الْمُتَّصِّلِ بِشِيْخِ الْبَطْفَانِ

المجلد الخامس

الْمُنْظَرُ

لِلْمُجَتَّهِ الْمَجَدِّدِ

الشِّيْخِ حَمَدِ الْبَطْفَانِ



موسوعة العالمة الشيخ محمد رضا المظفر (قدس سره)

الكتاب: المنطق.

تأليف: العالمة الشيخ محمد رضا المظفر (قدس سره).

الإشراف العام: اللجنة التحضيرية

التدقيق اللغوي: مصطفى كامل محمود - عمار كريم السلامي

الإخراج الطباعي: علاء سعيد الأسدية.

التصميم: محمد قاسم عرفات.

الهاتف: +٩٦٤ ٧٦٠ ٢٣٢٣٨٠٠

Web: www.h-najaf.iq

E-Mail: info@h-najaf.iq

- الطريحي، محمدجواد محمدكاظم كاتب، ١٩٥١ -
- موسوعة العالمة الشيخ محمد رضا المظفر قدس سره / تاليف الدكتور محمد جواد الطريحي. - الطبعة الاولى -
[كريلاء، العراق] : العتبة العباسية المقدسة : مؤسسة بحر العلوم الخيرية، ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.
- ١٠ مجلد : صور ٤ : س. (الحوزة العلمية رائدة التجديد)
- المصادر.
- المحتويات : المجلد ١. المجتهد المجدد الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣-١٣٢٢ هـ) -- المجلد ٢. عقائد الإمامية --
المجلد ٣. شرح كتاب المكاسب للشيخ الانصاري : البيع والخارات / اعداد وتحقيق جعفر الكوثاني العاملي --
المجلد ٤. أصول الفقه -- المجلد ٥. المنطق -- المجلد ٦. الفلسفة الإسلامية / اعداد السيد محمد تقى الطباطبائى
التبريزى -- المجلد ٧. سير وتراث نجفية -- المجلد ٨. من وحي الفكر : مقالات . خطب . دراسات . حوارات --
المجلد ٩. ديوان الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣-١٣٢٢ هـ) / محمد رضا القاموسي -- المجلد ١٠. البحوث
المشاركة في المؤتمر الدولي حول التجديد في فكر الشيخ محمد رضا المظفر (قدس سره).
١. المظفر، محمد رضا بن محمد بن عبدالله، ١٣٢٢-١٣٨٤--الافتاد وتفصيير. ٣. العلماء المسلمين - الشيعة الإمامية - ترجم.
- محدث رضا بن محمد بن عبدالله، ١٣٢٢-١٣٨٤--الافتاد وتفصيير. ٣. العلماء المسلمين - الشيعة الإمامية - ترجم.
- الف. العنوان. ب. السلسلة

المقدمة

تحتاج البشرية في تاريخها الطويل إلى عدة من القواعد والعلوم كي تسير ببرؤية واضحة، لا سيما وان البشرية في تطور وتقدم دائم، فإذا كانت بالأمس تحتاج إلى مدرسة فهي اليوم بحاجة إلى مدراس كثيرة ومتعددة، فالإنسان لم يعد بتلك البساطة، وهذا التقدم خلق في نفوس الكثير من المصلحين همَّ اصلاح الناس وتهذيبهم وجعلهم يفكرون بطريقة صحيحة للعيش بواقعية في هذه الحياة، فظهور المنطق في حقبة اليونان والاغريق هو عالمٌ هامٌ في السعي لذلك، فقد ظهر المنطق بصورة جميلة على يد ارسطو طاليس، على قول بعض الباحثين، وما المنطق الا قواعد سليمة يتبعها العقلاه للوصول الى نتيجة صحيحة، ولا تختص بعلم معين، إنما هي قواعد قانونية، كقواعد علم الرياضيات، ونظراً لفائدة هذا العلم اخذ ينمو بشكل كبير جداً، ودخل الساحة الاسلامية عند ظهور حركة الترجمة في العصر العباسي، وتلقاه علماء المسلمين بالقبول وقاموا بتهذيبه وشرحه فيها بعد، فلا احد ينسى اسهامات الشيخ ابي علي بن سينا، حيث ابدع في هذا العلم وكان بارعاً في العلوم العقلية والطبيعية، وظهرت هنالك رسائل مختلفة في هذا الفن لعلمائنا بين الشرح والايحاز والتهذيب، فللعلامة الحلي كتاب في المنطق لم يصل اليه، ذكر من جملة مؤلفاته، ونظراً لفائدة المهمة جعل هذا العلم من مقدمات الدراسة الدينية، فكتبت رسائل وشروحات مختلفة، الكثير منها يمتاز بصعوبة العبارة وتعقيد في الالفاظ، لدواعي كثيرة، وعندما بدأ الشيخ المظفر حركته التجددية

كان لمنطق منها حصة واضحة، اذ كتب كتابه الشهير ليكون المصدر الاول للطالب الذي يأتي للدراسة الدينية او الكليات الاسلامية، وقد نجح الشيخ محمد رضا المظفر في ذلك نجاحاً ملماوساً، حيث احتل كتابه الصدارة في الجوائز العلمية بل في الكليات والجامعات الأكاديمية وشرح بعده شروحات وعلق عليه جمع من الباحثين والعلماء لأسباب كثيرة، يأتي في طليعتها انه لم يتوفر كتاب بمميزات كتاب الشيخ المظفر من حيث الشمولية والمنهجية وانه ظهر في فترة لا يوجد كتاب يبسط المنطق بهذه الطريقة، فقد شرح الشيخ المظفر المنطق بصورة مبتكرة وبأسلوب جليل ينم عن دقة وقوته وشدة ذكائه، يقع الكتاب بثلاثة اجزاء، تضمن الجزء الاول منه مدخلًا وفيه مقدمات اساسية لهذا العلم وثلاثة ابواب تحدث في الباب الاول عن مباحث الالفاظ كونها تعتبر مدخلًا مهماً لهذا العلم، وفي الباب الثاني تناول مبحث الكلي وتوابعه والتي مهد فيها للدخول الى المبحث الثالث الذي تناول فيه مبحث المعرف والقسمة، وفيه يتناول التعريف واقسامه وشروطه وكذلك القسمة، وفي الجزء الثاني ابتدأ المصنف بالباب الرابع الذي حمل عنوان القضايا واحكامها، اختص كل واحد منها بفصل، ثم تناول في الباب الخامس مباحث الاستدلال (القياس والاستقراء والتمثيل)، اما الجزء الثالث فقد تناول في الباب السادس مبحث الصناعات الخمس (صناعة البرهان، صناعة الجدل، صناعة الخطابة، صناعة الشعر، صناعة المغالطة) وبذلك يتم الكتاب بهذه العناوين الرئيسية التي تحمل عناوين فرعية كثيرة.

اللجنة التحضيرية

الإهداء:

إلى أعزائنا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا

ومن يتظرهم العد قدوة صالحة

إلى الشباب الديني المتحفز

إلى طلابنا:

أهدي هذا السفر؛ لأنه لكم، وهو من وحي حاجتكم ... والأمل: أن تتحققوا
حسن الظن بكم، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد، لترفعوا راية العلم والدين
بأقلامكم ومقاؤلكم، في عصر انغماس بالمادة فني الروح، وانجرف بالعاطفة فأضاع
الأخلاق ... !

إليكم يا أفلاذ القلوب! أهدي هذا المجهود المتواضع.

المظفر

المدخل

الحاجة إلى المنطق:

خلق الله الإنسان مفطوراً على النطق، وجعل اللسان آلة ينطق بها، ولكن مع ذلك يحتاج إلى ما يقوم نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغة التي يتعلمهها، من ناحية هيئات الألفاظ وموادها: فيحتاج أولاً إلى المدرب الذي يعوّده على ممارستها، وثانياً إلى قانون يرجع إليه يعصم لسانه عن الخطأ، وذلك هو النحو والصرف.

وكذلك خلق الله الإنسان مفطوراً على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة، لا كالعجماءات، ولكن مع ذلك نجده كثير الخطأ في أفكاره: فيحسب ما ليس بعلة، وما ليس بنتيجة لأفكاره نتيجة، وما ليس ببرهان برهاناً، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة وهكذا، فهو إذن بحاجة إلى ما يصحح أفكاره ويرشهده إلى طريق الاستنتاج الصحيح، ويدربه على تنظيم أفكاره وتعديلها، وقد ذكروا أن (علم المنطق) هو الأداة التي يستعين بها الإنسان على العصمة من الخطأ، وترشهده إلى تصحيح أفكاره، فكما أن النحو والصرف لا يعلمان الإنسان النطق وإنما يعلمانه تصحيح النطق، فكذلك علم المنطق لا يعلم الإنسان التفكير، بل يرشده إلى تصحيح التفكير.

إذن فحاجتنا إلى المنطق هي تصحيح أفكارنا، وما أعظمها من حاجة!

ولو قلتم: أن الناس يدرسون المنطق ويخطئون في تفكيرهم فلا نفع فيه.

قلنا لكم: إن الناس يدرسون علمي النحو والصرف، فيخطئون في نطقهم، وليس



ذلك إلا لأن الدارس للعلم لا يحصل على ملكرة العلم، أو لا يراعي قواعده عند الحاجة، أو ينقطع في تطبيقها، فيشذ عن الصواب.

تعريف علم المنطق

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه (آلية قانونية تعصم مرااعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر). فانظر إلى الكلمة (مرااعاتها)، واعرف السر فيها كما قدمناه، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر، كما أنه ليس كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان، بل لا بد من مراعاة القواعد وملاحظتها عند الحاجة، ليعصم ذهنه أو لسانه.

المنطق آلية:

وانظر إلى الكلمة (آلية) في التعريف وتأمل معناها، فتعرف أن المنطق إنما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية، هي غير معرفة نفس مسائل العلم، فهو يتکفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل بها الفكر إلى الحقائق المجهولة، كما يبحث (علم الجبر) عن طرق حل المعادلات التي بها يتوصل الرياضي إلى المجهولات الحسابية.

وببيان أوضح: علم المنطق يعلمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى يتنتقل ذهنك إلى الأفكار الصحيحة في جميع العلوم، فيعلمك على آلية هيئة وترتيب فكري تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و (المعيار) من الوزن والعيار، وسموه بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به، يرتكز حل مسائله وقضايايه عليه.

فلا بد لطالب هذا العلم من استعمال التمارين لهذه الأداة وإجراء عمليتها في أثناء الدراسة، شأن العلوم الرياضية والطبيعية.



العلم^(١)

تمهيد

قلنا: إن الله تعالى خلق الإنسان مفطوراً على التفكير مستعداً لتحصيل المعارف بها أعطى من قوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن العجماءات، ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من أقسام العلم الذي نبحث عنه؛ مقدمة لتعريف العلم ولبيان علاقة المنطق به، فنقول:

١- إذا ولد الإنسان يولد وهو خالي النفس من كل فكرة وعلم فعلي، سوى هذا الاستعداد الفطري، فإذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويدوّق ويشم ويلمس، نراه يحس بما حوله من الأشياء ويتأثر بها التأثر المناسب، فتنفع نفسه بها، فنعرف أن نفسه التي

(١) المبحوث عنه هنا هو العلم المعتبر عنه في لسان الفلاسفة بـ«العلم الحصولي». أما «العلم الحضوري» كعلم النفس بذاتها وبصفاتها القائمة بذاتها وبأفعالها وأحكامها وأحاديثها النفسية، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته فلا تدخل فيه الأبحاث الآتية في الكتاب؛ لأنّه ليس حصوله للعلم بارتسام صورة المعلوم في نفسه، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجي العيني للعلم، فإن الواحد منا يجد من نفسه أنه يعلم بنفسه وشئونها ويدركها حق الإدراك، ولكن لا بانتقادها صورها، وإنما الشيء الموجود هو حاضر لذاته دائمًا بنفس وجوده، وكذا المخلوقات حاضرة لخالقها بنفس وجودها، فيكون الفرق بين الحصولي والحضوري:

١ إن الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم، والحضوري هو حضور نفس المعلوم لدى العالم.
 ٢ إن المعلوم بالعلم الحصولي وجوده العلمي غير وجوده العيني، وإن المعلوم بالعلم الحضوري وجوده العلمي عين وجوده العيني.

٣ إن الحصولي هو الذي ينقسم إلى التصور والتصديق، والحضوري لا ينقسم إلى التصور والتصديق.



كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسميها (العلم)، وهي العلم الحسي الذي هو ليس إلا حسّ النفس بالأشياء التي تناها الحواس الخمس: (الباصرة، السامعة، الشامة، الذائقه، اللامسة). وهذا أول درجات العلم، وهو رأس المال لجميع العلوم التي يحصل عليها الإنسان، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه الحواس أو بعضها.

٢- ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده، فيناسب بعضها إلى بعض: هذا أطول من ذاك، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ويؤلف بعضها من بعض تأليفاً قد لا يكون له وجود في الخارج، كتأليفه لصور الأشياء التي يسمع بها ولا يراها، فيتخيل البلدة التي لم يرها، مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته للبلدان، وهذا هو (العلم الخيالي) يحصل عليه الإنسان بقوة (الخيال)، وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات.

٣- ثم يتسع في إدراكه إلى أكثر من المحسوسات، فيدرك المعاني الجزئية التي لا مادة لها ولا مقدار: مثل حب أبيه له وعداوة مبغضيه، وخوف الخائف ، وحزن الثاكل، وفرح المستبشر وهذا هو (العلم الوهمي) يحصل عليه الإنسان كغيره من الحيوانات بقوة (الوهم). وهي هذه القوة موضع افتراق الإنسان عن الحيوان، فيترك الحيوان وحده يدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والحول المحدود.

٤- ثم يذهب هو الإنسان في طريقه وحده متميزة عن الحيوان بقوة العقل والفكر التي لا حد لها ولا نهاية، فيدير بها دفة مدركاته الحسية والخيالية والوهمية، ويميز الصحيح منها عن الفاسد، ويتنزع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعقلّها، ويقيس بعضها على بعض، وينتقل من معلوم إلى آخر، ويستنتاج ويجكم، ويتصرف ما

شاءت له قدرته العقلية والفكرية.

وهذا (العلم) الذي يحصل للانسان بهذه القوة هو العلم الاكمل الذي كان به الانسان انساناً، ولأجل نموه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون، وبه تفاوتتطبقات واختلفت الناس.

وعلم المنطق وضع من بين العلوم، لاجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفاً من تأثير الوهم والخيال عليها، ومن ذهابها في غير الصراط المستقيم لها.

تعريف العلم :

وقد تساءل على أي نحو تحصل للانسان هذه الادراكات؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات بعض الشيء، ولزيادة التوضيح نكفلك أن تنظر إلى شيء أمامك ثم تنطبق عينيك موجها نفسك نحوه، فستجد في نفسك كأنك لا تزال مفتوح العينين تنظر إليه، وكذلك إذا سمعت دقات الساعة مثلاً ثم سدت أذنيك موجها نفسك نحوها، فستحس من نفسك كأنك لا تزال تسمعها وهكذا في كل حواسك، إذا جربت مثل هذه الأمور ودققتها جيداً يسهل عليك أن تعرف أن الإدراك أو العلم إنما هو انطباع صور الأشياء في نفسك ولا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها، كما تنطبع صور الأشياء في المرأة، ولذلك عرفوا العلم بأنه: «حضور صورة الشيء عند العقل». أو فقل انطباعها في العقل، لا فرق بين التعبيرين في المقصود.



التصور والتصديق

إذا رسمت مثلثاً تحدث في ذهنك صورة له، هي علمك بهذا المثلث، ويسمى هذا العلم (بالتصور). وهو تصور مجرد لا يستتبع جزماً واعتقاداً، وإذا تبنته إلى زوايا المثلث تحدث لها أيضاً صورة في ذهنك، وهي أيضاً من (التصور المجرد). وإذا رسمت خطأً أفقياً وفوقه خطأً عمودياً مقاطعاً له تحدث زاويتان قائمتان، فتنتقش صورة الخطين والزوايا في ذهنك، وهي من (التصور المجرد) أيضاً.

وإذا أردت أن تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث، فتسأل في نفسك هل هما متساويان؟ وتشك في تساويهما، تحدث عندك صورة لنسبة التساوي بينهما وهي من (التصور المجرد) أيضاً.

فإذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغایرة للحالات السابقة، وهي إدراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس وإذاعتها وتصديقها بالمطابقة، وهذه الحالة أي (صورة المطابقة للواقع التي تعقلتها وأدركتها) هي التي تسمى (بالتصديق)؛ لأنها إدراك يستلزم تصديق النفس وإذاعتها، تسمية للشيء باسم لازمة الذي لا ينفك عنه.

إذن، إدراك زوايا المثلث، وإدراك الزاويتين القائمتين، وإدراك نسبة التساوي بينهما كلها (تصورات مجردة) لا يتبعها حكم وتصديق، أما إدراك أن هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الأمر فهو (تصديق).

وكذلك إذا أدركت أن النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع، فهذا الإدراك (تصديق). (تبنيه) إذا لاحظت ما مضى يظهر لك أن التصور والإدراك والعلم كلها ألفاظ لمعنى واحد، وهو: حضور صور الأشياء عند العقل، فالتصديق أيضاً تصور ولكنه



تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها، وإنما لأجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم، وبين التصور المستتبع له، سمي الأول (تصوراً)؛ لأنه تصور محض ساذج مجرد فيستحق إطلاق لفظ (التصور) عليه مجرداً من كل قيد، وسمى الثاني (تصديقاً)؛ لأنه يستتبع الحكم والتصديق، كما قلنا تسمية للشيء باسم لازمه.

أما اذا قيل: (التصور المطلق) فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك فيعم كلا التصورين: التصور المجرد، والتصور المستتبع للحكم (التصديق).

بماذا يتعلّق التصديق والتصور؟

ليس للتصديق الا مورد واحد يتعلّق به، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والاذعان بمطابقتها للواقع او عدم مطابقتها.

واما التصور فيتعلّق بأحد اربعة أمور:

- ١- (المفرد) من اسم، و فعل «كلمة»، وحرف «اداء».
- ٢- (النسبة في الخبر) عند الشك فيها أو توهّمها، حيث لا تصدق، كتصورنا لنسبة السكنى الى المريخ مثلاً عندما يقال: «المريخ مسكون».
- ٣- (النسبة في الاعباء) من أمر ونهي وقى واستفهام ... الى آخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام، فلا تصدق ولا اذعان.

- ٤- (المركب الناقص). كالمضاف والمضاف اليه، والشبيه بالمضاد، والموصول وصلته، والصفة والموصوف، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية ... الى آخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورها تصدِيقاً وإذعاناً: ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللهِ



لَا تُخُصُّوهَا^(١)). الشرط (تعدوا نعمة الله) معلوم تصوري والجزاء (لا تخصوها) معلوم تصوري أيضاً. وإنما كانا معلومين تصوريين؛ لأنهما وقعا كذلك جزاءً وشرطًا في الجملة الشرطية وإلا ففي أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصديقي، وقوله (نعمه الله) معلوم تصوري مضاد، ومجموع الجملة معلوم تصديقي.

أقسام التصديق

ينقسم الصديق إلى قسمين: يقين وظن، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفي الخبر وهم الواقع واللاواقع سواء كان الطرف الآخر محتملاً أو لا فإن كان هذا الترجح مع نفي احتمال الطرف الآخر بتاً فهو (اليقين)، وإن كان مع وجود الاحتمال ضعيفاً فهو (الظن).

وتوضيح ذلك: إنك إذا عرضت على نفسك خبراً من الأخبار فأنت لا تخلو عن إحدى حالات أربع: إما أنك لا تجوز إلا طرفاً واحداً منه إما وقوع الخبر أو عدم وقوعه، وإما أن تجوز الطرفين وتحتملهما معاً. والأول هو اليقين، والثاني وهو تجويز الطرفين له ثلاثة صور؛ لأنه لا يخلو إما أن يتساوى الطرفان في الاحتمال أو يترجح أحدهما على الآخر: فإن تساوى الطرفان فهو المسمى (بالشك) وإن ترجح أحدهما فإن كان الراجح مضمون الخبر وقوعه فهو (الظن) الذي هو من أقسام التصديق، وإن كان الراجح الطرف الآخر فهو (الوهم) الذي هو من أقسام الجهل وهو عكس الظن، فتكون الحالات أربعاً، ولا خامس لها:

١- (اليقين) وهو أن تصدق بمضمون الخبر ولا تحتمل كذبه أو تصدق بعده ولا

(١) إبراهيم / ٣٤، التحل / ١٨ .



تحتمل صدقه، أي أنك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمٍ من التصديق.^(١)

٢- (الظن) وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر، وهو أدنى قسمٍ من التصديق.

٣- (الوهم) وهو أن تحتمل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر.

٤- (الشك) وهو أن يتساوى احتمال الواقعة واحتمال العدم.

(تبنيه) يعرف بما تقدم أقسام:

(الأول) إن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من أقسام الجهل.

و (الثاني) إن الظن والوهم دائمًا يتعاكسان، فإنك إذا توهمت مضمون الخبر فأنت تظن بعده، وإذا كنت تتوهم عدمه فإنك تظن بمضمونه، فيكون الظن لأحد الطرفين توهما للطرف الآخر.

الجهل وأقسامه

ليس الجهل إلا عدم العلم من له الاستعداد للعلم والتمكن منه، فالجهل مماثل للجهل في العجميات لا نسميه جاهلة ولا عالمٍ، مثل العمى، فإنه عدم البصر فيمن شأنه أن يبصر، فلا يسمى الحجر أعمى، وسيأتي أن مثل هذا يسمى (عدم ملكة) ومقابله وهو العلم أو البصر يسمى (ملكه)، فيقال إن العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها. والجهل على قسمين كما أن العلم على قسمين؛ لأنَّ يقابل العلم فيبادله في موارده

(١) وللبيكين يعني آخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا عن التقليد وهو أخص من معناه المذكور في المتن، لأنَّ المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد أو لا.



فتارةً يبادل التصور أي يكون في مورده وأخرى يبادل التصديق أي يكون في مورده، فيصح بالنسبة أن نسمى الأول (الجهل التصوري) والثاني (الجهل التصدقي).

ثم أنهم يقولون: إن الجهل ينقسم إلى قسمين: بسيط ومركب، وفي الحقيقة أن الجهل التصدقي خاصة هو الذي ينقسم إلىهما، وهذا اقتضى أن نقسم الجهل إلى تصوري وتصديقي ونسميهما بهذه التسمية، أما الجهل التصوري فلا يكون إلا بسيطاً كما سيتضح، ولنبين القسمين فنقول:

١- (الجهل البسيط) أن يجهل الإنسان شيئاً وهو ملتفت إلى جهله فيعلم أنه لا يعلم، كجهلنا بوجود السكان في المريخ، فإننا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا إلا جهل واحد.

٢- (الجهل المركب) أن يجهل شيئاً وهو غير ملتفت إلى أنه جاهل به بل يعتقد أنه من أهل العلم به، فلا يعلم أنه لا يعلم، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق، وهم جاهلون بها في الواقع، ويسمون هذا مركباً؛ لأنه يتركب من جهليين: الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل، وهو أقبح وأهجن القسمين، وينحصر هذا في مورد التصديق؛ لأنه لا يكون إلا مع الاعتقاد.

ليس الجهل المركب من العلم

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه، نظراً إلى أنه يتضمن الاعتقاد والجزم وإن خالف الواقع، ولكن إذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم على الصواب وأنه - أي هذا الزعم - من الجهل المركب، لأن معنى (حضور صورة الشيء عند العقل) أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما إذا حضرت صورة غيره بزعم أنها صورته فلم تحضر صورة الشيء بل صورة شيء آخر زاعماً أنها هي، وهذا هو



حال الجهل المركب، فلا يدخل تحت تعريف العلم، فمن يعتقد أن الأرض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الأرض كروية، وإنما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيّل أنها الواقع.

وفي الحقيقة أن الجهل المركب يتخيّل صاحبه أنه من العلم، ولكنه ليس بعلم، وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله، والاعتقاد لا يغير الحقائق، فالشّيّع من بعيد الذي يعتقد الناظر إنساناً وهو ليس إنسان لا يصيّر الاعتقاد إنساناً على الحقيقة.

العلم ضروري ونظري

ينقسم العلم بكلّ قسميه التصور والتصديق إلى قسمين:

١- (الضروري) ويسمى أيضاً (البديهي) وهو ما لا يحتاج في حصوله إلى كسب ونظر وفکر، فيحصل بالاضطرار وبالبداية التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكلّ أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا.

٢- (النظري) وهو ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفکر، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء، وكتصديقنا بأن الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضاً (الكسيبي).

(توضيح القسمين): أن بعض الأمور يحصل العلم بها من دون إنعام نظر وفکر فيكتفي في حصوله أن تتجه النفس إلى الشيء بأحد أسباب التوجّه الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثلنا، وهذا هو الذي يسمى (بالضروري أو البديهي) سواء



كان تصوراً أم تصديقاً. وبعضها لا يصل الإنسان إلى العلم بها بسهولة، بل لابد من إنعام النظر وإجراء عمليات عقلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية، فيتوصل بالمعلومات عنده إلى العلم بهذه الأمور (المجهولات)، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأساً من دون توسيط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح، ليتقبل الذهن منها إلى ما كان مجهولاً عنده، كما مثلاً، وهذا هو الذي يسمى بـ(النظري أو الكسيبي) سواء كان تصوراً أو تصديقاً.

توضيح في الضروري:

قلنا: إن العلم الضروري هو الذي لا يحتاج إلى الفكر وإنعام النظر وأشارنا إلى أنه لابد من توجيه النفس بأحد أسباب التوجّه، وهذا ما يحتاج إلى بعض البيان:

فإن الشيء قد يكون بديهياً ولكن يجهله الإنسان، لفقد سبب توجيه النفس، فلا يجب أن يكون الإنسان عالماً بجميع البديهيات، ولا يضر ذلك بذاته البديهي، ويمكن حصر أسباب التوجّه في الأمور التالية:-

١- (الانتباه) وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات، فالغافل قد يخفي عليه أو يوضح الواضحات.

٢- (سلامة الذهن) وهذا مطرد أيضاً، فإن من كان سقim الذهن قد يشك في أظهر الأمور أو لا يفهمه، وقد ينشأ هذا السقم من نقصان طبيعي أو مرض عارض أو تربية فاسدة.

٣- (سلامة الحواس) وهذا خاص بالبديهيات المتوقفة على الحواس الخمس وهي المحسوسات، فإن الأعمى أو ضعيف البصر يفقد كثيراً من العلم بالمنظورات وكذا



الأصم في المسموعات وفائد الذائقه في المذوقات، وهكذا.

٤- (فقدان الشبهة) والشبهة: أن يؤلف الذهن دليلاً فاسداً ينافق بديهية من البديهيات ويفعل عما فيه من المغالطة، فيشك بتلك البديهية أو يعتقد بعدها.

وهذا يحدث كثيراً في العلوم الفلسفية والجدليات، فإن من البديهيات عند العقل أن الوجود والعدم نقىضان وأن النقىضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهة في هذه البديهية، فحسب أن الوجود والعدم لها واسطة وسماها (الحال)، فهما يرتفعان عندها، ولكن مستقيم التفكير إذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطة يردها ويقول أنها (شبهة في مقابل البديهية).

٥- (عملية غير عقلية) لكثير من البديهيات، كالاستماع إلى كثيرين يمتنع تواظؤهم على الكذب في المتوارات، وكالتجربة في التجربيات، وكسعى الإنسان لمشاهدة بلاد أو استماع صوت في المحسوسات وما إلى ذلك، فإذا احتاج الإنسان للعلم بشيء إلى تجربة طويلة، مثلاً، وعناء عملي، فلا يجعله ذلك علمًا نظرياً ما دام لا يحتاج إلى الفكر والعملية العقلية.

تعريف النظر أو الفكر

نعرف ما سبق أن النظر أو الفكر المقصود منه «إجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لأجل الوصول إلى المطلوب» والمطلوب هو العلم بالجهول الغائب، وبتعبير آخر أدق أن الفكر هو:

«حركة العقل بين المعلوم والجهول».

وتحليل ذلك: أن الإنسان إذا واجه بعقله المشكل (الجهول) وعرف أنه من أي



أنواع المجهولات هو، فزع عقله إلى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل، وعندئذ يبحث فيها ويتعدد بينها بتوجيه النظر إليها، ويسعى إلى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف المعلومات التي تصلح حل المشكل، فإذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك عقله حينئذ منها إلى المطلوب، أعني معرفة المجهول وحل المشكل.

فتتمر على العقل إذن بهذا التحليل خمسة ادوار:

- ١- مواجهة المشكل (المجهول).
 - ٢- معرفة نوع المشكل، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه.
 - ٣- حركة العقل من المشكل إلى المعلومات المخزونة عنده.
 - ٤- حركة العقل ثانياً بين المعلومات، للفحص عنها وتأليفات ما يناسب المشكل ويصلح حلها.
 - ٥- حركة العقل ثالثاً من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده إلى المطلوب.
- وهذه الادوار الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر، وهذا معنى حركة العقل بين المعلوم والمجهول.
- وهذه الأدوار الخمسة قد تمر على الإنسان في تفكيره وهو لا يشعر بها، فإن الفكر يحيط بها غالباً بأسرع من لمح البصر، على أنها لا يخلو منها إنسان في أكثر تفكيراته ، ولذا قلنا: إن الإنسان مفطور على التفكير.

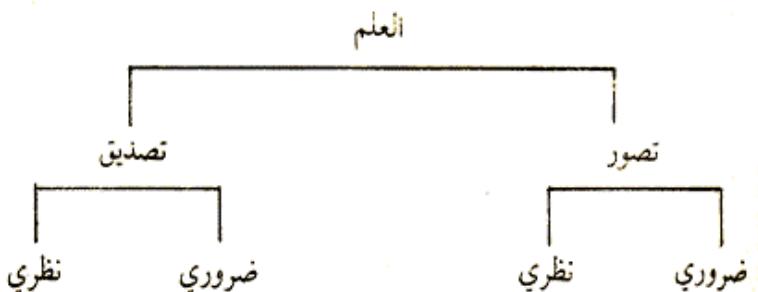
نعم، من له قوة الحدس يستغني عن الحركتين الأوليين، وإنما يتنتقل رأساً بحركة واحدة من المعلومات إلى المجهول، وهذا معنى (الحدس)، فلذلك يكون صاحب الحدس القوي أسرع تلقياً للمعارف والعلوم، بل هو من نوع الإلهام وأول درجاته،



ولذلك أيضاً جعلوا القضايا (الحدسية) من أقسام البديهيات، لأنها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم إلى المجهول عند مواجهة المشكل، من دون كسب وسعي فكري، فلم يحتاج إلى معرفة نوع المشكل ولا إلى الرجوع إلى المعلومات عنده وفحصها وتأليفها.

ولأجل هذا قالوا: إن قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر، وليس ذلك إلا لأن الأول عنده من قوة الحدس ما يستغني به عن النظر والكسب، أي ما يستغني به عن الحركتين الأوليين، دون الشخص الثاني فإنه يحتاج إلى هذه الحركات لتحصيل العلوم بعد معرفة نوع المشكل.

خلاصة تقسيم العلم:





تمرينات

- ١- لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق؟
- ٢- اذكر خمس قضايا بدائية من عندك مع بيان ما تحتاج إليه كل منها من أسباب توجيه النفس الخمسة.
- ٣- إذا علمت بأن في الغرفة شيئاً ما، وبعد الفحص عنه كثيراً وجدته فلعلت أنه فارة مخفية، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري؟
- ٤- هل اتفق أن حصلت لك شبهة في مقابل بدائية؟ اذكرها.
- ٥- ما الفرق بين الفكر والحدس؟

أبحاث المنطق

علم المنطق إنما يحتاج إليه لتحصيل العلوم النظرية، لأنه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث.

أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها، بل هي رأس المال الأصلي لكاسب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده، فإذا اكتسب مقداراً من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته، فيستطيع أن يكتسب معلومات أكثر، لأنَّ ربح التجار عادة يزيد كلما زادت ثروته المالية، وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتسع تجارتة، فيتضاعف ربحه، بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال.

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده، ليتوصل بها



إلى الربح بتحصيل المجهولات وإضافتها إلى ما عنده من معلومات: فيبحث تارة عن المعلوم التصوري ويسمى (العُرْف)، للتوصل به إلى العلم بالجهول التصوري، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقى ويسمى (الحجَّة) ليتوصل به إلى العلم بالجهول التصديقى.

والبحث عن الحجَّة بنحوين: تارة من ناحية هيئة تأليفها، وأخرى من ناحية مادة قضايها، وهو بحث الصناعات الخمس، ولكل من البحث عن المعرف والحجَّة مقدمات، فأبحاث المنطق نضعها في ستة أبواب:

الباب الأول في مباحث الألفاظ.

الباب الثاني في مباحث الكلي

الباب الثالث في المعرف وتلحق به القسمة

الجزء الثاني

الباب الرابع في القضایا وأحكامها

الباب الخامس في الحجَّة وهيئة تأليفها

الجزء الثالث

الباب السادس في الصناعات الخمس

الجزء الأول
التصورات



الباب الأول
مباحث الألفاظ



الحاجة إلى مباحث الألفاظ

لا شك أن المنطقي لا يتعلق غرضه الأصلي إلا بنفس المعاني، ولكنه لا يستغني عن البحث عن أحوال الألفاظ توصلًا إلى المعاني، لأنه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الأفكار بينهم لا يكون غالباً إلا بتوسيط لغة من اللغات، والألفاظ قد يقع فيها التغيير والخلط فلا يتم التفاهم بها، فاحتاج المنطقي إلى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامة، ومن غير اختصاص بلغة من اللغات، إيماناً للتفاهم، ليزن كلامه وكلام غيره بمقاييس صحيح.

وقلنا: (من جهة عامة) لأن المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة، وإن كان قد يحتاج إلى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قل: كالبحث عن دلالة لام التعريف في لغة العرب على الاستغراب، وعن كان وأخواتها في أنها من الأدوات والحرروف، وعن أدوات العموم والسلب وما إلى ذلك، ولكنه قد يستغني عن إدخالها في المنطق اعتماداً على علوم اللغة.

هذه حاجته من أجل التفاهم مع غيره، وللمنطقي حاجة أخرى^(١) إلى مباحث الألفاظ من أجل نفسه، هي أعظم وأشد من حاجته الأولى، بل لعلها هي السبب الحقيقي لإدخال هذه الأبحاث في المنطق.

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع، ثم نذكر وجه حاجة الإنسان في

(١) هذا البحث إلى آخره ليس من منهاج دراستنا، ولكننا وضعناه للطلاب الذين يرغبون في التوسيع، حرصاً على فائدتهم، وبحث له قيمته العلمية، لا سيما في مباحث أصول الفقه.



نفسه إلى معرفة مباحث الألفاظ نتيجة للتمهيد، فنقول:

(التمهيد):

إن للأشياء أربعة وجودات: وجودان حقيقيان وجودان اعتباريان جعليان:

الأول (الوجود الخارجي) ، كوجودك وجود الأشياء التي حولك ونحوها، من أفراد الإنسان والحيوان والشجر والجسر والشمس والقمر والتجمُّع، إلى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لا حصر لها.

الثاني (الوجود الذهني) ، وهو علمنا بالأشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم، وقد قلنا سابقاً: إن للإنسان قوة تنطبع فيها صور الأشياء، وهذه القوة تسمى الذهن، والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم.

وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان، لماذا، لأنهما ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر.

الثالث (الوجود اللفظي). بيانه: أن الإنسان لما كان اجتماعياً بالطبع ومضطراً للتعامل والتفاهم مع باقي أفراد نوعه، فإنه يحتاج إلى نقل أفكاره إلى الغير وفهم أفكار الغير، والطريقة الأولية للتّفهيم هي أن يحضر الأشياء الخارجية بنفسها، ليحس بها الغير بإحدى الحواس فيدركها، ولكن هذه الطريقة من التّفهيم تكلفه كثيراً من العناء، على أنها لا تفي بتفهيم أكثر الأشياء والمعاني، إما لأنها ليست من الوجودات الخارجية أو لأنها لا يمكن إحضارها.

فألهم الله تعالى الإنسان طريقة سهلة سريعة في التّفهيم، بأن منحه قوة على الكلام والنطق بتقاطيع الحروف ليؤلف منها الألفاظ.



وبمرور الزمن دعت الإنسان الحاجة وهي أم الاختراع إلى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج إلى التفاهم عنه لفظاً خاصاً. ليحضر المعاني بالألفاظ بدلاً من إحضارها بنفسها.

ولأجل أن تثبت في ذهنك أيها الطالب هذه العبارة أكررها لك: (ليحضر المعاني بالألفاظ بدلاً من إحضارها بنفسها). فتأملها جيداً، واعرف أن هذا الإحضار إنما يمكن الإنسان منه بسبب قوة ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن، وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال، فإذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصبحان عنده ك شيء واحد، فإذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجاً نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له، فإن السامع في كلا الحالين يتنتقل ذهنه إلى المعنى، ولذا قد يتنتقل السامع إلى المعنى ويففل عن اللفظ وخصائصه كأنه لم يسمعه مع أنه لم يتنتقل إليه إلا بتوسيط سمع اللفظ.

وزبدة المخض أن هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى ك شيء واحد، فإذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى، فلذا نقول: «وجود اللفظ وجود المعنى». ولكنه وجود لفظي للمعنى، أي إن الموجود حقيقة هو اللفظ لا غير، وينسب وجوده إلى المعنى مجازاً، بسبب هذا الارتباط الناشئ من الوضع، والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من المعنى إلى اللفظ وبالعكس: فإن اسم المحبوب من أعدب الألفاظ عند المحب، وإن كان في نفسه لفظاً وحشياً ينفر منه السمع واللسان، واسم العدو من أسمى الألفاظ وإن كان في نفسه لفظاً مستملحاً. وكلما زاد هذا الارتباط زاد الانتقال، ولذا نرى اختلاف القبح في الألفاظ المعبر بها عن المعاني القيحية، نحو التعبير عن عورة الإنسان، فكثير الاستعمال أقبح من قليلة، والكنية أقل قبحاً. بل قد لا يكون فيها قبح



كما كنى القرآن الكريم بالغروج.

وكذا رصانة التعبير وعدوبته يعطي جمالاً في المعنى لا نجده في التعبير الركيك الجافي، فيفضي جمال اللفظ على المعنى جمالاً وعدوبية.

الرابع (الوجود الكتبى). شرحه: إن الألفاظ وحدتها لا تكفي للقيام بحاجات الإنسان كلها، لأنها تختص بالمشافهين، أما الغائبون والذين سيوجدون، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهيمهم، فالتلجم الإنسان أن يصنع النقوش الخطية لإحضار ألفاظه الدالة على المعنى، بدلاً من النطق بها، فكان الخط وجوداً للفظ، وقد سبق أن قلنا أن اللفظ وجود المعنى، فلذا نقول: «أن وجود الخط وجود للفظ وجود للمعنى تبعاً». ولكنه وجود كتبى للفظ والمعنى، أي إن الموجود حقيقة هو الكتابة لا غير، وينسب الوجود إلى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع، كما يناسب وجود اللفظ إلى المعنى مجازاً بسبب الوضع.

إذن الكتابة تحضر الألفاظ، والألفاظ تحضر المعاني في الذهن، والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية.

فاتضح أن الوجود اللغظي والكتبى (وجودان مجازيان لمعنى) بسبب الوضع والاستعمال.

النتيجة:

لقد سمعت هذا البيان المطول وغيره أن نفهم منه الوجود اللغظي، وقد فهمنا أن اللفظ والمعنى لأجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد، فإذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأنما أحضرت المعنى بنفسه.



ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الإنسان بينه وبين نفسه، ألا ترى نفسك عندما تحضر أي معنى كان في ذهنك لابد أن تحضر معه لفظه أيضاً، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى إلى معنى بتوسيط إحضارك لألفاظها في الذهن: فإننا نجد أنه لا ينفك - غالباً - تفكيرنا في أي أمر كان عن تخيل الألفاظ وتصورها كأنها تتحدث إلى نفوسنا ونناجيها بالألفاظ التي نتخيلها، فترتب الألفاظ في أذهاننا، وعلى طبقها نرتب المعاني وتفاصيلها، كما لو كنا نتكلم مع غيرنا.

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسي في شرح الإشارات: «الانتقالات الذهنية قد تكون بألفاظ ذهنية، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة يشير إلى علاقة اللفظ بالمعنى في الأذهان».

فإذا أخطأ المفكر في الألفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحواهها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنية، للسبب المقدم.

فمن الضروري لترتيب الأفكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الألفاظ من وجهة عامة، وكان لزاماً على المنطقي أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانته بها على تنظيم أفكاره الصحيحة.

الدّلالة

تعريف الدّلالة

إذا سمعت طرقة بابك يتقل ذهنك لاشك إلى أن شخصاً على الباب يدعوك، وليس ذلك إلا لأن هذه الطرقة كشفت عن وجود شخص يدعوك، وإن شئت قلت: إنها (دلّت) على وجوده.

إذن، طرقة الباب (دال)، وجود الشخص الداعي (مدلول) وهذه الصفة التي حصلت للطريقة (دلالة).

وهكذا، كل شيء إذا علمت بوجوده، فينتقل ذهنك منه إلى وجود شيء آخر نسميه (دالاً)، والشيء الآخر (مدلولاً)، وهذه الصفة التي حصلت له (دلالة).

فيتضح من ذلك أن الدلالة هي: «كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر».

أقسام الدّلالة

لاشك أن انتقال الذهن من شيء إلى شيء لا يكون بلا سبب، وليس السبب إلا رسوخ العلاقة بين الشيئين في الذهن، وهذه العلاقة الذهنية أيضاً لها سبب، وسببها العلم باللازمتين بين الشيئين خارج الذهن، ولا اختلاف هذه الملازمتين من كونها ذاتية أو طبيعية أو بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلالة إلى أقسام ثلاثة: عقلية وطبيعية ووضعية.



١- (الدلالة العقلية): وهي فيما إذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي، كالأثر والمؤثر، فإذا علم الإنسان مثلاً أن ضوء الصباح أثر لطلع قرص الشمس، ورأى الضوء على الجدار يتنتقل ذهنه إلى طلوع الشمس قطعاً، فيكون ضوء الصباح دالاً على الشمس دلالة عقلية، ومثله إذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار

فعلمنا بوجود متكلم ما.

٢- (الدلالة الطبيعية): وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبيعية، أعني التي يقتضيها طبع الإنسان، وقد يختلف ويختلف باختلاف طباع الناس، لا كالأثر بالنسبة إلى المؤثر الذي لا يختلف ولا يختلف.

وأمثلة ذلك كثيرة، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول: (آخ) عند الحس بالألم، و (آه) عند التوجع، و (آف) عند التأسف والتضجر، ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه أو يتمطى عند الضجر والسام، أو يعبث بما يحمل من أشياء أو بلحيته أو بأنفه أو يضع إصبعه بين أعلى أذنه وحاجبه عند التفكير، أو يتثاءب عند النعاس.

إذا علم الإنسان بهذه الملازمات فإنه يتنتقل ذهنه من أحد الملازمتين إلى الآخر، فعندما يسمع بكلمة (آخ) يتنتقل ذهنه إلى أن متكلمها يحس بالألم، وإذا رأى شخصاً يعبث بمسبحة يعلم بأنه في حالة تفكير وهكذا.

٣- (الدلالة الوضعية): وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود أحدهما يكون دليلاً على وجود الثاني، كالخطوط التي اصطلاح على أن تكون دليلاً على الألفاظ، وكإشارات الأخرين وإشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسابية والهندسية ورموز سائر العلوم الأخرى، والألفاظ التي جعلت دليلاً على مقاصد النفس.



فإذا علم الإنسان بهذه الملازمات وعلم بوجود الدال يتنتقل ذهنه إلى الشيء المدلول.

أقسام الدلالة الوضعية

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم إلى قسمين:^(١)

أ- (الدلالة اللفظية): إذا كان الدال الموضوع لفظاً.

ب- (الدلالة غير اللفظية): إذا كان الدال الموضوع غير لفظ، كالإشارات والخطوط، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم، واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق إلى محل أو بلدة ونحو ذلك.

الدلالة اللفظية

تعريفها:

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو العلاقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى، وتنشأ هذه العلاقة كما عرفت من الملازمات الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمات، وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها: «هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بتصوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به».

(١) إنما قسمنا الوضعية فقط إلى هذين القسمين، لأن العقلية والطبعية وإن كان الدال فيها قد يكون لفظاً لا ثمرة في تقسيمهما إلى القسمين لعدم اختصاص كل قسم بشيء دون الآخر، وليس كذلك الوضعية لأنقسامها اللفظية منها إلى أقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللفظية، بل كل هذا التقسيم للدلالة إنما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية وأقسامها.

اقسامها :

المطابقية ، التضمنية ، الالتزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه متباعدة:

(الوجه الأول) المطابقة: بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويتطابقه، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف، وكدلالة لفظ الإنسان على تمام معناه، وهو الحيوان الناطق، وتسمى الدلالة حينئذ (المطابقية) أو (التطابقية)، لتطابق اللفظ والمعنى، وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها مباشرة وضعت لمعانيها.

(الوجه الثاني) التضمن: بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداير على ذلك الجزء في ضمه، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف، وكدلالة لفظ الإنسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده فلو بعت الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه، ولو أردت بعد ذلك أن تستثنى الغلاف لاحتاج عليك بدلالة لفظ الكتاب على دخول الغلاف، وتسمى هذه الدلالة (التضمنية). وهي فرع عن الدلالة المطابقية، لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل.

(الوجه الثالث) الالتزام: بأن يدل اللفظ على معنى خارج معناه الموضوع له لازم له يستبعده استبعاد الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، كدلالة لفظ الدواة على القلم، فلو طلب منك أحد أن تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدها لعاتبك على ذلك محتاجاً بأن طلب الدواة كافٍ في الدلالة على طلب القلم، وتسمى هذه الدلالة (الالتزامية). وهي فرع أيضاً عن الدلالة المطابقية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى.

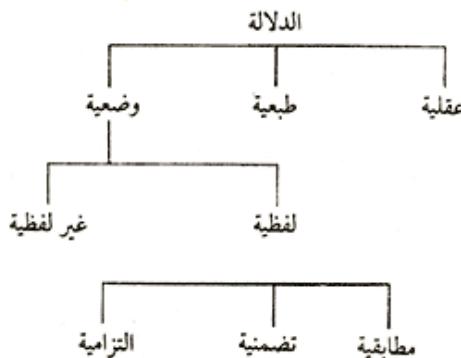


شرط الدلالة الالتزامية :

يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازمًاً ذهنياً، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون رسوخه في الذهن وإنما حصل انتقال الذهن.

ويشترط أيضاً أن يكون التلازم واضحًا بيتاً، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ يتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شيء آخر.^(١)

الخلاصة



(١) سيأتي في مباحث الكلي أن اللازم ينقسم إلى البين وغير البين، والبين إلى بين بالمعنى الأخص وبين بالمعنى العام، والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو أن يكون اللازم بيتاً بالمعنى الأخص، ومعناه ما ذكرناه في المتن.



التمرينات

(١) بيّن أنواع الدلالة فيما يأتي:

- أ- دلالة عقرب الساعة على الوقت.
- ب- دلالة صوت السعال على ألم الصدر.
- ج- دلالة قيام الجالسين على احترام القادر.
- د- دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل.
- هـ- دلالة حركة رأس المسؤول إلى الأسفل على الرضا وإلى الأعلى على عدم الرضا.

(٢) اصنع جدولًاً للدلائل الثلاث (العقلية وأختيها) وضع في كل قسم ما يدخل فيه من الأمثلة الآتية:

- أ- دلالة الصعود على السطح على وجود السلم.
- ب- دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها.
- ج- دلالة الأنين على الشعور بالألم.
- د- دلالة كثرة الكلام على الطيش وقلته على الرزانة.
- هـ- دلالة الخط على وجود الكاتب.
- و- دلالة سرعة النبض على الحمى.
- ز- دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة.



ح- دلالة التبخر في المشي أو تصعير الخد على الكبراء.

ط- دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله.

ي- دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة.

(٣) عين أقسام الدلالة اللفظية من الأمثلة الآتية:

أ- دلالة لفظ الكلمة على (القول المفرد).

ب- دلالة لفظ الكلمة على (القول) وحده أو (المفرد) وحده.

ج- دلالة لفظ السقف على الجدار.

د- دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها.

هـ- دلالة لفظ السيارة على محركها.

وـ- دلالة لفظ الدار على غرفها.

ز- دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها عند بيعها.

(٤) إذا اشتري شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق إليها، فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار، فهذه الدلالة المدعاة من أي أقسام الدلالة اللفظية تكون؟

(٥) استأجر رجل عاملأً ليعمل الليل كله، ولكن العامل ترك العمل عند الفجر، فخاصمه المستأجر مدعياً دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر إلى طلوع الشمس، فمن أي أقسام الدلالة اللفظية ينبغي أن تكون هذه الدلالة المدعاة؟

(٦) لماذا يقولون لا يدل لفظ (الأسد) على (بخر الفم) دلالة التزامية، كما يدل على الشجاعة، مع أن البخر لازم للأسد كالشجاعة؟

تقسيمات الألفاظ

لللفظ المستعمل بها له من المعنى عدة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى، وهي أهم مباحث الألفاظ بعد بحث الدلالة، ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات، وهي ثلاثة، لأن اللفظ المنسوب إلى معناه تارة ينظر إليه في التقسيم بها هو لفظ واحد، وأخرى بها هو متعدد، وثالثة بها هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدداً.

١٠

المختص، المشترك، المنقول، المرتجل، الحقيقة والمجاز

إن اللفظ الواحد الدال على معناه بإحدى الدلالات الثلاث المتقدمة إذا نسب إلى معناه، فهو على أقسام خمسة، لأن معناه إما أن يكون واحداً أيضاً ويسمى (المختص)، وإما أن يكون متعدداً. وما له معنى متعدد أربعة أنواع: مشترك، ومنقول، ومرتجل، وحقيقة ومجاز، فهذه خمسة أقسام:

١- (المختص): وهو اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد فاختص به، مثل حديد وحيوان.

٢- (المشتراك): وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلا على حدة، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للأخر مثل (عين) الموضوع لحاسة النظر وينبئ الماء والذهب وغيرها ومثل (الجون) الموضوع للأسود والأبيض، والمشترك كثير في اللغة العربية.



٣. (المنقول): هو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بان الوضع لاحدها مسبوق بالوضع لآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنين في الوضع اللاحق، مثل لفظ (الصلوة) الموضوع أولاً للدعاء ثم نقل في الشعع الإسلامي لهذه الأفعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها ل المناسبتها للمعنى الأول، ومثل لفظ (الحج) الموضوع أولاً للقصد مطلقاً، ثم نقل لقصد مكة المكرمة بالأفعال المخصوصة والوقت المعين وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون، ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذيع ونحوها من مصطلحات هذا العصر.

والمنقول ينسب إلى ناقله فإن كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمنطقة والنحاة وال فلاسفة ونحوهم قيل له: منقول شرعي أو منطقي أو نحوي أو فلسفى وهكذا.

٤. (المرتجل): وهو كالممنقول بلا فرق إلا أنه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنين ومنه أكثر الأعلام الشخصية.

٥. (الحقيقة والمجاز): وهو اللفظ الذي تعدد معناه، ولكنه موضوع لأحد المعاني فقط، واستعمل في غيره لعلاقة و المناسبة بينه وبين المعنى الأول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني فيسمى (حقيقة) في المعنى الأول، و (مجازاً) في الثاني، ويقال للمعنى الأول معنى حقيقي، وللثاني مجازي.

والمجاز دائمًا يحتاج إلى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعيين المعنى المجازي من بين المعاني المجازية.

تبنيهان

١- إن المشترك اللغطي والمجاز لا يصح استعمالهما في الحدود والبراهين، إلا مع نصب القرينة على إرادة المعنى المقصود، ومثلهما المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الأول، فإذا هجر كان ذلك وحده قرينة على إرادة الثاني، على أنه يحسن اجتناب المجاز في الأساليب العلمية حتى مع القرينة.

٢- المنقول ينقسم إلى (تعيني وتعيني)، لأن النقل تارة يكون من ناقل معين باختياره وقصده، كأكثر المقولات في العلوم والفنون وهو المنقول (التعيني) أي أن الوضع فيه بتعيين معين، وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره، وإنما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم، حتى يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في أذهانهم فيكون المعنى الحقيقي يفهمه السامع منهم بدون القرينة، فيحصل الارتباط الذهني بين نفس اللفظ والمعنى، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى، وهو (المنقول التعيني).

الخلاصة:





تمرينات

- ١- هذه الألفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ (مختص ، مشترك ، منقول ، إلى آخره) من أي أقسام اللفظ الواحد؟ أي أنها مختصة أو مشتركة أو غير ذلك.
- ٢- اذكر ثلاثة أمثلة لكل من أقسام اللفظ الواحد الخمسة.
- ٣- كيف تميز بين المشترك والمنقول؟
- ٤- هل تعرف لماذا يحتاج المشترك إلى قرينه؛ وهل يحتاج المنقول إلى القرينة؟

- ٢ -

الترادف والتباين

إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى ألفاظ، فلا تخرج تلك الألفاظ المتعددة عن أحد قسمين:

- ١- إما أن تكون موضوعة لمعنى واحد، فهي (المترادفة)، إذا كان أحد الألفاظ (١) رديفاً للآخر على معنى واحد، مثل: أسد وسبع وليث، هرة وقطة، إنسان وبشر، فالترادف: «اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد».
- ٢- وإما أن يكون كل واحد منها موضوعاً لمعنى مختص به، فهي (المتباعدة)، مثل: كتاب، قلم، سماء، أرض، حيوان، جماد، سيف، صارم ... فالتبابين: «أن تكون معاني الألفاظ متکثرة بتکثر الألفاظ».

(١) هذا الجمجم يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمجم المنطقي، والجمجم باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد، وفي اللغة العربية كما هو معلوم معناه أكثر من اثنين، فتنبه إلى هذا الاستعمال.



والمراد من التباهي هنا غير التباهي الذي سيأتي في النسب، فإن التباهي هنا بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها، وإن كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها، فإن السيف ببيان الصارم، لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من السيف، فهـما متباهيـان معنى وإن كان يلتقيـان في الأفراد، إذ إن كل صارم سيف، وكـذا الإـنسـانـ والنـاطـقـ، مـتبـاهـيـانـ معنىـ، لأنـ المـفـهـومـ منـ أحـدـهـماـ غـيرـ المـفـهـومـ منـ الآـخـرـ وإنـ كانـ يـلتـقـيـانـ فيـ جـمـيعـ أـفـرـادـهـماـ لأنـ كـلـ نـاطـقـ إـنـسـانـ وـكـلـ إـنـسـانـ نـاطـقـ.

قسمة الألفاظ المتباهية

المثـلـانـ،ـ المـتـقـابـلـانـ،ـ المـتـخـالـفـانـ

تقـدـمـ انـ الـأـلـفـاظـ المـتـبـاهـيـةـ هيـ ماـ كـثـرـتـ معـانـيـهاـ بـتـكـثـرـهـاـ،ـ أـيـ انـ معـانـيـهاـ مـتـغـاـيـرـةـ،ـ وـلـمـ كـانـ التـغـاـيـرـ بـيـنـ الـمـعـانـيـ يـقـعـ عـلـىـ أـقـسـامـ،ـ فـإـنـ الـأـلـفـاظـ بـحـسـبـ معـانـيـهـاـ أـيـضـاـ تـنـسـبـ لـهـاـ تـلـكـ الأـقـسـامـ،ـ وـالـتـغـاـيـرـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ:ـ التـهـاـيـلـ،ـ وـالـتـخـالـفـ،ـ وـالـتـقـابـلـ.

لـأـنـ المـتـغـاـيـرـيـنـ إـمـاـ يـرـاعـيـ فـيـهـاـ اـشـتـراـكـهـاـ فـيـ حـقـيـقـةـ وـاحـدـةـ فـهـمـاـ (ـالمـثـلـانـ)،ـ وـإـمـاـ أـلـاـ يـرـاعـيـ ذـلـكـ سـوـاءـ كـانـاـ مـشـتـرـكـيـنـ بـالـفـعـلـ فـيـ حـقـيـقـةـ وـاحـدـةـ أـوـ لـمـ يـكـونـاـ،ـ وـعـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ الثـانـيـ أـيـ تـقـدـيرـ عـدـمـ الـمـرـاعـةـ،ـ فـإـنـ كـانـاـ مـنـ الـمـعـانـيـ الـتـيـ لـاـ يـمـكـنـ اـجـتـمـاعـهـاـ فـيـ مـحـلـ وـاحـدـ مـنـ جـهـةـ وـاحـدـةـ فـيـ زـمـانـ وـاحـدـ،ـ بـأـنـ كـانـ بـيـنـهـمـ تـنـافـرـ وـتـعـانـدـ فـهـمـاـ (ـالـتـقـابـلـ)،ـ وـإـلـاـ فـهـمـاـ (ـالـتـخـالـفـانـ).

وـهـذـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ شـيـءـ مـنـ التـوـضـيـحـ،ـ فـنـقـولـ:

١ـ (ـالمـثـلـانـ)ـ هـمـاـ الـمـشـتـرـكـانـ فـيـ حـقـيـقـةـ وـاحـدـةـ بـهـاـ هـمـاـ مـشـتـرـكـانـ،ـ أـيـ لـوـحـظـ وـاعـتـبرـ اـشـتـراـكـهـاـ فـيـهـاـ،ـ كـمـحـمـدـ وـجـعـفـرـ اـسـمـيـنـ لـشـخـصـيـنـ مـشـتـرـكـيـنـ فـيـ إـلـيـانـيـةـ بـهـاـ هـمـاـ مـشـتـرـكـانـ



فيها، وكالإنسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانية، وإلا فمحمد وجعفر من حيث خصوصية ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتراكا فيه هما متخالفان كما سيأتي، وكذا الإنسان والفرس هما متخالفان بما هما إنسان وفرس.

والاشتراك والتماثل إن كان في حقيقة نوعية بأن يكونا فردان من نوع واحد كمحمد وجعفر ينبع باسم المثنين أو المثنائيين ولا اسم آخر لهما، وإن كان في الجنس كالإنسان والفرس سمياً أيضاً (متجانسين) وإن كان في الكم أي في المقدار سمياً أيضاً (متساوين)، وإن كان في الكيف أي في كيفيتهما وهيئتها سمياً أيضاً (متتشابهين). والاسم العام للجميع هو (التماثل).

والمثلان أبداً لا يجتمعان بديهية العقل.

٢- (المخالفان) وهو المترافقان من حيث هما متغيران، ولا مانع من اجتماعهما في محل واحد إذا كانا من الصفات، مثل الإنسان والفرس بما هما إنسان وفرس، لا بما هما مشتركان في الحيوانية كما تقدم، كذلك: الماء والهواء، النار والتراب، الشمس والقمر، السماء والأرض، ومثل السواد والحلوة، الطول والرقة، الشجاعة والكرم، البياض والحرارة.

والخلاف قد يكون في الشخص مثل محمد وجعفر وإن كانوا مشتركين نوعاً في الإنسانية، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك، وقد يكون في النوع مثل الإنسان والفرس وإن كانوا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك، وقد يكون في الجنس، وإن كانوا مشتركين في وصفهما العارض عليهما، مثل القطن والثلج المشتركين في وصف الأبيض إلا أنه لم يلحظ ذلك.

ومنه يظهر أن مثل محمد وجعفر يصدق عليهما أنهما مخالفان بالنظر إلى اختلافهما



في شخصيهما ويصدق عليهما مثلان بالنظر إلى اشتراكيهما وتماثلهما في النوع وهو الإنسان، وكذا يقال عن الإنسان والفرس هما متخالفان من جهة تغايرهما في الإنسانية والفرسية ومثلان باعتبار اشتراكيهما في الحيوانية، وهكذا في مثل القطن والثلج، الحيوان والنبات، الشجر والحجر.

ويظهر أيضاً أن التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعوا، فإن الأمثلة المذكورة قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع أنها ليست من المقابلات كما سيأتي ولا من المثلثات حسب الاصطلاح.

ثم إن التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضاً فيقال للمقابلين على هذا الاصطلاح أنهما متخالفان.

٣. (المقابلان) هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد، كالإنسان واللإنسان، والأعمى والبصير، والأبواة والبنوة، والسواد والبياض.

فبقيد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الحبر، وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الأبواة والبنوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهةين إذ قد يكون شخص أباً لشخص وابناً لشخص آخر، وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين، إذ قد يكون جسم بارداً في زمان نفسه حاراً في زمان آخر.



اقسام التقابل

للتقابل أربعة أقسام:

- ١- (تقابل النقيضين) أو السلب والإيجاب، مثل: إنسان ولا إنسان، سواد ولا سواد، منير وغير منير.
- والنقيضان: أمران وجودي وعدمي، أي عدم لذلك الوجودي، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببدية العقل، ولا واسطة بينهما.
- ٢- (تقابل الملكة وعددها) كالبصر والعمى، الزواج والعزوبيّة، فالبصر ملكة والعمى عدها، والزواج ملكة والعزوبيّة عدها.

ولا يصح أن يحمل العمى إلا في موضع يصح فيه البصر ، لأن العمى ليس هو عدم البصر مطلقاً، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً. وكذا العزوبيّة لا تقال إلا في موضع يصح فيه الزواج، لا عدم الزواج مطلقاً، فهـما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، بل هـما يرتفعان، وإن كان يمتنع اجتماعهما، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير، ولا أعزب ولا متزوج، لأن الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً، ولا من شأنه أن يكون متزوجاً.

إذن الملكة وعددها: «أمران: وجودي وعدمي لا يجتمعان ويحوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة».

- ٣- (تقابل الصدرين) ، كالحرارة والبرودة، والسواد والبياض ، والفضيلة والرذيلة، والتهور والجبن ، والخفة والثقل .
- والضدان: «هما الوجوديان المتعاقبان على موضع واحد ، ولا يتصور اجتماعهما فيه، ولا يتوقف تعلق أحدهما على تعلق الآخر».



وفي كلمة (المعاقبان على موضوع واحد) يفهم أن الضدين لابد أن يكونا صفتين، فالذاتان مثل إنسان وفرس لا يسميان بالضدين، وكذا الحيوان والحجر ونحوهما، بل مثل هذه تدخل في المعاني المترادفة، كما تقدم.

وبكلمة «لا يتوقف تعلق أحدهما على تعلق الآخر» يخرج المتصايفان، لأنهما أمران وجوديان أيضاً ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة، ولكن تعلق أحدهما يتوقف على تعلق الآخر، وسيأتي.

٤. (تقابض المتصايفين) مثل: الأب والابن، الفوق والتحت، المقدم والتأخر، العلة والمعلول، الخالق والمخلوق وأنت إذا لاحظت هذه الأمثلة تجد:

(أولاً) إنك إذا تعقلت أحد المتقابلين منها لابد أن تتعقل معه مقابلة الآخر: فإذا تعقلت أن هذا أب أو علة لابد أن تتعقل معه أن له ابناً أو معلولاً.

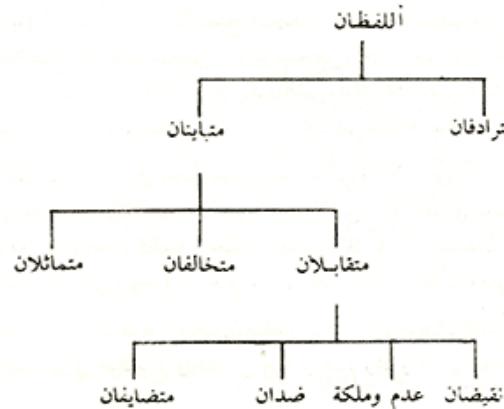
(ثانياً) إن شيئاً واحداً لا يصح أن يكون موضوعاً للمتصايفين من جهة واحدة، فلا يصح أن يكون شخص أباً وابناً لشخص واحد، نعم يكون أباً لشخص وابناً لشخص آخر، وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقاً وتحتاً لنفس ذلك الشيء في وقت واحد، وإنما يكون فوقاً لشيء هو تحت له، وتحتاً لشيء آخر هو فوقه وهكذا.

(ثالثاً) إن المتقابلين في بعض هذه الأمثلة المذكورة أولاً، يجوز أن يرتفعا، فإن واجب الوجود لا فوق ولا تحت، والحجر لا أب ولا ابن.

وإذا اتفق في بعض الأمثلة أن المتصايفين لا يرتفعا كالعلة والمعلول، فليس ذلك لأنهما متصايفان، بل لأمر يخصهما، لأن كل شيء موجود لا يخلو إما أن يكون علة أو يكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتصايفين بأنهما: «الوجوديان اللذان يتعقلان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا».

الخلاصة:



تمرينات

١- بِينَ المترادفة والمتباعدة من هذه الأمثلة بعد التدقير في كتب اللغة:

كتاب وسفر	مقول ولسان
فرس وصاهل	ليل ومساء
شاعر وناظم	مصنوع وسامع
متكلم ولسن	كف ويد

٢- اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المترادفة والمتباعدة.

٣- بين أنواع التقابل في الأمثلة الآتية

الخير والشر، النور والظلمة، الحركة والسكن، الظلم والعدل، الملحي والأمرد،
المتعل والحادي، الصباح والمساء، الدال والمدلول، التصور والتصديق، العلم والجهل،
القيام والقعود، العالم والمعلوم.



المفرد والمركب

ينقسم اللفظ مطلقاً (غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدداً) إلى قسمين:

أ- (المفرد) ويقصد المنطقيون به:

(أولاً) اللفظ الذي لا جزء له، مثل الباء من قوله: كتبت بالقلم، و (ق) فعل أمر من وقى يقي.

(ثانياً) اللفظ الذي له جزء إلا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له، مثل: محمد، علي، قرأ، عبد الله، عبد الحسين، وهذان الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فأنت لا تقصد بجزء اللفظ (عبد) و (الله) و (الحسين) معنى أصلاً، حينما تجعل مجموع الجزئين دالاً على ذات الشخص، وما مثل هذا الجزء إلا كحرف (م) من محمد وحرف (ق) من قرأ.

نعم في موضع آخر قد تقول (عبد الله) وتعني بعد معناه المضاف إلى الله تعالى كما تقول (محمد عبد الله ورسوله). وحيثند يكون نعتاً لا اسمأً ومركباً لا مفرداً. أما لو قلت (محمد بن عبد الله) فعبد الله مفرد هو اسم أب محمد.

أما النحويون فعندهم مثل (عبد الله) إذا كان اسمأً لشخص مركب لا مفرد، لأن الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة، إذ النحوي ينظر إلى الإعراب والبناء، فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلا فمركب كعبد الله على إِن (عبد الله) له إعراب و (الله) له إعراب، أما المنطقي فإنه ينظر المعنى فقط.

إذن المفرد عند المنطقي هو: «اللفظ الذي ليس له جزء يدل^(١) على جزء معناه حين

(١) ليتبه الاستاذة انا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم، لانا نعتقد أن الدلالة لا تحصل



هو جزء».

ب- (المركب) ويسمى القول، وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل (الخمر مضر)، الجزءان: (الخمر)، و (مضر) يدل كل منهما على جزء معنى المركب، ومنه (الغيبة جهد العاجز) فالمجموع مركب و (جهد العاجز) مركب أيضاً، ومنه (شر الإخوان من تكلف له).

فالمجموع مركب، و (شر الإخوان) مركب أيضاً، و (من تكلف له) مركب أيضاً...

أقسام المركب

المركب: تام وناقص، التام: خبر وإنشاء.

أ- التام والناقص:

١- بعض المركبات للمتكلم أن يكتفي في إفاده السامع، والسامع لا يتضرر منه إضافة لفظ آخر لإتمام فائدته، مثل الصبر شجاعة، قيمة كل امرئ ما يحسنه، إذا علمت فاعمل فهذا هو (المركب التام). ويعرف بأنه: «ما يصح للمتكلم السكوت عليه».

٢- أما إذا قال: (قيمة كل امرئ ...) وسكت، أو قال: (إذا علمت ...). بغير جواب للشرط، فإن السامع يبقى متضرراً ويجده ناقصاً، حتى يتم كلامه، فمثل هذا يسمى (المركب الناقص). ويعرف بأنه: (ما لا يصح السكوت عليه).

بغير القصد، وتعريفنا للدلالة فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك، فمثل (الحيوان الناطق) لو جعل على لا أحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهو مثل (عبد الله) لا فرق بينهما.



ب- الخبر والإنشاء

كل مركب تام له نسبة قائمة بين أجزائه تسمى النسبة التامة أيضاً، وهذه النسبة:

١. قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها، مع غض النظر عن اللفظ وإنما يكون لفظ المركب حاكياً وكاشفاً عنها، مثلما إذا وقع حادث أو يقع فيها يأتي، فأخبرت عنه، كمطر السماء، فقلت: مطرت السماء، أو تطر غداً. فهذا يسمى (الخبر) ويسمى أيضاً (القضية) و (القول)، ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعية: فقد يطابقها فيكون صادقاً، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً.

إذن الخبر هو: «المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب»^(١). والخبر هو الذي يهم المنطقي أن يبحث عنه، وهو متعلق التصديق.

٢. وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ، وإنما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجدها بقصد المتكلم، وبعبارة أصرح أن المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب، فليس وراء الكلام نسبة، لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى، ويسمى هذا المركب (الإنشاء). ومن أمثلته:

١. (الأمر) نحو: احفظ الدرس.

٢. (النهي) نحو: لا تجالس دعاء السوء.

٣. (الاستفهام) نحو: هل المريخ مسكون؟

٤. (النداء) نحو: يا محمد!

٥. (التمني) نحو: لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين!

(١) ستأتي اضافة كلمة (الذاته) في تعريف الخبر والإنشاء في بحث القضايا، فراجع.



٦. (التعجب) نحو: ما أعظم خطر الإنسان!

٧. (العقد) كإنشاء عقد البيع والإجارة والنكاح ونحوها نحو بعث وأجرت وأنكحت.

٨. (الإيقاع): كصيغة الطلاق والعتق والوقف ونحوها نحو فلانة طالق، وعبدي حر.

وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة في أنفسها بغض النظر عن اللفظ تحكي عنها فتطابقها أو لا تطابقها، وإنما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب.

فالإنشاء هو: «المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب».

أقسام المفرد

المفرد: كلمة، اسم، أداة.

١- (الكلمة) وهي الفعل باصطلاح النحاة، مثل: كتب، يكتب، اكتب، فإذا لاحظنا هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجدها:
 (أولاً) تشتراك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي (الكاف فالتاء فالباء).
 وتشترك أيضاً في معنى واحد هو معنى الكتابة، وهو معنى مستقل في نفسه.
 و (ثانياً) تفترق في هيئتها اللفظية، فإن لكل منها هيئه تخصها، وتفترق أيضاً في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها إلى فاعل ما، غير معين في زمان معين من الأزمنة: فكتب تدل على نسبة الحدث (وهو المعنى المشترك) إلى فاعل ما، واقعة في زمان مضى، ويكتب على نسبة تجدد الواقع



في الحال أو في الاستقبال إلى فاعلها، وакتب على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما.

ومن هذا البيان نستطيع أن نستنتج أن الماده التي تشرك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذي تشرك فيه، وأن الهيئة التي تفترق فيها وتحتفل تدل على المعنى الذي تفترق فيه وتحتفل فيها.

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها: «اللفظ المفرد الدال بهادته على معنى مستقل في نفسه وبهيتها على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه نسبة تامة زمانية».

وبقولنا: نسبة تامة تخرج الأسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان، فإنها تدل بهادتها على المعنى المستقل وبهيتها على نسبة إلى شيء لا بعينه في زمان ما، ولكن النسبة فيها ناقصة لا تامة.

٢- (الاسم): وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية، مثل: محمد، إنسان، كاتب، سؤال، نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم، لأنها تدل على ذات لها هذه المادة.

٣- (الأداة) وهي الحرف باصطلاح النحاة، وهو يدل على نسبة بين طرفين، مثل: (في) الدالة على النسبة الظرفية، و (على) الدالة على النسبة الاستعلائية، و (هل) الدالة على النسبة الاستفهامية، والنسبة دائمًا غير مستقلة في نفسها، لأنها لا تتحقق إلا بطرفيها.

فالأدلة تعرف بأنها: (اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه).

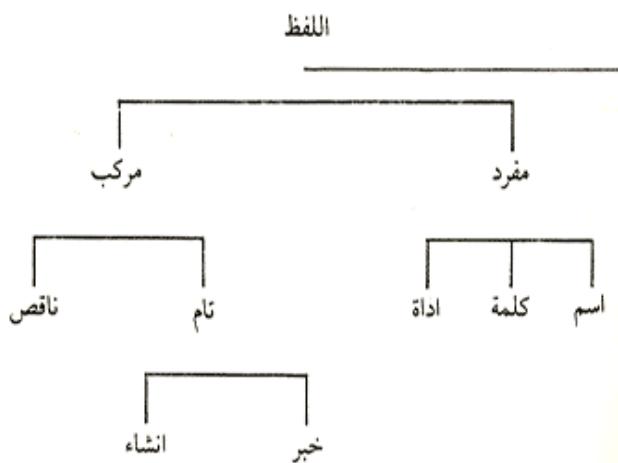


(ملاحظة)

الأفعال الناقصة مثل **كان** وأخواتها في عرف المنطقين على التحقيق تدخل في الأدوات، لأنها لا تدل على معنى مستقل في نفسها لتجزدها عن الدلالة على الحدث، بل إنها تدل على النسبة الزمانية فقط، فلذلك تحتاج إلى جزء يدل على الحدث، نحو (**كان** **محمد قائماً**) فكلمة **قائم** هي التي تدل عليه.

وفي عرف النحاة معدودة من الأفعال وبعض المناطقة يسمى بها (**الكلمات الوجودية**)

الخلاصة:



تمرينات

١- ميز الألفاظ المفردة والمركبة مما يأتي:

- | | | |
|-------------|--------------|-------------|
| صردر | تأبط شرًّا | مكة المكرمة |
| منتدى النشر | امرأة القييس | جعفر الصادق |



النـجـفـ الـأـشـرـفـ	أـبـوـ طـالـبـ	مـلـكـ الـعـرـاقـ
صـبـرـاـ	دـيـكـ الـجـنـ	هـنـيـئـاـ

٢- ميز المركبات النامة والناقصة والخبر والإنشاء مما يأتي:

يـاـ اللـهـ	نـجـمـةـ القـطـبـ	الـلـهـ أـكـبـرـ
مـاءـ الـفـرـاتـ	الـسـلـامـ عـلـيـكـمـ	صـبـاحـ الـخـيـرـ
زـرـ غـبـاـ تـرـدـدـ حـبـاـ	لـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللـهـ	غـيرـ المـغـضـوبـ عـلـيـهـمـ
شـاعـرـ وـنـاظـمـ	سـبـحـانـ رـبـيـ الـعـظـيمـ وـبـحـمـدـهـ	

٣- اذكر كم هي الإنشاءات والأخبار في سورة القدر.

٤- إن اللفظ المذكوف دائمًا يعبر كالموجود، فقولنا في العنوان: (تمرينات) أتعده مفرداً أم مركباً. ولو كان مركباً فماذا تظن: فهو ناقص أم تام.

٥- تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين (الأدوات) ولماذا؟

الباب الثاني
مباحث الكلية



الكلي والجزئي

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحس بها، مثل: محمد، هذا الكتاب، هذا القلم، هذه الوردة، بغداد، النجف ... و اذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر، ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده، وهذا هو المفهوم (الجزئي). ويصبح تعريفه بأنه: «المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد».

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعددة، وقاس بعضها الى بعض، فوجدها تشتراك في صفة واحدة انتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها، وهذا المفهوم الشامل أو (الصورة المنتزعة) هو المفهوم (الكلي). ويصبح تعريفه بأنه «المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على اكثر من واحد».

مثل مفهوم: انسان، حيوان، معدن، ايض، تفاحة، حجر، عالم، جاهل، جالس في الدار، معترف بذنبه.

تكميلة تعريف الجزئي والكلي

لا يجب أن تكون أفراد الكلي موجودة فعلاً: فقد يتصور العقل مفهوماً كلياً صالحًا للانطباق على اكثر من واحد من دون ان ينتزعه من جزئيات موجودة بالفعل، وانما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها، بل قد يمتنع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم «شريك الباري»، ومفهوم «اجتماع النقيضين». ولا يضر ذلك في كليته، وقد لا يوجد له الا فرد واحد ويمتنع وجود غيره، مثل مفهوم «واجب الوجود»، لقيام



البرهان على ذلك، ولكن العقل لا يمنع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم، ولو كان مفهوم «واجب الوجود» جزئياً، لما كانت حاجة الى البرهان على التوحيد، وكفى نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه، وعليه فهذا الانحصر في فرد واحد انما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم، لأن نفس المفهوم يمتنع صدقه على أفراد كثيرة.

اذن، بمقتضى هذا البيان لابد من اضافة قيد (ولو بالفرض) في تعريف الجزئي والكلي، فالجزئي: «مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض»، والكلي: «لا يمتنع ... ولو بالفرض».

(تبنيه) مداليل الادوات كلها مفاهيم جزئية، والكلمات أي (الافعال) بهيئاتها تدل على مفاهيم جزئية، وبمدادها على مفاهيم كلية، أما الاسماء فمداليلها تختلف، فقد تكون كلية كأسماء الأجناس، وقد تكون جزئية كأسماء الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر ونحوها.

الجزئي الاضافي

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى (الجزئي الحقيقي). وهنا اصطلاح آخر للجزئي يقال له (الجزئي الاضافي)، لاضافته الى ما فوقه، ومع ذلك قد يكون كلياً اذا كان أضيق دائرة من كلي آخر أوسع منه.

توضيحة: انك تجد أن (الخط المستقيم) مفهوم كلي متزرع من عدة أفراد كثيرة، وتجد أن (الخط المنحني) أيضاً مفهوم كلي متزرع من مجموعة افراد اخرى فاذا ضممنا احدى المجموعتين الى الاخرى وألغينا ما بينهما من الفروق ننتزع مفهوماً كلياً أكثر سعة من المفهومين الاولين يصدق على جميع افرادهما، وهو مفهوم (الخط). فهذا المفهوم الثالث



الكبير نسبته الى المفهومين الصغيرين، كنسبة كل منها الى افراد نفسه، فكما كان الفرد من الصغير بالإضافة الى الصغير نفسه جزئياً، فالكلي الصغير أيضاً بالإضافة الى الكلي الكبير كالجزئي من جهة النسبة، فيسمى (جزئياً اضافياً) لا بالحقيقة لانه في نفسه كلي حقيقة.

وكذاالجزئي الحقيقى من جهة اضافته الى الكلى الذى فوقه يسمى (جزئيا اضافياً). وهكذا كل مفهوم بالإضافة الى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى (جزئياً اضافياً)، فزيد مثلاً جزئي حقيقى في نفسه وجزئي اضافي بالقياس الى الحيوان، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامى، والجسم النامى بالقياس الى مطلق الجسم.

اذن يمكن تعريفالجزئي الاضافى بأنه (الاخص من شيء) او «المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائرة».

المتواطئ والمشكك

ينقسم الكلي الى المتواطئ والمشكك؛ لأنه:

أولاً: اذا لاحظت كلياً مثل الانسان والحيوان والذهب والفضة، وطبقته على افراده، فانك لا تجد تفاوتاً بين الافراد في نفس صدق المفهوم عليها: فزيد وعمر وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحية الانسانية سواء، من دون أن تكون انسانية احدهم أولى من انسانية الآخر ولا اشد ولا اكثر، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية، واذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الانسانية، كالتفاوت بالطول واللون والقدرة والصحة والاخلاص وحسن التفكير... وما الى ذلك.

وكذا افراد الحيوان والذهب، ونحوهما، ومثل هذا الكلي المتواافق افراده في مفهومه



يسمى (الكلي المتساوٍ) أي المتساوية افراده فيه، والتساوٍ: هو التوافق والتساوي.

ثانياً: اذا لاحظت كلياً مثل مفهوم البياض والعدد والوجود، وطبقته على افراده، تجد -على العكس من النوع السابق- تفاوتاً بين الافراد في صدق المفهوم عليها، بالاشتداد أو الكثرة أو الاولوية أو التقدم، فنرى بياض الشج أشد بياضاً من بياض القرطاس، وكل منها بياض وعدد الالف أكثر من عدد المائة، وكل منها عدد، ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق، وجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا شيء آخر، وكل منها وجود، وهكذا الكلي المتساوية افراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلي المشكك) والتفاوت يسمى (تشكيكاً).

تمرينات

١- عينَ الجزئي والكلي من مفاهيم الاسماء الموجودة في الابيات التالية:

- أ- ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجربة الرياح بما لا تستهوي السفن
- ب- هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم
- ج- نحن بما عندنا وانت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

٢- بينَ ما اذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدي والارض من الجزئيات الحقيقة أو من الكليات واذكر السبب.

٣- اذا قلت لصديق (ناولني الكتاب) وكان في يده كتاب ما، فما المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلي؟

٤- اذا قلت لكتبي: (بعني كتاب القاموس) ، فما مدلول الكلمة القاموس، جزئي أم كلي؟



٥. اذا قال البائع: (بعتك حقة من هذه الصبرة من الطعام) فما المبيع جزئي أم كلي؟

٦. عين المتواطئ والمشكك من الكليات التالية:

العلم، الكتاب، القلم، العدل، السواد، النبات، الماء، النور، الحياة، القدرة، الجمال،
المعدن.

٧. اذكر خمسة امثلة للجزئي الاضافي، واختر ثلاثة منها من التمرين السابق.



المفهوم والمصدق

(المفهوم): نفس المعنى بما هو، أي نفس الصورة الذهنية المتزرعة من حقائق الأشياء.

و (المصدق): ما ينطبق عليه المفهوم، أو حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم).

فالصورة الذهنية لسمى (محمد) مفهوم جزئي، والشخص الخارجي الحقيقي مصدقه، والصورة الذهنية لمعنى (الحيوان) مفهوم كلي، وافراده الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالانسان والفرس والطير مصاديقه، والصورة الذهنية لمعنى (العدم) مفهوم كلي، وما ينطبق عليه وهو العدم الحقيقي مصدقه ... وهكذا.

(الفت نظر): يعرف من المثال الاول ان المفهوم قد يكون جزئياً حقيقةً واصفياً. ويعرف من الثالث أن المصدق لا يجب أن يكون من الامور الموجودة والحقائق العينية، بل المصدق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وان كان أمراً عدماً لا تتحقق له في الاعيان.

العنوان والمعنى

او دلالة المفهوم على مصادقه

اذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصوراً، على المفهوم وحده، بأن يكون هو المقصود في الحكم، كما تقول: (الانسان: حيوان ناطق) فيقال للانسان حينئذ الانسان بالحمل الاولى.



وقد يتعدى نظرك في الحكم إلى أبعد من ذلك، فتتضرر إلى ما وراء المفهوم، بأن تلاحظ المفهوم لتجعله حاكياً عن مصاديقه ودليلأً عليه، كما تقول: (الانسان ضاحك) أو (الانسان في خسر)، فتشير بمفهوم الانسان إلى اشخاص افراده وهي المقصودة في الحكم، وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجعله موضوعاً إلا للتوصيل إلى الحكم على الافراد، فيسمى المفهوم حينئذ (عنواناً) والمصاديق (معنوناً). ويقال لهذا الانسان: الانسان بالحمل الشائع.

ولأجل التفرقة بين النظرين نلاحظ الأمثلة الآتية:

١- اذا قال النحاة: «ال فعل لا يخبر عنه». فقد يعترض عليهم في بادي الرأي، فيقال لهم: هذا القول منكم اخبار عن الفعل، فكيف تقولون لا يخبر عنه؟

والجواب: ان الذي وقع في القضية مخبراً عنه، و موضوعاً في القضية هو مفهوم الفعل، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم، بل جعل عنواناً وحاكيًّا عن مصاديقه وآلته للاحظتها، والحكم في الحقيقة راجع للمصاديق نحو ضرب وضرب، فالفعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحمل الشائع.

٢- اذا قال المنطقي: «الجزئي يمتنع صدقه على كثرين»، فقد يعترض فيقال له: الجزئي يصدق على كثرين، لأن هذا الكتاب جزئي و محمد جزئي و علي جزئي، ومكة جزئي، فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثرين؟

والجواب: مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحمل الاولى: كلي؛ لا جزئي؛ فيصدق على كثرين، ولكن مصاديقه أي حقيقة الجزئي يمتنع صدقه على الكثير، فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحمل الشائع، لا للجزئي بالحمل الاولى الذي هو كلي.

٣- اذا قال الاصولي: «اللفظ المجمل: ما كان غير ظاهر المعنى»، فقد يعترض في



بادي الرأي فيقال له: اذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه، والتعریف لا يكون الا لما كان ظاهراً معناه؟

والجواب: مفهوم المجمل أي المجمل بالحمل الاولى مبين ظاهر المعنى لكن مصداقه أي المجمل بالحمل الشائع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة غير ظاهر المعنى، وهذا التعریف للمجمل بالحمل الشائع.



تمرينات

- ١- لو قال القائل: «الحرف لا يخبر عنه» ، فاعتراض عليه انه كيف أخبرت عنه؟ فبماذا تجيب؟
 - ٢- لو اعتبرض على قول القائل: «العدم لا يخبر عنه» أنه قد اخبرت عنه الآن، فما الجواب؟
 - ٣- لو اعتبرض على المنطقي بأنه كيف تقول: «ان الخبر كلام تام يحتمل الصدق والكذب» وقولك (الخبر) جعلته موضوعاً لهذا الخبر فهو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب.
 - ٤- لو قال لك صاحب علم التفسير: «المتشابه محكم» وقال الاصولي (المجمل مبين) وقال المنطقي (الجزئي كلي) و (الكلي غير موجود بالخارج) ، فبماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهافت الظاهر.
 - ٥- لو قال القائل: «العلة والمعلول متضائفان، وكل متضائفين يوجدان معاً». وهذا يتبع ان العلة والمعلول يوجدان معاً. وهذه النتيجة غلط باطل؛ لأن العلة بالضرورة متقدمة على المعلول، فبأي بيان تكشف هذه المغالطة.
- ومثله لو قال: الاب والابن متضائفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان وكل متضائفين يوجدان معاً.



النسبة الأربعة

تقديم في الباب الاول انقسام الالفاظ الى متراصفة ومتباينة، والمقصود بالتبابين هناك التبابين بحسب المفهوم اي ان معانيها متغيرة، وهنا سنذكر أن من جملة النسب، التبابين والمقصود به التبابين بحسب المصدق.

فما كنا نصطلح عليه هناك بالمتباينة، هنا نقسم النسبة بينها الى اربعة أقسام، وقسم منها المتباينة لاختلاف الجهة المقصودة في البحرين، فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده.

اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعاني باعتبار اجتماعها في المصدق وعدمه، ولا يتصور هذا البحث الا بين المعاني المتغيرة اي المعاني المتباينة بحسب المفهوم اذ لا يتصور فرض النسبة بين المفهوم ونفسه.

فنقول: كل معنى اذا نسب الى معنى آخر يغايره وبيانه مفهوماً فاما ان يشارك كل منهما الآخر في تمام افرادهما وهما المتساويان، واما ان يشارك كل منهما الآخر في بعض افراده وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجهه واما ان يشارك أحدهما الآخر في جميع افراده دون العكس وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقاً. واما ان لا يشارك أحدهما الآخر أبداً وهما المتبابيان، فالنسبة بين المفاهيم أربع: التساوي، والعموم والخصوص مطلقاً، والعموم والخصوص من وجهه، والتبابين.

١- (نسبة التساوي): وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما كالانسان والضاحك فان كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان، ونقر بهما الى الفهم



بتشبيههما بالخطين المتساوين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق، ويمكن وضع نسبة التساوي على هذه الصورة:-

$b = h$

باعتبار أن هذه العالمة (=) عالمة على التساوي، كما هي في العلوم الرياضية وتقرأ **تساوي**، وطرفها (ب ، ح) حرفان يرمزان إلى المفهومين المتساوين.

٢- (نسبة العموم والخصوص مطلقاً) وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره ويقال للاول: (العم مطلقاً) وللثاني (الخاص مطلقاً) كالحيوان والانسان والمعدن والفضة، فكل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان ولا عكس، فانه يصدق الحيوان بدون الانسان، وكذا الفضة والمعدن.

ونقربها إلى الفهم بتشبيههما بالخطين غير المتساوين، وانطبق الاكبر منها على تمام الاصغر وزاد عليه، ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية:

$b < h$

باعتبار ان هذه العالمة (<) تدل على أن ما قبلها **عم مطلقاً** ما بعدها وتقرأ **(عم مطلقاً من)** كما تقرأ في العلوم الرياضية **(اكبر من)**.

ويصبح ان نقلبها ونضعها على هذه الصورة:

$h > b$

وتقرأ **(اخص مطلقاً من)** كما تقرأ في العلوم الرياضية **(اصغر من)** فتدل على ان ما



قبلها أخص مطلقاً مما بعدها.

٣- (نسبة العموم والخصوص من وجه): وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما ويفترق كل منها عن الآخر في مصاديق تخصه كالطير والأسود فانها يجتمعان في الغراب لانه طير واسود ويفترق الطير عن الاسود في الحمام مثلاً والاسود عن الطير في الصوف الاسود مثلاً. ويقال لكل منها أعم من وجه وأخص من وجه. ونقرها إلى الفهم بتشبيهها بالخطفين المتقاطعين هكذا \times يلتقيان في نقطة مشتركة ويفترق كل منها عن الآخر في نقاط تخصه، ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية:

ب \times ح

أي بين (ب ، ح) عموم وخصوص من وجه.

٤- (نسبة التبادل) وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع أحدهما مع الآخر في فرد من الأفراد أبداً. وامثلته جميع المعاني المقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعاني المترادفة مثل الحجر والحيوان، وتشبهها بالخطفين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبداً مهما امتدا، ويمكن وضع التبادل على الصورة الآتية:

ب // ح

أي ان ب يبادر ح.

النسبة بين نقىضي الكليين

كل كلينين بينهما احدى النسب الاربع لابد أن يكون بين نقىضيهما أيضاً نسبة من النسب كما سيأتي، ولتعيين النسبة يحتاج إلى اقامة البرهان، وطريقة البرهان التي تتبعها



هنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) او طريقة الدوران والتردید، وسيأتي ذكرها في مبحث (القياس الاستثنائي). وهي أن تفرض جميع الحالات المتصورة لمسألة ومتى ثبت فسادها جميعاً عدا واحدة منها فان هذه الواحدة هي التي تتحصر المسألة بها وتثبت صحتها.

فلنذكر النسبة بين نقىضي كل كلين مع البرهان فنقول:

١- (نقىضاً المتساوين متساويان أيضاً) أي انه اذا كان الانسان يساوي الناطق فان لا انسان يساوي لا ناطق، وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض أن $B = H$
والدعى أن $\neg B = \neg H$
(البرهان): $\neg \neg B = \neg \neg H$

لكان بينهما احدى النسب الباقيه، وعلى جميع التقادير لابد أن يصدق احدهما بدون الآخر في الجملة.

فلو صدق $\neg B$ بدون $\neg H$

لصدق $\neg B$ مع $\neg H$ لأن النقىضين لا يرتفعان

ولازمه ألا يصدق B مع $\neg H$ لأن النقىضين لا يجتمعان

وهذا خلاف المفروض وهو $B = H$

وعليه فلا يمكن أن يكون بين $\neg B$ ولا $\neg H$ من النسب الاربع غير المتساوي فيجب أن يكون:

$\neg B = \neg H$ وهو المطلوب



٢- (نقضاً الأعم والخاص مطلقاً بينهما عموم وخصوص مطلقاً) ولكن على العكس أي أن نقضاً الأعم أخص ونقضاً الخاص أعم.

فإذا كان $B > H$

كان $\neg B < \neg H$

كالإنسان والحيوان فإن (الإنسان) أعم مطلقاً من (الحيوان) لأن (الإنسان) يصدق على كل (الحيوان) ولا يصدق على الفرس والقرد والطير إلى آخره يصدق عليها لا إنسان وهي من الحيوانات، وللبرهنة على ذلك نقول:

المفروض أن $B > H$

والمدعى أن $\neg B < \neg H$

(البرهان) لم يكن $\neg B < \neg H$

لكان بينهما أحدي النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقاً بأن يكون نقضاً الأعم أعم مطلقاً لا أخص.

فلو كان $\neg B = \neg H$

لكان $B = H$ لأن نقضاً المتساوين متساويان وهو خلاف الفرض.

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن ($\neg B$) أعم مطلقاً للزم على جميع الحالات الثلاث أن يصدق:

لا $\neg H$ بدون $\neg B$

لا $\neg B$ مع $\neg H$ لأن النقضاًين لا يرتفعان ويلزم حينئذ أن يصدق



ومعناه ان يصدق

ح بدون ب

أي يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض.

وإذا بطلت الاحتمالات الاربعة تعين ان يكون:

لاب < لاح

٣. (نقضاً الأعم والأخص من وجه متبادر تبانياً جزئياً): ومعنى «التبادر الجزئي»: عدم الاجتماع في بعض الموارد مع غض النظر عن الموارد الأخرى سواء كانا يجتمعان فيها او لا في عدم التبادر الكلي والعموم والخصوص من وجهه؛ لأن الأعم والأخص من وجه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعاً، وكذا يصح في المتبادرتين تبانياً كلياً أن يقال انها لا يجتمعان في بعض الموارد.

فإذا قلنا: ان بين نقضاً الأعم والأخص من وجه تبانياً جزئياً فالمقصود به انها في بعض الأمثلة قد يكونان متبادرتين تبانياً كلياً وفي البعض الآخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، والأول مثل الحيوان واللانسان فان بينهما عموماً وخصوصاً من وجه لانها يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن اللانسان في الانسان ويفترق اللانسان عن الحيوان في الحجر ولكن بين نقضاً لهم تبانياً كلياً فان اللاحيوان يبادر الانسان كلياً، والثاني مثل الطير والأسود فان نقضاً لهم لا طير ولاأسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضاً؛ لأنها يجتمعان في القرطاس ويفترق لاطير في الثوب الأسود ويفترق لا اسود في الحمام الايض.

والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التبادر الكلي هو التبادر الجزئي، وللبرهنة على ذلك نقول:



المفروض أن $b \times h$

والمدعى أن لا ب يباين لا ح تباينًا جزئياً:

(البرهان): لولم يكن لا ب يباين لا ح تباينًا جزئياً

لكان بينهما أحدي النسب الاربع بالخصوص.

(١) فلو كان $la b = la h$

للزمن ان يكون $b = h$ لأن نقىضي المتساوين متساويان وهذا خلاف الفرض.

(٢) ولو كان $la b < la h$

لكان $b < h$ لأن نقىض الأعم اخص وهذا أيضًا خلاف الفرض.

(٣) ولو كان $la b > la h$ فقط

لكان ذلك دائمًا مع انه قد يكون بينهما تباين كلي كما تقدم في مثال (لا حيوان وانسان).

(٤) ولو كان $la b / la h$ فقط

لكان ذلك دائمًا أيضًا مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجہ كما تقدم في مثال (لا طير ولا اسود).

وعلى هذا تعين أن يكون (لا ب) يباين (لا ح) تباينًا جزئياً (وهو المطلوب).

٤. (نقىضاً المتبادرتين متبادرتان تباينًا جزئياً) أيضًا، والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير الا في المثال لأننا نرى ان بينهما في بعض الأمثلة تباينًا كلياً كالموجود والمعدوم



ونقيضاً هما اللاموجود واللامعدوم وفي البعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه كالانسان والحجر ونقيضاً هما لا انسان ولا حجر وبينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأنهما يجتمعان في الفرس مثلاً ويفترق كل منهما عن الآخر في عين الآخر فاللانسان يفترق عن اللاحجر في واللاحجر عن اللانسان في الانسان.

خلاصة :

النسبة بين نقيضيهما	النسبة بين المفهومين
التساوي	١. التساوي
التبالغ الجزئي	٢. العموم والخصوص من وجه
التبالغ الكلي	٣. التبالي الكلي
العموم والخصوص مطلقاً بالعكس	٤. العموم والخصوص مطلقاً

تمرينات

أ بين ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الاربع وماذا بين نقيضيهما:

- ١- الكاتب والقارئ
- ٢- الشاعر والكاتب
- ٣- الشجاع والكريم
- ٤- السيف والصارم
- ٥- الماء والماء
- ٦- المشترك والمتراصف
- ٧- السواد والحلوة
- ٨- الأسود والحلو



٩- النائم والجالس

١٠- اللفظ والكلام

- ب اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين نقىضى الكلين بعبارة واضحة مع عدم استعمال الرموز والاسارات.
- ج اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الاربع.



الكليات الخمس

الكلي: ذاتي وعرضي.

الذاتي: نوع و الجنس و فصل.

العرضي: خاصة و عرض عام.

قد يسأل سائل عن شخص انسان (من هو?).

وقد يسأل عنه (ما هو?).

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟ لا شك ان الاول سؤال عن مميزاته الشخصية، والجواب عنه: (ابن فلان) أو مؤلف كتاب كذا أو صاحب العمل الكذائي او ذو الصفة الكذائية ... وامثال ذلك من الاجوبة المقصود بها تعين المسؤول عنه من بين الاشخاص امثاله، ويغلط المجيب لو قال: (انسان) لانه لا يميزه عن امثاله من افراد الانسان، ويصطلح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ (الهوية الشخصية) مأخوذه من كلمة (هو) كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس.

اما السؤال الثاني فانها يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله والمقصود بالسؤال تعين تمام حقيقته بين الحقائق لا شخصه بين الاشخاص، ولا يصلح للجواب الا كمال حقيقته فتقول: (انسان) دون ابن فلان ونحوه، ويسمى الجواب عن هذا السؤال:

النوع

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريبا تعريفه.



- وقد يسأل السائل عن زيد وعمرو وخالد (ما هي؟).

- وقد يسأل السائل عن زيد وعمرو وخالد وهذه الفرس وهذا الاسد (ما هي).

فهل تجد فرقاً بين السؤالين؟ تأمل فيهما فستجد ان (الاول) سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد، و (الثاني) سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد.

والجواب عن الاول بكمال الحقيقة المشتركة بينها فتقول: انسان، وهو (النوع) المتقدم ذكره.

ومن الثاني أيضاً بكمال الحقيقة المشتركة بينها فتقول: حيوان ويسمى:

الجنس

وهو ثانية الكليات الخمسة، وعليه يمكن تعريفهما بما يأقى:

١- (النوع) هو قيام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد فقط في جواب ما هو؟.

٢- (الجنس) هو قيام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالحقيقة في جواب ما هو؟.

- و اذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكرر بالعدد قطعاً.

وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس والقرد (ما هي؟)



وقد يسأل السائل عن الانسان فقط (ما هو؟)

لاحظ ان (الكليات) هي المسئول عنها هذه المرة! فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين؟ نقول: اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق في جانب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها، وهو الجنس فتقول في المثال (حيوان). ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضاً جواباً عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعاً له كما يقع جواباً عن السؤال بما هو الجزئيات المختلفة بالحقائق.

واما الثاني، فهو سؤال بما هو عن كلي واحد، وحق الجواب الصحيح الكامل أن نقول في المثال: (حيوان ناطق) فيتكلف الجواب بتفصيل ماهية الكلي المسئول عنه وتحليلها التي تتم الحقيقة التي يشاركه فيها غيره والخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركته في تلك الحقيقة، ويسمى مجموع الجواب (الحد التام) كما سيأتي في محله، وتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الاول من الجواب هي (الجنس) وقد تقدم، والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي:

الفصل

وهو ثالث الكليات.

ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها كما ان الجنس جزءها المشترك الذي أيضاً يكون جزءاً للماهيات الأخرى.

ويقى شيء ينبغي ذكره، وهو أنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جواباً؟ وبعبارة أوضح: (ان الفصل وحده يقع في الجواب عن اي سؤال؟)



نقول: يقع الفصل جواباً عنها اذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها تمتاز عن اغيارها بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيارها، فاذا رأينا شيئاً من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فطبعاً نسأل فنقول: (أي حيوان هو في ذاته). ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا: (أي جسم هو في ذاته). وان شئت قلت بدل في ذاته: في جوهره أو حقيقته فان المعنى واحد، والجواب عن الاول (ناطق) فقط وهو فصل الانسان أو (صاهمل) وهو فصل الفرس، وعن الثاني (حساس) مثلاً وهو فصل الحيوان.

اذن يصح أن نقول ان الفصل يقع في جواب (أي شيء) وشيء كنایة عن الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل، وعليه يصح تعريف الفصل بما يأقى: «هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته».

تقسيمات

- (١) النوع: حقيقي واضافي.
 - (٢) الجنس: قريب وبعيد ومتوسط.
 - (٣) النوع الاضافي: عال وسافل ومتوسط.
 - (٤) الفصل: قريب وبعيد، مقوم ومقسم.
- (١) لفظ النوع مشترك بين معندين احدهما (ال حقيقي) وهو أحد الكليات الخمسة وقد تقدم، وثانيهما (الاضافي). والمقصود به الكلي الذي فوقه جنس، فهو نوع بالإضافة الى الجنس الذي فوقه سواء كان نوعاً حقيقياً او لم يكن كالانسان بالإضافة الى جنسه



وهو الحيوان، وكالحيوان بالإضافة إلى جنسه وهو الجسم النامي، وكالجسم النامي بالإضافة إلى الجسم المطلق وكالجسم المطلق بالإضافة إلى الجوهر.

(٢) قد تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض كالسلسلة المتقدمة التي تبتدئ بالانسان وتنتهي بالجوهر، فإذا ذهبت بها (متضاعداً) من الانسان فمبدها (النوع) وهو الانسان في المثال وبعده الجنس الادنى الذي هو مبدأ سلسلة الاجناس، ويسمى (الجنس القريب) لانه أقربها الى النوع، ويسمى أيضاً (الجنس السافل). وهو الحيوان في المثال.

ثم هذا الجنس فوقه جنس أعلى ... حتى تنتهي الى الجنس الذي ليس فوقه جنس، ويسمى (الجنس بعيد) و (الجنس العالى) و (جنس الاجناس). وهو الجوهر في المثال، أما ما بين السافل والعلى فيسمى «الجنس المتوسط» ويسمى (بعيداً) أيضاً كالجسم المطلق والجسم النامي، فالجنس - على هذا - قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط.

(٣) وإذا ذهبت في السلسلة متنازاً لا مبتدئاً من جنس الاجناس الى ما دونه حتى تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع، فما كان بعد جنس الاجناس يسمى (النوع العالى) وهو مبدأ سلسلة الانواع الاضافية وهو الجسم المطلق في المثال، واحيرها أي منتهى السلسلة يسمى (نوع الانواع) أو (نوع السافل) وهو الانسان في المثال، اما ما يقع بين العالى والسافل فهو (المتوسط) كالحيوان والجسم النامي، فالجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط.

اذن النوع الاضافي: عال ومتوسط وسافل.



(تبنيه)

يتضح مما سبق ان كلا من المتوسطات لابد أن يكون نوعاً لما فوقه وجنساً لما تحته، والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحداً اذا تألفت سلسلة الكليات من أربعة وقد يكون أكثر اذا كانت السلسلة أكثر من أربعة.

فمثلاً الاول: (الماء) المندرج تحت (السائل) المندرج تحت (الجسم) المندرج تحت (الجوهر). أو (البياض) المندرج تحت (اللون) المندرج تحت (الكيف المحسوس) المندرج تحت (الكيف).

ومثال الثاني: سلسلة الانسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم أو (متساوي الساقين) المندرج تحت (المثلث) المندرج تحت (الشكل المستقيم الاضلاع) المندرج تحت (الشكل المستوي) المندرج تحت (الشكل) المندرج تحت (الكم). وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات والأنواع المتوسطة ثلاثة (المثلث والشكل المستقيم الاضلاع والشكل المستوي). والاجناس المتوسطة ثلاثة أيضاً (الشكل المستقيم الاضلاع والشكل المستوي والشكل).

(٤) وكل نوع اضافي لابد له من فصل يكون جزءاً من ماهيته يقومها ويميزها عن الانواع الاخر التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوقه كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل وثانيهما ما عداه كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي الى حيوان وغير حيوان فيقال: الجسم النامي حساس وغير حساس.

ولكن الفصل الذي يقوم نوعه المساوي له لابد أن يقوم أيضاً ما تحته من الانواع، فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من أنواع الحيوان أيضاً، لأن الفصل للعالي لابد ان يكون جزءاً من العالي والعالي جزء من السافل وجزءاً من العالى، فيكون



الفصل المقوم لـ العالى جزءاً من السافل فيقومه.

والقاعدة العامة أن نقول: «مـقوم العالى مـقوم السافل» ولا عـكس.

والفصل أيضاً اذا لـوحـظ بالـقـيـاس الى نوعـه المـساـوى لـه قـيل لـه (الفـصل القـرـيب) كالـحسـاس بالـقـيـاس الى الـحـيـوان والنـاطـق بالـقـيـاس الى الـاـنـسـان، واـذا لـوحـظ بالـقـيـاس الى النوعـذـي تـحـت نوعـه قـيل لـه (الفـصل البعـيد) كالـحسـاس بالـقـيـاس الى الـاـنـسـان.

والـخـلاـصـة: انـ الفـصـل الـواـحـد يـسـمـى قـرـيبـاً وـبعـيدـاً باـعـتـبارـين، وـيـسـمـى مـقـوـماً وـمـقـسـماً باـعـتـبارـين.

الـذـاـقـي وـالـعـرـضـي

للـذـاـقـي وـالـعـرـضـي اـصـطـلـاحـات فيـ المـنـطـقـ تحـتـلـفـ معـانـيـها، وـلاـ يـهـمـنـا الـآنـ التـعـرـضـ الاـ لـاصـطـلـاحـهمـ فيـ هـذـاـ الـبـابـ وـهـوـ الـذـي يـسـمـونـهـ بـكـتـابـ (اـيـسـاـغـوـجـيـ) ايـ كـتـابـ الـكـلـيـاتـ الخـمـسـةـ حـسـبـ وـضـعـ مـؤـسـسـ المـنـطـقـ الـحـكـيـمـ (اـرـسـطـوـ). وـكـانـ عـلـيـنـاـ أـنـ تـتـعـرـضـ هـذـاـ اـصـطـلـاحـ فيـ أـوـلـ بـحـثـ الـكـلـيـاتـ الخـمـسـةـ لـوـلـاـ اـنـ اـرـدـنـاـ اـيـضـاـحـ الـمـعـنـىـ الـمـقـصـودـ مـنـهـ بـتـقـدـيمـ شـرـحـ الـكـلـيـاتـ الـثـلـاثـةـ الـمـتـقـدـمـةـ فـنـقـولـ:

١- (الـذـاـقـيـ): هوـ المـحـمـولـ الـذـي تـتـقـوـمـ ذاتـ المـوـضـوعـ بـهـ غـيـرـ خـارـجـ عـنـهـ، وـنـعـنـيـ (بـهـ) تـتـقـوـمـ ذاتـ المـوـضـوعـ بـهـ) انـ مـاـهـيـةـ المـوـضـوعـ لـاـ تـتـحـقـقـ اـلـاـ بـهـ فـهـوـ قـوـامـهـ سـوـاءـ كـانـ هوـ نفسـ الـمـاـهـيـةـ كـالـاـنـسـانـ المـحـمـولـ عـلـىـ زـيـدـ وـعـمـرـ اوـ كـانـ جـزـءـاًـ مـنـهـ كـالـحـيـوانـ المـحـمـولـ عـلـىـ الـاـنـسـانـ اوـ النـاطـقـ المـحـمـولـ عـلـيـهـ فـانـ نفسـ الـمـاـهـيـةـ اوـ جـزـأـهاـ يـسـمـىـ (ذـاـقـيـ).

وـعـلـيـهـ فالـذـاـقـيـ يـعـمـ النـوعـ وـالـجـنـسـ وـالـفـصـلـ لـاـنـ النـوعـ نفسـ الـمـاـهـيـةـ الدـاخـلـةـ فيـ ذاتـ الـافـرـادـ وـالـجـنـسـ وـالـفـصـلـ جـزـآنـ دـاـخـلـانـ فيـ ذاتـهاـ.



٢- (العرضي): هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع لاحقاً له بعد تقومه بجميع ذاتياته كالضاحك اللاحق للانسان والماشي اللاحق للحيوان.
وعندما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة وقد بقي منها اقسام العرضي فان العرضي ينقسم إلى:

الخاصة والعرض العام

لان العرضي: وإنما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره فهو (الخاصة) سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة الى الانسان او كانت مختصة ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض افراد الانسان، وسواء كانت خاصة للنوع الحقيقى كالمثلة السابقة او للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم والماشي خاصة الحيوان او لجنس الاجناس كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر.

وإنما ان يعرض لغير موضوعه أيضاً أي لا يختص به فهو (العرض العام) كالماشي بالقياس الى الانسان والطائر بالقياس الى الغراب والتحيز بالقياس الى الحيوان او بالقياس الى الجسم النامي.

وعليه يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي: ثم لا يخفى عليك ما في عطف هذا على ما قبله فإن الحيوان ليس جنساً متوسطاً فكان اللازم أن يقول: أو للجنس السافل كالماشي خاصة الحيوان.

(الخاصة): الكلي الخارج محمول الخاص بموضوعه.

(العرض العام): الكلي الخارج محمول على موضوعه وغيره.



تنبيهات وتوضيحات

١- قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس إلى موضوع وعرضًا عامًا بالقياس إلى آخر كالماشي فإنه خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان، ومثله الموجود لا في موضوع والتحيز ونحوها مما يعرض الأجناس.

٢- وقد يكون الشيء الواحد عرضياً بالقياس إلى موضوع وذاتياً بالقياس إلى آخر كالملون فإنه عرضي بالقياس مع أنه جنس للأبيض والأسود ونحوهما، ومثله مفرق البصر فإنه عرضي بالقياس إلى الجسم مع أنه فصل للأبيض لأن الأبيض (ملون مفرق البصر).

٣- كل من الخاصة والفصل قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً.

مثال المفرد منها الضاحك والناطق، ومثال المركب من الخاصة قولنا للإنسان: «منتصب القامة بادي البشرة». ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان: «حساس متحرك بالرادادة».

الصنف

٤- تقدم أن الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه أي يقسم ذلك الجنس أو فقل (بنوع) الجنس، أما الخاصة فإنها لا تقوم الكلي الذي تختص به قطعاً إلا أنها تميزه عن غيره أي أنها تقسم ما فوق ذلك الكلي، فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس وتزيد عليه بأنها تقسم العرض العام أيضًا كالموارد لا في موضوع الذي يقسم (الموجود) إلى جوهر وغير جوهر.

وتزيد عليه أيضًا بأنها تقسم كذلك النوع وذلك عندما تختص بعض أفراد النوع



كما تقدم كالشاعر المقسم للانسان، وهذا التقسيم للنوع يسمى في اصطلاح المنطقين (تصنيفا) وكل قسم من النوع يسمى (صنما).

فالصنف كل كلي اخص من النوع ويشترك مع باقي اصناف النوع في تمام حقيقتها ويتميز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة.

والتصنيف كالتنوع الا ان التنوع للجنس باعتبار الفصوص الداخلية في حقيقة الاقسام، والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجية عن حقيقة الاقسام كتصنيف الانسان الى شرقي وغربي والى عالم وجاهل والى ذكر وانثى ... وكتصنيف الفرس الى أصيل وهجين وتصنيف التخل الى زهدي وبرين وعمراني ... الى ما شاء الله من التقسيمات للانواع باعتبار امور عارضة خارجة عن حقيقتها.

الحمل وانواعه

٥. وصفنا كلا من الكليات الخمسة (بالمحمول). وأشارنا الى ان الكلي المحمول ينقسم الى الذاتي والعرضي، وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان.

لان سائلا قد يسأل فيقول: ان النوع قد يحمل على الجنس كما يقال مثلا: الحيوان انسان وفرس وجمل ... الى آخره مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتيا له لانه ليس تمام الحقيقة ولا جزأها ولا عرضا خارجا عنه، افهناك واسطة بين الذاتي والعرضي ام ماذا؟

وقد يسأل - ثانيا - فيقول: ان الحد التام يحمل على النوع والجنس كما يقال: الانسان حيوان ناطق، والحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة، وعليه فالحد التام كلي محمول وهو تمام حقيقة موضوعه مع انه ليس نوعا له ولا جنسا ولا فصلا فينبغي ان



يجعل للذاتي قسمها رابعا، بل لا ينبغي تسميتها بالذاتي؛ لانه هو نفس الذات والشيء لا يناسب الى نفسه ولا بالعرضي لانه ليس بخارج عن موضوعه فيجب ان يكون واسطة بين الذاتي والعرضي.

وقد يسأل -ثالثا- فيقول: ان المنطقين يقولون ان الضحك خاصة الانسان والمشي عرض عام له مثلا مع ان الضحك والمشي لا يحملان على الانسان فلا يقال الانسان ضحك وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها فما السر في ذلك؟

ولكن هذا السائل اذا اتى صرحاً لمقصود من (الحمل) ينقطع لديه الكلام فان الحمل له ثلاثة تقسيمات، والمراد منه هنا بعض اقسامه في كل من التقسيمات فنقول:

١ - الحمل: طبيعي ووключи

اعلم ان كل محمول فهو كلي حقيقي لان الجزئي الحقيقي بما هو جزئي لا يحمل على غيره، وكل كلي اعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو اخص منه مفهوما كحمل الحيوان على الانسان والانسان على محمد بل وحمل الناطق على الانسان، ويسمى مثل هذا (حمل طبيعيا) أي اقتضاه الطبع ولا يأبه.

واما العكس وهو حمل الاخص مفهوما على الاعم فليس هو حمل طبيعيا بل بالوضع والجعل لانه يأبه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى (حملًا ووضعيا) أو جعليا.

ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصدق الذي تقدم الكلام عليه في النسب: فان الاعم قد يراد منه الاعم باعتبار وجوده في افراد الاخص وغير افراده كالحيوان بالقياس الى الانسان وهو المعدود في النسب، وقد يراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط وان كان مساويا بحسب الوجود كالناطق بالقياس الى الانسان فان



مفهومه انه شيء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشيء انساناً أو لم يكن وانما يستفاد كون الناطق انساناً دائمًا من خارج المفهوم.

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الانسان وكذلك الصالح وان كانا بحسب الوجود مساوين له ... وهكذا جميع المستعقات لا تدل على خصوصية ما تقال عليه كالصالح بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصالح للببل والماشي للحيوان.

واما اتضاح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول لأن المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لا مطلقاً.

٢- الحمل: ذاتي اولى وشائع صناعي:

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين لأن معناه ان هذا ذلك، وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين، ولو لا هما لم يكن الشيء واحد لا شيئان.

وعليه لابد في الحمل من اتحاد من جهة والتغير من جهة أخرى كيما يصح الحمل، ولذا لا يصح الحمل بين المتبادرين اذ لا اتحاد بينهما، ولا يصح حمل الشيء على نفسه اذ الشيء لا يغایر نفسه.

ثم ان هذا الاتحاد اما أن يكون في المفهوم فالمغايرة لابد أن تكون اعتبارية، ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته بعد ان يلحظا متغيرين بجهة من الجهات، مثل قولنا: (الانسان حيوان ناطق) فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغير بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا النوع من الحمل يسمى (حمل ذاتيا اوليا).



واما ان يكون الاتحاد في الوجود والمصداق والمغايرة بحسب المفهوم، ويرجع الحمل حينئذ الى كون الموضوع من افراد مفهوم المحمول ومصاديقه، مثل قولنا: (الانسان حيوان) فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان، وهذا النوع من الحمل يسمى (الحمل الشائع الصناعي) أو (الحمل المتعارف) لانه هو الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم.

واما اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضا؛ لان المقصود من المحمول في باب الكليات هو المحمول بالحمل الشائع الصناعي، وحمل الحد التام من الحمل الذاتي الاولى.

٣ - الحمل: مواطاه واشتقاق:

اذا قلنا: الانسان ضاحك فمثل هذا الحمل يسمى (حمل مواطاة) أو (حمل هو هو) ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحمول، واما شئت فقل معناه، هذا ذاك، والمواطاة معناها الاتفاق، وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى افرادها بهذا الحمل.

وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى (حمل اشتقاق) او حمل (ذو هو) كحمل الضحك على الانسان فانه لا يصح أن تقول الانسان ضاحك بل ضاحك أو ذو ضحك، وسمى حمل اشتقاق ذو هو لان هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك أو يضاف اليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه، فيقال للمشتقة كالضاحك محمولا بالمواطاة، وللمشتقة منه كالضاحك محمولا بالاشتقاق.

والمقصود بيته ان المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في اقسام الكليات الخمسة، فلا يصح أن يقال: الضحك خاصة للانسان، ولا اللون خاصة



للجسم، ولا الحس فصل للحيوان، بل الضاحك والملون هو الخاصة، والحساس هو الفصل ... وهكذا، اذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوش افكار المبتدئين، اذ ترى بعضهم يعبر بالضاحك ويريد منه الضاحك، وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث.

نعم (اللون) بالقياس الى البياض كلي وهو جنس له، لانك تحمله عليه حمل مواطاة، فتقول: البياض لون، اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليس من الكليات المحمولة عليه.

العروض معناه الحمل

٦- ثم لا يشتبه عليك الامر فتقول: انكم قلتم الكلي الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة والا فالعرض العام، والضاحك لاشك يعرض على الانسان وختص به، فاذن يجب أن يكون خاصة.

فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب، فان المراد منه هو الحمل حمل اعراضيا لا ذاتيا، وعليه فالضاحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى، وادا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للعرض وهو الوجود فيه.

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه وهو قولهم الكلي الخارج عرض خاص وعرض عام فيطلقون العرض على الكلي الخارج ثم يقولون مثل الضاحك انه عرض، والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضي مقابل الذاتي والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع.

ومثل اللون يسمى عرضا بالمعنى الثاني لانه موجود في موضوع ولكن لا يصح



أن يسمى عرضاً بالمعنى الأول أبداً لأنه بالقياس إلى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطأة وبالقياس إلى ما تحته من الأنواع كالسود والبياض هو جنس لها كما تقدم فهو حينئذ ذاتي لا عرضي.

تقسيمات العرضي

العرضي: لازم ومفارق

١- (اللازم) ما يمتنع انفكاكه عقلاً عن موضوعه كوصف (الفرد) للثلاثة و(الزوج) للرابعة و(الحاره) للنار ...

٢- (المفارق): ما (لا) يمتنع انفكاكه عقلاً عن موضوعه كأوصاف الإنسان المشتقة من افعاله واحواله مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم وما إلى ذلك وان كان لا ينفك أبداً: فانك ترى ان وصف العين (بالزرقاء) لا ينفك عن وجود العين ولكنه مع ذلك يعد عرضاً مفارقًا لأنك لو امكنت حيلة لازالة الزرقة لما امتنع ذلك وتبقى العين عيناً، وهذا لا يشبه اللازم فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثة ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار، وهذا يعني امتناع الانفكاك عقلاً.

اللازم: بين وغير بين .

البين: بين بالمعنى الأخص وبين بالمعنى العام.

١- (البين بالمعنى الأخص): ما يلزم من تصور ملزومه تصوره بلا حاجة إلى توسط



شيء آخر.

٢- (البين بالمعنى الاعم): ما يلزم من تصوره وتصور الملزم وتصور النسبة بينهما الجزم باللازم، مثل: الاثنان نصف الاربعة او ربع الشهانية فانك اذا تصورت الاثنين قد تغفل عن انها نصف الاربعة او ربع الشهانية، ولكن اذا تصورت ايضا الشهانية مثلا وتصورت النسبة بينهما تجزم انها رباعها، وكذا اذا تصورت الاربعة والنسبة بينهما تجزم انها نصفها ... وهكذا في نسبة الاعداد بعضها الى بعض، ومن هذا الباب لزوم وجوب المقدمة لوجوب ذي المقدمة فانك اذا تصورت وجوب الصلاة وتصورت الوضوء وتصورت النسبة بينه وبين الصلاة وهي توقف الصلاة الواجبة عليه حكمت باللازمية بين وجوب الصلاة ووجوبه.

وانما كان هذا القسم من البين أعم لانه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزم كافيا في تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا بل لابد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم باللازمية، وانما يكون تصور الملزم كافيا في تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمية بين الشيئين على وجه يتداعى عنده المتلازمان فاذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعا له فتكون الملازمية حينئذ ذهنية.

٣- (غير البين) وهو ما يقابل البين مطلقا بأن يكون التصديق والجزم باللازمية لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما، بل يحتاج اثبات الملازمية الى اقامة الدليل عليه، مثل الحكم بان المثلث زواياه تساوي قائمتين فان الجزم بهذه الملازمية يتوقف على البرهان الهندسي ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي.

والخلاصة: معنى البين مطلقا ما كان لزومه بديهيا، وغير البين ما كان لزومه نظريا.



المفارق: دائم وسريع الزوال وبطيئه

(الدائم): كوصف الشمس بالمحركة، ووصف العين بالزرقاء.

(سريع الزوال): كحمرة الخجل وصفرة الخوف.

(بطيء الزوال): كالشباب للانسان.

الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي

اذا قيل: (الانسان كلي) مثلاً فهنا ثلاثة أشياء: ذات الانسان بما هو انسان، ومفهوم الكلي بما هو كلي مع عدم الالتفات الى كونه انساناً أو غير انسان، والانسان بوصف كونه كلياً، أو فقل الاشياء الثلاثة هي: ذات الموصوف مجرداً ومفهوم الموصوف مجرداً والمجموع من الموصوف والوصف.

١- فان لاحظ العقل (والعقل قادر على هذه التصرفات) نفس ذات الموصوف بالكلي مع قطع النظر عن الوصف بأن يعتبر الانسان مثلاً بما هو انسان من غير التفات الى انه كلي أو غير كلي وذلك عندما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق فانه أي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي الطبيعي). ويقصد به طبيعة الشيء بما هي.

والكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود افراده.

٢- وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلي وحده وهو أن يلاحظ مفهوم (ما لا يمتنع فرض صدقه على كثرين) مجرداً عن كل مادة مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها فانه أي مفهوم الكلي بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي المنطقي).

والكلي المنطقي لا وجود له الا في العقل لانه ما يتزعزعه ويفرضه العقل فهو من



المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن.

٣. وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف بأن لا يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا بل بما هو موصوف بوصف الكلية كما يلاحظ الانسان بما هو كلي لا يمتنع صدقه على الكثير؛ فانه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلي يسمى (الكلي العقلي) لأنه لا وجود له الا في العقل لا تصفه بوصف عقلي فان كل موجود في الخارج لابد أن يكون جزئيا حقيقيا.

ونشهه هذه الاعتبارات الثلاث لا جل توضيحها بما اذا قيل: (السطح فوق) فاذا لاحظت (ذات السطح) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت فهو شبيه بالكلي الطبيعي، واذا لاحظت مفهوم (الفوق) وحده مجردا عن شيء هو فوق فهو شبيه بالكلي المنطقي، واذا لاحظت ذات السطح بوصف انه فوق، فهو شبيه بالكلي العقلي.

واعلم ان جميع الكليات الخمسة واقسامها بل الجزئي أيضا تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة، فيقال على قياس ما تقدم: نوع طبيعي ومنطقي وعقلي وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي ... الى آخرها.

فالنوع الطبيعي مثل انسان بما هو انسان والنوع المنطقي هو مفهوم «تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد في جواب ما هو» والنوع العقلي هو مفهوم الانسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد ... وهكذا يقال في باقي الكليات وفيالجزئي أيضا.



قرارات

(١) اذا قيل: التمر لذيد الطعم مغذ من السكريات ومن اقسام مأكول الانسان بل مطلق المأكول وهو جسم جامد فيدخل في مطلق الجسم بل الجوهر فالمطلوب ان ترتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متضاعدا وسلسلة الانواع متنازلا، بعد التمييز بين الذاتي والعرضي، واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافية من هذه الكليات واقسام العرضيات منها.

(٢) وادا قيل: الخمر جسم مایع مسکر محروم شرعا سالب للعقل مضر بالصحة مهدم للقوى فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متضاعدة أو متنازلة.

(٣) وادا قيل: الحديد جسم صلب من المعادن التي تتمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متضاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة.

(٤) اذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنصوب و مجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسم النوع الى أصنافه؟ اذكر ذلك مع بيان السبب.

الباب الثالث
المُعْرِفُ وَتَلْحُقُ بِهِ الْقِسْمَةُ



المقدمة :

في مطلب (ما) و(اي) و(هل) و(لم)

اذا اعترضت لفظة من أية لغة كانت فهنا خمس مراحل متواالية لابد لك من اختيارها لتحصيل المعرفة في بعضها يطلب العلم التصوري وفي بعضها الآخر العلم التصديقي.

(المراحل الاولى) تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصورا اجماليا، فتسأل عنه سؤالا لغويا صرفا اذا لم تكن تدرى لاي معنى من المعاني قد وضع، والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى كما اذا سالت عن معنى لفظ (غضنفر)، فيجيب: اسد، وعن معنى (سميدع)، فيجيب: سيد ... وهكذا، ويسمى مثل هذا الجواب (التعريف اللفظي). وقواميس اللغات هي المعهدة بالتعاريف اللفظية.

واذا تصورت معنى اللفظ اجمالا فزعت نفسك إلى:

(المراحل الثانية) اذ تطلب تصور ماهية المعنى أي تطلب تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا، لتمييزه عن غيره في الذهن تميزا تماما فتسأل عنه بكلمة (ما) فتقول: (...) ما هو؟، وهذه (ما) تسمى (الشارحة)؛ لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ، والجواب عنه يسمى (شرح الاسم) ويتعبير آخر (التعريف الاسمي). والاصل في الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القريين معا ويسمى (الحد التام الاسمي). ويصبح ان يجابت بالفصل وحده او بالخاصة وحدها او باحدهما منضما الى الجنس البعيد او بالخاصة منضمة الى الجنس القريب، وتسمى هذه الاجوبة تارة بالحد الناقص وأخرى بالرسم الناقص او التام ولكنها توصف جميعا بالاسمي، وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات.



ولو فرض ان المسؤول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده كما لو قول (شجرة) في جواب (ما النخلة) فان السائل لا يقنع بهذا الجواب وتتوجه نفسه الى السؤال عن ميزاتها عن غيرها فيقول: (أية شجرة هي في ذاتها) أو (أية شجرة هي في خاصتها) فيقع الجواب عن الاول بالفصل وحده فيقول: (مثمرة التمر) وعن الثاني بالخاصة فيقول: (ذات السعف) مثلا.

وهذا هو موقع السؤال بكلمة (أي). وجوابها الفصل أو الخاصة.

واذا حصل لك العلم لشرح المعنى تفزع نفسك إلى:

(المرحلة الثالثة): وهي طلب التصديق بوجود الشيء فسأل عنه بـ (هل) وتسنمى (هل البسيطة) فتقول: هل وجد كذا أو هل هو موجود.

(ما) الحقيقة:

تنبيه: ان هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر فقد تقدم الثانية على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع وقد تقدم الثالثة؛ وذلك عندما يكون السائل من أول الامر عالما بوجود الشيء المسؤول عنه او أنه على خلاف الطبع قدم السؤال عن وجوده فأجيب.

وحيئذ اذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ الدال عليه ثم سأله عنه بـ (ما) فان ما هذه تسمى (الحقيقة). والجواب عنها نفس الجواب عن (ما الشارحة) بلا فرق بينهما الا من جهة تقدم الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقة عنه.

وانما سميت حقيقة لأن السؤال بها عن الحقيقة الثابتة والحقيقة باصطلاح المناطقة



هي الماهية الموجودة والجواب عنها يسمى (تعريفاً حقيقياً) وهو نفسه الذي كان يسمى (تعريفاً اسمياً) قيل العلم بالوجود ولذا قالوا:

«الحدود قبل الاهليات البسيطة حدود اسمية وهي باعianها بعد الاهليات تقلب حدوداً حقيقة».

وإذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع إلى:

(المراحل الرابعة): وهي طلب التصديق بثبوت صفة او حال لشيء ويسأل عنه بـ (هل) أيضاً ولكن تسمى هذه (هل المركبة) لأنه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده والبساطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط فيقال للسؤال بالبساطة مثلاً: هل الله موجود، وللسؤال بالمركبة بعد ذلك: هل الله الموجود مرید.

فإذا أجبك المسؤول عن هل البساطة أو المركبة تنزع نفسك إلى: (المراحل الخامسة): وهي طلب العلة: أما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المسؤول في الجواب عن هل او علة الحكم وعلة الوجود معاً لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعاً، ويسأل لاجل كل من الغرضين بكلمة (لم) الاستفهامية فتقول لطلب علة الحكم مثلاً: (لم كان الله مریداً). وتقول مثلاً لطلب علة الحكم وعلة الوجود معاً: (لم كان المغناطيس جاذباً للحديد؟) كما لو كنت قد سألت: هل المغناطيس جاذب للحديد؟ فأجاب المسؤول بنعم فان حرقك ان تسأله ثانياً عن العلة فتقول (لم).



تلخيص و تعقيب

ظهر مما تقدم أن:

(ما) لطلب تصور ماهية الشيء، وتنقسم الى الشارحة والحقيقة، ويشتق منها مصدر صناعي فيقال: (مائية). ومعناه الجواب عن ما، كما ان (ماهية) مصدر صناعي من (ما هو).

و (أي) لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تمييزا ذاتيا أو عرضيا بعد العلم بجنسه.

و (هل) تنقسم الى: «بسطة» ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه و «مركبة» ويطلب بها التصديق بثبوت شيء أو عدمه ويشتق منها مصدر صناعي فيقال: (الهليه) البسيطة او المركبة.

و (لم) يطلب بها تارة علة التصديق فقط وأخرى علة التصديق والوجود معا، ويشتق منها مصدر صناعي فيقال (لمية) بتشديد الميم والياء، مثل (كمية) من (كم) الاستفهامية، فمعنى لمية الشيء: عليه.

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب التي يسأل عنها بذلك الادوات وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم، وهناك مطالب أخرى يسأل عنها كيف وain ومتى وكم ومن، وهي مطالب جزئية أي أنها ليست من أمهات المسائل بالقياس الى المطالب الأولى لعدم عموم فائدتها فان ما لا كيفية له مثلا لا يسأل عنه كيف وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين ومتى، على انه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبة



فبدلا عن ان تقول مثلا: (كيف لون ورق الكتاب؟ وain هو؟ ومتى طبع؟ ..) تقول: (هل ورق الكتاب الأبيض؟ وهل هو في المكتبة؟ وهل طبع هذا العام؟ ..) وهكذا، ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع وتلك بالاصول.

التعريف

تهييد:

كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لاجل الاجمال في مفاهيم الالفاظ التي يستعملونها فيضطرب حبل التفاهم لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ فيذهب كل فرد منهم الى ما يختل في خاطره من المعنى، وقد لا تكون لأحدthem صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه فيقنع لتساهله أو لقصور مداركه بالصورة المطموسة المضطربة ويني عليها منطقه المزيف.

وقد يتبع الجدليةون والساسة عن عمد وحيلة الالفاظاً خلابة غير محدودة المعنى بحدود واضحة يستغلون جماها وابهامها للتأثير على الجمهور وليركوا كل واحد يفكري فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب، وهذا تأثير سحري عجيب في الافكار.

ومن هذه الالفاظ كلمة (الحرية) التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية واحاداث الانقلابات الجباره في الدولة العثمانية والفارسية والتأثير كله لاجماها وجماها السطحي الفاتن والا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد معقول يتفق عليه.

ومثلها كلمة (الوطن) الخلابة التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول



الكبرى كالدولة العثمانية، وربما يتعدى على الباحث أن يعرف أثنتين كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة: فما هي مميزات الوطن؟ أهي اللغة أم لهجتها أم اللباس أم مساحة الأرض أم اسم القطر والبلد؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والأمم، ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه، فلماذا لا تكون البلاد العربية أو البلاد الإسلامية كلها وطنًا واحدًا؟

فمن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق لئلا يرطم هو والمشغل معه في المشاكل أن يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح فيحفظ ما يدور في خلده من المعنى في آنية من الالفاظ وافية به لا تفيض عليها جوانبها لينقله إلى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوناً في ذهنه بالضبط، وعلى هذا الاساس المتين ينبغي التفكير السليم.

ولأجل أن يتغلب الانسان على قلمه ولسانه وتفكيره لابد له من معرفة اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعدة ليستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للاشياء اولاًً وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحة ثانياً ... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف.

اقسام التعريف

التعريف: حد ورسم .

الحد والرسم تام وناقص .

سبق ان ذكرنا (التعريف اللفظي). ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم لانه لا ينفع



الا لمعرة وضع اللفظ لمعناه فلا يستحق اسم التعريف الا من باب المجاز والتتوسيع، وانما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم التصوري الموصى الى مجھول تصوري الواقع جواباً عن (ما) الشارحة أو الحقيقة، ويقسم الى حد ورسم وكل منهما الى تام وناقص.

١. الحد التام:

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف (بالفتح) ويقع بالجنس والفصل القربيين لاشتمالها على جميع ذاتيات المعرف فاذا قيل: ما الانسان؟

فيجوز أن تجيب -أولاً- بأنه: (حيوان ناطق). وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الانسان ويشتمل على جميع ذاتياته؛ لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالارادة، وكل هذه اجزاء وذاتيات للانسان.

ويجوز أن تجيب -ثانياً- بأنه: (جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق). وهذا حد تام أيضاً للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر تفصيلاً لانك وضعت مكان كلمة (حيوان) حده التام، وهذا تطويل وفضول لا حاجة اليه الا اذا كانت ماهية الحيوان مجھولة للسائل فيجب.

ويجوز أن تجيب -ثالثاً- بأنه: (جوهر قابل للابعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالارادة ناطق) فتضيق مكان الكلمة (جسم) حده التام فضولاً الا اذا كانت ماهية الحيوان مجھولة للسائل فيجب.

وهكذا اذا كان الجوهر مجھولاً تضيق مكان حده التام ان وجد حتى يتھي الامر الى المفاهيم البدائية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء ... وقد ظهر من هذا



البيان:

أولاًً: ان الجنس والفصل القريبين تنطوي فيها جميع ذاتيات المعرف لا يشذ منها جزء أبداً ولذا سمي الحد بها (تاماً).

وثانياً: ان لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطلولة والمحضرة الا ان المطلولة أكثر تفصيلاً، فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى.

وثالثاً: ان الحد التام يساوي المحدود في المفهوم كالمترادفين فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائته ويدل على ما يدل عليه الاسم اجمالاً.

ورابعاً: ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة.

٢. الحد الناقص:

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرف (بالفتح) ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل؛ ولذا سمي (ناقصاً). وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب وأخرى بالفصل وحده.

مثال الاول: تقول لتحديد الانسان: (جسم نام ... ناطق)، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (حساس متحرك بالارادة) وهي فصل الحيوان وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام وبين ناطق فلم يكمل فيه مفهوم الانسان.

ومثال الثاني: تقول لتحديد الانسان أيضاً: (... ناطق) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله، فهو أكثر نقصاناً من الاول كما ترى ... وقد ظهر من هذا البيان:

أولاًً: ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم لانه يشتمل على بعض اجزاء



مفهومه، ولكنه يساويه في المصدق.

وثانياً: ان الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطلقة له كما كان الحد التام فلا يكون تصوره تصوراً للمحدود بحقيقةه بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزاً ذاتياً فحسب.

وثالثاً انه لا يدل على المحدود بالمطابقة بل بالالتزام لانه من باب دلالة الجزء المختص على الكل.

٣. الرسم التام:

وهو التعريف بالجنس والخاصة كتعريف الانسان بأنه (حيوان ضاحك) فاشتمل على الذاتي والعرضي، ولذا سمي (تاماً).

٤. الرسم الناقص:

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الانسان بأنه (ضاحك) فاشتمل على العرضي فقط فكان (ناقصاً).

وقيل: ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط.

ولا يخفى ان الرسم مطلقاً كحد الناقص لا يفيد الا تمييز المعرف (بالفتح) عن جميع ما عداه فحسب الا انه يميزه تمييزاً عرضياً. ولا يساويه الا في المصدق لا في المفهوم، ولا يدل عليه الا بالالتزام، كل هذا ظاهر مما قدمناه.



انارة

ان الاصل في التعريف هو الحد التام؛ لأن المقصود الاصلي من التعريف امران: (الاول) تصور المعرف (بالفتح) بحقيقةه لتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة، و(الثاني) تمييزه في الذهن عن غيره تمييزاً تاماً. ولا يؤدّي هذان الامران الا التام، واذ يتعدّر الامر الاول يكتفي بالثاني، ويكتفى به الحد الناقص والرسم بقسيمه، والاّ قدم تمييزه تمييزاً ذاتياً ويؤدي ذلك بالحد الناقص فهو اولى من الرسم، والرسم التام اولى من الناقص.

الا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفصولها من الامور المستحيلة او المتعذرة . وكل ما يذكر من الفصول فانها هي خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقة . فالتعريف الموجودة بين أيدينا اكثراها او كلها رسوم تشبه الحدود.

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصة الالازمة البينة بالمعنى الاخص لانها ادل على حقيقة المعرف واثبها بالفصل ، وهذا انفع الرسوم في تعريف الاشياء ، وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة الالازمة البينة بالمعنى الاعم ، أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فانها لا تفيّد تعريف الشيء لكل أحد فاذا عرفنا المثلث بانه (شكل زواياه تساوي قائمتين) فانك لم تعرفه الا للهندسي المستغنی عنه .

التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء لا سيما علماء الادب يستعينون على تعريف الشيء بذكر احد افراده ومصاديقه مثلاً له . وهذا ما نسميه (التعريف بالمثال) وهو أقرب الى عقول المبتدئين في فهم الاشياء وتمييزها .



ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في افكارهم.

وهي: ان يكثر المؤلف أو المدرس - قبل بيان التعريف أو القاعدة - وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستنبط هو وبين ما يعطى له بالآخر من نتيجة.

والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف بل هو من التعريف بالخاصة؛ لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم، فيرجع الى (الرسم الناقص). وعليه يجوز أن يكتفي به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط اذا كان المثال وافياً بخصوصيات المثل له.

التعريف بالتشبيه

ما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً (التعريف بالتشبيه). وهو أن يشبه شيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما، على شرط أن يكون المشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.

ومثاله تشبيه الوجود بالنور، وجهة الشبه بينهما ان كلاماً منها ظاهر بنفسه مظاهر غيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المقولات الصرفية عندما يراد تقريرها الى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات؛ لأن المحسوسات الى الذهان أقرب ولتصورها آلف، وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الاربع بأمر محسوس تقريرياً لها، فمن ذلك تشبيه المباينين بالخطين المتوازيين لأنهما لا يلتقيان أبداً. ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصور المعنى) بالنظر الى المرأة بقصد النظر الى الصورة المنطبعة فيها.



شروط التعريف

الغرض من التعريف -على ما قدمنا- تفهيم مفهوم المعرف (بالفتح) وتنبيه عما عداه، ولا يحصل هذا الغرض الا بشروط خمسة:

الاول: أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح) في الصدق أي يجب ان يكون المعرف (بالكسر) مانعاً جاماً. وان شئت قلت (مطرداً منعكساً).

ومعنى مانع أو مطرد انه لا يشمل الا افراد المعرف (بالفتح) ، فيمنع من دخول افراد غيره فيه، ومعنى جامع او منعكس انه يشمل جميع افراد المعرف (بالفتح) لا يشد منها فرد واحد.

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالامور الآتية:

١- بالاعم: لأن الاعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين، فان جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.

٢- بالخاص: لأن الخاص لا يكون جاماً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم، فإنه ليس كلما صدق عليه الانسان هو متعلم.

٣- بالمبادر: لأن التبادر لا يصح حمل احدهما على الآخر، ولا يتضادان أبداً.

الثاني: ان يكون المعرف (بالكسر) أجل مفهوماً واعرف عند المخاطب من المعرف (بالفتح). والا فلا يتم الغرض مفهومه، فلا يجوز على هذا التعريف بالامرين الآتيين:

١- بالمساوي في الظهور والخفاء، كتعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بواحد، فان الزوج ليس اوضح من الفرد ولا اخفى، بل هما متساويان في المعرفة، كتعريف أحد المتضادين بالآخر، وانت انما تتعقلهما معاً، كتعريف الاب بأنه والد الابن، وكتعريف



الغوق بانه ليس بتحت ...

٢- بالاخفى معرفة، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالث: الا يكون المعرف (بالكسر) عين المعرف (بالفتح) في المفهوم، كتعريف الحركة بالانتقال والانسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي، بل يجب تغييرهما اما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام او بالمفهوم كما في التعريف بغيره.

ولو صح التعريف بعين المعرف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزام ان يتوقف الشيء على نفسه، وهذا محال، ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابع: ان يكون حالياً من الدور . وصورة الدور في العريف: أن يكون المعرف (بالكسر) مجھولاً في نفسه ولا يعرف الا بالمعرف (بالفتح) ، فيبينا ان المقصود من التعريف هو تفھيم المعرف (بالفتح) بواسطة المعرف (بالكسر) ، واذا بالمعرف (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرف (بالفتح) ، فينقلب المعرف (بالفتح) معرفاً (بالكسر).

وهذا محال، لانه يؤول الى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، او الى أن يتوقف الشيء على نفسه.

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويسمى (دوراً مصرياً) ، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دوراً مضمراً):

١- (الدور المصرح) مثل: تعريف الشمس بانها (كوكب يطلع في النهار) والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريف: (النهار: زمان تطلع فيه الشمس) فتوقفت معرفة



الشمس على معرفة النهار، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس، والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك شيء، فينتهي الامر بالاخير الى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس.

٢- (الدور المضمر) مثل: تعريف الاثنين بانهما زوج اول، والزوج يعرف بانه منقسم بمتتساوين، والمتتساويان يعرفان بانهما شيئاً احدهما يطابق الآخر، والشيان يعرفان بانهما اثنان، فرجع الامر بالاخير الى تعريف الاثنين بالاثنين.

وهذا دور مضمر في ثلاث مراتب لأن تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهي الدورة الى نفس المعرف (بالفتح) الاول، والوسائط في هذا المثال ثلاث: الزوج المتتساويان الشيان.

ويمكن وضع الدور في المثال على صورة الدائرة المرسومة في هذا الشكل: والسهام فيها تتجه دائمًا الى المعرفات (بالكسر).



الخامس: أن تكون الالفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة



لا ابهام فيها، فلا يصح استعمال الالفاظ الوحشية والغريبة ولا الغامضة ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز، وان كان يحسن على كل حال اجتناب المجاز في التعريف والاساليب العلمية.

القسمة^(١)

تعريفها

قسمة الشيء: تجزئه وتفريقه الى أمور متباعدة، وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف، وما ذكرناه فانها هو تعريف لفظي ليس الا، ويسمى الشيء (مقسمًا) وكل واحد من الامور التي انقسم اليها (قسمًا) تارة بالقياس الى نفس المقسم و (قسيماً) أخرى بالقياس الى غيره من الاقسام، فإذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلاً فالعلم مقسم والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق وهكذا التصديق قسم وقسيم.

فائدةتها

تأسست حياة الانسان كلها على القسمة وهي من الامور الفطرية التي نشأت معه على الارض: فان اول شيء يصنعه تقسيم الاشياء الى سماوية وارضية وال موجودات الارضية الى حيوانات واسجار وانهار واحجار وجبال ورمال وغيرها، وهكذا يقسم

(١) القسمة من المباحث التي عني بها المباحثة في العصر الحديث، وظن انها من المباحث التي تفتقر عنها الفكر الغربي، غير أن فلاسفة الاسلام سبقو الى التنبية عليها، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها، وأوضحتها العلامة الحلي في شرحه (الجوهر النضيد).



معنى ونوعاً عن نوع، حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم ... وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل إليها في التقسيم لفظاً من الألفاظ، ولو لا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الألفاظ.

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع وتمييزها تمييزاً ذاتياً. ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيراً من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته فيعدّله، ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية أو الامور التي يخترعها منها ويؤلفها أو مسائل العلوم والفنون.

وسيأتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبيها بل كل حد أنها هو مؤسس من أول الامر على القسمة، وهذا أهم فوائد القسمة.

وتنفع القسمة في تدوين العلوم والفنون لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها بل العلم لا يكون على ملأها أبواب ومسائل واحكام الا بالقسمة: فمدون علم النحو مثلاً لابد أن يقسم الكلمة او لا ثم يقسم الاسم مثلاً الى نكرة والمعرفة الى أقسامها ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها ويدرك لكل قسم حكمه المختص به ... وهكذا في جميع العلوم.

والتاجر أيضاً يلتتجئ الى القسمة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته، وكذلك باني البيت ومركب الادوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقسمة، والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين وأشهر و أيام وساعات ودقائق ليتذمروا باوقاتهم ويعرفوا اعمارهم وتاريخهم.

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين ليدخل أي كتاب جديد



يأتيه في بابه وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء، وبواسطة القسمة استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم فقسموا المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية ثم كل مدرسة إلى صفوف ليضعوا لكل صف ومدرسة منهاجاً يناسبه من التعليم.

وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية ولا يستغني عنها انسان، ومهمنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

اصول القسمة

١- لابد من ثمرة:

لا تحسن القسمة الا اذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم بأن تختلف الاقسام في الميزات والاحكام المقصودة في موضع القسمة: فاذا قسم النحوي الفعل الى اقسامه الثلاثة فلأن لكل قسم حكم يختص به، أما اذا أراد ان يقسم الفعل الماضي الى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلا يحسن منه ذلك لأن الاقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو هو البناء فيكون التقسيم عبثاً ولغوياً بخلاف مدون علم الصرف فإنه يصح له مثل هذا التقسيم لانتفاعه به في غرضه من تصريف الكلمة.

ولذا لم نقسم نحن الدلالتين العقلية والطبعية في الباب الاول الى لفظية وغير لفظية لانه لا ثمرة ترجى من هذا التقسيم في غرض المنطقى، كما أشرنا الى ذلك هناك في التعليقة.



٢- لابد من تبادل الاقسام:

ولا تصح القسمة الا اذا كانت الاقسام متباعدة غير متداخلة لا يصدق احدها على ما صدق عليه الآخر ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمة نفسه: فإذا قسمت المتصوب من الاسماء إلى: مفعول وحال وتمييز وظرف فهذا التقسيم باطل لأن الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيماً له، ومثل هذا ما يقولون عنه: «يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيماً له». وبطلانه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء ومرضى واصحاء، ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقين الغافلين من يرسل الكلام على عواهنه ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قررناه؛ لأن الاغنياء والفقراء لابد أن يكونوا علماء أو جهلاء مرضى أو اصحاء فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر، وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة، والاصل في مثل هذا أن تقسم السكان او لا الى علماء وجهلاء ثم كل منها الى اغنياء وفقراء فتحدث أربعة اقسام ثم كل من الاربعة الى مرضى واصحاء فتكون الاقسام ثمانية: علماء اغنياء مرضى علماء اغنياء اصحاء ... الى آخره، فتنتهي لما يرد عليك من القسمة لئلا تقع في مثل هذه الغلطات.

ويترفع على هذا الاصل أمور:

- ١- انه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً له كما تقدم مثل أن تجعل الظرف قسيماً للمفهوم.
- ٢- ولا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً منه مثل أن تجعل الحال قسيماً من المفعول.
- ٣- ولا يجوز أن تقسم الشيء الى نفسه وغيره.

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب لما رأى



انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق ولم يتضمن الى معنى التصديق مع انه تصور أيضاً ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم، كما شرحتنا سابقاً. اما المقسم لها فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم.

٣. أساس القسمة:

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب ان يلاحظ في المقسم جهة واحدة وباعتبارها يكون التقسيم، فاذا قسمنا كتب المكتبة فلابد أن نؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون او على اسماء المؤلفين او على اسماء الكتب، اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتدخل ويتخل نظام الكتب مثل ما اذا خلطنا بين اسماء الكتب والمؤلفين فنلاحظ في حرف الالف مثلاً تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف، بينما ان كتابه قد يدخل في حرف آخر.

والشيء الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي (اساس القسمة) كما قسمنا اللفظ مرة الى مختص وغيره وأخرى الى متراصف ومتباين وثالثة الى مفرد ومركب وكما، قسمنا الفصل الى قريب وبعيد مرة الى مقوم وقسم آخرى... ومثله كثير في العلوم وغيرها.

٤. جامعة مانعة:

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الاقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة: جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الاقسام أي حاصرة لها لا يشذ منها شيء مانع عن دخول غير اقسامه فيه.



أنواع القسمة

للقسمة نوعان اساسيان.

١. قسمة الكل الى أجزائه او (القسمة الطبيعية):

قسمة الانسان الى جزئية: الحيوان والناطق بحسب التحليل العقلي، اذ يحلل العقل مفهوم الانسان الى مفهومين: مفهوم الجنس الذي يشتراك معه به غيره ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الانسان انساناً. وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلاً، وتسمى الاجزاء حينئذ اجزاء عقلية.

وكل قسمة الماء الى عنصرين: الاكسجين والهيدروجين بحسب التحليل الطبيعي، ومن هذا الباب قسمة كل موجود الى عناصره الاولية البسيطة، وتسمى الاجزاء طبيعية او عنصرية.

وكل قسمة الحبر الى ماء ومادة ملونة مثلاً، والورق الى قطن ونورة والزجاج الى رمل وثاني اكسيد السلكون، وذلك بحسب التحليل الصناعي في مقابل التركيب الصناعي، والاجزاء تسمى اجزاء صناعية.

وكل قسمة المتر الى اجزاء بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء المتشابهة، او كل قسمة السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي الى اجزاء غير المتشابهة، ومثله قسمة البيت الى الاجر والجص والخشب وال الحديد، او الى الغرفة والسرداب والسطح والساحة، وقسمة السيارة الى آلاتها المركبة منها والانسان الى لحم ودم وعظام وجلد واعصاب ...



٢. قسمة الكلي الى جزئياته (القسمة المنطقية):

قسمة الموجود الى مادة و مجرد عن المادة الى جماد ونبات وحيوان وقسمة المفرد الى اسم و فعل وحرف ... وهكذا.

و تمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الاقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول: الاسم مفرد وهذا المفرد اسم، ولا يجوز الحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي فلا يجوز أن تقول: البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت.

ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشتراك فيها الاقسام ويسببها يصح الحمل بين المقسم والاقسام كما لابد من فرض جهة افتراق في الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباعن جهة القسم الآخر والاما صحت القسمة وفرض الاقسام، وتلك الجهة الجامعة اما ان تكون مقومة للاقسام اي داخلة في حقيقتها بان كانت جنساً او نوعاً واما ان تكون خارجة عنها.

ا. اذا كانت الجهة الجامعة مقومة للاقسام فلها ثلاثة صور:

أ. ان تكون جنساً، وجهات الافتراق الفصول المقومة للاقسام كقسمة المفرد الى الاسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم (تنويعاً) والاقسام أنواعاً.

ب. ان تكون جنساً او نوعاً وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم كقسمة الاسم الى مفعون ومنصوب و مجرور فيسمى التقسيم (تصنيفاً) والاقسام اصنافاً.

ج. ان تكون جنساً او نوعاً او صنفاً وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم فيسمى التقسيم (تفريداً) والاقسام أفراداً كقسمة الانسان الى



زيد وعمرو ومحمد وحسن ... الى آخرهم باعتبار الشخصيات لكل جزئي جزئي منه.

٢- اذا كانت الجهة الجامدة خارجة عن الاقسام فهي كقسمة الايض الى الثلج والقطن وغيرها وكقسمة الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان وكقسمة العالم الى غني وفقير او الى شرقي وغربي ... وهكذا.

أساليب القسمة

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لابد من استيفاء جميع ما له من الاقسام كما تقدم في الصل الرابع بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو اجزائه، ولذلك أسلوبان:

١. طريقة القسمة الثنائية :

وهي طريقة الترديد بين النفي والاثبات، والنفي والاثبات (وهما النقيضان) لا يرتفعان أي لا يكون لها قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسمًا واحدًا فلا حالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين وتكون حاصرة جامدة مانعة كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق، وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الانسان لا يشذ عنـه نوع وكتقسيمنا للطيور الى جارحة وغير جارحة والانسان الى عربي وغير عربي، والعالم الى فقيه وغير فقيه ... وهكذا.

ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الاثبات او كلـيهما الى طرفين اثبات ونفي، ثم هذه الاطراف الاخيرة يجوز أن تجعلها أيضًا مقسمًا فنقسمها أيضًا بين الاثبات والنفي ... وهكذا تذهب الى ما شئت ان تقسم اذا كانت هناك ثمرة



من التقسيم.

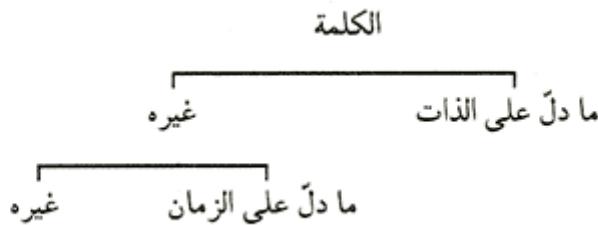
مثلاً اذا اردت تقسيم الكلمة فتقول:

١- الكلمة تنقسم إلى: ما دل على الذات وغيره.

٢- طرف النفي (الغير) إلى: ما دل على الزمان وغيره.

فتحصل لنا ثلاثة اقسام: ما دل على الذات وهو (الاسم)، وما دل على الزمان وهو (ال فعل)، وما لم يدل على الذات والزمان وهو (الحرف)، والتعبير المألوف عند المؤلفين أن يقال: «الكلمة اما أن تدل على الذات أو لا والاول الاسم والثاني اما ان تدل على الزمان أو لا والاول الفعل والثاني الحرف».

وييمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو:



(مثال ثان)

اذا أرادنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فييمكن تقسيمه على هذا النحو:

ينقسم

١- الجوهر الى: ما يكون قابلاً للابعاد وغيره.

٢- ثم طرف الا ثبات (القابل) إلى: نام وغيره.

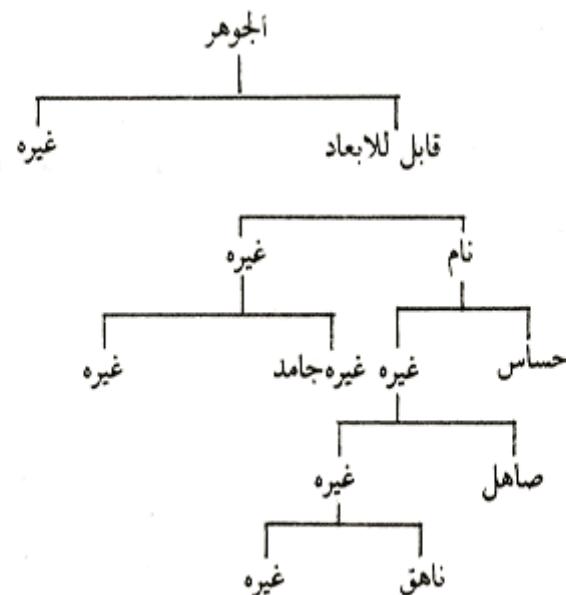


٣- ثم طرف النفي (غير النامي) إلى:

٤- ثم طرف الاثبتات في التقسيم (٢) إلى:

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي اقسام الحساس الى جميع أنواع الحيوان، ولك أيضا ان تقسم الجامد وغير الحساس.

وقد رأيت انا قسمنا تارة طرف الاثبتات وأخرى طرف النفي، ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو:





وهذه القسمة الثانية تنفع على الاكثر في الشيء الذي لا تنحصر اقسامه، وان كانت مطولة لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمة (غيره)، ففي المثال الاخير ترى (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع.

وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما اذا اريد حصر الاقسام حسراً عقلياً كما يأتي وتنفع أيضاً في تحصيل الحد والرسم، وسيأتي بيان ذلك.

٢. طريقة القسمة التفصيلية :

وذلك بأن تقسم الشيء الابداء الى جميع اقسامه المحصورة كما لو أردت أن تقسم الكلي إلى: نوع و الجنس و فصل و خاصة و عرض عام.

والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية:

١- (العقلية): وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر كقسمة الكلمة المقدمة، ولا تكون القسمة عقلية الا اذا بنيتها على أساس النفي والاثبات: (القسمة الثانية)، فلأجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثانية الدائرة بين النفي والاثبات ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي او الاثبات الى النفي والاثبات ... وهكذا كلما كثرت الاقسام على ما تقدم في الثانية.

٢- (الاستقرائية): وهي التي لا يمنع العقل من فرض آخر لها وانما تذكر الاقسام الواقعية التي علمت بالاستقراء والتبعد، كتقسيم الاديان السماوية إلى: اليهودية والنصرانية والاسلامية وتقسيم مدرسة معينة إلى: صف أول وثان وثالث عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها مع امكان حدوث غيرها.



التعريف بالقسمة

ان القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها خاصة به غالباً. ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالاقسام بمجموعها مساوية للمقسم كما أنها غالباً تكون اعرف منه، وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته الى أنواعه او اصنافه ويكون من باب تعريف الشيء بخصائصه، وهو التعريف بالرسم الناقص كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب.

ولنضرب لك مثلاً لذلك: أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحل الى هذين الجزأين فقد حصل تمييز الماء تمييزاً عرضياً عن غيره بهذه الخاصية فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء نطمئن اليها، وكذلك لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن والتورة مثلاً تكون قد عرفناه معرفة نطمئن اليها تميزه عن غيره ... وهكذا في جميع أنواع القسمة.

كسب التعريف بالقسمة

أو

كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري

انت تعرف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج الى كسب كمفهوم الوجود والشيء ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته الى كسب ونظر.

ومعنى حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غيره واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز او تقل غيره مفهوم لديك ولا معروف، فيحتاج الى تعريف والذي يعرفه للذهن هو الحد والرسم، وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في متناول اليد والا



فما فرضته نظرياً مجهولاً لم يكن كذلك بل كان بديهياً معروفاً. فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو الا الذي تجهل حده أو رسمه.

اذن المهم في الامر أن نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم، وكل ما تقدم من الابحاث في التعريف هي في الحقيقة ابحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما او اجزاءهما، وهذا وحده غير كاف ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما فانه ليس الغني هو الذي يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف بل الغني من يعرف طريقة كسبها فيكسبها وليس المريض يشفى اذا عرف فقط معنى الدواء واجزاءه بل لابد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله.

وقد اغفل كثير من المنطقين هذه الناحية وهي اهم شيء في الباب، بل هي الاساس وهي معنى التفكير الذي به نتوصل الى المجهولات، ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية.

وسياقى ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان، اما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطقة ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكذا الرسم، والحق معهم لأن البرهان خصوص لاكتساب التصديق ولم يحن اللوقت بعد لابن للطالب سر ذلك . وإذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم؟ وطبعاً لابد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل إنسان في دخيلة نفسه يخطئ فيها أو يصيب، ولكن نحتاج إلى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها، وهذا هو هدف علم المنطق، وهذا ما نريد بيانه، فنقول:

الطريق منحصر بنوعين من القسمة: القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي وتسمى طريقة التحليل العقلي والقسمة المنطقية الثانية، ونحن أشرنا في غضون كلامنا في



التعريف والقسمة الى ذلك، وقد جاء وقت بيانه فنقول:

طريقة التحليل العقلي

اذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري (المشكل) ولنفرضه (الماء) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك وهذا هو الدور الاول^(١) فأول ما يجب أن تعرف نوعه، اي تعرف انه داخل في اي جنس من الاجناس العالية او ما دونها لأن تعرف أن الماء مثلاً من السوائل، وهذا هو (الدور الثاني). وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لعرفة الحد أو الرسم، وسيوضح.

واذا اجتزت الدور الثاني الذي لابد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت انتقلت الى الطريقة التي تختارها للتفكير ولا بد أن تتمثل فيها الادوار الثلاثة الاخيرة أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر: الذهابة والدائيرية والراجعة.

واذ نحن اخترنا الآن (طريقة التحليل العقلي) أو لاً فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث:

فانك عند ما تجتاز الدور الثاني تنتقل الى الثالث وهو الحركة الذهابة حركة العقل من المجهول الى المعلومات، ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك الى جميع الافراد الداخلية تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً

(١) تقدم في مبحث (تعريف الفكر) ان الادوار التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة: اثنان منها مقدمة للفكر وثلاثة هي الفكر لتي سميئناها بالحركات، وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الادوار على تحصيل المجهول التصوري، وسيأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصدقي وهذا البحث بمجموعه وبيان الادوار قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة.



تحته، وفي المثال ننظر الى افراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار ان كلها سوائل.

وهنا ننتقل الى الرابع وهو (الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات، وهو اشق الادوار وأهمها دائمًا في كل تفكير فان نجح المفكر فيه انتقل الى الدور الاخير الذي به حصول العلم والا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى، وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة هي أن يلاحظ الفكر مجاميع افراد الجنس الذي دخل تحته المشكّل فيفرزها مجموعة مجموعة فلأفراد المجهول مجموعة ولغيره من أنواع الجنس الاخرى كل واحد مجموعة من الافراد، وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل: الماء والزباق واللبن والدهن الى آخرها، وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة ليعرف ما تمتاز به مجموعة افراد المشكّل بحسب ذاتها وحقيقةها عن المجاميع الاخرى أو بحسب عوارضها الخاصة بها، ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل في لونه وطعمه أو في وزنه وثقله أو في اجزاءه الطبيعية، ولا يستغني الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم.

والبشر من القديم -كما قلنا في أول مبحث القسمة- اهتموا بفطريتهم في تقسيم الاشياء وتمييز الانواع بعضها عن بعض فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا، وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتنقية في هذه الثروة واكتشاف بعض الكنوز من الانواع التي لم يهتد اليها السابقون على مرور الزمن وتقديم المعرف.

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تميزاً ذاتياً أي عرف فصله أو عرف ما يميزه تميزاً عرضياً أي عرف خاصته



فإن معنى ذلك أنه استطاع أن يخلل معنى المجهول إلى جنس وفصل أو جنس وخاصة تحليلًا عقليًا فيكمل عنده الحد التام أو الرسم التام بتأليفه مما انتهى إليه التحليل، كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة أو أنه له ثقل نوعي خصوص أو أنه قوام كل شيء حي.

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده أن عقله قد انتهى إلى الدور الأخير وهو (الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم إلى المجهول، وعندما ينتهي التفكير بالوصول إلى الغاية من تحصيل المجهول.

وبهذا يتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدناك بيئانه سابقاً في القسمة الطبيعية وهو أنها يكون باعتبار المشاركات والمتباينات أي أنه بعد ملاحظة المشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها بجماعي أو فقل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد أو الجنس والخاصة مفردات الرسم فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه إلى مفرداته.

(تبنيه):

ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما اذا كنت من اول الامر لما عرفت نوع المشكّل عرفت جنسه القريب فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مميزاته عن الانواع المشتركة معه في ذلك الجنس، اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالى كأن عرفت ان الماء جوهر لا غير فانك لأجل أن تكمل لك المعرفة لابد:

أن تفحص (أولاً) لتعرف أن المشكّل من أي الاجناس المتوسطة بتميز بعضها عن بعض بخصوصها أو خواصها على نحو التحليلية السابقة حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم.



ثم تفحص (ثانياً) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الاجناس القريبة هو فتعرف انه سائل.

ثم تفحص (ثالثاً) بتلك العملية التحليلية لتمييزه عن السوائل الأخرى بثقله النوعي مثلاً أو بأنه قوام كل شيء حي فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً (جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (سائل قوام كل شيء حي) مقتضياً على الجنس القريب.

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتتجئ إليها الإنسان اذا كانت الاجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا في الجنس العالى، ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغنينا في أكثر المجهولات عن ارجاعها إلى الاجناس العالية فلا نحتاج على الاكثر الا لتحليل واحد لتعريف به ما يمتاز به المجهول عن غيره.

على أنه يجوز لك أن تستغني بمعرفة الجنس العالى أو المتوسط فلا تجري الا عملية واحدة للتحليل لتمييز المشكّل عن جميع ما عداه مما يشتراك معه في ذلك الجنس العالى أو المتوسط غير أن هذه العملية لا تعطينا الا حدّاً ناقصاً أو رسمياً ناقصاً.

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

انك بعد الانتهاء من الدورين الاولين أي دور مواجهة المشكّل ودور معرفة نوعه لك أن تعمد إلى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة.

فإن السابقة كانت النظرة فيها إلى الأفراد المشتركة في ذلك الجنس ثم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول.



أما هذه فانك تتحرك الى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثانية الى اثبات ونفي: الايات بها يميز المجهول تميزاً ذاتياً أو عرضياً والنفي بما عداه، وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل: (السائل اما عديم اللون واما غيره) فتستخرج بذلك الحد التام او الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها.

اما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالى أو المتوسط فانك تأخذ أولاً الجنس العالى مثلاً فتقسمه بحسب الميزات الذاتية أو العرضية ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الاول الى أن يصل التقسيم الى الانواع السافلة على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثانية للجوهر وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل.

تمرينات

على التعريف والقسمة

(١) انقد التعريفات الآتية وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان:

أ- الطائر: حيوان يبيض. و- اللبن: مادة سائلة مغذية.

ب- الانسان: حيوان بشري. ز- العدد: كثرة مجتمعة من آحاد.

ج- العلم: نور يقذف في القلب. ح- الماء: سائل مفید.

د- القدام: الذي خلفه شيء. ط- الكوكب: جرم سماوي منير.

ه- المربع: شكل رباعي قائم الزوايا. ي- الوجود: الثابت العين.

(٢) من أي انواع التعريف تعريف العلم بأنه (حصول صورة الشيء في العقل)



وتعريف المركب بأنه (ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء)؟ وبين ما اذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا.

(٣) من أي انواع التعريف تعريف الكلمة بأنها (قول مفرد) وتعريف الخبر بأنه (قول يحتمل الصدق والكذب).

(٤) عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات:

أ- لفظ وضع لمعنى مفرد.

ب- لفظ موضوع مفرد.

ج- قول مفرد.

د- مفرد.

فقارن بينها واذكر أولاًها واحسنها والخلل في احدها ان كان.

(٥) لو عرفنا الاب بأنه (من له ولد) فهذا التعريف فاسد قطعاً ولكن هل تعرف من أية جهة فساده؟ وهل ترى يلزم منه الدور؟ وإذا كان يلزم منه الدور أولاً يلزم فهل تستطيع ان تعلل ذلك؟

(٦) اعترض بعض الاصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقييد بأنه (ما دل على شابع في جنسه) فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال، وانت اذا حفقت ان هذا التعريف ماذا يسمى
يسهل عليك الجواب فتفطن!

(٧) جاء في كتاب حديث لمنطق تعريف الفصل بأنه (صفة أو مجموع صفات كلية بها تميّز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس



واحد). انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف.

(٨) ان التي نسميها بالكليات الخمسة كان ارسسطو يسميها (المحمولات) وعنده ان المحمول لابد أن يكون من أحد الخمسة فاعتراضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات لانه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الانسان).

فالمطلوب ان تجيز عن هذا الاعتراض على ضوء ما درسته في بحث (الحمل وانواعه). وبين صواب ما ذهب اليه ارسسطو.

(٩) وعرف هذا البعض المتقدم اللقطين المتقابلين بانهما (اللقطان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد). انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف.

(١٠) كيف تفكك بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع.

(١١) استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة وال النوع أخرى.

(١٢) فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية الآتية مع بيان الدليل على ذلك:

أ- قسمة فصول السنة الى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

ب- قسمة اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر واصيل وعشاء وعتمة.

ج- قسمة الفعل الى ماض ومضارع وأمر.



د- قسمة الاسم الى نكرة ومعرفة.

هـ- قسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب و مجرور.

و- قسمة الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكرابهه واباحة.

ز- قسمة الصوم الى واجب ومستحبب و مكروه ومحرم.

ح- قسمة الصلاة الى ثنائية وثلاثية ورباعية.

ط- قسمة الحج الى تمع وقران وافراد.

يـ- قسمة الخط الى مستقيم ومنحن و منكسر.

ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات الى قسمة ثنائية واستخرج منها بعض التعريفات لبعض الاقسام واختر خمسة على الاقل.

انتهى الجزء الاول

الجزء الثاني
التصديقات

الباب الرابع
القضايا وحكمها

وفيه فصلان:



الفصل الاول

القضايا

القضية :

تقديم في الباب الاول ان الخبر هو القضية وعرفنا الخبر أو القضية بأنه (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب).

وقولنا: المركب التام هو (جنس قريب) يشمل نوعي التام: الخبر والانشاء وبافي التعريف (خاصة) يخرج بها الانشاء لأن الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به كما فصلناه هناك، فهذا التعريف تعريف بالرسم التام.

ولأجل ان يكون التعريف دقيقا نزيد عليه كلمة (لذاته) فنقول: القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته.

وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الانشاء، ولهذا القيد فائدة فانه قد يتوهם غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جاما.

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه أو سأله الغني سؤال الفقر أو تمنى انسان شيئا هو واجد له فان هؤلاء نرميهم بالكذب وفي عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقر والمتمني الفاقد اليائس انهم صادقون، ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والمتمني من أقسام الانشاء.

ولكنا اذا دققنا هذه الامثلة واشباهها يرتفع هذا الظن؛ لأننا نجد أن الاستفهام



ال حقيقي لا يكون الا عن جهل والسؤال لا يكون الا عن حاجة والتمني لا يكون الا عن فقدان ويأس فهذه الانشاءات تدل بالدلالة الالتزامية على الاخبار عن الجهل او الحاجة او اليأس فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب لا ذات الانشاء.

فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات ولكن لأجل التصريح بذلك دفعا لالتباس نضيف كلمة (الذاته) لأن هذه الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب فليس هذا الوصف لذاتها بل لأجل مدعاليها الالتزامية.

أقسام القضية

القضية: حملية وشرطية:

١- (الحملية) مثل: الحديد معدن، الربا محرم، الصدق مدوح، الكاذب ليس بمؤمن، البخيل لا يسود.

وبتقدير هذه الامثلة نجد: أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للاول أو نفي الاتحاد والثبوت، وبالاختصار نقول: معناها ان (هذا ذاك) أو (هذا ليس ذاك) فيصبح تعريف الحملية بأنها:

ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه.

٢- (الشرطية) مثل: اذا أشرقت الشمس فالنهار موجود، وليس اذا كان الانسان نهاما كان أمينا، ومثل: اللفظ إما ان يكون مفردا أو مركبا، وليس الانسان اما ان يكون كاتبا او شاعرا.



وعند ملاحظة هذه القضايا نجد: ان كل قضية منها لها طرفان وهم قضيتان بالاصل، ففي المثال الاول لولا (اذا) و (فاء الجزاء) لكان قوله (اشرقت الشمس) خبرا بنفسه وكذا (النهار موجود). وهكذا باقي الامثلة ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب احدهما الى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منها خبرا يصح السكوت عليه فانه لو قال (اشرقت الشمس ...) وسكت فانه بعد مركبا ناقصا كما تقدم في بحث المركب.

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالاصل فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية لأن لا اتحاد بين القضايا بل هي اما نسبة الاتصال والتصاحب والتعليق أي تعليق الثاني على الاول أو نفي ذلك كالمثالين الاولين واما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الآخرين.

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور:

(الاول): تعريف القضية الشرطية بأنها (ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية اخرى او لا وجودها).

الشرطية: متصلة ومنفصلة

(الثاني): ان الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة لأن النسبة:

- 1- ان كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احداهما على الاخرى أو نفي ذلك كالمثالين الاولين فهي المسماة (بالمتصلة).
- 2- وان كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك كالمثالين الآخرين فهي المسماة (بالمنفصلة).



الموجبة والسلالبة

(الثالث): ان القضية بجميع اقسامها سواء كانت حملية او متصلة او منفصلة تنقسم إلى: موجبة وسلالبة لأن الحكم فيها:

١- ان كان بنسبة الحمل او الاتصال او الانفصال فهي (موجبة).

٢- وان كان سلب الحمل او الاتصال او الانفصال فهي (سلالبة).

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية او متصلة او منفصلة؛ لأنها سلب الحمل او سلب الاتصال او سلب الانفصال ولكن تشبيها لها بالموجبة سميت باسمها.

ويسمى الايجاب والسلب (كيف القضية) لانه يسأل بـ (كيف) الاستفهامية عن الثبوت وعدمه.

أجزاء القضية

قلنا: ان كل قضية لها طرفان ونسبة وعليه ففي كل قضية ثلاثة اجزاء ففي الحملية:

الطرف الاول: المحكوم عليه ويسمى (موضوعا).

الطرف الثاني: المحكوم به ويسمى (محولا).

النسبة: والدال عليها يسمى (رابطة).

وفي الشرطية:

الطرف الاول: يسمى (مقدما).

والطرف الثاني: يسمى (تاليا).



والدال على النسبة: يسمى (رابطة).

وليس من حق أطراف المنفصلة أن تسمى مقدماً وتالياً لأنها غير متميزة بالطبع كالمتصلة فإن لك أن تجعل أيها شئت منها مقدماً وتالياً ولا يتفاوت المعنى فيها ولكن أنها سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعاً لها كما سميت السالبة باسم الموجبة الحممية أو المتصلة أو المنفصلة.

أقسام القضية باعتبار الموضوع

الحممية: شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة.

المحصورة: كلية وجزئية.

نبتديء بالتقسيم باعتبار الموضوع للحممية ثم نتبعه بتقسيم الشرطية فنقول:

تنقسم الحممية باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعة المذكورة في العنوان؛ لأن الموضوع اما ان يكون جزئياً حقيقةً أو كلياً:

أ. فإن كان جزئياً سميت القضية (شخصية) و (محصورة) مثل: محمد رسول الله، الشيخ المفید مجدد القرن الرابع، بغداد عاصمة العراق أنت عالم، هو ليس بشاعر، هذا العصر لا يبشر بخير.

ب. وان كان كلياً فيه ثلاثة حالات تسمى في كل حالة القضية المشتملة عليه باسم مخصوص فانه:

1- اما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي مع غض النظر عن أفراده على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم الى الافراد فالقضية تسمى (طبيعية)



لان الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كلية مثل: الانسان نوع، الناطق فصل، الحيوان جنس، الصاحك خاصة... وهكذا فانك ترى ان الحكم في هذه الامثلة لا يصح ارجاعه الى افراد الموضوع لان الفرد ليس نوعا ولا فصلا ولا جنسا ولا خاصة.

٢- واما ان يكون الحكم فيها على الكلي بمشاهدة افراده بان يكون الحكم في الحقيقة راجعا الى الافراد والكلي جعل عنوانا ومرآة لها إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد لا جميعها ولا بعضها فالقضية تسمى (مهملة) لاهمال بيان كمية افراد الموضوع مثل: الانسان في خسر، رئيس القوم خادمهم، ليس من العدل سرعة العذل، المؤمن لا يكذب ..

فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على إن الحكم عام بجميع ما تحت الموضوع أو غير عام.

(تبنيه) قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهملة: «فإن كان ادخال الالف واللام يوجب تعميمها وشركته وادخال التنوين يوجب تخصيصها فلا مهملة في لغة العرب وليطلب ذلك في لغة أخرى، وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها ...». والحق وجود المهملة في لغة العرب اذا كانت اللام للحقيقة فيشار بها الى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها من دون دلالة على ارادة الجميع أو البعض، نعم اذا كانت للجنس فانها تفيد العموم، ويفهم ذلك من قرائن الاحوال، وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغة.

٣- واما ان يكون الحكم فيها على الكلي بمشاهدة افراده كالسابقة ولكن كمية افراده مبينة في القضية اما جميا أو بعضها فالقضية تسمى (محصورة) وتسمى (مسورة) أيضا، وهي تنقسم بمشاهدة كمية الافراد إلى:

أ. (كلية): اذا كان الحكم على جميع الافراد مثل: كل امام معصوم، كل ماء طاهر،



كل ربا محروم، لاشيء من الجهل بنافع، ما في الدار ديار.

ب. (جزئية): اذا كان الحكم على بعض الافراد مثل: بعض الناس يكذبون، قليل من عبادي الشكorum، وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين، ليس كل انسان عالما، رب أكلة منعت أكلات.

لا اعتبار الا بالمحصورات

القضايا المعترضة التي يبحث عنها المنطقي ويعتبر بها هي المحصورات دون غيرها من باقي الاقسام، وهذا ما يحتاج الى البيان:

اما (الشخصية) فلان مسائل المنطق قوانين عامة فلا شأن لها في القضايا الشخصية التي لا عموم فيها.

واما (الطبيعية) فهي بحكم الشخصية لان الحكم فيها ليس فيه تقنين قاعدة عامة وانما الحكم كما قلنا على نفس المفهوم بما هو من غير أن يكون له مساس بأفراده، وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي لا عموم فيه فان الانسان في مثال (الانسان نوع) لا عموم فيه؛ لأن كلا من أفراده ليس بنوع.

واما (المهملة) فهي في قوة الجزئية؛ وذلك لان الحكم فيها يجوز أن يرجع الى جميع الافراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر كما تقول: (رئيس القوم خادمهم) فانه اذا لم يبين في هذه القضية كمية الافراد فانك تتحمل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه، وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم فقد يكون رئيس مستعينا عن قومه اذا لا تكون قوته مستمددة منهم، وعلى كلا التقديرتين يصدق (بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم)؛ لان الحكم اذا كان في الواقع للكل فان



البعض له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو مسكون عنه، وإذا كان في الواقع للبعض فقد حكم على البعض.

اذن الجزئية صادقة على كلا التقديرتين قطعاً، ولا يعني بالجزئية الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي بنفي ولا اثبات، فانك اذا قلت (بعض الانسان حيوان) فهي صادقة؛ لأنها ساكنة عن البعض الآخر فلا تدليل على أن الحكم لا يعمه، ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي في الواقع أيضا حيوانا ولكنه مسكون عنه في القضية.

وإذا كانت القضايا المعتبرة هي المخصوصات خاصة سواء كانت كليلة أو جزئية فإذا روعي مع (كم) القضية^(١) كيفها ارتفقت القضايا المعتبرة الى أربعة أنواع: الموجبة الكلية، السالبة الكلية، الموجبة الجزئية، السالبة الجزئية.

السور وألفاظه

يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (سور القضية) تشبثها له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها، ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة). ولكل من المخصوصات الأربع سور خاص بها:

- ١- (سور الموجبة الكلية): كل، جميع، عامة، كافية، لام الاستغراف ... الى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.
- ٢- (سور السالبة الكلية): لا شيء، لا واحد، النكرة في سياق النفي ... الى غيرها

(١) كليلة القضية وجزئيتها يسمى (كم القضية) بتشديد الميم مأخوذة من كم الاستفهامية التي يسأل بها عن المقدار، والمصدر (كمية) بتشديد الميم.



من الالفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

٣. (سور الموجة الجزئية): بعض، واحد، كثير، قليل، ربما، قلما ... الى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

٤. (سور السالبة الجزئية): ليس بعض، بعض ... ليس، ليس كل، ما كل ... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، وطلبا للاختصار نرمز سور كل قضية برمز خاص كما يلي:

(كل): للموجة الكلية.

(لا): للسالبة الكلية.

(ع): للموجة الجزئية.

(س): للسالبة الجزئية.

واذ رمنا دائما للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (ح) فتكون رموز المتصورات الأربع كما يلي:

كل ب ح الموجة الكلية

لا ب ح السالبة الكلية

ع ب ح الموجة الجزئية

س ب ح السالبة الجزئية



تقسيم الشرطية

إلى شخصية ومهملة ومحصورة

لاحظنا أن الحملية تنقسم إلى الأقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها، وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم ولكن لا باعتبار الموضوع اذ لا موضوع لها بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتقسم الشرطية بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام فقط: شخصية مهملة محصورة، وليس من اقسامها الطبيعية التي لا تكون إلا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن.

١- (الشخصية): وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو نفيها في زمن معين شخصي أو حال معين كذلك.

مثال المتصلة إن جاء على غاضبًا فلا أسلم عليه، إذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار، ليس إذا كان المدرس حاضرًا الآن فإنه مشغول بالدرس.

مثال المنفصلة إما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية، وإما أن يكون زيد وهو في البيت نائماً أو مستيقظاً، ليس إما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفاً أو في الدرس.

٢- (المهملة): وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعها في حال أو زمان ما من دون نظر إلى عموم الاحوال والازمان أو خصوصيتها.

مثال المتصلة إذا بلغ الماء كرا فلا ينفع بمقابلة النجاسة، ليس إذا كان الإنسان كاذباً كان محموداً.



مثال المفصلة القضية اما ان تكون موجبة او سالبة، ليس اما أن يكون الشيء معدنا او ذهبا.

٣- (المخصوصة): وهي ما بين فيها كمية أحوال الحكم واقاته كلا أو بعضا وهي على قسمين كالحملية:

أ. (الكلية): وهي اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الاحوال أو الاوقات.

مثال المتصلة كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة، ليس ابدا او ليس البتة اذا كان الانسان صبورا على الشدائـد كان غير موفق في اعماله.

مثال المفصلة دائـما اما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو فردا، ليس ابدا او ليس البتـه اما أن يكون العدد الصحيح زوجا او قابلا للقسمة على اثنين.

ب. (الجزئية): اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الاحوال والاوقات.

مثال المتصلة قد يكون اذا كان الانسان عالما كان سعيدا، وليس كلما كان الانسان حازما كان ناجحا في اعماله.

مثال المفصلة قد يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا (وذلك عندما يكون في السيارة مثلا اذ لا يمكنه الوقوف). قد لا يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا (وذلك عندما يمكنه الوقوف منتسبا).

السور في الشرطية

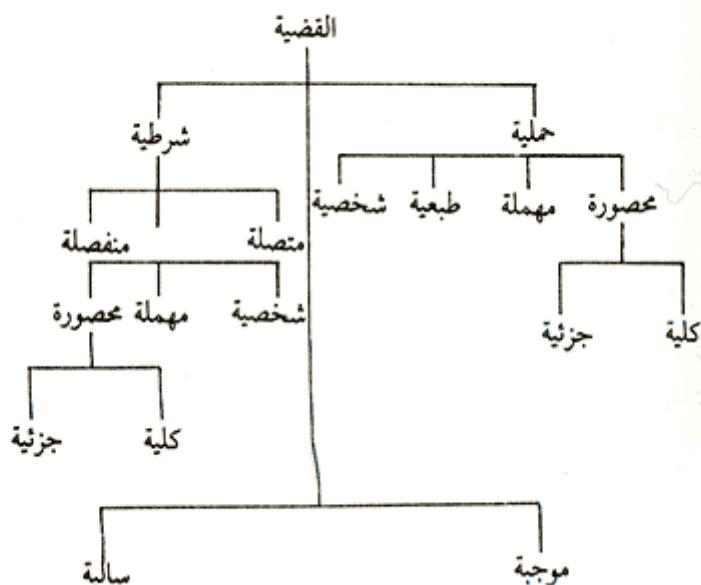
السور في الحملية يدل على كمية افراد الموضوع، أما في الشرطية فدلالة على



عموم الاحوال والازمان أو خصوصها، ولكل من المخصوصات الأربع سور يختص بها كالحملية:

- ١- (سور الموجبة الكلية): كلما، مهما، متى، ونحوها في المتصلة، ودائما في المنفصلة.
- ٢- (سور السالبة الكلية): ليس أبدا، ليس البتة، في المتصلة والمنفصلة.
- ٣- (سور الموجبة الجزئية): قد يكون فيهما.
- ٤- (سور السالبة الجزئية): قد لا يكون فيهما، وليس كلما في المتصلة خاصة.

الخلاصة:





تقسيمات الحملية

تمهيد:

تقديم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبة وسالبة وباعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة والمحصورة الى كلية وجزئية، وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم.

والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية وهي: تقسيمها (اولا) باعتبار وجود موضوعها في الموجبة، وتقسيمها (ثانيا) باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدوهما، وتقسيمها (ثالثا) باعتبار جهة النسبة، فهذه تقسيمات ثلاثة:

١ - الذهنية، الخارجية، الحقيقية

ان الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء ولا شك أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحمول له اذ لو لا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء كما يقولون في المثل (العرش ثم النعش). فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل (سعيد قائم) غير موجود ومع ذلك يثبت له القيام.

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لا تستدعي وجود موضوعها لأن المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء، ولذا قالوا (تصدق السالبة بانتفاء الموضوع). فيصدق نحو «اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينام ولم يتكلم ... وهكذا» لأنه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا فيقال مثل هذه السالبة (سالبة بانتفاء الموضوع).



والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لابد من فرض وجود موضوعها في صدقها والا كانت كاذبة.

ولكن وجود موضوعها:

١- تارة يكون في الذهن فقط فتسمى (ذهبية) مثل: كل اجتماع النقيضين معاير لاجتماع المثلين، كل جبل ياقوت ممكن الوجود، فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج ولكن الحكم ثابت لهم في الذهن.

٢- وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الازمنة الثلاثة نحو: كل جندي في المعكسر مدرب على حمل السلاح، بعض الدور المائلة للانهدام في البلد هدمت، كل طالب في المدرسة مجد، وتسمى القضية هذه (خارجية).

٣- وثالثة يكون وجوده في نفس الامر الواقع بمعنى ان الحكم على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم.

نحو: كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين، بعض المثلث قائم الزاوية، كل انسان قابل للتعليم العالي، كل ماء طاهر.

فإنك ترى في هذه الأمثلة ان كل ما يفرض للموضوع من أفراد (سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها، وتسمى القضية هذه (حقيقية).



٢- المعدولة والمحصلة

موضوع القضية الحملية او محمولها قد يكون شيئاً (محصلة) بالفتح أي يدل على شيء موجود مثل: انسان، محمد، اسد، او صفة وجودية مثل: عالم، عادل، كريم، يتعلم.

وقد يكون موضوعها او محمولها شيئاً معدولاً أي داخلاً على حرف السلب على وجه يكون جزءاً من الموضوع او المحمول مثل: لا انسان، لا عالم، لا كريم، غير بصير.

وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدهما تنقسم الى قسمين:

محصلة ومعدولة.

١- (المحصلة): ما كان موضوعها ومحمولها محصلة سواء كانت موجبة او سالبة مثل: الهواء نقى، الهواء ليس نقى، وتسمى أيضاً (محصلة الطرفين).

٢- (المعدولة): ما كان موضوعها او محمولها او كلامها معدولاً سواء كانت موجبة او سالبة، وتسمى معدولة الموضوع او معدولة المحمول او معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما، ويقال لمعدولة أحد الطرفين: محصلة الطرف الآخر: الموضوع او المحمول.

مثال معدولة الطرفين: كل لا عالم هو غير صائب الرأي، كل غير مجد ليس هو بغير محقق في الحياة.

مثال معدولة المحمول او محصلة الموضوع: الهواء هو غير فاسد، الهواء ليس هو غير فاسد.

مثال معدولة الموضوع او محصلة المحمول: غير العالم مستهان، غير العالم ليس بسعيد.

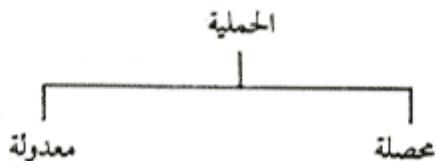


تنبيه

تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول:

- ١- في المعنى: فان المقصود بالسالبة سلب الحمل وبمعدولة المحمول حمل السلب أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المслوب بها هو مسلوب على الموضوع.
- ٢- في اللفظ: فان السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب. وغالبا تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة.

الخلاصة:





٣ - الموجهات

مادة القضية:

كل محمول اذا نسب الى موضوع فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية):

١- (الوجوب). ومعناه: ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه لها على وجه يمتنع سلبه عنها كالزوج بالنسبة الى الاربعة فان الاربعة لذاتها يجب ان تتصف بانها زوج، وقولنا (الذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع مثل ثبوت الحركة للقمر فانها لازمة له ولكن لزومها لا لذاته بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض.

٢- (الامتناع). ومعناه: استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه كالاجماع بالنسبة الى النقيضين فان النقيضين لذاتها لا يجوز ان يجتمعوا.

وقولنا: (الذات الموضوع) يخرج به ما كان امتناعه لامر خارج عن ذات الموضوع مثل سلب التفكير عن النائم فان التفكير يمتنع عن النائم . ولكن لا لذاته بل لانه فاقد للوعي.

(تبنيه) يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الایجاب والامتناع ضرورة السلب.

٣- (الامكان). ومعناه: أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ولا يمتنع فيجوز الایجاب والسلب معاً اي ان الضرورتين ضرورة الایجاب وضرورة السلب مسلوبتان معاً فيكون الامكان معنى عدمها يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة



ولذا يعبر عنه بقولهم (هو سلب الضرورة عن الطرفين معاً) أي طرف الایجاب وطرف السلب للقضية، ويقال له: (الامكان الخاص) أو (الامكان الحقيقى) في مقابل (الامكان العام) الذي هو أعم من الامكان الخاص.

الامكان العام:

والمقصود منه: ما يقابل احدى الضرورتين ضرورة الایجاب أو السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معاً فإذا كان سلب (ضرورة الایجاب) فمعناه ان طرف السلب ممكن واذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه ان طرف الایجاب ممكن.

فلو قيل: هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يمتنع او فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوبة واذا قيل: هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب او فقل ان ضرورة الایجاب (وهي الوجوب) مسلوبة، ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم: (هو سلب ضرورة عن الطرف المقابل) أي مع السكوت عن الطرف الموافق فقد يكون سلب الضرورة وقد لا يكون.

وهذا الامكان هو الشائع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم، وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص؛ لانه اذا كان امكانا للايجاب فانه يشمل الوجوب والامكان الخاص واذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص.

مثال امكان الایجاب قولهم (الله ممكن الوجود) و (الانسان ممكن الوجود) فان معناه في المثالين ان الوجود لا يمتنع أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريا ولو كان العدم ضروريا لكن الوجود ممتنعا لا مكنا، واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم، فيحتمل ان يكون واجبا كما في المثال الاول ويحتمل الا يكون



واجبا كما في المثال الثاني بأن يكون ممكنا العدم أيضا أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم فيكون ممكنا بالامكان الخاص فشمل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص.

مثال امكان السلب قولهم: (شريك الباري ممكنا العدم) و (الانسان ممكنا العدم) فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه ممكنا لا ممكنا، واما الطرف الموافق وهو العدم فغير معلوم فيحتمل ان يكون ضروريا كما في المثال الاول (وهو الممتنع) ويجتهد الا يكون كذلك كما في الثاني: بأن يكون ممكنا الوجود أيضا وهو الممكنا بالامكان الخاص) فشمل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص.

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث: الوجوب والامتناع والامكان فليس هو معنى يقابلها بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص، وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احداها واقع القضية تسمى (مواد القضايا) وتسمى (عناصر العقود) و (أصول الكيفيات). والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سألي.

جهة القضية

تقديم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن احدى تلك الحالات الثلاث، ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث وهو قولهم (جهة القضية) والجهة غير المادة فان المقصود بها: ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية.

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة ان المادة هي تلك النسبة الواقعية في



نفس الامر التي هي اما الوجوب او الامتناع او الامكان ولا يجب أن تفهم وتتصور في مقام توجه النظر الى القضية فقد تفهم وتبيّن في العبارة وقد لا تفهم ولا تبيّن، واما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فاذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة فالجهة مفقودة أي ان القضية لا جهة لها حينئذ.

وهي أي الجهة لا يجب أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها.

فاذا قلت: (الانسان حيوان بالضرورة) فان المادة الواقعية هي الضرورة والجهة فيها أيضا الضرورة فقد طابت في هذا المثال الجهة المادة وبتعبير آخر إن المادة الواقعية قد فهمت وبيّنت بنفسها في هذه القضية.

واما اذا قلت في المثال: (الانسان يمكن ان يكون حيوانا) فان المادة في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير والادراك، ولكن الجهة هنا هي الامكان العام فانه هو المفهوم والتصور من القضية وهو لا يطابق المادة لانه في طرف الایجاب يتناول الوجوب والامكان الخاص كما تقدم فيجوز ان تكون المادة واقعا هي الضرورة كما في المثال ويجوز ان تكون هي الامكان الخاص كما لو كانت القضية هكذا (الانسان يمكن ان يكون كاتبا).

وهكذا لو قلت (الانسان حيوان دائم) فان المادة هي الضرورة والجهة هي الدوام الذي يصدق مع الوجود والامكان الخاص لان الممكن بالامكان الخاص قد يكون دائم ثبوت كحركة القمر مثلا وكزرقة العين فلم تطابق الجهة المادة هنا.

ثم ان القضية التي يبيّن فيها كيفية النسبة تسمى (موجّهة) بصيغة اسم المفعول، وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلقة) أو (غير موجّهة).

وما يجب ان يعلم انا اذ قلنا ان الجهة لا يجب ان تطابق المادة فلا يعني انه يجوز ان



تناقضها بل يجب ألا تناقضها فلو كانت مناقضة لها على وجه لا تجتمع معها كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلاً وكانت الجهة دوام الثبوت أو امكانه فان القضية تكون كاذبة. فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية.

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة إلى: بسيطة ومركبة.

و (المركبة): ما انحلت إلى قضيتين موجهتين بسيطتين أحدهما موجبة والآخرى سالبة، ولذا سميت مركبة وسيأتي بيانها، اما البسيطة فخلافها وهي لا تنحل إلى أكثر من قضية واحدة

اقسام البسيطة:

واهم البسائط ثان وان كانت تبلغ اكثراً من ذلك:

١- (الضرورية الذاتية) ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً من دون قيد ولا شرط فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة والامتناع في السالبة نحو: الانسان حيوان بالضرورة، الشجر ليس متنفساً بالضرورة.

وعندهم ضرورية تسمى (الضرورية الازلية) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفه بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع وهي تعتقد في وجود الله تعالى وصفاته مثل: (الله موجود بالضرورة الازلية) وكذا (الله حي عالم قادر بالضرورة



الازلية).

٢- (المشروطـة العامة) وهي من قسم الضرورية ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتـاً لذاته نحو: الماشـي متـحرك بالـضرورة ما دـام على هـذه الصـفة، أما ذاتـ المـوضـوع بدون قـيد عنـوان المـاشـي فلا يـجـب لهـ التـحركـ.

٣- (الدائـمة المـطلـقة) وهي ما دـلتـ على دـوـامـ ثـبـوتـ المـحـمـولـ لـذـاتـ المـوضـوعـ اوـ سـلـبـهـ عـنـهـ ما دـامـ المـوضـوعـ بـذـاتـهـ مـوـجـوـداـ سـوـاءـ كـانـ ضـرـورـيـاـ لـهـ أـوـ لـاـ نحوـ: (كـلـ فـلـكـ مـتـحـرـكـ دـائـيـاـ، لـازـالـ الحـبـشـيـ أـسـوـدـ) فـانـهـ لـاـ يـمـتـنـعـ أـنـ يـزـوـلـ سـوـادـ الحـبـشـيـ وـحـرـكـةـ الـفـلـكـ وـلـكـنـهـ لـمـ يـقـعـ.

٤- (الـعـرـفـيـةـ العـامـةـ) وهي من قـسمـ الـدائـمةـ وـلـكـنـ الدـوـامـ فـيـهـ مـشـرـوـطـ بـبـقـاءـ عنـوانـ المـوضـوعـ ثـابـتـاـ لـذـاتـهـ فـهـيـ تـشـبـهـ المـشـرـوـطـةـ العـامـةـ مـنـ نـاحـيـةـ اـشـتـرـاطـ جـهـتـهـ بـبـقـاءـ عنـوانـ المـوضـوعـ نحوـ: (كـلـ كـاتـبـ مـتـحـرـكـ الـاـصـابـعـ دـائـيـاـ ما دـامـ كـاتـبـاـ) فـتـحـرـكـ الـاـصـابـعـ لـيـسـ دـائـيـاـ مـادـامـ الـذـاتـ وـلـكـنـهـ دـائـيـمـ ما دـامـ عنـوانـ الـكـاتـبـ ثـابـتـاـ لـذـاتـ الـكـاتـبـ.

٥- (المـطلـقةـ العـامـةـ) وـتـسـمـيـ الفـعـلـيـةـ وـهـيـ مـادـلـتـ عـلـىـ انـ النـسـبـةـ وـاقـعـةـ فـعـلاـ وـخـرـجـتـ مـنـ القـوـةـ إـلـىـ الـفـعـلـ وـوـجـدـتـ بـعـدـ انـ لـمـ تـكـنـ سـوـاءـ كـانـتـ ضـرـورـيـةـ اوـ لـاـ وـسـوـاءـ كـانـتـ دـائـيـةـ اوـ لـاـ وـسـوـاءـ كـانـتـ وـاقـعـةـ فـيـ الزـمـانـ الـحـاضـرـ اوـ فـيـ غـيرـهـ نحوـ: (كـلـ اـنـسـانـ ماـشـ بـالـفـعـلـ وـكـلـ فـلـكـ مـتـحـرـكـ بـالـفـعـلـ).

وـعـلـيـهـ فـالـمـطلـقةـ العـامـةـ اـعـمـ مـنـ جـمـيعـ الـقـضـيـاـيـاـ السـابـقـةـ.

٦- (الـحـيـنـيـةـ المـطلـقةـ) وـهـيـ مـنـ قـسـمـ الـمـطلـقةـ فـتـدلـ عـلـىـ فـعـلـيـةـ النـسـبـةـ أـيـضاـ لـكـنـ فـعـلـيـتـهـاـ حـيـنـ اـتـصـافـ ذاتـ المـوضـوعـ بـوـصـفـهـ وـعـنـوانـهـ نحوـ: (كـلـ طـائـرـ خـافـقـ الـجـنـاحـيـنـ بـالـفـعـلـ حـيـنـ هـوـ طـائـرـ) فـهـيـ تـشـبـهـ المـشـرـوـطـةـ وـالـعـرـفـيـةـ مـنـ نـاحـيـةـ اـشـتـرـاطـ جـهـتـهـ بـوـصـفـ المـوضـوعـ



وعنوانه.

٧- (المكنته العامة) وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية فان كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب وان كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الایجاب.

ومعنى ذلك انها تدل على ان النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية او لا وسواء كانت واقعة او لا وسواء كانت دائمة او لا نحو (كل انسان كاتب بالامكان العام) اي ان الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل انسان فعدمها ليس ضروريا وان اتفق انها لا تقع لبعض الاشخاص.

وعليه فالإمكانه العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

٨- (الحينية المكنته) وهي من قسم المكنته ولكن امكانها بلحاظ اتصف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو: (كل ماش غير مضطرب اليدين بالامكان العام حين هو ماش).

والحينية المكنته يؤتى بها عندما يتوهם المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصفه بوصفه.

اقسام المركبة

قلنا فيما تقدم: ان المركبة ما انحلت الى قضيتين موجبة وسالبة ونزيدها هنا توضيحا فنقول: ان المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هي الجزء الاول منها (سواء كانت موجبة او سالبة وباعتبار هذا الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة او سالبة) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة



وانما يشار اليها بنحو الكلمة (لا دائماً) و (لا بالضرورة).

وانما يلتجأ الى التركيب عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام فيراد بيان أنها ليست بضرورية او ليست بدائمة فيضاف الى القضية مثل الكلمة لا بالضرورة أو لا دائماً.

مثل ما اذا قال القائل: (كل مصلٌ يتجنب الفحشاء بالفعل) فيحتمل أن يكون ذلك ضرورياً لا ينفك عنه ويحتمل الا يكون ضرورياً فلأجل دفع الاحتمال والأجل التنصيص على انه ليس بضروري تقييد القضية بقولنا (لا بالضرورة).

كما يحتمل أن يكون ذلك دائماً ويحتمل الا يكون ولاجل دفع الاحتمال وبيان انه ليس بدائماً تقييد القضية بقولنا (لا دائماً).

فالجزء الاول وهو (كل مصلٌ يتجنب الفحشاء بالفعل) قضية موجبة كلية مطلقة عامة، والجزء الثاني وهو (لا بالضرورة) يشار به الى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لان معنى (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم: (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالامكان العام).

وكذا لو كان الجزء الثاني هو (لا دائماً) فإنه يشار به الى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة لان معنى (لا دائماً) ان تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصل دائماً فيكون المؤدي (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالفعل).

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست:

١- (المشروطـة الخاصة) وهي المشروطـة العامة المقيدة باللادوام الذاتي، والمشروطة



العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتًا له فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الشبوت لذات الموضوع وان تجبرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون، ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه غير دائم الشبوت لذات الموضوع تقييد القضية باللادوام الذاتي فيشار به الى قضية مطلقة عامة.

فتترکب المشروطة الخاصة على هذا من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائمًا) نحو (كل شجر نام بالضرورة ما دام شجراً دائمًا) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل، وإنما سميت خاصة لأنها أخص من المشروطة العامة.

٢- (العرفية الخاصة) وهي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي، ومعنىه ان المحمول وان كان دائمًا ما دام او صفت هو غير دائم ما دام الذات فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات، ويشار باللادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو: (كل شجر نام دائمًا ما دام شجراً دائمًا) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل.

فتترکب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائمًا). وإنما سميت خاصة لأنها أخص من العرفية العامة، اذ العرفية العامة تحتمل الدوام ما دام الذات وعدهمه والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام ما دام الذات.

٣- (الوجودية الالاضرورية) وهي المطلقة العامة المقيدة بالالاضرورية الذاتية لان المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول ضروريًا لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصریح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقييد بكلمة (لا بالضرورة) وسلب الضرورة معناه الامکان العام؛ لأن الامکان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المقابل فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صریحاً في القضية ولنفرضه حکماً ایجابياً فمعناه ان الطرف المقابل - وهو السلب -



موجه بالامكان العام.

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) الى ممكنته عامة فاذا قلت: (كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة) فان (لا بالضرورة) اشارة الى قوله: لا شيء من الانسان بمتتنفس بالامكان العام.

فتترکب اذن الوجودية الالاضرورية من مطلقة عامة وممكنته عامة وانها سميت وجودية لأن المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم وجوده خارجا وسميت لا ضرورية لقيدها بالالاضرورة.

٤- (الوجودية الالادائمة) وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذائي لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقييد القضية بكلمة (لا دائم) فيشار بها الى مطلقة عامة كما تقدم فتترکب الوجودية الالادائمة من مطلقتين عامتين وسميت وجودية للسبب المتقدم، نحو (لا شيء من الانسان بمتتنفس بالفعل لا دائم) أي ان كل انسان متنفس بالفعل.

٥- (الحينية الالادائمة) وهي الحينية المطلقة المقيدة باللادوام الذائي، لأن الحينية المطلقة معناها ان المحمول فعلى الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه فيحتمل فيها الدوام مادام الموضوع وعدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقييد (باللادوام الذائي) الذي يشار به الى مطلقة عامة كما تقدم فتترکب الحينية الالادائمة من حينية مطلقة ومطلقة عامة، نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائم) أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

٦- (الممكنة الخاصة) وهي الممكنته العامة المقيدة بالالاضرورة الذاتية و معناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب



التصريح في القضية ليس ضروريًا أيضًا فيرفع بقيد الالاضرورة احتمال الوجوب اذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع اذا كانت سالبة، ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الامكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين.

فتتركب المكنته الخاصة من ممكتتين عامتين وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية اذا كانت صادقة.

ويكفي لا فادة ذلك تقييد القضية بالامكان الخاص اختصارا فنقول: (كل حيوان متحرك بالامكان الخاص) أي كل حيوان متحرك بالامكان العام ولا شيء من الحيوان بمتحرك بالامكان العام.

والتعبير بالامكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت المكنته العامة بالالاضرورة كما لو قلت في المثال: (كل حيوان متحرك بالامكان العام لا بالضرورة).

الخلاصة:

الحملية

مطلقة	موجهة
مركبة	بسيئة
مشروطة خاصة	ضرورية ذاتية
عرفية خاصة	دائمة مطلقة
وجودية لا ضرورة	مطلقة عامة
وجودية لا دائمة	مشروطة عامة
حينية لا دائمة	عرفية عامة
مكنته خاصة	ممكنة عامة
	حينية مطلقة
	حينية ممكنة



تمرينات

- ١- اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الاربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.
- ٢- اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة.
- ٣- ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة.
- ٤- لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية هل يصح التركيب؟
- ٥- هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورة الذاتية؟ و اذا صح ماذا ينبغي أن نسمى هذه القضية المركبة؟
- ٦- هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية؟
- ٧- اذكر مثلا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الست المذكورة الممكنة لها.

تقسيمات الشرطية الاخرى

تقديم ان الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها الى متصلة ومنفصلة وباعتبار الكيف الى موجبة وسالبة وباعتبار الاحوال والازمان الى شخصية ومهملة ومحضورة والمحضورة الى كلية وجزئية، وقد بقى تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة الى أقسامها.



اللزومية والاتفاقية

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم وال التالي الى لزومية واتفاقية:

١- (اللزومية) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزم احدهما لآخر بأن يكون احدهما علة لآخر او معلولين لعلة واحدة.

نحو (اذا سخن الماء فانه يتمدد) والمقدم علة التالي، ونحو (اذا تمدد الماء فانه ساخن) وال التالي علة للمقدم بعكس الاول، ونحو (اذا غلا الماء فانه يتمدد) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة، لأن الغليان والتمدد معلولان للسخونة الى درجة معينة.

٢- (الاتفاقية) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلاقة التي توجب الملازمة ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم كما لو اتفق ان محمد الطالب لا يحضر الدرس الا بعد شروع المدرس فتؤلف هذه القضية الشرطية (كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه في الدرس). وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وبسبق شروع الدرس وإنما ذلك بمحض الصدفة المتكررة.

ومن لم يتذمّر بنور العلم والمعرفة كثيراً ما يقع في الغلط فيظن في كثير من الاتفاقيات أنها قضايا لزومية لمجرد تكرر المصادفة.

أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيمان:

أ. العنادية والاتفاقية

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين كالمتصلة فتنقسم إلى:



١- (العنادية) وهي التي بين طرفيها تناف وعند حقيقي بأن تكون ذات النسبة في كل منها تناف وتعاند ذات النسبة في الآخر نحو (العدد الصحيح اما أن يكون زوجاً أو فرداً).

٢- (الاتفاقية) وهي التي لا يكون التناف بين طرفيها حقيقياً ذاتياً وإنما يتحقق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لامر خارج عن ذاتهما نحو: (اما أن يكون الجالس في الدار حمداً أو باقراً) اذا اتفق ان علم ان غيرهما لم يكن . ونحو: (هذا الكتاب اما أن يكون في علم المنطق واما أن يكون مملوكاً لخالد) اذا اتفق ان خالداً لا يملك كتاباً في علم المنطق واحتتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم.

ب. الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك فتنقسم إلى:

١- (حقيقية) وهي ما حكم فيها بتناف طرفيها صدقاً وكذباً في الایجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الایجاب ويجتمعان ويرتفعان في السلب.

مثال الایجاب العدد الصحيح اما أن يكون زوجاً أو فرداً فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان.

مثال السلب ليس الحيوان اما أن يكون ناطقاً واما أن يكون قابلاً للتعليم فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الانسان ويرتفعان في غيره.

وستعمل الحقيقة في القسمة الحاصلة: الثنائية وغيرها، واستعملها أكثر من ان يحصى.



٢- (مانعة جمع) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الایحاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب .

مثال الایحاب اما أن يكون الجسم أبيض أو اسود، فالابيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر.

مثال السلب ليس اما أن يكون الجسم غير أبيض او غير اسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر ولا يرتفعان في الجسم الواحد بان لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض واسود، وهذا محال.

وستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم امكان الاجتماع بين شيئين كمن يتوهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا لله فيقال له: (ان الشخص اما أن يكون ااما او عاصيا لله) ومعنى ان الامامة والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بان يكون شخص واحد ليس ااما وعاصيا، هذا في الموجبة.

واما في السالبة فستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد فيقال له (ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو اماما) ومعنى ان النبوة والامامة لا مانع من اجتماعهما في بيت واحد.

٣- (مانعة خلو) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما و يمكن اجتماعهما في الایحاب و يمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب:



مثال الايجاب الجسم اما أن يكون غير أبيض او غير أسود اي انه لا يخلو من احدهما وان اجتمعا، ونحو (اما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق) فانه يمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يغرق ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويغرق.

مثال السلب ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون اسود ومعناه ان الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

وستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين كمن يتهم أنه يمكن ان يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا فيقال له: (كل شيء لا يخلو اما أن يكون علة أو معلولا) وان جاز ان يكون شيء واحد علة ومعلولا معا: علة لشيء ومعلولا لشيء آخر.

واما السالبة فستعمل في جواب من يتهم ان الواقع لا يخلو من الطرفين كما يتهم انحصر أقسام الناس في عاقل لا دين له ودين لا عقل له فيقال له: (ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو دين لا عقل له) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا.

تنبيه

قد يغفل المبتدئ عن بعض القضايا فلا يسهل عليه الحالتها بقسمها من أنواع القضايا لاسيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق . وهذه الغفلة قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدى الى وجه الاستدلال في كلام غيره، وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات.



فلذلك وجب التنبيه على أمور تتفق في هذا الباب نرجو ان يستعين بها المبتدئ.

١. تأليف الشرطيات

ان الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة اطراف فأكثر، فالطرفان او الاطراف التي هي القضايا بالاصل قد تكون من الحمليات او من المتصلات او من المنفصلات او من المخالفات بأن تتألف المتصلة مثلا حملية ومتصلة، وترتقي أقسام تأليف الشرطيات الى وجوه كثيرة لا فائدة في احصائها، وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ولا يغفل عنه فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة فيظن أنها أكثر من قضية، وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها: فمثلا قد تتألف المتصلة من حملية ومتصلة نحو: (ان كان العلم سببا للسعادة فان كان الانسان عالما كان سعيدا) فان المقدم في هذه القضية حملية وبالتالي متصلة وهو ان كان الانسان عالما كان سعيدا.

وقد تتألف المتصلة من حملية ومنفصلة نحو: (اذا كان اللفظ مفردا فاما ان يكون اسمها او فعلا او حرفا) فالمقدم حملية وبالتالي منفصلة ذات ثلاثة اطراف.

وقد تتألف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو (اما ان لا تكون حيلولة الارض مسببا لخسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا).

وهكذا قد تتألف المتصلة او المنفصلة من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة ويطول ذكر امثلتها.

ثم ان الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحمليات او الشرطيات او المخالفات وهكذا فتنبه لذلك.



٢. المنحرفات

ومن المهمات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي فيشتبه حالها بأنها من أي نوع ومثل هذه تسمى (منحرفة).

وهذا الانحراف قد يكون في الحملية كما لو اقتنى سورها بالمحمول مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع كقولهم: الانسان بعض الحيوان أو الانسان ليس كل الحيوان، وحق الاستعمال فيهما أن يقال: بعض الحيوان انسان، وليس كل حيوان انسانا.

وقد يكون الانحراف في الشرطية كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد، فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية نحو (لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا) فهي اما في قوة المتصلة هي قولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي قولنا: اما ان لا تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا.

ونحو (ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة) وهي أيضا في قوة المتصلة او المنفصلة المتقدمتين، ونحو (لا يجتمع المال الا من شح او حرام) فانها في قوة المنفصلة وهي قولنا: إما ان يجتمع المال من شح او من حرام أو في قوة المتصلة وهي قولنا: إن اجتمع المال فاجتمعه اما من شرح او من حرام، وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالأصل.

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم فانها كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها، وليس العمل فطنته في ارجاعها الى أصلها.



تطبيقات

١- كيف ترد هذه القضية الى أصلها (ليس للانسان الا ما سعى)؟

الجواب: ان هذه قضية فيها حصر فهي تنحل الى حمليتين موجبة وسالبة فهـي منحرفة، والحمليتان هـما: كل انسان له نتيجة سعـيه، وليس للانسان ما لم يسع اليـه.

٢- من أي القضايا قوله: (ازرى بنفسه من استشعر الطمع)؟

الجواب: انـها قضـية منحرـفة عن مـتصـلة وـهـي في قـوـة قولـنـا: كلـما استـشـعـرـ المـرـءـ الطـمـعـ اـزـرـىـ بـنـفـسـهـ.

٣- كيف ترد هذه القضية الى أصلها: (ما خـابـ منـ تـمـسـكـ بـكـ)؟

الجواب: انـها منحرـفة عن حـمـلـيـةـ مـوجـبـةـ كـلـيـةـ وـهـيـ: كلـ منـ تـمـسـكـ بـكـ لاـ يـخـيـبـ.

تمرينات

١- لو قال القائل: (كلـماـ كانـ الحـيـوانـ مجـتـراـ كانـ مشـقـوقـ الـظـلـفـ) أوـ قالـ: (كلـماـ كانـ الـانـسـانـ قـصـيرـاـ كانـ ذـكـيـاـ) فـهـاـذاـ نـعـدـ هـاتـيـنـ القـضـيـتـيـنـ منـ الـلـزـوـمـيـاتـ أوـ منـ الـاـتـفـاقـيـاتـ؟

٢- بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة الى أصلها.

أ. اذا ازدحم الجواب خفي الصواب.

ب. اذا كثرت المقدرة قلت الشهوة.

ج. من نال استطالـ.

د. رضي بالذلـ منـ كـشـفـ عـنـ ضـرـهـ.

هـ. انـهاـ يـخـشـىـ اللهـ منـ عـبـادـهـ الـعـلـمـاءـ.

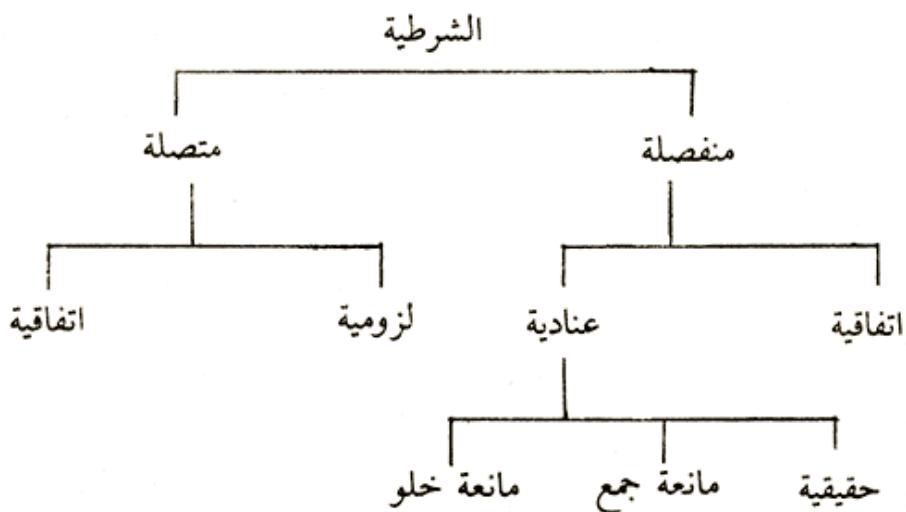


٣- قولهم (الدهر يومن يومن لك ويوم عليك) من أي أنواع القضايا؟

وإذا كانت منحرفة فارجعها إلى أصلها وبين نوعها.

٤- من أي القضايا قول علي عليه السلام (لا تخلو الأرض من قاتم الله بحجة أما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا). وإذا كانت منحرفة فأرجعها إلى أصلها وبين نوعها.

الخلاصة





الفصل الثاني

في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد :

كثيراً ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرةً بل قد يمتنع عليه ذلك أحياناً فيتجه إلى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها: فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة أو بالعكس، وذلك إذا كان هناك تلازم بين صدق أحدهما وكذب الآخر، وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الأولى العلم بكذب الثانية، وذلك إذا كان صدق الأولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها.

فلا بد للمنطقى قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها حتى يستطيع أن يبرهن على مطلوبه أحياناً من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها إلى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوى وعكس التقيض وملحقاتها، وتسمى (أحكام القضايا). ونحن نشرع ان شاء الله تعالى في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.



التناقض

الحاجة الى هذا البحث والتعریف به

قلنا في التمهيد: ان كثيرا ما تمس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة، ولكن العلم بكذبها يلزم العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس عندما يكون صدق احداهما يلزم كذب الاخرى.

والقضيتان اللتان لها هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان، فاذا أردت مثلاً أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة) مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشرة فيكتفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة) فاذا علمت كذب هذا النقيض لابد أن تعلم صدق الاولى لان النقيضين لا يكذبان معا، واذا برهنت على صدق النقيض لابد أن تعلم صدق؛ لان النقيضين لا يكذبان معا، واذا برهنت على صدق النقيض لابد ان تعلم كذب الاولى لان النقيضين لا يصدقان معا.

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائض المفردات كالانسان واللانسان التي يكفي فيها الاختلاف بالايجاب والسلب، ولكن الامر ليس بهذه السهولة اذ يجوز أن تكون الموجبة وال والسالبة صادقتين معا مثل: بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان، ويجوز أن تكونا كاذبتين معا مثل: كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان.

وعليه لا غنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية.



تعريف التناقض

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا، فنقول (تناقض القضايا: اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون أحدهما صادقة والآخر كاذبة).

ولابد من قيد (لذاته) في التعريف لانه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تناقضهما في الصدق والكذب ولكن لا لذات الاختلاف بل لامر آخر مثل: كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت احدى الكليتين وكذبت الاخرى، أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كما تقدم.

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تناقضهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان ومهمها كانت النسبة بين الموضوع والمحمول، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسائلة الجزئية.

شروط التناقض

لابد لتحقيق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثانية واحتلافيهما في أمور ثالثة:

الوحدات الثمان:

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها (الوحدات الثمان)، وهي ما يأتي:

١- (الموضوع) فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع.



- ٢- (المحمول) فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع العلم ليس بضار.
- ٣- (الزمان) فلا تناقض بين «الشمس مشرقة» أي في النهار وبين «الشمس ليست بمسرقة» أي في الليل.
- ٤- (المكان) فلا تناقض بين «الارض مخصبة» أي في الريف وبين «الارض ليست بمحصبة» أي في الباادية.
- ٥- (القوة والفعل) أي لابد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل فلا تناقض بين «محمد ميت» أي بالقوة وبين «محمد ليس بمت» أي بالفعل.
- ٦- (الكل والجزء) فلا تناقض بين «العراق مخصوص» أي ببعضه وبين «العراق ليس بمحض» أي كله.
- ٧- (الشرط) فلا تناقض بين «الطالب ناجح آخر السنة» أي ان اجتهد وبين «الطالب غير ناجح» أي اذا لم يجتهد.
- ٨- (الاضافة) فلا تناقض بين «الاربعة نصف» أي بالاضافة الى الشهانية وبين «الاربعة ليست بنصف» أي بالاضافة الى العشرة.

تبنيه

هذه الوحدات الشهان هي المشهورة بين المناطقة، وبعضهم يضيق اليها (وحدة الحمل) من ناحية كونه حملا أوليا أو حملا شائعا، وهذا الشرط لازم فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل فلو كان الحمل في إدراهما أوليا وفي الآخر شائعا فإنه يجوز أن يصدق معه مثل قولهم (الجزئي جزئي) أي بالحمل الاولى (الجزئي ليس بجزئي) أي بالحمل الشائع؛ لأن مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلي فإنه يصدق على كثرين.



الاختلاف

قلنا: لا بد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة، وهي (الكم، والكيف، والجهة).

الاختلاف بالكم والكيف:

أما الاختلاف بالكم والكيف فمعناه ان احداهما اذا كانت موجبة كانت الاخرى سالبة و اذا كانت كلية كانت الثانية جزئية، وعليه.

الموجبة الكلية ... نقىض السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ... نقىض السالبة الكلية

لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدق أو يكذبا معا، ولو كانت كليتين لجاز ان يكذبا معا كما لو كان الموضع أعم على ما مثلنا سابقا، ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقوا معا كما لو كان الموضع أيضا أعم، نحو: بعض المعدن حديد، وبعض المعدن ليس بحديد.

الاختلاف بالجهة

أما الاختلاف بالجهة فأمر يتضمنه طبع التناقض كالاختلاف بالإيجاب والسلب لأن نقىض كل شيء رفع الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها.

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من احدى الجهات المعرفة، فيكون لها نقىض صريح مثل رفع المكنته العامة بالضرورة وبالعكس؛ لأن الامكان هو سلب الضرورة.



وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف فلا بد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلزمه فطلاق عليها اسمها فلا يكون نقضا صريحا، بل لازم النقض.

مثلاً (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح بل احدهما لازمة لنقض الآخر فاذا قلت: «الارض متحركة دائمة» فنقضها الصريح سلب الدوام ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة، فنلتمس له جهة لازمة فنقول: لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الارض حاصل في زمن من الازمنة أي «ان الارض ليست متحركة بالفعل». وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقض الدائمة.

واذا قلت: «كل انسان كاتب بالفعل» فنقضها السريع ان الانسان لم تثبت له الكتابة كذلك أي بالفعل، ولازم ذلك دوام السلب أي «ان بعض الانسان ليس بكاتب دائمة» وهذه دائمة وهي لازمة لنقض المطلقة العامة.

ولاحاجة الى ذكر تفصيل نقاط الموجهات فلتطلب من المطلولات ان ارادها الطالب على انه في غنى عنها وننصحه الا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليلة الجدوى.

من ملحقات التناقض:

التدخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقديم ان التناقض في المحصورات الاربع يقع بين الموجة الكلية والسائلة الجزئية وبين الموجة الجزئية والسائلة الكلية أي بين المختلفتين في الكم والكيف، ويبيّن أن تلاحظ النسبة بين الباقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط ومعرفة هذه النسب تفع أيضاً في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي.



وعليه نقول: المخصوصتان ان اختلافتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقد تقدم التناقض، وان اختلافتا في احدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام.

١- (المتدخلتان): وهم المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجتين أو السالبتين، وسميتا متداخلتين لدخول احداهما في الآخر؛ لأن الجزئية داخلة في الكلية.

ومعنى ذلك: ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية المتشدة معها في الكيف ولا عكس، ولازم ذلك ان الجزئية اذا كذبت كذبت الكلية المتشدة معها في الكيف ولا عكس.

مثلاً (كل ذهب معدن) فانها صادقة ولا بد أن تصدق معها (بعض الذهب معدن) قطعاً، ومثل (بعض الذهب اسود) فانها كاذبة ولا بد أن تكذب معها (كل ذهب اسود).

٢- (المتضادتان): وهم المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا كليتين، وسميتا متضادتين لأنهما كالضدين يمتنع صدقهما معاً ويجوز أن يكذبا معاً.

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احداهما لابد أن تكذب الآخر ولا عكس أي لو كذبت احداهما لا يجب أن تصدق الآخر.

فمثلاً اذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن يكذب (لا شيء من الذهب بمعدن). ولكن اذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب أن يصدق (لا شيء من المعدن بذهب) بل هذه كاذبة في المثال.

٣- (المداخلتان تحت التضاد): وهم المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا جزئيتين، وانما سميتا داخلتين تحت التضاد لأنهما داخلتان تحت الكليتين كل منها تحت الكلية المتفقة معها في الكيف من جهة ولا نهيا على عكس الضدين في الصدق والكذب أي انها



يمتنع اجتماعهما على الكذب ويجوز أن يصدق معاً.

ومعنى ذلك: انه اذا كذبت احداهما لابد أن تصدق الاخرى ولا عكس أي انه لو صدق احداهما لا يجب أن تكذب الاخرى.

فمثلا اذا كذب (بعض الذهب اسود) فانه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس بأسود). ولكن اذا صدق (بعض المعدن ذهب) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب) بل هذه صادقة في المثال.

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب المخصوصات جميعا لأجل توضيحها لوحا على النحو الآتي:

كل ب ح.. متضادتان.. لا ب ح.

كل ب ح.. متضادتان.. لا ب ح.

ع ب ج.. دخالار تحت التضادس بح



العكوس

سبق في أول هذا الفصل ان قلنا: ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه الى أن يبرهن على قضية اخرى لها علاقة مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينها في الصدق، وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و (عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقضها)، فنحن الآن نبحث عن القسمين:

العكس المستوي

أما العكس المستوي فهو: «تبديل طرف القضية مع بقاء الكيف والصدق». أي ان القضية المحكوم بصدقها تحول الى قضية تتبع الاولى في الصدق وفي الایجاب والسلب بتبدل طرف الاولى بأن يجعل موضوع الاولى محمولا في الثانية والمحمول موضوعا أو المقدم تاليا وبالتالي مقدما.

وتسمى الاولى (الاصل) والثانية (العكس المستوي). فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان: اصطلاح في نفس التبديل واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل.

ومعنى ان العكس تابع للاصل في الصدق: أن الاصل اذا كان صادقا وجب صدق العكس، ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب فقد يكذب الاصل والعكس صادق، ولازم ذلك ان الاصل لا يتبع عكسه في الصدق ولكن يتبعه في الكذب فإذا كذب العكس كذب الاصل لانه لو صدق الاصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.

فهنا قاعدتان تتفعان في الاستدلال:

١- اذا صدق الاصل صدق عكسه.

٢- اذا كذب العكس كذب اصله.



وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الاولى، كما علمنا.

شروط العكس

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة: تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق، أما الكم فلا يشترط بقاوته وإنما الواجب بقاء الصدق وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في البعض الآخر.

والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقاءه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا، ولكن لم يبق الصدق فلا يسمى ذلك عكسا، بل يسمى (انقلابا).

الموجبات تتعكسان موجبة جزئية:

أي ان الموجبة الكلية تتعكس موجبة جزئية، والموجبة الجزئية تتعكس كنفسها، فاذا قلت:

ع ب ح	فتعكسها	كل ح ب
ع ب ح	فتعكسها	وع ح ب
كل ب ح	الى	ولا يتعكسان

البرهان:

(١) في الكلية: أن المحمول فيها اما ان يكون أعم من الموضوع أو مساويا له، وعلى التقديرتين تصدق الجزئية قطعا، لأن الموضوع في التقديرتين يصدق على بعض



افراد المحمول فاذا قلت:

بعض السائل ماء	يصدق	كل ماء مسائل
بعض الناطق انسان	يصدق	وكل انسان ناطق

ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير لأن الموضوع في التقدير الاول لا يصدق على جميع افراد المحمول لانه اخص من المحمول فاذا قلت:

(كل سائل ماء) فالقضية كاذبة وهو المطلوب.

(٢) وفي الجزئية: اما أن يكون المحمول اعم مطلقا من الموضوع او اخص مطلقا او اعم من ووجه او مساويا، وعلى بعض هذه التقديرات وهو التقدير الاول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية لانه اذا كان المحمول اعم مطلقا او من ووجه فان الموضوع لا يصدق على جميع افراد المحمول انما يصدق لو كان اخص او مساويا، أما عكسه الى الموجبة الجزئية فانه يصدق على كل تقدير فاذا قلت:

بعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
بعض السائل ماء	يصدق	وبعض الماء سائل
بعض الایض طير	يصدق	وبعض الطير أیض
بعض الناطق انسان	يصدق	وبعض الانسان ناطق

السالبة الكلية تتعكس سالبة كلية:

فيقي الكم والكيف معا فاذا صدق قولنا:

لا شيء من الحيوان بشجر صدق

لا شيء من الشجر بحيوان



والبرهان واضح: لأن السالبة الكلية لا تصدق إلا مع تبادل الموضوع والمحمول
تبادلنا كلية، والتبادل لا يجتمعان أبداً فيصبح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر سواء
جعلت هذا موضوعاً أو ذاك موضوعاً.

وللتدریب على اقامة البراهين من طريق النقيض والعكس تقييم البرهان على هذا الامر بالصورة الآتية:

الافتراض	لاب ح	قضية صادقة
المدعى	لاب حب	صادقة أيضا

البرهان:

للمصدق	لارحب	لارحب
لصدق نقيضها	لارحب	لصدق نقيضها
ولصدق	لارحب	لارحب

وإذا لاحظنا هذا العكس المستوي ($ع \rightarrow ح$) ونسبة الى الأصل ($لا \rightarrow ح$)
وجدناه نقىضalle فلو كان ($ع \rightarrow ح$) صادقاً وجب أن يكون ($لا \rightarrow ح$) كاذباً مع ان
المفروض صدقه.

فوجب ان تكون لا حب صادقة وهو المطلوب

تعقب

لأنه في هذا البرهان تُعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوي عند الاستدلال، لابد أن نرجع في هذا البرهان إلى الوراء فنقول:

المفروض ان لا ب ح صادقة

نقضها	ع ب ح	فتكذب
فيكذب أيضا	ع حب	وهذا النقض عكس
(القاعدة الثانية)		لأنه اذا كذب العكس كذب الاصل
	ع حب	و اذا كذب هذا الاصل اعني
وهو المطلوب	لا حب	صدق نقضه

فاستفدت (تارة) من صدق الاصل كذب نقضه و (أخرى) من كذب العكس كذب أصله و (ثالثة) من كذب الاصل صدق نقضه.
وسيمر عليك هذا الاستدلال كثيرا فدقق فيه جيدا وعليك باتقانه.

السالبة الجزئية لا عكس لها

أي لا تتعكس أبدا لا إلى كلية ولا إلى جزئية؛ لأنه يجوز أن يكون موضوعها أعم من مجموعها مثل (بعض الحيوان ليس بانسان). والاخص لا يجوز سلب الأعم عنه بحال من الاحوال لا كليا ولا جزئيا؛ لأنه كلما صدق الاخص صدق الاصل معه فكيف يصح سلب الأعم عنه فلا يصدق قولنا (لا شيء من الانسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الانسان ليس بحيوان).

المفصلة لا عكس لها :

أشرنا في صدر البحث الى ان العكس المستوى يعم الحملية والشرطية: ولكن عند التأمل نجد أن المفصلة لا ثمرة لعكسها لأنها أقصى ما تدل عليه تدل على التنافي بين المقدم وال التالي، ولا ترتيب طبيعي بينهما فانت بالخيار في جعل ايهما مقدما والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في البين فسواء ان قلت: العدد اما زوج او فرد او قلت: العدد اما



فرد أو زوج، فان مؤداهما واحد.

فلذا قالوا: المنفصلة لا عكس لها، أي لا ثمرة فيه.

نعم، لو حولتها الى جملية فان احكام الحملية تشملها كما لو قلت في المثال مثلاً: العدد ينقسم الى زوج وفرد فانها تتعكس الى قولنا: ما ينقسم الى زوج وفروض عدد.

عكس النقيض

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه، وله طريقتان.

١- طريقة القدماء ويسمى (عكس النقيض الموافق) لتوافقه مع أصله في الكيف وهو «تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحموها نقيض موضوع الاصل مع بقاء الصدق والكيف».

وبالاختصار هو: «تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف». فالقضية: كل كاتب انسان تحول بعكس النقيض الموافق إلى:

كل (لا انسان) هو (لا كاتب)

٢- طريقة المتأخرین ويسمى (عكس النقيض المخالف) لتناقضه مع أصله في الكيف وهو «تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحموها عين موضوع الاصل مع بقاء الصدق دون الكيف».

فالقضية: كل كاتب انسان تحول بعكس النقيض المخالف إلى:

لا شيء من (اللانسان) بكاتب.



قاعدة عكس النقيض من جهة الـ km

حكم السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوى وحكم الموجبات حكم السوالب هناك أي ان:

١- السالبة الكلية تتعكس جزئية: سالبة في الموافق و موجبة في المخالف.

٢- السالبة الجزئية تتعكس جزئية أيضا: سالبة في الموافق موجبة في المخالف.

٣- الموجبة الكلية تتعكس كليلة: موجبة في الموافق سالبة في المخالف.

٤- الموجبة الجزئية لا تتعكس اصلا بعكس النقيض.

البرهان

ولابد من اقامة البرهان على كل واحد من تلك الاحكام السابقة وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال، وقد استعملنا الاسلوب المتبوع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان، فمن ألف اسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك، وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوى موضحا^(١).

ويجب أن يعلم ان نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة للاختصار وللتوضيح، في كل ما سيأتي على هذا النحو:

بَ نقيض الموضوع

حَ نقيض المحمول

(١) واتباع هذا الاسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب.

پرهان عکس السالبة الكلية

فلاجل اثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين: برهاناً على عكسها بالموافق وبرهاناً على عكسها بالمخالف فنقول:

(أولاً) المدعى أنها تعكس سالبة جزئية بعكس النقيض المواقف ولا تعكس سالبة كلية فهنا مطلوبان، أي انه اذا صدقت.

لاب ح	س حَبَ	صدقت
(المطلوب الاول)	لا حَبَ	ولا تصدق

الرهان:

ان من المعلوم:

- ١- ان السالبة الكلية لا تصدق الا اذا كان بين طرفيها تباین کلی ، وهذا بدھی.
- ٢- ان النسبة بين نقيضي المتباین هي التباین الجزئي وقد تقدم البرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الاول.

٣- ان مرجع التباین الجزئی الی سالبین جزئیین كما ان مرجع التباین الكلی الى سالبین کلیین، وهذا بدیهی أيضا.

ويتتج من هذه المقدمات الثلاث أنه:

اذا صدق	لا ب ح	(أي يكون بين الطرفين تبادل كلي)
صدقت	س ب ح	السالبة الجزئية بين النقيضين
و صدقت أيضا	س ح حـ	السالبة المختلة بين النقضين

و هو (المطلوب الاول)



ثم يفهم من المقدمة الثانية ان التباهي الكلي لا يتحقق دائمًا بين نقيري المتباهين اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه.

أي ان السالبة الكلية بين نقيري المتباهين لا تصدق دائمًا.

(المطلوب الثاني) لا حَبَّ أو فقل لا تصدق دائمًا
 (ثانيا) المدعى ان السالبة الكلية تتعكس موجبة جزئية بعكس النقير المخالف
 ولا تتعكس موجبة كلية فهنا مطلوبان أي انه اذا صدق:

لا ب ح		
(المطلوب الاول) ع حَبَّ	صدقت	
(المطلوب الثاني) كل حَبَّ	ولا تصدق	

البرهان:

لما كان بين ب، ح تباهي كلي كما تقدم فمعناه أن أحدهما يصدق من نقير الآخر.

أي ان ح يصدق مع ب	ب	
و ح	ب	و اذا تصدق

صدق على الاقل ع حَبَّ (المطلوب الاول)

ثم انه تقدم ان نقيري المتباهين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه فيصدق على هذا التقدير:

ح مع ب		
و لا يصدق حينئذ ح مع ب	ب	و لا يصدق حينئذ
(المطلوب الثاني) كل حَبَّ	فلا يصدق	



برهان عكس السالبة الجزئية

والأجل اثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضاً نقيم برهانين للموافق والمخالف فنقول:

(اولاً) المدعى ان السالبة الجزئية تتعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تتعكس كليه فهنا مطلوبان أي انه اذا صدقت:

س ب ح

المطلوب الاول	س ح ب	صدقت
المطلوب الثاني	لا ح ب	ولا تصدق

البرهان:

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض:

- ان يكون بين طرفيها عموم من وجهه، وحيثئذ يكون بين نقديسيهما تباین جزئي كما تقدم في بحث النسب.
- ان يكون بينهما تباین كلي وبين نقديسيهما أيضاً تباین جزئي كما تقدم.
- ان يكون الموضوع أعم مطلقاً من المحمول فيكون نقديض المحمول أعم مطلقاً من نقديض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية:

س ح ب (المطلوب الاول)

اما للتباین الجزئي بينهما او لان نقديض ح أعم مطلقاً من نقديض ب.



ثم على بعض التقادير يكون بين نقىضى الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقا فلا تصدق السالبة الكلية:

لَا حَبَّ (المطلوب الثاني)

(ثانيا) المدعى ان السالبة الجزئية تتعكس موجبة جزئية بعكس النقىض المخالف ولا تتعكس كليه فهنا مطلوبان أي اذا صدق:

س ب ح

صَدِقَتْ عَحَبَّ (المطلوب الاول)

وَلَا تَصَدِّقْ كُلَّ حَبَّ (المطلوب الثاني)

البرهان:

تقديم ان على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة الجزئية اما ان يكون بين نقىضيهما تباين جزئي او ان نقىض المحمول أعم مطلقا فيلزم على القديرين أن يصدق:

بَعْضُ حَبَّدُونَ بَ

فَيَصُدِّقُ بَعْضُ حَمَعَ بَ

لَا النَّقِيْضِيْنَ (وَهُمَا بَ ، بَ) لَا يَرْتَفَعُانَ

أي يصدق عَحَبَّ (المطلوب الاول)

ثم ان نقىضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه.

وَقَدْ تَصَدَّقَ عَحَبَّ

وَيُمْكَنْ تَحْوِيلَهَا إِلَى سَحَبَّ صَادِقَةَ

لان الاولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول اذ



السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول اذا اتفقا في الكم واذا صدق الاخص صدق الأعم قطعا فاذا كانت:

صادقة	س حَب	
(المطلوب الثاني)	كل حَب	كذب نقيضها

برهان عكس الموجبة الكلية

ولاجل اثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض نقيم أيضا برهانين للموافق والمخالف فنقول:

(اولا) المدعى انها تتعكس موجبة كلية بعكس النقيض أي انه اذا صدق:

كل ب ح	كل حَب	
(المفروض)	(المطلوب)	صدقت

البرهان:

لولم تصدق	كل حَب	
لصدقت	س حَب	
فتصدق	س ب ح	
فتكتذب	كل ب ح	

وهذا خلف، أي خلف الفرض لأن هذا (نقيض العكس المذكور) هو نفس

الاصل المفروض صدقه.

فوجب ان تصدق	كل حَب	(وهو المطلوب)
--------------	--------	---------------

(ثانيا) المدعى ان الموجبة الكلية تتعكس سالبة كلية بعكس النقيض المخالف أي



انه اذا صدقـت:

كل بـ حـ (المفروض)

صدقـت لا حـ بـ (المطلوب)

البرهـان:

لـ ولـم تـ صـدـقـ لا حـ بـ

لـ صـدـقـت عـ حـ بـ نقـيـضـها

فـ تـصـدـقـ عـ بـ حـ عـكـسـها المـسـتـوـيـ

وهـذـه موـجـةـ جـزـئـيـةـ مـعـدـولـةـ المـحـمـولـ فـتـحـوـلـ إـلـىـ سـالـبـةـ جـزـئـيـةـ مـحـصـلـةـ المـحـمـولـ وـقـدـ تـقـدـمـ فـيـحـدـثـ أـنـ:

سـ بـ حـ

فـ تـكـذـبـ كـلـ بـ حـ نقـيـضـها

وهـذـا خـلـفـ لـأـنـ الـأـصـلـ المـفـرـوـضـ صـدـقـهـ

فـوـجـبـ اـنـ تـصـدـقـ لا حـ بـ (وـهـوـ المـطـلـوبـ)

الموـجـةـ جـزـئـيـةـ لـأـنـ تـنـعـكـسـ

يـكـفـيـناـ لـلـبـرـهـنـةـ عـلـىـ عـدـمـ اـنـعـكـاسـ المـوـجـةـ جـزـئـيـةـ بـعـكـسـ النـقـيـضـ المـوـافـقـ وـالـمـخـالـفـ

مـطـلـقـاـ أـنـ بـرـهـنـ عـلـىـ عـدـمـ اـنـعـكـاسـهـاـ إـلـىـ جـزـئـيـةـ،ـ وـبـطـرـيـقـ أـوـلـيـ يـعـلـمـ عـدـمـ اـنـعـكـاسـهـاـ إـلـىـ الـكـلـيـةـ؛ـ

لـأـنـ تـقـدـمـ اـنـ جـزـئـيـةـ دـاـخـلـةـ فـيـ الـكـلـيـةـ فـاـذـاـ كـذـبـتـ جـزـئـيـةـ كـذـبـتـ الـكـلـيـةـ،ـ وـعـلـيـهـ فـنـقـوـلـ:

(اـولـاـ)ـ المـدـعـىـ اـنـ المـوـجـةـ جـزـئـيـةـ لـأـنـ تـنـعـكـسـ إـلـىـ مـوـجـةـ جـزـئـيـةـ بـعـكـسـ النـقـيـضـ

الـمـوـافـقـ.



فإذا صدقت ع ب ح

لا يلزم ان تصدق ع ح ب

البرهان:

من موارد صدق الموجة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجهة فيكون حينئذ بين نقليهما نسبة التبادل الجزئي الذي هو أعم من التبادل الكلي والعموم من وجهة فيصدق على تقديم التبادل الكلي:

لا ح ب

فيكذب نقليها ع ح ب (وهو المطلوب)

(ثانيا) المدعى ان الموجة الجزئية لا تتعكس الى السالبة الجزئية بعكس النقض المخالف.

فإذا صدقت ع ب ح

لا يلزم ان تصدق س ح ب

البرهان:

قد تقدم على تقديم التبادل الكلي بين نقلي الطرفين في الموجة الجزئية والفالبة الكلية:

لا ح ب

فتصدق كل ح ب لأن سلب السلب ايجاب

فيكذب نقليها س ح ب (وهو المطلوب)

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجة الجزئية بعكس النقض تدبر هذا المثال



وهو (بعض اللانسان حيوان) فان هذه القضية لا تتعكس بعكس النقيض الموافق الى (بعض اللاحيوان انسان) ولا الى (كل لا حيوان انسان) لانها كاذبة؛ لأنه لا شيء من اللاحيوان بانسان.

ولا تتعكس بالمخالف الى (ليس كل لا حيوان لا انسان) ولا الى (لا شيء من اللاحيوان بلا انسان) لانها كاذبة أيضا لأن كل لا حيوان هو لا انسان.

تمرينات

١- اذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة، فيبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها، مع بيان السبب:

أ. بعض العقلاة لا تبطره النعمة.

ب. ليس بعض العقلاة لا تبطره النعمة.

ج. جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاة.

د. لا شخص من العقلاة لا تبطره النعمة.

هـ. كل من تبطره النعمة غير عاقل.

و. لا شخص من تبطره النعمة بعامل.

ز. بعض من لا تبطره النعمة عاقل.

٢- اذا كانت هذه القضية (بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة) كاذبة فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية.

٣- استدلل^(١) فخر المحققين في شرحه (الايضاح) على أن الماء يتتجس بالتغيير التقديرى بالنجاسة فقال: «ان الماء مقهور بالنجاسة عند التغيير التقديرى لانه كلما لم

(١) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء، ثم اورد عليه فراجع اذا شئت.



يصير الماء مقهوراً لم يتغير بها على تقدير المخالفة . وينعكس النقيض الى قولنا: كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهوراً».

فيين أي عكس نقيض هذا، وكيف استخراجه، ولاحظ ان القضية المستعملة هنا شرطية متصلة.



من ملحقات العكوس

النقض

من المباحث التي لا تقل شأنها عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها مباحث (النقض) فلا بأس بالتعرض لها الحالا لها بالعكوس فنقول:

النقض: هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرف القضية على موضعها، وهو على ثلاثة أنواع:

١- أن يجعل نقض موضوع الأولى موضوعا للثانية ونفس محمولها محمولا ويسمى هذا التحويل (نقض الموضوع) والقضية المحولة (منقوضة الموضوع).

٢- أن يجعل نفس موضوع الأولى موضوعا للثانية ونقض محمولها محمولا ويسمى التحويل (نقض المحمول) والقضية المحولة (منقوضة المحمول).

٣- أن يجعل نقض الموضوع موضوعا ونقض المحمول محمولا، ويسمى التحويل (النقض التام). والقضية المحولة (منقوضة الطرفين).

ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الأنواع، ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول؛ لأنها الباب للباقي كما سترى في ذلك:

قاعدة نقض المحمول

عليها لاستخراج منقوضة المحمول صادقة على تقدير صدق أصلها أن نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه، مع بقاء الموضوع على حاله وبقاء الحكم، ولا بد من



اقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات فنقول:

١- (الموجة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل انسان حيوان فتحول بنقض محمولها إلى: «لا شيء من الانسان بلا حيوان».

وللبرهان على ذلك نقول:

(المفروض)	كل بـ حـ	اذا صدقت
(المطلوب)	لا بـ حـ	صدقت

البرهان:

عـكـسـ نقـيـضـهاـ المـخـالـفـ	كل بـ حـ	اذا صدقت
وـهـوـ المـطـلـوـبـ	لا بـ حـ	صدقـتـ
		وـيـعـكـسـ بـالـعـكـسـ المـسـتـوـيـ إـلـىـ

٢- (الموجة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان فتتحول بنقض محمولها إلى: «ليس كل حيوان لا انسان أي أنه إذا صدقت:

(المفروض)	عـ بـ حـ	
(المطلوب)	سـ بـ حـ	صدقـتـ

البرهان:

(نقض المحمول)	سـ بـ حـ	لـوـمـ تـصـدـقـ
	كل بـ حـ	لـصـدـقـ نقـيـضـهاـ
	لا بـ حـ	فـتـصـدـقـ
	عـ بـ حـ	فـيـكـذـبـ نقـيـضـهاـ

ولكنه عن الاصل فهو خلاف الفرض.



(وهو المطلوب)	س ب حـ	فيجب ان يصدق
٣ـ (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية نحو لا شيء من الماء بجامد فتتحول بنقض محمولها إلى: «كل ماء غير جامد». أي انه اذا صدقـتـ		
(المفروض)	لا ب حـ	
(المطلوب)	كل ب حـ	صدقـتـ
البرهان:		
لأن سلب السلب ايجاب	كل ب حـ	لو لم تصدقـ
	س ب حـ	لصدقـ نقيضـها
	ع ب حـ	فتـصدقـ
	لا ب حـ	فيـكـذـبـ نـقـيـضـها
ولـكـنهـ عـيـنـ الاـصـلـ فـهـوـ خـلـافـ الفـرـضـ.		
(وهو المطلوب)	كل ب حـ	فيـجـبـ انـ يـصـدقـ
٤ـ (السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية نحو ليس كل معدن ذهبا فـتـحـولـ بنـقـضـ مـحـمـولـهاـ إـلـىـ:ـ «ـبعـضـ المـعـدـنـ غـيرـ ذـهـبـ»ـ.ـ أيـ اـهـ اـذـ صـدـقـتـ		
(المفروض)	س ب حـ	
(المطلوب)	ع ب حـ	صدقـتـ
البرهان:		
(الاـصـلـ)	س ب حـ	اـذـ صـدـقـتـ
(عـكـسـ النـقـيـضـ المـخـالـفـ)	عـ حـ بـ	صـدـقـتـ
وـهـوـ المـطـلـوبـ	عـ بـ حـ	وـيـنـعـكـسـ بـالـعـكـسـ المـسـتـوـيـ إـلـىـ



تبينها

طريقة تحويل الاصل

(التبين الاول) الطريقة التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسائلة الجزئية طريق جديدة في البرهان ينبغي أن نسميها الآن (طريقة تحويل الاصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه^(١) كالطريق السابقة التي سميّناها: (طريقة البرهان على كذب النقيض).

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الاصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتها على الاصل ثم على المحول من الاصل تباعاً حتى انتهينا الى المطلوب: فقد رأيت في الموجبة الكلية أنا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف فيصدق على تقدير صدق أصله ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوي فخرج لنا نفس المطلوب اعني (منقوضة المحمول) فيصدق التحويل الثاني على تقدير

صدق عكس نقيض الاصل (تحويل الاول) الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بآخر طريق.

وستتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام ويمكن اجراؤها أيضاً في البرهان على عكوس النقيض باستخدام منقوضة المحمول، وعلى الطالب أن يستعمل الحذق ويتتبّه الى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصّل الى مطلوبه.

(١) وهو قياس المساواة لأن منقوضة المحمول لازمة لعكس نقيض الاصل لأنها عكسه المستوي وعكس النقيض لازم للاصل ولازم اللازم لازم.



تحويل مدعولة المحمول

(التبنيه الثاني) وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين من التحويل الملازم للاصل في الصدق وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول ولكن لبداهتهما استدللنا بها قبل ان يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول وهما:

- أ. (تحويل الموجة المدعولة الى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الکم) لأن مؤداهما واحد وانما الفرق ان السلب محمول في الموجة والحمل مسلوب في السالبة.
- ب. تحويل السالبة المدعولة المحمول الى موجة محصلة المحمول موافقة لها في الکم لأن سلب السلب ايجاب، وهذا بديهي واضح.

تمرينات

- ١- برهن على نقض محمول الموجة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض.
- ٢- برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.
- ٣- برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل بأخذ عكس النقيض الموافق او لا ثم استمر الى أن تستخرج منقوضة المحمول.
- ٤- جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجة الجزئية بطريقة تحويل الاصل.
- ٥- برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الاصل، وانظر ماذا ستكون النتيجة وبين ما تجده.
- ٦- برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المخصوصيات، عدا الموجة



الجزئية بطريقة تحويل الاصل واستخدم لهذا الغرض قاعدي نقض المحمول والعكس المستوي فقط.

٧- جرب أن تبرهن على عكس النفيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة وانظر انك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة فيبين أسباب الوقف.

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نفيضه ف يجعله موضوعا وبمحموها نفيضه ف يجعله محمولا مع تغيير الكم دون الكيف. ولاستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نفيضه ف يجعله موضوعا ونبيي المحمول على حاله مع تغيير الكم والكيف معا.

ولا ينقض بهذين النقضين الا الكليتان، ولا بد من البرهان لكل من المحصورات:

١- (الموجبة الكلية) نقضها التام موجبة جزئية ونقض موضوعها سالبة جزئية نحو كل فضة معدن فنقضها التام: (بعض اللافضة هو لا معدن) ونقض موضوعها: (بعض اللافضة ليس هو معدنا).

وللبرهان على ذلك نقول:

كل ب ح	المفروض صدق
ع ب ح	والدعى صدق
س ب ح	وصدق

(المطلوب الاول)

(المطلوب الثاني)



البرهان:

كل بـ حـ	اذا صدق
كل حـ بـ	صدق
عـ بـ حـ	فيصدق عكسه المستوي (وهو المطلوب الاول)

وتنقض محمل هذا الاخير فيحدث سـ بـ حـ (وهو المطلوب الثاني)

٢- (السالبة الكلية) نقضها التام سالبة جزئية ونقض موضوعها موجبة جزئية نحو: لا شيء من الحديد بذهب فنقضها التام: (بعض الالاحيد ليس بلا ذهب) ونقض موضوعها: (بعض الالاحيد ذهب).

وللبرهان على ذلك نقول:

لا بـ حـ	المفروض صدق
سـ بـ حـ	والدعى صدق
عـ بـ حـ	وصدق

البرهان:

لا بـ حـ	اذا صدق
لا حـ بـ	صدق
سـ بـ حـ	فيصدق عكس نقيضه المواقف (وهو المطلوب الاول)

وتنقض محمل هذا الاخير فيحدث عـ بـ حـ (وهو المطلوب الثاني)

٣- و ٤- (الجزئيان) ليس لها نقض تام ولا نقض موضوع، وللبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم نقضهما الى الجزئية فيعلم بطريق اولى عدم نقضهما الى الكلية كما



قدمنا في عدم انعكاس الموجة الجزئية بعكس النقيض فنقول:

(في الموجة الجزئية):

المفروض صدق	ع ب ح	المدعى ال تصدق دائم
المدعى ال تصدق دائم	ع ب ح	ولا تصدق دائم
ولا تصدق دائم	س ب ح	

(المطلوب الاول)

(المطلوب الثاني)

البرهان:

تقديم في عكس النقيض في الموجة الجزئية ان في بعض تقاديرها تكون النسبة بين
نقيضي طرفيها التباين الكلي فتصدق حينئذ السالبة الكلية:

لا ب ح		
	فيكذب نقيضها	ع ب ح (وهو المطلوب الاول)

وتصدق أيضا منقوضة محمول هذه السالبة الكلية

كل ب ح		
	فيكذب نقيضها	س ب ح (وهو المطلوب الثاني)

(وفي السالبة الجزئية):

المفروض صدق	س ب ح	المدعى لا تصدق دائم
المدعى لا تصدق دائم	س ب ح	ولا تصدق دائم
ولا تصدق دائم	ع ب ح	

(المطلوب الاول)

(المطلوب الثاني)

البرهان:

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو بعض الحيوان



ليس بانسان ولما كان:

(اولا) نقيض الاعم اخص من نقىض الاخص مطلقا، فتصدق اذن الموجة الكلية:

كل بـ حـ

فيكذب نقىضها (وهو المطلوب الاول) س بـ حـ

و (ثانيا) نقيض الاعم يبأين عين الاخص تبأينا كلبا فتصدق اذن السالبة الكلية:

لا بـ حـ

فيكذب نقىضها (وهو المطلوب) ع بـ حـ

(الثاني)

لوح نسب المخصوصات

الاصل	كل بـ حـ	ع بـ حـ	لا بـ حـ	س بـ حـ
النقيض	س بـ حـ	لا بـ حـ	ع بـ حـ	كل بـ حـ
العكس المستوي	ع حـبـ	لا حـبـ	ع حـبـ	س حـبـ
عكس النقيض المواقف	كل حـبـ	س بـ حـ	ع حـبـ	س حـبـ
عكس النقيض المخالف	ع حـبـ	لا حـبـ	ع بـ حـ	ع حـبـ
نقض المحمول	كل بـ حـ	لا بـ حـ		
نقض الطرفين	س بـ حـ	ع بـ حـ		
نقض الموضوع	ع بـ حـ	س بـ حـ		



البديهة المنطقية

أو

الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من احكام القضايا (النقيض والعكوس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة الى القضية المحولة عن الاصل أي النقيض والعكوس والنقض؛ لأنه يستدل في النقض من صدق احدى القضيتين على كذب الاخرى وبالعكس ويستدل في الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكساً أو نقضاً أو من كذب العكس والنقض على كذب الاصل.

وسميناه مباشراً لأن انتقال اذهن الى المطلوب يعني كذب القضية أو -صدقها- انما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط بلا توسط قضية أخرى.

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر، وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج الى أكثر من بيانه، وقد يسمى (البديهة المنطقية) فنقول:

من البديهيات في العلوم الرياضية انه اذا أضفت شيئاً واحداً الى كل من الشيئين المتساوين فان نسبة التساوي لا تتغير فلو كان:

$$b = h$$

وأضفت الى كل منها عدداً معيناً مثل عدداً (٤) لكان:

$$b + 4 = h + 4$$



وكذلك اذا طرحت من كل منها عددا معينا أو ضربتها فيه أو قسمتها عليه
كعدد(٤) فان نسبة التساوي لا تتغير فيكون:

$$ب - ٤ = ح - ٤$$

$$و ب \times ٤ = ح \times ٤$$

$$و ب \div ٤ = ح \div ٤$$

وكذا لا تتغير النسبة لو كان ب أكبر من ح أو أصغر منه فانه يكون

$$ب + ٤ > ح + ٤$$

او اصغر منه

$$و ب - ٤ > ح - ٤ \text{ او اصغر منه وهكذا}$$

ونظير ذلك نقول في القضية فانه لو صح أن تزيد الكلمة على موضوع القضية ونفس الكلمة على مجموعها فان نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق.

فإذا صدق: كل انسان حيوان واضفت الكلمة (رأس) الى طرفيها صدق: كل (رأس) انسان (رأس) حيوان.

او اضفت الكلمة (يحب) مثلا صدق: كل (من يحب) انسانا (يحب) حيوانا

وإذا صدق: لا شيء من الحيوان بحجر، صدق: لا شيء من الحيوان (مستلقيا)
بحجر (مستلقيا)

وإذا صدق: بعض المعدن ليس بذهب، صدق: بعض (قطعة) المعدن ليس (بقطعة)
ذهب.

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة إلى قضية أخرى صادقة بزيادة الكلمة
تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معاً بغير تغيير في كم القضية وكيفها سواء كانت
الكلمة مضافة أو حالاً أو صفة أو فعلاً أو أي شيء آخر من هذا القبيل.

البابُ الخامس
الْحُجَّةُ وَهَيْئَةُ تَأْلِيفِهَا
أوْمَبَاحِثُ الْاسْتِدْلَالِ



تصدير

ان اسمى هدف للمنطقى وأقصى مقصده له (مباحث الحجة)، أي مباحث المعلوم التصديقى الذى يستخدم للتوصىل الى معرفة المجهول التصديقى، أما ما تقدم من ابواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرف لأن المعرف إنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

و (الحجـة) عندـهم عـبـارـة عـمـا يـتـأـلـفـ من قـضـاـيـا يـتـجـهـ بـهـ الى مـطـلـوبـ يـسـتـحـصـلـ بـهـ وـاـنـمـاـ سـمـيـتـ (ـحـجـةـ) لـاـنـهـ يـحـتـجـ بـهـ عـلـىـ الـخـصـمـ لـاـثـبـاتـ الـمـطـلـوبـ وـتـسـمـىـ (ـدـلـيـلـاـ)؛ لـاـنـهـ تـدـلـ عـلـىـ الـمـطـلـوبـ وـتـهـيـئـهـ وـتـأـلـيـفـهـ لـاـجـلـ الدـلـالـةـ يـسـمـىـ (ـاسـتـدـلـالـاـ).

وـمـاـ يـجـبـ التـبـيـيـهـ عـلـيـهـ قـبـلـ كـلـ شـيـءـ: اـنـ الـقـضـاـيـاـ لـيـسـ كـلـهـاـ يـجـبـ اـنـ تـطـلـبـ بـحـجـةـ وـاـلـاـ اـنـتـهـيـنـاـ إـلـىـ الـعـلـمـ بـقـضـيـةـ أـبـداـ، بـلـ لـاـبـدـ مـنـ الـاـنـتـهـاءـ إـلـىـ قـضـاـيـاـ بـدـيـهـيـةـ لـيـسـ مـنـ شـأـنـهـ اـنـ تـكـوـنـ مـطـلـوبـةـ وـاـنـمـاـ هـيـ الـمـبـادـئـ لـلـمـطـالـبـ، وـهـيـ رـأـسـ الـمـالـ لـلـمـتـجـرـ الـعـلـمـيـ.

طريق الاستدلال او اقسام الحجة

من مـاـ لـمـ يـحـصـلـ لـهـ الـعـلـمـ بـوـجـودـ النـارـ عـنـ رـؤـيـةـ الـدـخـانـ وـمـنـ ذـاـ الـذـيـ لـاـ يـتـوـقـعـ صـوـتـ الرـعـدـ عـنـدـ مـشـاهـدـةـ الـبـرـقـ فـيـ السـحـابـ؟ وـمـنـ ذـاـ الـذـيـ لـاـ يـسـتـبـنـطـ أـنـ النـوـمـ يـحـمـ القـويـ وـأـنـ الـحـجـرـ يـبـتـلـ بـوـضـعـهـ فـيـ الـمـاءـ وـاـنـ السـكـيـنـةـ تـقـطـعـ الـاجـسـامـ الـطـرـيـةـ؟ وـقـدـ نـحـكـمـ عـلـىـ شـخـصـ بـأـنـهـ كـرـيـمـ؛ لـأـنـهـ يـشـبـهـ فـيـ بـعـضـ صـفـاتـهـ كـرـيـمـاـ نـعـرـفـهـ أـوـ نـحـكـمـ عـلـىـ قـلـمـ بـأـنـهـ حـسـنـ؛ لـأـنـهـ يـشـبـهـ قـلـمـاـ جـرـبـنـاهـ ... وـهـكـذـاـ إـلـىـ آـلـافـ مـنـ أـمـثـالـ هـذـهـ الـاسـتـتـاـجـاتـ تـمـ عـلـيـنـاـ كـلـ يـوـمـ.

وـفـيـ الـحـقـيـقـةـ اـنـ هـذـهـ الـاسـتـتـاـجـاتـ الـواـضـحةـ الـتـيـ لـاـ يـخـلـوـ مـنـهـاـ ذـوـ شـعـورـ تـرـجـعـ كـلـهـاـ إـلـىـ أـنـوـاعـ الـحـجـةـ الـمـعـرـوـفـةـ الـتـيـ نـحـنـ بـصـدـدـ بـيـانـهـاـ، وـلـكـنـ عـلـىـ الـأـكـثـرـ لـاـ يـشـعـرـ الـمـسـتـبـنـطـ اـنـهـ



سلك أحد تلك الانواع وان كان من علماء المنطق، وقد تعجب لو قيل لك أن تسعه وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون.

ولما كان الانسان من ذلك يقع في كثير من الخطأ في أحکامه او يتغدر عليه تحصيل مطلوبه لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المتبع.

والطرق العلمية للاستدلال -عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه- هي ثلاثة أنواع رئيسة:

١- (القياس) وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال الى مطلوبه . وهو العمدة في الطرق.

٢- (التمثيل) وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما .

٣- (الاستقراء) وهو ان يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكمها عاما.



١- القياس

تعريفه

عرفوا القياس بأنه: «قول مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنه لذاته قول آخر».

الشرح:-

- ١- (القول): جنس، ومعناه المركب التام الخبري فيعم القضية الواحدة والآخر.
- ٢- (مؤلف من قضايا ... إلى آخره): فصل، والقضايا جمع منطقى أي ما يشمل الاثنين ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر؛ لأنها كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى.
- ٣- (متى سُلّمت): من التسليم، وفيه اشارة إلى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضاياه مسلمة فعلا بل شرط كونه قياساً أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو نقضها فإنه على تقدير صدقها تصدق عكوسها ونقوضها، واللازم يتبع المزوم في الصدق فقط دون الكذب كما تقدم في العكس المستوى لجواز كونه لازماً أعم، ومنه يعرف: أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها نعم كذبه يستلزم كذبها.
- ٤- (لزم عنه): يخرج به الاستقراء والتمثيل؛ لأنهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو المزوم لجواز تخلفه عنهما؛ لأنهما أكثر ما يفيدان الظن الا بعض الاستقراء . سيأتي.
- ٥- (لذاته): يخرج به قياس المساواة، كما سيأتي في محله فان قياس المساواة انها يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه لا لذاته، مثل:



ب يساوي ح، و ح يساوي د .. يتبع ب يساوي د

ولكن لا لذاته بل لصدق المقدمة الخارجية وهي: مساوي المساوي مساو، ولذا لا يتبع مثل قولنا: ب نصف ج، وج نصف د؛ لأن نصف النصف ليس نصفا، بل رباعا.

الاصطلاحات العامة في القياس

لابد - اولا - من بيان المصطلحات العامة عدا المصطلحات الخاصة بكل

نوع التي سيرد ذكرها في مناسباتها، وهي:-

١. (صورة القياس) ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا.

٢. (المقدمة). وهي كل قضية تتتألف منها صورة القياس، والمقدمات تسمى أيضا (مواد القياس).

٣. (المطلوب) وهو: القول اللازم من القياس، ويسمى (مطلوبا) عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤. (النتيجة) وهي المطلوب عينه ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.

٥. (الحدود) وهي: الأجزاء الذاتية للمقدمة، وتعني بالاجزاء الذاتية الاجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فإذا فككنا وحللنا الحميلية مثلا الى أجزائها لا يبقى منها الا الموضوع والمحمول دون النسبة؛ لأن النسبة انما تقوم بالربط بينهما فإذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعنى ذلك ذهاب النسبة بينهما، وأما السور والجهة فهما من شؤون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها، وكذلك اذا حللنا الشرطية الى اجزائها لا يبقى منها الا المقدم وال التالي.



فالموضوع والمحمول أو المقدم وال التالي هي الأجزاء الذاتية للمقدمات، وهي (الحدود) فيها.

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال فنقول:

(١) شارب الخمر: فاسق.

(٢) وكل فاسق: ترد شهادته.

(٣) شارب الخمر: ترد شهادته.

فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) الى شارب الخمر في القضية رقم (١). ونسبة رد الشهادة الى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطنا النسبة بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم (٣).

فكل واحدة من القضيتين (١) و (٢)
وشارب الخمر وفاسق وترد شهادته
والمطلوب ونتيجة
والقضية رقم (٣)
والتأليف بين المقدمتين
صورة القياس

ولا يخفى انا استعملنا هذه العلامة في النقط الثلاث ووضعناها قبل النتيجة، وهي عالمة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال الى المطلوب وتقرأ (اذن). وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوسيع.



أقسام القياس

بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى (مواد القياس) وهيئة التأليف بينها تسمى (صورة القياس)

فالبحث عن القياس من نحوين:

(١) من جهة (مادته) بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية او من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات او المخيلات أو غيرها مما سيأتي في بابه، ويسمى البحث فيها (الصناعات الخمس) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي فانه ينقس القياس بالنظر الى ذلك إلى: البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

(٢) من جهة (صورته) بسبب اختلافها مع قطع النظر عن شأن المادة، وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة، وهو ينقسم من هذه الجهة الى قسمين اقترانى واستثنائى باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقضها في مقدماته وعدمه.

(فالاول) وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقضها يسمى (استثنائيا) لاشتماله على كلمة الاستثناء نحو:

(١) ان كان محمد عالما فواجب احترامه.

(٢) لكنه عالم.

(٣) فمحمد واجب احترامه.

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١).

(١) لو كان فلان عادلا فهو لا يعصي الله.



(٢) ولكن قد عصي الله.

(٣) ما كان فلان عادلا.

فالنتيجة رقم (٣) مصري بنقيضها في المقدمة رقم (٢).

(والثاني) وهو غير المصح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها يسمى (اقترانيا) كالمثال المقدم في أول البحث فان النتيجة وهي «شارب الخمر ترد شهادته» غير مذكورة بهيئتها صريحا في المقدمتين ولا نقريضها مذكور وانما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود اجزائها الذاتية في المقدمتين أعني الحدين وهم (شارب الخمر وترد شهادته) فان كل واحد منها مذكور في مقدمة مستقلة.

* * *

ثم الاقتراني قد يتتألف من حمليات فقط فيسمى (حمليا). وقد يتتألف من شرطيات فقط أو شرطية وحملية فيسمى (شرطيا) مثاله.

(١) كلما كان الماء جاريا كان معتصما.

(٢) وكلما كان معتصما كان لا ينجس بمقابلة النجاسة.

(٣) كلما كان الماء جاريا كان لا ينجس بمقابلة النجاسة.

فمقدماته شرطيات متصلتان.

مثال ثان: (١) الاسم كلمة.

(٢) والكلمة اما مبنية او معربة.

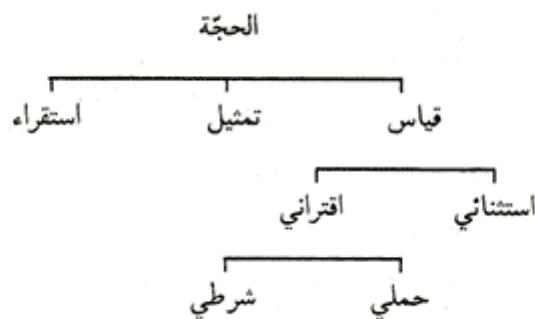
(٣) الاسم اما مبني او معرب.



فالنقدمة رقم (١) حملية والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة.

- ونحن نبحث اولاً عن الاقترانيات الحملية ثم الشرطية ثم الاستثنائي.

خلاصة التقسيم:





الاقتراني الحملي

حدوده

يجب ان يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين ليتتجا المطلوب، ويجب أيضاً أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة: حد متكرر مشترك بينهما وحد يختص بالاولى وحد بالثانية، والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين ويحذف في النتيجة التي تتالف من هذين الحدين اذ يكون احدهما موضوعاً لها والآخر محمولاً فهو كالشمعة تقني نفسها لتضيء لغيرها.

ولنعد الى المثال المتقدم في المصطلحات العامة لتطبيق الحدود عليه فنقول:

أ. (فاسق): هو المتكرر المشترك الذي أعطى الرابط بين:

ب. (شارب الخمر) وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى وبين:

ج. (ترد شهادته) وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية.

تنتهي المقدمتان: (شارب الخمر ترد شهادته) بحذف الحد المشترك وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص^(١).

أ. (الحد الاوسط) أو (الوسط) وهو الحد المشترك لتوسيطه بين رفيقيه في نسبة احدهما الى الآخر، ويسمى أيضاً (الحججة)؛ لأنّه يتحجّب على النسبة بين الحدين، ويسمى أيضاً (الواسطة في الاثبات) لأنّه يتوسيط في اثبات الحكم بين الحدين، ونرمز له بحرف (م).

ب. (الحد الاصغر) وهو الحد الذي يكون موضوعاً في النتيجة، وتسمى مقدمة

(١) هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقتراني بقسميه الحملي والشرطـي، وكذا القواعد العامة الآتية.



المشتملة عليه (صغرى) سواء كان هو موضوعاً فيها أم ممولاً، ونرمز له بحرف (ب).
 ج (الحد الأكبر) وهو الذي يكون ممولاً في النتيجة، وتسمى المقدمة المشتملة عليه (كبيرى) سواء كان هو ممولاً فيها أو موضوعاً، ونرمز له بحرف (ح). والحدان معاً يسميان (طرفين).

فإذا قلنا:

كل ب م	و: هنا
كل م ح	
بحذف المتكرر (م)	كل ب ح

يتبع ..

القواعد العامة للأقترانى

للقىاس الأقترانى سواء كان حملياً أو شرطياً قواعد عامة أساسية يجب توفرها فيه ليكون متصلاً و فيه:

١- تكرر الحد الأوسط.

أي يجب أن يكون مذكورة بنفسه في الصغرى والكبيرى من غير اختلاف والا لما كان حداً أو سط متكرراً ولما وجد الارتباط بين الطرفين، وهذا بدئي.

مثلاً إذا قيل: (الحائط فيه فارة، وكل فارة لها أذنان).

فإنه لا يتبع. (الحائط له أذنان).

لأن الحد الذي يتخيّل أنه حد أو سط هنا لم يتكرر فإن المحمول في الصغرى (فيه فارة) والموضع في الكبيرى (فارة) فقط، ولأجل أن يكون متصلاً فإما أن نقول في



الكبرى (وكل ما فيه فارة له اذنان) ولكنها كاذبة، وأما ان نعتبر المتكرر كلمة (فارة) فقط فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له اذنان) وهي صادقة.

مثال ثان اذا قيل : (الذهب عين، وكل عين تدمع).

فانه لا يتتج : (الذهب يدمع).

لان لفظ (عين) مشترك لفظي والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى فلم يتكرر الحد الا وسط ولم يتكرر الا اللفظ فقط.

٢- ايجاب احدى المقدمتين:

فلا انتاج من سالبتين لان الوسط في السالبتين لا يساعدنا على ايجاد الصلة والربط بين الاصغر والأكبر نظرا الى أن الشيء الواحد قد يكون مبينا لأمرین وهم لا تبادل بينهما كالفرس المبین للانسان والناطق وقد يكون مبينا لأمرین هما متباديان في أنفسهما كالفرس المبین للانسان والطائر والانسان والطائر أيضا متباديان.

وعليه فلا نعرف حال الحدين لمجرد مبaitتها للمتكرر انها متقابلان خارج الوسط او متباديان فلا يتتج الايجاب ولا السلب.

فاذًا قلنا:

لا شيء من الانسان بفرس، لا شيء من الفرس بناطق

فانه لا يتتج السلب: (لا شيء من الانسان بناطق) لأن الطرفين متقابلان.

ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: لا شيء من الفرس بطائر

فانه لا يتتج الايجاب: (كل انسان طائر) لأن الطرفين متباديان، ويجري هذا الكلام في كل سالبتين.



٣- كلية احدى المقدمتين:

فلا انتاج من مقدمتين جزئيتين لأن الوسط فيها لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة فلا يعلم في الجزئيتين أن البعض من الوسط الذي يتلاقي به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقي به مع الأكبر، أم غيره، وكلاهما جائز، ومعنى ذلك أنا لا نعرف حال الطرفين الأصغر والأكبر أمتلاقيان أم متبابنان فلا ينتج الإيجاب ولا السلب كما نقول مثلاً:

أولاً بعض الإنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ناطق، فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

ثانياً بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق، فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ليس بفرس، فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين منها كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعاً أو محمولاً أو مختلفاً.

٤- النتيجة تتبع أحسن المقدمتين:

يعني إذا كانت احدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لأن السلب أحسن من الإيجاب، وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أحسن من الكلية، وهذا



الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معاً فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منها.

٥- لا انتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى:

ولابد أن تفرض الصغرى كليلة والا لاختل الشرط الثالث، ولابد أن تفرض الكبرى موجبة والا لاختل الشرط الثاني.

فإذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى فإنه لا يعلم ان الأصغر والاكبر متلاقيان أو متباعدان خارج الوسط لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الاصغر مع الاوسط هنا، والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والاكبر هنا فيجوز ان يكون الاكبر خارج الاوسط مبينا للاصغر كما كان الاوسط مبينا له ويحوز أن يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا:

لا شيء من الغراب بانسان وبعض الانسان اسود.

فإنه لا يتيح السلب: (بعض الغراب ليس بأسود).

ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الانسان ابيض.

فإنه لا يتيح الإيجاب: (بعض الغراب أبيض).

وانت هنا في المثال بالخيار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين أو محمولا أو مختلفا فان الامر لا يختلف والعمق تجده كما هو في الجميع.

الاشكال الاربعة

قلنا: ان القياس الاقتراني لابد له من ثلاثة حدود: اوسط واصغر وأكبر، ونضيف



عليه هنا فنقول:

ان وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين مختلف ففي الحملي قد يكون موضوعاً فيهما او محمولاً فيهما او موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى أو بالعكس، فهذه اربع صور، وكل واحدة من هذه الصور تسمى (شكلاً). وكذا في الشرطي يكون تالياً ومقدماً.

فالشكل في اصطلاحهم على هذا هو «القياس الاقترانى باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين». ولنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعة في الحملي ثم نتبعه بالاقترانى الشرطي.

الشكل الاول

وهو ما كان الاوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط بين وضع احدهما مع الآخر في النتيجة: فكما يكون الاصغر موضوعاً في النتيجة يكون موضوعاً في الصغرى وكما يكون الاكبر محمولاً في النتيجة يكون محمولاً في الكبرى.

ولهذا التفسير فائدة نريد أن نتوصل إليها، فإنه لأجل ان الاصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى وان الأكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى كان هذا الشكل على مقتضى الطبع وبين الانتاج بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجة بخلاف الباقي ولذا جعلوه أول الاشكال، وبه يستدل على باقيها.



شروطه:

لهذا الشكل شرطان:

١- (ايجاب الصغرى) اذ لو كانت سالبة، فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط في الكبri يلاقي الاصغر في خارج الاوسط أم لا فيحتمل الأمران فلا يتتتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا:

لا شيء من الحجر بنبات وكل نبات نام

فانه لا يتتتج الإيجاب: (كل حجر نام)، ولو ابدلنا بالصغرى قولنا (لا شيء من الانسان بنبات).

فانه لا يتتتج السلب: (لا شيء من الانسان بنام)، أما اذا كانت الصغرى موجبة فان ما يقع على الاوسط في الكبri لابد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى.

٢- (كلية الكبri)؛ لأنه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الأصغر فلا يتعدى الحكم من الأكبر الى الأصغر بتوسط الاوسط، وفي الحقيقة إن هذا الشرط راجع الى (القاعدة الاولى) لأن الاوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر كما نقول مثلا:

كل ماء سائل وبعض السائل يلتهب بالنار

فانه لا يتتتج (بعض الماء يلتهب بالنار) لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء وهي غير الحصة من السائل الذي يلتهب بالنار وهو النفط مثلا، فلم يتكرر الاوسط في المعنى وان تكرر لفظا.

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف أما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط (فعالية



الصغرى). ولكننا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجهات؛ لأن ابحاثها المطولة تضيع علينا كثيراً مما يجب أن نعلم، وليس فيها كبير فائدة لنا.

ضروبه:

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المتصورات الأربع فإذا اقترنت الصور الأربع في الصغرى مع الأربع في الكبيرة، خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتران تحدث من ضرب أربعة في أربعة، وذلك في جميع الأشكال الأربعية. والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة أسماء: (ضرب) و (اقتران) و (قرينة).

وهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها متوج فيسمى (قياساً)، وبعضها غير متوج فيسمى (عيقاً). وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الأول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط، أما الباقي فكلها عقيدة لأن الشرط الأول تسقط به ثانية ضروب وهي حاصل ضرب السالبين من الصغرى في الأربع من الكبيرة والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبيرة في الموجبتين من الصغرى فالباقي أربعة فقط.

وكل هذه الأربعية بينة الانتاج يتوج كل واحد منها واحدة من المتصورات الأربع فالمتصورات كلها تستخرج من ضرب هذا الشكل، ولذا سمي (كاملاً) و (فاضلاً). وقد رتبوا ضروبهم على حسب ترتيب المتصورات في نتائجه: فال الأول ما يتوج الموجبة الكلية ثم ما يتوج السالبة الكلية ثم ما يتوج الموجبة الجزئية ثم ما يتوج السالبة الجزئية. (ال الأول) من موجبتين كليتين يتوج موجبة كلية.

كل خمر مسکر

كل ب م



وكل مسکر حرام

مثاله

وكل م ح

كل خمر حرام

كل ب ح

(الثاني) من موجبة كليلة وسالبة كليلة ينتج سالبة كليلة.

كل خمر مسکر

كل ب م

ولا شيء من المسکر بنافع

مثاله

ولا م ح

لا شيء من الخمر بنافع

لا ب ح

(الثالث) من موجبة جزئية وموجة كليلة ينتج موجبة جزئية.

بعض السائلين فقراء

ع ب م

وكل فقير يستحق الصدقة

مثاله

وكل م ح

بعض السائلين يستحق الصدقة

ع ب ح

(الرابع) من موجبة جزئية وسالبة كليلة ينتج سالبة جزئية.

بعض السائلين اغنياء

ع ب م

ولا غني يستحق الصدقة

ولا م ح

بعض السائلين لا يستحق الصدقة

س ب ح

الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا فيكون الاصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجة ولكن الاكبر يختلف وضعه فانه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة، ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع غير بين الانتاج يحتاج



إلى الدليل على قياسيته، ولأجل أن الأصغر فيه متعدد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعاً فيما كالشكل الأول كان أقرب إلى مقتضى الطبع من باقي الأشكال الأخرى لأن الموضوع أقرب إلى الذهن.

شروطه:

للشكل الثاني شرطان أيضاً: اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبري.

(الأول) الاختلاف في الكيف فإذا كانت أحدهما موجبة كانت الأخرى سالبة لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف؛ لأن الطرفين الأصغر والأكبر قد يكونان متباهين ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد أو يشتركان في أن يسلب عنهما شيء آخر ثم قد يكونان متلاقيين ويشتركان أيضاً في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الإيجاب ولا السلب.

مثال ذلك:

الإنسان والفرس متباهيان ويشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما

فنقول:

- | | |
|---------------------------|-----------------------|
| أ- كل إنسان حيوان | وكل فرس حيوان |
| ب- لا شيء من الإنسان بحجر | ولا شيء من الفرس بحجر |

والحق في النتيجة فيما السلب، ثم الإنسان والناطق أيضاً يشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما فتبدل في المثالين بالفرس الناطق فيكون الحق في النتيجة فيما الإيجاب.

أما إذا اختلف الحكمان في الصغرى والكبري على وجه لا يصح جمعهما على شيء



واحد وجب أن يكون المحكوم عليه في أحدهما غير المحكوم عليه في الأخرى، فيتبادران
الطرفان الأصغر والأكبر وتكون النسبة بينهما نسبة السلب فلذا تكون النتيجة في الشكل
الثاني سالبة دائمًا تتبع أحسن المقدمتين.

(الشرط الثاني) كلية الكبرى؛ لأن لو كانت جزئية مع الاختلاف في

الكيف لم يعلم حال الأصغر والأكبر متقابلين أم متنافيان؛ لأن الكبرى الجزئية
مع الصغرى الكلية إذا اختلفتا في الكيف لا تدلان إلا على المนาفة بين الأصغر وبعض
الأكبر المذكور في الكبرى، ولا تدلان على المانافة بين الأصغر وبعض الآخر من الأكبر
الذي لم يذكر كما لا تدلان على الملاقة، فيحصل الاختلاف.

مثال ذلك:

كل مجرر ذو ظلف

وبعض الحيوان ليس بذى ظلف

فإنه لا يتحقق السلب: (بعض المجرر ليس حيوان)؛ ولو أبدلنا بالأكبر كلمة طائر فإنه
لا يتحقق الإيجاب: (بعض المجرر طائر).

ضروبه:

بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضرب المتتجة منه أربعة فقط
لأن الشرط الأول تسقط به ثمانية حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في السالبتين
من الكبرى فهذه أربعة وحاصل ضرب الموجبتين في الموجبتين وهذه أربعة أخرى،
والشرط الثاني تسقط به أربعة وهي السالبتان في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى
والموجبتان في الصغرى مع السالبة الجزئية في الكبرى.

فالباقي أربعة ضرب متتجة كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الأول كما سترى:



(الضرب الاول) من موجبة كلية وسالبة كلية ينتج سالبة كلية مثاله:

كل مجرر ذو ظلف

ولا شيء من الطائر بذى ظلف

لَا شيء من المجرر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوى ثم ضم العكس الى نفس الصغرى
فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول ويتج نفسم النتيجة المطلوبة فيقال باستعما
الرموز:

المفروض	كل ب م	ولا ح م
المدعى انه يتتج	لا ب ح	...

(البرهان):

عكس الكبرى بالعكس المستوى الى (لا م ح) ونضمها الى الصغرى فيحدث:

كل ب م، ولا م ح	(الضرب الثاني من الشكل الاول)	لَا ب ح
(وهو المطلوب)		يتتج

(الثاني) من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية مثاله:

لا شيء من الممكنات ب دائم

وكل حق دائم

لَا شيء من الممكنات ب حق

يبرهن عليه بعكس الصغرى ثم يجعلها كبرى وكبرى الأصل صغرى لها ثم بعكس
النتيجة فيقال:

كل ح م	لا ب م	المفروض
	لا ب ح	المدعى
		البرهان:
	لا ب م	اذا صدقت
(العكس المستوي)	لا م ب	صدقت
كل ح م	ولا م ب	(الضرب الثاني من الاول)
لا ح ب	لا ب ح	وتنعكس الى
(وهو المطلوب)		

(الثالث) من موجبة جزئية وسالبة كلية يتبع سالبة جزئية.

مثاله:

بعض المعدن ذهب		
ولا شيء من الفضة بذهب		
بعض المعدن ليس بفضة		
ويبرهن عليه بما يبرهن به على الضرب الاول فيقال:		
ولا ح م	ع ب م	المفروض
	لا ح م	المدعى
(الكبرى)		البرهان: اذا صدقت
(العكس المستوي)	لا م ح	صدقت



وبغضمه الى الصغرى يحدث:

ع ب م ح
 (الضرب الرابع من الاول) ولا م ح
 . . س ب ح
 (وهو المطلوب)

(الرابع) من سالبة جزئية وموجية كلية ينتج سالبة جزئية.

مثاله:

بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب معدن

. . بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه (بطريقة العكس)^(١) التي ذكرناها في الضرب الثلاثة؛ لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس، وعكس الكبرى جزئية لا يلتئم منها ومن الصغرى قياس لانه لا قياس من جزئيتين، فننزع حينئذ للبرهان عليه الى طريقة أخرى تسمى (طريقة الخلف) فيقال:

وكل حم س ب م . المفروض

. . س ب م المدعى

البرهان:

(النتيجة) س ب ح . لم تصدق

كل ب ح . لصدق نقيضها

فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الاصل فيتألف قياس من الضرب الاول

(١) سيأتي في تنبیهات الشکل الثالث أن هذه الطريقة تسمى «طريقة الرد»؛ لأنها بالعكس يرد القياس إلى الشکل الأول البديهي ليتّبع المطلوب.



من الشكل الاول:

كل بـ ح، وكل حـم

كلب م

فيكذب نقيض هذه التبيّحة
صدقها س ب م وهو عين الصغرى المفروض

وهذا خلاف الفرض

فوجب صدق

س ب ح

تقریں

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الأولى بطريقة الخلف التي برهنا بها على الضرب الرابع.

الشكل الثالث

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا فيكون الاكبر محمولا في الكبري والتىجة معا ولكن الاصغر مختلف وضعه فانه محمول في الصغرى موضوع في النتائج، ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبيع وأبعد من الشكل الثاني، لأن الاختلاف كان في موضوع التىجة الذي هو أقرب إلى الذهن، وكان الاختلاف في الثاني في مجموعها، ولأجل ان الاكبر فيه متعدد الوضع في الكبري والتىجة، كالشكل الاول كان أقرب من الرابع.



شوطه:

لهذا الشكل شرطان أيضا: الإيجاب الصغرى وكلية أحدي المقدمتين.

أما (الأول) فلأنه لو كانت الصغرى سالبة فلا نعلم حال الأكبر المحمول على الوسط بالسلب أو الإيجاب، أيلاقي الأصغر الخارج عن الوسط أو يفارقه؛ لأنه لو كانت الكبرى موجبة، فإن الوسط يبأين الأصغر ويلاقي الأكبر، وشيء واحد قد يلاقي ويبأين شيئاً مترافقين أو شيئاً متباعين كالناطق يلاقي الحيوان ويبأين الفرس وهمما مترافقين ويلاقي الحيوان ويبأين الشجر وهمما متباعين.

ولو كانت الكبرى سالبة أيضاً فإن الوسط يبأين الأصغر والأكبر معاً، والشيء الواحد قد يبأين شيئاً مترافقين وقد يبأين شيئاً متباعين كالذهب المباعن للفرس والحيوان وهمما مترافقين ويبأين الشجر والحيوان وهمما متباعين.

فإذا قيل

أ- لا شيء من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان

فإنه لا ينبع السلب، ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فإنه لا ينبع الإيجاب.

ب- لا شيء من الذهب بفرس لا شيء من الذهب بحيوان.

وأما (الثاني) وهو كلية أحدي المقدمتين فلأنه قد تقدم في القاعدة الثالثة من القواعد العامة للقياس أنه لا ينبع من جزئتين، وليس هنا ما يقتضي اعتبار كلية خصوص أحدي المقدمتين.

ضوبيه:

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المترتبة من هذا الشكل ستة فقط،



لأن الشرط الأول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الأول، والشرط الثاني يسقط به ضربان: الجزئيان الموجبتان والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة فالباقي ستة يحتاج كل منها إلى برهان، ونتائجها جميعاً جزئية.
(الضرب الأول) من موجبتين كليتين يتبع موجبة جزئية.

مثاله:

كل ذهب معدن

وكل ذهب غالى الثمن

بعض المعدن غالى الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ثم ضمها إلى كبرى الأصل فيكون

من ثالث الشكل الأول ليتسع المطلوب.

وكل م ح

كل م ب

المفروض

ع ب ح

المدعى

البرهان:

كل م ب

إذا صدقت

ع ب م

صدقت

(العكس المستوي)

فنضم العكس إلى كبرى الأصل ليكون

وكل م ح

ع ب م

(ثالث الأول)

ع ب ح

(المطلوب)

ولا يتبع كلية لجواز أن يكون بأعم من حوله من وجهة المثال.



(الثاني) من كليتين والكبيرى سالبة يتبع سالبة جزئية.

مثاله:

كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضله

بعض المعدن ليس بفضله

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول فنقول:

ولا م ح

كل م ب

المفروض

س ب ح

..

المدعى

..

البرهان:

نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها الى الكبيرى فيحدث:

(رابع الاول)

ولا م ح

ع ب م

(المطلوب)

س ب ح

..

..

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية يتبع موجبة جزئية.

مثاله:

بعض الطائر أبىض

وكل طائر حيوان

بعض الأبيض حيوان

البرهان: بعكس الصغرى كالاول فنقول:



المفروض \rightarrow كل م ح \rightarrow ع م ب

المدعى \rightarrow ع ب ح \rightarrow ع ب ح

...

البرهان:

نعكس الصغرى الى (ع ب م) ونضمها الى الكبرى فيحدث:

ع ب م \rightarrow كل م ح \rightarrow (ثالث الاول)

ع ب ح \rightarrow (المطلوب)

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية يتبع موجبة جزئية

مثاله:

كل طائر حيوان

بعض الطائر أبيض

بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وصغرى الاصل كبرى لها ثم

بعكس النتيجة فنقول:

المفروض \rightarrow كل م ب \rightarrow ع م ح

المدعى \rightarrow ع ب ح \rightarrow ع ب ح

...

البرهان:

نعكس الكبرى الى (ع ح م) ونجعلها صغرى لصغرى الاصل فيحدث:

ع ح م \rightarrow كل م ب \rightarrow (ثالث الاول)

ع ح ب \rightarrow ع ح ب

...



وينعكس بالعكس المستوى الى **(المطلوب)** **ع ب ح**

(الخامس) من موجبة كلية وسالبة جزئية يتبع سالبة جزئية

مثاله:

كل حيوان حساس
بعض الحيوان ليس بانسان
بعض الحساس ليس بانسان
..

ولا يبرهن عليه بطريق العكس؛ لأن السالبة الجزئية لاتنعكس والموجبة الكلية
تنعكس الى جزئية ولا قياس بين جزئتين، فلذلك يبرهن عليه بالخلف فنقول:

وس م ح	كل م ب	المفروض
س ب ح		المدعى
س ب ح		البرهان:

كل ب ح	لصدق نقيضها
	نجعله كبرى لصغرى الاصل فيحدث:
(الأول من الأول)	كل م ب
	وكل ب ح
	كل م ح
	..

فيكذب نقيضها:

س م ح
وهو عين الكبرى الصادقة

(هذا خلف) فيجب ان يصدق س ب ح **(المطلوب)**

(السادس) من موجبة جزئية وسالبة كلية يتبع سالبة جزئية



مثاله:

بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ثم صمه الى كبرى الاصل ليكون من رابع الشكل
الاول ليتتج المطلوب.

ولا م ح	ع م ب	المفروض
س ب ح	..	المدعى

البرهان: نعكس الصغرى الى (ع ب م) فنضمه الى الكبرى ليحدث:

ع ب م	ولا م ح	
س ب ح	..	

تنبيهات

طريقة الخلف:

١- ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامته البرهان عليه بطريقة الخلف،
كضروب الثاني.

و (الخلف): استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب، ليستدل به
على صدق المطلوب، وهو في الاشكال خاصة يؤخذ نقيض النتيجة المطلوب اثباتها،
فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها، واذا فرض صدق النقيض يضم الى احدى المقدمتين



المفروض صدقها، ليتألف من النقيض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول، فيتتضح ما ينافق المقدمة الاخرى الصادقة بالفرض، هذا خلف، فلا بد أن تكذب هذه النتيجة، وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب نقيض المطلوب، فيثبت صدق المطلوب، وقد تقدمت امثلته.

وعلى الطالب أن يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه، وليلاحظ أية مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض، ليثبت من النقيض ومن المقدمة الضرب المنتج.

دليل الافتراض :

٢- وقد يستدل بدليل (الافتراض) على انتاج بعض الضروب الذي تكون احدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني، ولا بأس بشرحه تنويرا لافكار الطلاب، وان كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف، وله مراحل ثلاث:

الاولى (الفرض) وهو أن نفرض اسماء خاصة للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية فنفرضه حرف (د)؛ لأن في قولنا مثلا: (بعض الحيوان ليس بانسان) لا بد أن يقصد في البعض شيء معين يصح سلب الانسان عنه، مثل فرس وقرد وطائر ونحوها، فنصلح على هذا الشيء المعين ونسميه (د) ففي مثل القضية: (بعض م ب) يكون (د) عبارة أخرى عن قولنا (بعض م).

الثانية (استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض) فانه بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعا:

١- قضية موجبة كلية موضوعها الاسم المفروض (د) ومحموها موضوع القضية



الجزئية، ففي المثال المتقدم تكون (كل د م) صادقة؛ لأن (د) بعض م حسب الفرض والاعم يحمل على جميع أفراد الاخص قطعا.

٢- قضية كلية: موجبة أو سالبة تبعاً لكيف الجزئية موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها محمول الجزئية ففي المثال تكون (كل د ب) صادقة؛ لأن (د) هو البعض الذي هو كله (ب). وإذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون (لا د ب) صادقة لأن (د) هو البعض المسلوب عنه (ب). الثالثة (الاقترانات المنتجة للمطلوب) لأننا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا فنستعملها في تأليف اقترانات نافعة منها ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها، ولنجرب هذا الدليل بعد أن فهمنا مراحله في الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث فنقول:

المفروض كل م ب (الخامس من الثالث) وس م ح

المدعى .. س ب ح

البرهان:

بالافتراض

نفرض بعض م (في السالبة الجزئية س م ح) الذي هو ليس ح، انه (د) فنستخرج القضيتين الصادقتين:

(١) كل د م

(٢) لا د ح

ثم نأخذ القضية رقم (١). ونجعلها صغرى لصغرى الاصل، فيحدث:



كل دم وكل م ب (اول الشكل الاول)

كل د ب ..

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم (٢) فيحدث:

كل د ب ولا د ح (ثاني الشكل الثالث)

س ب ح .. (وهو المطلوب)

ولنجربه ثانيا في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني فنقول:-

المفروض س ب م وكل ح م

المدعى .. س ب ح

البرهان: بالافتراض.

نفرض (بعض ب) الذي هو ليس م، انه (د) وذلك في السالبة الجزئية (س ب م)

فنستخرج القضيتين الصادقتين:

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم نأخذ القضية رقم (٢) ونجعلها صغرى لكبرى الاصل فيحدث:

لام وكل ح م (ثاني الشكل الثاني)

لام ..

ثم نعكس القضية رقم (١) إلى: ع ب د



ونضم هذا العكس الى التبيّحة الأخيرة ونجعله صغرى فيحدث:

ع ب د ولا د ح (رابع الشكل الاول)

س ب ح (وهو المطلوب) ..

فرأيت انا استعملنا في الاتنان العكس المستوي للقضية رقم (١)؛ لانه لواه لما تستطعنا أن نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذي هو متأخر عن الثاني، وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب الثالث من الثاني، وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب التي تكون احدى مقدماتها جزئية لزيادة التمارين.

الرد:

٣. ومن البراهين على انتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول (الرد) وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول: اما بتبديل المقدمتين في الشكل الرابع واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوي، ففي الشكل الثاني تعكس الكبرى في بعض ضروبها القابلة للعكس وفي الثالث تعكس الصغرى في بعض ضروبها القابلة للعكس كما سبق .. وفي بعض ضروبها قد تحتاج الى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم نتمكن من العكس المستوي حتى نتوصل الى الشكل الاول المنتج نفس التبيّحة المطلوبة.

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض التمارين.

الشكل الرابع

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى عكس الاول



فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين، ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الانتاج عن الذهن، ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الاولى.

شروطه :

يشترط في انتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل التي تقدم ذكرها في القواعد العامة.

وهي: ألا يتتألف من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من سالبة صغرى وجزئية كبرى، ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به:

١- ألا تكون احدى مقدماته سالبة جزئية.

٢- كلية الصغرى اذا كانت المقدمتان موجبتين فلو أن الصغرى كانت موجبة جزئية لما جاز أن تكون الكبرى موجبة بل يجب أن تكون سالبة كلية.

ضروبه :

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المترتبة منه خمسة فقط: لانه بالشرط الاول تسقط اربعة حاصل ضرب السالبتين في السالبتين، وبالثاني تسقط ثلاثة: الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب، وبالثالث يسقط واحد السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية، وبالرابع ضربان: السالبة الجزئية صغرى او كبرى مع الموجبة الكلية، وبالخامس ضرب واحد: الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى.

فالباقي خمسة ضروب نقيم عليها البرهان:



(الضرب الاول) من موجتين كليتين يتبع موجة جزئية

مثاله:

كل انسان حيوان

وكل ناطق انسان

بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد بتبدل المقدمتين احداهما في مكان الاخر فيرتد الى الشكل

الاول ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب فيقال:

وكل ح م	كل م ب	المفروض
ع ب ح	.	المدعى
	.	

البرهان: بالرد بتبدل المقدمتين فيحدث:

(الاول من الاول)	كل م ب	المفروض
	.	.
	.	.
(وهو المطلوب)	ع ب ح	وينعكس الى

وانما لا يتبع هذا الضرب كليه لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، كالمثال.

(الثاني) من موجة كليه و موجة جزئية يتبع موجة جزئية

مثاله:

كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان



٣. بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبدل المقدمتين ثم بعكس التبيّحة ولا ينتج كلياً لجواز عموم الأصغر.

(الثالث) من سالبة كلية موجبة كلية ينتج سالبة كلية

مثاله:

لا شيء من الممكن ب دائم

وكل محل للحوادث ممكن

لا شيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضاً بالرد بتبدل المقدمتين ثم بعكس التبيّحة.

(الرابع) من موجبة كلية و سالبة كلية، ينتج سالبة جزئية

مثاله:

كل سائل يتبخّر

ولا شيء من الحديد بسائل

بعض ما يتبخّر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبدل المقدمتين؛ لأن الشكل الأول لا ينتج من صغرى سالبة، ولكن يبرهن بعكس المقدمتين وتأليف قياس الشكل الأول من العكسين، لينتج المطلوب فيقال:

ولا حم

كل م ب

المفروض

س ب ح

المدعى



البرهان:

نعكس المقدمتين إلى:

(رابع الاول)	لام ح	ع ب م
(وهو المطلوب)	س ب ح	..

الخامس من موجبة جزئية وسالبة كلية، يتتج سالبة جزئية

مثاله:

بعض السائل يتبخّر

لا شيء من الحديد بسائل

بعض ما يتبخّر ليس بحديد

وهذا أيضا لا يبرهن عليه تبديل المقدمتين لعين السبب ويمكن أن يبرهن عليه
نعكس المقدمتين كالسابق بلا فرق.

تمرينات

- برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض.
- برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف.
- برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة
محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوي لمنقوضة الكبرى ليتتج المطلوب.
- برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة (الرد). ولكن بأخذ
منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوي لمنقوضة الكبرى لتأليف



قياس من الشكل الاول ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس النقيض الموفق ليحصل المطلوب.

٥- برهن على الضرب الاول ثم الشكل الثاني بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين، وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوي في كل من الضرين لتصل الى المطلوب ويتبع ذلك حسن التفاته ومهاراتك في موقع استعماله.

٦- جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة (الرد) بأخذ منقوضة المحمول لكل من المقدمتين، و اذا لم تتمكن من الوصول الى النتيجة فيين السر في ذلك.

٧- برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت.
(يسهل على الطالب أن يضع بين يديه أمثلة واقعية للضرب التي يبرهن عليها في جميع هذه التمرينات ليتضح له الامر بالمثال أكثر).

الاقتران الشرطي

تعريفه وحدوده :

تقديم معنى القياس الاقترانى الحملى وحدوده، ولا يختلف عنه الاقتران الشرطي إلا من جهة اشتئاله على القضية الشرطية، أما بكلام مقدمته أو مقدمة واحدة فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحملى من جهة اشتئاله على الاوسط والصغر والكبر غاية الامر أن الحد قد يكون المقدم أو التالى من الشرطية، كما انه قد يكون الاوسط خاصة جزءاً من المقدم أو التالى وسيجيء.

فاذن يصح أن نعرفه بأنه: (الاقتران الذى كان بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية).

أقسامه

للاقتران الشرطي تقسمان

- 1- (تقسيمه من جهة مقدماته): فقد يتألف من متصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين بالاتصال والانفصال، أو من حملية ومتصلة، أو من حملية ومنفصلة، فهذه أقسام خمسة.
- 2- (تقسيمه باعتبار الحد الاوسط جزءاً تاماً أو غير تام): فانه لما كانت الشرطية مؤلفة من طرفين . فالاشتراك بين قضيتي تارة في جزء تام أي في جميع المقدم او التالى في كل منها وأخرى في جزء غير تام أي في بعض المقدم او التالى في كل منها، وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى فهذه ثلاثة أقسام:
(الأول) ما اشتراك في المقدمتان في جزء تام منها نحو:



كُلُّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَاقِلًا قَعَ بِهَا يَكْفِيهِ.

وَكُلُّمَا قَعَ بِهَا يَكْفِيهِ اسْتَغْنَى.

كُلُّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَاقِلًا اسْتَغْنَى.

(الثاني) ما اشتراك في المقدمتان في جزء غير تام منها نحو:

إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ مَعْجَزَةً، فَالْقُرْآنُ خَالِدٌ.

وَإِذَا كَانَ الْخَلُودُ مَعْنَاهُ الْبَقَاءُ، فَالْخَالِدُ لَا يَتَبَدَّلُ.

إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ مَعْجَزَةً فَإِذَا كَانَ الْخَلُودُ مَعْنَاهُ الْبَقَاءُ فَالْقُرْآنُ لَا يَتَبَدَّلُ.

فَلَا يَحْظُ بِدِقَّةِ أَنَّ التَّالِيَ مِنَ الصَّغْرِيِّ (فَالْقُرْآنُ خَالِدٌ) وَالتَّالِيَ مِنَ الْكَبْرِيِّ (فَالْخَالِدُ لَا يَتَبَدَّلُ) يَتَأْلِفُ مِنْهُمَا قِيَاسٌ اقْتَرَانِيٌّ حَمْلِيٌّ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، يَتَجَزَّ (الْقُرْآنُ لَا يَتَبَدَّلُ).

فَنَجْعَلُ هَذِهِ التَّيْجَةَ تَالِيَّا لِشَرْطِيَّةِ مَقْدِمَهَا مَقْدِمَ الْكَبْرِيِّ ثُمَّ نَجْعَلُ هَذِهِ الشَّرْطِيَّةَ تَالِيَّا لِشَرْطِيَّةِ مَقْدِمَهَا مَقْدِمَ الصَّغْرِيِّ، وَتَكُونُ هَذِهِ الشَّرْطِيَّةُ الْأُخِيرَةُ هِيَ (الْتَّيْجَةُ) الْمُطَلُّوَةُ.

وَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ أَخْذِ التَّيْجَةِ مِنْ هَذَا الْقَسْمِ إِذَا تَأْلِفَ مِنْ مَتَّصِلَتَيْنِ.

وَنَحْنُ نَكْتَفِيُ بِهَا الْمَقْدَارَ مِنْ بَيَانِ هَذَا الْقَسْمِ، وَلَا نَذْكُرُ اقْسَامَهُ وَلَا شُرُوطَهُ لِطُولِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَلِخَالِفَتِهِ لِلْطَّبْعِ الْجَارِيِّ.

(الثالث) ما اشتراك في المقدمتان في جزء تام من أحدهما غير تام من الأخرى، وإنما نتصور هذا القسم في المؤلف من الحملية والشرطية وسيأتي شرحه وشرح شرطه، أما في الشرطيات المحضة فلابد أن نفرض احدى الشرطيتين بسيطة والآخرى مركبة من حملية وشرطية بالاصل ليكون الحد المشترك جزءاً تاماً من الأولى وغير تام من الثانية نحو:



اذا كانت النبوة من الله فاذا كان محمد نبيا فلا يترك أمته سدي.

واذا لم يترك أمته سدي وجب أن ينصب هاديا.

ـ اذا كانت النبوة من الله فاذا كان محمدا نبيا وجب أن ينصب هاديا.

فلاحظ: ان تالي الصغرى مع الكبرى يتألف منها قياس شرطي من القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام فينتج على نحو الشكل الاول: (اذا كان محمد نبيا وجب أن ينصب هاديا) ثم نجعل هذه النتيجة تاليها لشرطية مقدمها مقدم الصغرى فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة.

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث اذا تألف من متصلتين، ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحضرية للسبب المتقدم في القسم الثاني.

يبقى الكلام عن القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منها وعن القسم الثالث في المؤلف من حملية وشرطية، ولما كانت هذه الاقسام موافقة للطبع الجاري فنحن نتوسع في البحث عنها الى حد ما فنقول: ينقسم كما تقدم الاقتران الشرطي الى خمسة أقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات او المنفصلات أو المخالفات، فنجعل البحث متسلسلا حسب هذه الاقسام:

١- المؤلف من المتصلات

هذا النوع اذا اشتركت مقدماته بجزء تام منها يلحق بالاقتران الحتمي حذو القذة بالقذة، من جهة تأليفه للاشكال الاربعة ومن جهة شروطها في الكم والكيف ومن جهة النتائج وبيانها بالعكس والخلف والافتراض.



فلا حاجة الى التفصيل والتكرار، وانما على الطالب أن يغير الحمليه بالشرطية المتصلة، نعم يشترط أن يتالف من اللزوميتين، وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقترانات الشرطية المتصلة؛ لأن الاتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية وانما يتالف منها صورة قياس غير حقيقي.

٢ المؤلف من المنفصلات

تمهيد:

المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيها في الصدق والكذب فإذا اقترنـتـ بـ منـفـصلـةـ أخرىـ تـشـترـكـ معـهـاـ فيـ جـزـءـ تـامـ أوـ غـيرـ تـامـ فـقـدـ لاـ يـظـهـرـ الـارـتـبـاطـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ عـلـىـ وـجـهـ نـسـطـعـيـعـ أـنـ نـحـصـلـ عـلـىـ نـتـيـجـةـ ثـابـتـةـ؛ـ لـاـنـ عـنـادـ شـيـءـ لـأـمـرـيـنـ لـاـ يـسـتـلـزـمـ عـنـادـ بـيـنـهـمـ اـنـفـسـهـمـ وـلـاـ يـسـتـلـزـمـ عـدـمـهـ،ـ وـهـذـاـ نـظـيرـ مـاـ قـلـنـاهـ فـيـ السـالـبـيـنـ فـيـ الـقـاعـدـةـ الـثـانـيـةـ مـنـ الـقـوـاعـدـ الـعـامـةـ مـنـ أـنـ مـبـاـيـنـةـ شـيـءـ لـأـمـرـيـنـ لـاـ يـسـتـلـزـمـ تـبـاـيـنـهـمـ وـلـاـ عـدـمـهـ،ـ فـاذـنـ لـاـ اـنـتـاجـ بـيـنـ مـنـفـصـلـتـيـنـ فـلـاـ قـيـاسـ مـؤـلـفـ مـنـ الـمـنـفـصـلـاتـ.

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نجمد على المنفصلتين على حالهما ولكن المنفصلة تستلزم متصلة فيمكن تحويلها اليها فإذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة، وإذا أردنا أن نصر على جعل التبيبة منفصلة فان المتصلة أيضا يمكن تحويلها الى منفصلة لازمة لها فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد.

وعليه لابد لنا - اولا - من معرفة تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها وبالعكس قبل البحث عن هذا النوع من القياس فنقول:



تحويل المفصلة الموجبة الى متصلة:

قد بينا في محله ان أقسام المفصلة ثلاثة:

١- (الحقيقة) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها فمثلاً مقدم كل واحدة منها عين أحد الطرفين وبالتالي نقيض الآخر؛ لأن الحقيقة لما دلت على استحالة الجمع بين طرفيها فإذا تحقق أحدهما فإنه يستلزم انتقاء الآخر، ومنها مفصلتان مقدم كل واحدة منها نقيض أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر؛ لأن الحقيقة أيضاً تدل على استحالة الخلو من طرفيها فإذا ارتفع أحدهما فهو يستلزم تحقق الآخر فإذا صدق قولنا:

(قضية حقيقة)

العدد اما زوج أو فرد

صدقت المتصلات الأربع:

(١) اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد.

(٢) اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج.

(٣) اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد.

(٤) اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج.

٢- (مانعة الجمع) وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل واحدة منها عين أحد الطرفين وبالتالي نقيض الآخر؛ لأنها كالحقيقة في دلالتها على استحالة الجمع ولا تدل على استحالة الخلو فإذا صدق:

(مانعة جمع)

الشيء اما شجر أو حجر

صدقت المتصلتان:

(١) اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر.

٢) اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر.

و لا تصدق المتصلتان:

(٣) اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر.

(٤) اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر.

٣- (مانعة الخلو) وهي تستلزم المتصلتين الاخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما نقىض أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر؛ لأنها كالحقيقة في دلالتها على استحالة الخلو ولا تدل على استحالة الجمع فإذا صدق:

صدق المصلتان:

(٣) اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق

(٤) اذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الاوليان:

(١) اذا كان زيد في الماء فهو يغرق

(٢) اذا غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويا، المنفصلة السالبة الى متصلة

أما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فانها تحول الى متصلة سالبه جزئية: الحقيقة الى أربع على نحو الموجة وكل من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين على نحو الموجة أيضا فإذا قلنا على نحو الحقيقة:



ليس البتة اما أن يكون الاسم معرباً أو مرفوعاً.

فانه تصدق المتصلات الأربع الآتية:

(١) قد لا يكون اذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

(٢) قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعاً فهو ليس بمعرب.

(٣) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معرباً فهو مرفوع.

(٤) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعاً فهو معرب.

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كلياً في هذا المثال، فلو جعلنا المتصلة رقم (١)

مثلاً كلية هكذا:

ليس البتة اذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

فانها كاذبة لصدق نقضها وهو:

قد يكون اذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان، وعلى الطالب ان يضع امثلة لها.

تحويل المتصلة الى منفصلة

والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم

والكيف فيجوز تحويلها اليها.

الاولى (مانعة الجمع) تتألف من عين المقدم ونقض التالي؛ لأن المقدم لما كان

يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقضه قطعاً والا لا جتمع النقضان أي التالي ونقضه



فإذا صدق:

كلما غرق زيد فهو في الماء

صدقت

دائماً اما زيد قد غرق أو ليس في الماء (مانعة جمع).

الثانية (مانعة الخلو) تتألف من نقىض المقدم وعين التالى بعكس الاولى؛ لأن المقدم لما كان لا يجتمع مع نقىض التالى فلا يخلو الامر من نقىض المقدم وعين التالى والا لو خلا منها بان يرتفعا معاً (وارتفاع نقىض المقدم بالقدم وارتفاع التالى بنقىضه) فمعناه أنه جاز اجتماع المقدم ونقىض التالى، وهذا خلف، ففي المثال المتقدم لابد أن تصدق: دائماً اما زيد لم يغرق أو في الماء (مانعة خلو) والسايبة تحمل على الموجبة في تحويلها إلى مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث فنقول: لما كان المقدم والتالى في المنفصلة لا امتياز بينهما فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع فايهما جعلتها الصغرى صحيحة لك، فلا تتألف من هذا النوع الاشكال الأربع.

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان إلى متصلتين، فينبعي أن تراعي صورة التأليف بين المتصلتين وعلى أي شكل تكون الصورة ولا بد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث، ولذا قد يضطر إلى جعل أحدي المقدمتين بالخصوص صغرى ليتألف شكل متوفرة فيه الشروط.

أما شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير، والظاهر ان الاختلاف



ناشئ من عدم مراعاة وجوب تحويل المفصلة الى متصلة فيلاحظ أخذ التبعة من المفصلتين رأسا فذكر بعضهم أو اكثراهم ان من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعية جمع ولا حقيقيتين، ولكن لو حولنا المفصلتين الى متصلتين فانا نجدهما يتتجان ولو كانت احداهما سالبة أو كلاهما مانعية جمع او حقيقيتين، غير انه يجب أن تؤلف المفصلتان على صورة قياس من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس كما قدمنا، فمثلا لو كانت المقدمتان مانعية جمع وجوب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث، كما سيأتي مثاله . أما لو تألفا على غير هذا الشكل فانهما:-

(١) كلما كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر.

(٢) كلما كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر.

وتحول الثانية إلى متصلتين أيضا هما:

(٣) كلما كان الشيء شجرا فهو ليس بإنسان.

(٤) كلما كان الشيء إنسانا فهو ليس بشجر.

أ: فإذا انضم (١) إلى (٣) لا يتتألف قياس، لعدم تكرر الأوسط.

ب: وإذا انضم (١) إلى (٤) كان قياسا من الشكل الثاني لا ينتج، لعدم الإختلاف في الكيف.

ج: وإذا انضم (٢) إلى (٣) يتتألف قياس من الشكل الثالث ينتج: قد يكون إذا لم يكن الشيء حجرا فهو ليس بإنسان.

د: وإذا انضم (٢) إلى (٤) لم يتتألف قياس ، لعدم تكرر الأوسط.



لا يتتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل.

وعليه فنستطيع أن نقول: لهذا النوع شرط واحد عام وهو أن يصح تحويل المفصلتين إلى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الأربعة حاويا على شروط ذلك الشكل.

وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات الالازمة للمقدمتين ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج مطلوبه.

طريقة أخذ التبيجة:

ما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج التبيجة في هذا النوع، ونحن حسب الفرض اننا نبحث عن خصوص القسم الاول منه وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منها، فعليينا أن نتبع ما يأتي:

١- تحول كلا من المفصلتين إلى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول إليها، وقد تقدم أن الحقيقة تحول إلى أربع متصلات وكلا من مانعية الجمع والخلو إلى الشتتين.

٢- نقارن بين المتصلات المحولة من احدى المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الأخرى فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أو سط وتكون على شكل تتوفر فيه شروط، وعلى الاكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من واحدة، ويكفيانا أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب.

٣- أخذ التبيجة متصلة ونحو لها - اذا شئنا - إلى منفصلة لازمة لها اما مانعة جمع او مانعة خلو.

فمثلا لو كان القياس مؤلفا من حقيقتين نحول الأولى إلى أربع متصلات والثانية



إلى أربع أيضاً فيحدث من مقارنة الأربع ست عشرة صورة، وعند فحصها نجد ثماني منها لا يتكرر فيها حد أو سط فلا يتالف منها قياس، والثماني الباقية يتتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في الحقيقتين، وبعضها الآخر الملازمة بين نقديسيهما وذلك بمختلف الأشكال، وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلوبه.

ولأجل التمرين نختبر بعض الأمثلة:

لو أن حاكماً جيء له بمتهم في قتل وعلى ثوبه بقعة حمراء ادعى المتهم أنها حبر فأول شيء يصنعه الحاكم لأجل التوصل إلى ابطال دعوى المتهم أو تأييده أن يقول:

هذه البقعة أاما دم أو حبر (مانعة جمع)

وهي أاما دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

فتتحول مانعة الجمجمة إلى المتصلتين:

(١) كلما كانت البقعة دماً فهي ليست بحبر.

(٢) كلما كانت حبراً فهي ليست بدم

وتحول مانعة الخلو إلى المتصلتين:

(٣) كلما لم تكن البقعة دماً فلا تزول بالغسل.

(٤) كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

وبمقارنة المتصلتين رقم ١، ٢ بالمتصلتين رقم ٣، ٤ تحدث أربع صور: اثنان منها لا يتكرر فيها حد أو سط وهم المؤلفتان من رقم ٣، ١ ومن رقم ٢، ٤.

أما المؤلفة من رقم ٤، ١ فهي من الشكل الأول إذا جعلنا رقم ٤ صغرى فيتج ما



يأتي:

كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليس بحبر.

ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتصلة) الى المنفصلتين:

(مانعة جمع)

اما ان تزول البقعة بالغسل واما ان تكون حبرا

(مانعة خلو)

واما ألا تزول بالغسل أو ليس بحبر

واما المؤلفة من رقم ٣، ٢ فهي من الشكل الاول أيضا يتبع ما يلي:

كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين:

(مانعة جمع)

اما أن تكون البقعة حبرا واما أن تزول بالغسل

(مانعة خلو)

واما ألا تكون حبرا او لا تزول بالغسل

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى، وليس الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم، وليس هذا ما يوجب الفرق في المنفصلة اذ لا تقدم طبعي بين جزأيهما كما تقدم مراراً.

٣- المؤلف من المتصلة والمنفصلة

أصنافه:

وهذا النوع ايضا ينقسم الى الاقسام الثلاثة ونحن حسب الفرض اننا نبحث عن القسم الأول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرتين اما ان



يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها فهذه أربعة، أما المنفصلة فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها اذ لا امتياز بالطبع بين جزأيها.

شروطه وطريقة أخذ النتيجة:

لا يلتئم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة الا برد المنفصلة الى متصلة، فيتألف القياس حينئذ من متصلتين، فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه وانتاجه فان امكن بارجاع المنفصلة الى المتصلة تأليف قياس متبع من أحد الاشكال الاربعة حاويا على الشروط فذاك والا كان عقيما.

وبعدهم اشترط فيه ألا تكون المنفصلة سالبة، وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصلة السالبة انما تحول الى متصلة سالبة جزئية والسائلة الجزئية ليس لها موقع في الانتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث المؤلف من موجبة كلية وسائلة جزئية والضرف الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية، وهذا الضربان نادران.

وعليه فالمفصلة السالبة اذا امكن بتحويلها الى متصلة سالبة جزئية أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الأصل أحد الضربين المذكورين فان القياس يكون ممنتجا فليس هذا

الشرط صحيحا على اطلاقه، مثلا اذا قلنا:

ليس البتة اما ان يكون هذا انسانا او فرسا (مانعة خلو)

وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا.

فانهما لا يتجان؛ لأنه اذا حولنا المنفصلة الى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المفروضة شكلان ممنتجا، اذ أن هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول الى المتصلتين:



(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس.

(٢) قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان.

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الاصلية لا يتكرر فيها حد أو سط، ولو قرنا المتصلة (٢) بالاصلية كان من الشكل الاول أو الرابع ولا تتحقق السالبة الجزئية فيها.

ولو أردنا أن تبدل من المتصلة الاصلية قولنا:

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا.

فانها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الضرب الرابع من الشكل الثاني فيتتحقق: قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق.

٤- المؤلف من الحملية والمتصلة

اصنافه

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة، كما تقدمت الاشارة اليه، فله قسم واحد لأن جزء الحملية مفرد وجزء الشرطية قضية بالاصل فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تماماً فيهما ولا غير تام فيهما، وهذا واضح.

ولهذا النوع أربعة أصناف؛ لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرتين فالشركة اما في مقدم المتصلة او في تاليها فهذه أربعة، والقريب منها الى الطبع صنفان،



وهما ما كانت الشركة فيها في تالي المتصلة سواء كانت صغرى أو كبرى.

طريقة أخذ التبيجة:

ولأخذ التبيجة في جميع هذه الأصناف الأربعه تتبع ما يلي:

1. أن نقارن الحمليه مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة، فنؤلف منها قياسا حمليا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل ليتتج (قضية حمليه).
2. نأخذ نتبيجة التأليف السابق وهي الحمليه الناتجه فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك لنؤلف منها النتبيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا فيجعل أيضا مقدما أو تاليا والطرف الثاني الحمليه الناتجه من التأليف السابق.

مثاله:

كلما كان المعدن ذهبا كان نادرا.

كل نادر ثمين.

كلما كان المعدن ذهبا كان ثمينا.

فقد ألفنا قياسا حمليا من تالي المتصلة ونفس الحمليه أنتج من الشكل الاول (كان المعدن ثمينا). ثم جعلنا هذه التبيجة تاليا للنتبيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفاها الذي لم تقع فيه الشركة.

مثال ثان:

لأحد من الاحرار بذليل.



وكلاً كانت الحكومة ظالمة فكل موجود في البلد ذليل.

... كلما كانت الحكومة ظالمة فلا أحد من الاحرار بموجود في البلد.

فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالي المتصلة أنتج من الشكل الثاني (لا أحد من الاحرار بموجود في البلد)، جعلنا هذه النتيجة تاليا متصلة مقدمها مقدم المتصلة في الاصل وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

الشروط:

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعة فلا نذكر منها الا شروط القريب الى الطبع منها، وهم الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي المتصلة سواء كانت صغرى أو كبرى كما مثلنا لها، وشرطهما:

أولاً- أن يتتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحملي.

ثانياً- أن تكون المتصلة موجبة، فلو كانت سالبة فيجب أن تحول الى موجبة لازمة لها بنقض محموها، أي تحول الى منقوضة المحمول، وحيينذ يتتألف القياس الحملي من الحملية في الأصل ونقىض تالي المتصلة، مشتملا على شروط الشكل الذي يكون منه.

مثاله:

ليس البتة اذا كانت الدولة جائرة ببعض الناس أحراز، وكل سعيد حر.

فإن المتصلة السالبة الكلية تحول الى منقوضة محموها موجبة كلية هكذا:

كلاً كانت الدولة جائرة فلا شيء من الناس بأحرار .



وبضمها الى الحملية يتوج من الشكل الثاني على نحو ما تقدم فيأخذ التبيبة هكذا:

كلما كانت الدولة جائزة فلا شيء من الناس بسعادة.

(تبنيه)

لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتعلقة أهمية كبيرة في الاستدلال لا سيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين، ول يكن هذا على بالك فانه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف اليه.

٥- المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من الحملية غير تام من المنفصلة، وقد تقدم وجده.

غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع اجزاء المنفصلة وهو القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها وعلى التقديرین تقع الحملية اما صغرى او كبرى فهذه أربعة أصناف.

مثاله:

١- الثلاثة عدد.

٢- العدد اما زوج او فرد.

٣- الثلاثة اما زوج او فرد.

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع



أجزاء المنفصلة لأن المنفصلة في المثال بتقدير (دائماً اما العدد زوج واما العدد فرد).

فكلمة (العدد) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة معاً.

اما أخذ التبديلة في المثال فقد رأيت انا اسقطنا الحد المشترك وهو كلمة (عدد) وأخذنا جزء الحملية الباقي مكانه في التبديلة التي هي منفصلة أيضاً، وهو على منهج الشكل الاول في الح ملي.

وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع، ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمة

قد أطلنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المعهود في كتب المنطق المعتاد تدريسها نظراً الى كثرة فائدتها وال الحاجة اليها، فان اكثرا البراهين العلمية تتبنى على الاقترانات الشرطية، وان كنا تركنا كثيراً من الابحاث التي لا يسعها هذا المختصر واقتصرنا على أهم الاقسام التي هي اشد علوقاً بالطبع.



القياس الاستثنائي

تعريفه وتأليفه:

تقدّم ذكر هذا القياس وتعريفه؛ وهو من الاقيسة الكاملة أي التي لا يتوقف الانتاج فيها على مقدمة أخرى كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع.

ولما تقدّم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو نقىضها فهنا نقول: يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقىضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها؛ لأنّه حينئذ يكون الانتاج مصادرة على المطلوب، فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقىضها أنها مذكورة على أنها جزء من مقدمة.

ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية، فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية؛ لأنّها تتألف من قضيتين بالأصل، فيجب أن تكون على هذا احدى مقدمتي هذا القياس شرطية، أما المقدمة الأخرى فهي الاستثنائية أي المشتملة على أداة الاستثناء التي من اجلها سمي القياس استثنائيا.

والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نقىضه ليتّبع الطرف الآخر أو نقىضه على ما سيأتي تفصيله.

تقسيمه:

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة وبحسبها ينقسم هذا القياس إلى الاتصالي والانفصالي.



شروطه :

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور:

١- كلية احدى المقدمتين فلا يتوج من جزئيتين.

٢- ألا تكون الشرطية اتفاقية.

٣- ايجاب الشرطية، ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول الى موجبة لازمة لها فتووضع مكانها.

ولكل من القسمين المقدمين حكم في الانتاج ونحن نذكرهما بالتفصيل:

حكم الاتصالي

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان.

١- استثناء عين المقدم ليتوج عين التالي؛ لأنه اذا تحقق الملزم تحقق اللازم قطعاً سواءً أكان اللازم أعم ام مساوياً، ولكن لو استثنى عين التالي فانه لا يجب أن يتوج عين المقدم بجواز أن يكون اللازم أعم، وثبتت الاعم يلزم منه ثبوت الاخص.

مثاله:

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً، لكن هذا الماء جار.

فـ فهو معتصم.

فلو قلنا: (لكنه معتصم) فانه لا يتوج (فهو جار)، بجواز أن يكون معتصماً وهو راكد كثير.

٢- استثناء نقىض التالي ليتوج نقىض المقدم؛ لأنه اذا انتفى اللازم انتفى الملزم قطعاً



حتى لو كان اللازم أعم ولكن لو استثنى نقىض المقدم فانه لا ينبع نقىض التالي لجواز أن يكون اللازم أعم، وسلب الأخى لا يستلزم سلب الأعم لأن نقىض الأخى أعم من نقىض الأعم.

مثاله:

كلما كان الماء جاريا كان معتضماً، لكن هذا الماء ليس بمعتضم.

فـ فهو ليس بجار.

فلو قلنا: (لكنه ليس بجار) فانه لا ينبع (ليس بمعتضم) لجواز الا يكون جاريا وهو معتضم؛ لأنه كثير.

حكم الانفصالي

لأخذ الترتيبة من الاستثنائي الانفصالي ثلاثة طرق :

١- اذا كانت الشرطية (حقيقية)، فان استثناء عين أحد الطرفين ينبع نقىض الآخر واستثناء نقىض أحدهما ينبع عين الآخر فاذا قلت:

العدد اما زوج أو فرد.

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا:

أ- لكن هذا العدد زوج فهو ليس بفرد.

ب- لكن هذا العدد فرد فهو ليس بزوج.

ج- لكن هذا العدد ليس بزوج فهو فرد.

د- لكن هذا العدد ليس بفرد فهو زوج.



وهو واضح لا عسر فيه، هذا اذا كانت المنفصلة ذات جزءين، وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر مثل (الكلمة اما اسم او فعل او حرف) فاذا استثنى عين أحدها فقلت مثلا (لكنها اسم) فانه يتبع حمليات بعد الاجزاء الباقيه فتقول: (فهي ليست فعلا وليس حرف).

واذا استثنى نقىض أحدهما فقلت مثلا: (لكنها ليست اسم) فانه يتبع منفصلة من أعيان الاجزاء الباقيه فتقول: (فهذه الكلمة اما فعل او حرف). وقد يجوز بعد هذا ان تعتبر هذه التتيبة مقدمة لقياس استثنائي آخر فتستثنى عين أحد اجزائها او نقىضه لينحصر في جزء معين.

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت اجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الامر، وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم أو برهان الاستقصاء كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقضين في بحث النسب في الجزء الاول، وهذه الطريقة نافعة كثيرا في الماظرة والجدل.

٢- اذا كانت الشرطية (مانعة خلو) فان استثناء نقىض أحد الطرفين يتبع عين الآخر، ولا يتبع استثناء عين أحدهما نقىض الآخر؛ لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر.

٣- اذا كانت الشرطية (مانعة جمع) فان استثناء عين أحد الطرفين يتبع نقىض الآخر، ولا يتبع استثناء نقىض أحدهما عين الآخر لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منها فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر، وهذا وما قبله واضح.



خاتمة في لواحق القياس

القياس المضمر أو الضمير:

انا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لا نشعر بها، ولكن على الغالب لا نلتزم بالصورة المنطقية للقياس: فقد نحذف احدى المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات، ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صورة قياس كاملة.

والقياس الذي تحذف منه النتيجة أو احدى المقدمات يسمى (القياس المضمر) وما حذفت كبراه فقط يسمى (ضميرا) كما اذا قلت (هذا انسان لأنه ناطق). وأصله هو.

(صغرى)	هذا ناطق
(كبرى)	وكل ناطق انسان
(نتيجة)	فهذا انسان

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة.

وقد تقول (هذا انسان لأن كل ناطق انسان) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة. وقد تقول (هذا ناطق لأن كل ناطق انسان) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة؛ لأنها معلومة، وقس على ذلك ما يمر عليك.

كسب المقدمات بالتحليل:

أظنكم تذكرونانا في أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمسة أدوار لأجل ان يتوصل الى المجهول، وقلنا ان الاذوار الثلاثة الاخيرة منها هي (الفكر) وقد طبقنا هذه



الادوار على كسب التعريف في آخر الجزء الاول، والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الادوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس، فلينذكر تلك الدوار الخمسة لنوضحها.

١- (مواجهة المشكل): ولا شك ان هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل أمر مجهول؛ لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت اليه وواجهه فوق في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق الى حلها، ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه.

٢- (معرفة نوع المشكل): والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة انه قضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة موجبة أو سالبة معدولة أو محصلة موجهة او غير موجهة وهكذا، ثم يعرفه من جهة المادة أنه يناسب أي العلوم والمعارف او اي القواعد والنظريات، ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل للخدمات والا لوقف في مكانه وارطم بغير من المعلومات لا تزيد الا جهلا فيتبلد ذهنه ولا يستطيع الانتقال الى معلوماته، فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل، فلذا كان هذا الدور لابد منه للتفكير وهو من مقدماته لا منه نفسه.

٣- (حركة العقل من المشكل الى المعلومات): وهذا أول ادوار الفكر وحركاته فان الانسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه يفرغ فكره الى طريق حلها فيرجع الى المعلومات التي اختزناها عنده ليقتضي عنها ليقتضي منها ما يساعدها على الحل، فهذا الفرع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم وهو مبدأ التفكير فلذا كان أول ادوار الفكر.

٤- (حركة العقل بين المعلومات). وهذا هو الدور الثاني للفكر، وهو أهم الادوار



والحركات وأشيقها وبه يمتاز المفكرون وعنه تزل الاقدام ويتورط المغدور، فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقا الى حل المشكل فهذا الذي أوثق حظا عظيما من العلم، وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصولة الى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون اليها لكسب المقدمات نسميتها (التحليل) ولأجلها عقدنا هذا الفصل فنقول:

اذا واجهنا المشكل فلابد أنه قضية من القضايا ولتكن حملية، فاذا أردنا حله من طريق الاقترانى الحتمي نتبع ما يلي:

أولا- نحلل المطلوب وهو حملية بالفرض الى موضوع محمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر في القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حدة.

ثانيا- ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حمل الاصغر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرضاً عاماً، ونطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منها وكل ما يمكن سلب كل واحد منها عنه، فتحصل عندنا عدة قضايا حملية ايجابية وسلبية.

ثالثا- ثم ننظر فيها حصلنا عليه من المعلومات، فنلائم بين القضايا التي فيها الحد الاصغر يكون موضوعا أو محمولا من جهة، وبين القضايا التي فيها الحد الاكبر يكون موضوعا أو محمولا من جهة أخرى، فاذا استطعنا أن نلائم بين قضيتيين من الطرفين على وجه يتألف منها شكل من الاشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن



نتوصل الى المطلوب والا فعلينا أن نلتمس طريقا آخر.

وهذه الطريقة عينا تتبع اذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية اذا لم نختر ارجاع الشرطية الى حملية لازمه لها.

واذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي نتبع مايلي:

أولا: نفحص عن كل ملزمات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزمات نقىضه وعن كل لوازمه.

ثانيا: ثم نفحص عن كل ما يعاند نقىضه صدقأ وكتبا أو صدقأ فقط أو كذبا فقط.

ثالثا: ثم نؤلف من الفحص الاول قضايا متصلة اذا وجدنا ما يؤلفها، ونستثنى عين المقدم ونقىض التالى من كل من القضايا المؤلفة، فايهما يصح يتألف به قياس استثنائي اتصالى ننتقل منه الى المطلوب.

أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقية أو من أختيها اذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقىضه ونستثنى نقىض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأيهما يصح يتألف به قياس استثنائي انفصالي ننقل منه الى المطلوب

٥. (حركة العقل من المعلومات الى المجهول) وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم لم تأليف قياس متج، فإنه لابد أن ينتقل منه الى التبيحة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل.



القياسات المركبة

تمهيد وتعريف

لابد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل الى مقدمات بدائية لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر والا لتسلاسل التحليل الى غير النهاية فيستحصل تحصيل المطلوب، والانتهاء الى البدائيات على نحوين:

تارة ينتهي التحليل من أول الامر الى كسب مقدمتين بدائيتين فيقف ونحصل المطلوب منها فيتألف منها قياس يسمى (بالقياس البسيط) لانه قد حصل المطلوب به وحده، وهذا مفروض جميع الاقيسة التي تكلمنا عن أنواعها واقسامها.

وأخرى ينتهي التحليل من أول الامر الى مقدمتين احدهما كسبية او كلاهما كسبية فلا يقف الكسب عندهما حينئذ بل تكون المقدمة الكسبية مطلوب آخر لابد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحقيله فننتجي الى تأليف قياس آخر تكون نتيجة نفس الكسبية أي ان نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الاول، ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلابد حينئذ من تأليف قياسين لتحقيل المقدمتين.

ثم ان هذه المقدمات المؤلفة ثانيا لتحقيل مقدمة القياس الاول او مقدمتيه ان كانت كلها بدائية وقف عليها الكسب، وان كانت بعضها او كلها كسبية احتاجت الى تأليف اقيسة بعدها ... وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بدائية لا تحتاج الى كسب ونظر، ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة احدها مقدمة في الآخر لينتهي بها الى مطلوب واحد هو المطلوب الأصلي تسمى (القياس المركب)؛ لأنه يتراكب من قياسين او أكثر.

فالقياس المركب اذن هو : «ما تألف من قياسين فأكثر لتحقيل مطلوب واحد».



وفي كثير من الأحوال نستعمل القياسات المركبة فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنين مسوقة لطلوب واحد، فيظنها من لا خبرة له انها قياس واحد وهي في الحقيقة ترد الى قياسات متعددة متناسقة على النحو الذي قدمناه وانها حذفت منه النتائج المتوسطة أو بعض المقدمات على طريقة (القياس المضمر) الذي تقدم شرحه، وارجاعها الى أصلها قد يحتاج الى فطنة ودرية .

اقسام القياس المركب:

وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب الى موصول ومفصول :

١- الموصول: وهو الذي لا تطوى فيه النتائج، بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر كقولك:

أ- كل شاعر حساس
ب- وكل حساس يتألم

.. كل شاعر يتألم.

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر ليتتج المطلوب الأصلي الذي سقط لأجله القياس المتقدم فنقول من رأس:

أ- كل شاعر يتألم
ب- وكل من يتألم قوي العاطفة

.. كل شاعر قوي العاطفة.

٢- (المفصول) وهو الذي فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر كما تقول في المثال المتقدم:

أ- كل شاعر حساس.
ب- وكل حساس يتألم.



ج- وكل من يتأنم قوي العاطفة.

ـــ كل شاعر قوي العاطفة.

وهذه عين التسليمة السابقة في الموصل، والمفصول أكثر استعمالاً في العلوم عماداً على وضوح النتائج المتوسطة في حذفها.

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويراً للإذهان، منها:

قياس الخلف

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين: مرة في أول تنبهات الشكل الثالث وسميناه (طريقة الخلف) وشرحناه هناك بعض الشرح، وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث، ومرة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتران الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحملية اذ قلنا: إن قياس الخلف ينحل الى قياس شرطي من هذا القسم، ومن الخير للطالب الآن أن يرجع الى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيات الآتية.

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة فيحتال الى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان نقىض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن النقىضين لا يكذبان معاً، وابطال النقىض لاثبات المطلوب هو المسمى (بقياس الخلف)، ولذا أشرنا فيما سبق في تنبهات الشكل الثالث الى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر، ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بانه: «قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقىضه».

أما انه قياس مركب فلا أنه يتالف من قياسين: اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحملية واستثنائي.

کفته:

اذا أردنا اثبات المطلوب بابطال نقيضه فعلينا أن نستعمل الطريقة التي سنشر حها ولنرجع قبل كل شيء الى الموارد التي استعملنا لها قياس الخلف فيما سبق ولنختار منها للمثال (الضرب الرابع من الشكل الثاني) فنقول:

المفروض صدق ١- س ب م و- كل ح م

المدعى صدق النتيجة:

و (خلاصة البرهان) بالخلف أن تقول: لو لم يصدق المطلوب لصدق نقضه، ولكن نقضه ليس بصادق؛ لأن صدقه يستلزم الخلف فيجب أن يكون المطلوب صادقا، وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراه بلزم الخلف، ولبيان لزوم الخلف عند صدق النقض يستدل بقياس افتراضي شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفيا وتاليها نقض المطلوب ومن حملية مفروضة الصدق.

و (تفصيل البرهان) بالخلف نتبع ما يأتي من المراحل مع التمثيل بالمثال الذي اخترناه.

کل ب ح کل ح م



كل ب م ينتج

٢- ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الاخرى المفروضة الصدق وهي (س ب م) فنجد انها نقىضان: فاما ان تكذب (س ب م) والمفروض صدقها هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها، واما أن تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي (كل ب م). وهذا هو المتعين.

٣- ثم نقول حينئذ: لابد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئاً من كذب احدى المقدمتين لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق فلابد ان يتعين كذب المقدمة الثانية التي هي (نقىض المطلوب) كل ب ح فيثبت المطلوب (س ب ح).

٤- وبالآخر يوضع الاستدلال هكذا:

أ- من قياس اقتراني شرطي.

(١) الصغرى التي هي قولنا (لو لم يصدق س ب ح فكل ب ح)

(٢) الكبرى المفروض صدقها هو قولنا (كل ح م)

فيتتبع حسبما ذكرناه فيأخذ نتائج النوع الرابع من الشرطي:

(لو لم يصدق س ب ح فكل ب م).

ب- من قياس استثنائي.

(١) الصغرى نتائج الشرطي السابق وهي:

(لو لم يصدق س ب ح فكل ب م).



(٢) الكبرى قولنا: و (لكن كل ب م كاذبة)

لأنه نقيضها وهو (س ب م) صادق حسب الفرض

(وهو المطلوب) فيتبع: «يجب أن يكون (س ب ح) صادقاً»

قياس المساواة

من القياسات المشكّلة التي يمكن ارجاعها إلى القياس المركب (قياس المساواة) وإنما سمي قياس المساواة؛ لأن الأصل فيه المثال المعروف (أمساوي لب وب مساوي لج) يتبع أمساوي لج) والا فهو قد يشتمل على الماٹلة والمشابهة ونحوهما كقولهم: الإنسان من نطفة والنطفة من العناصر فالإنسان من العناصر وكقولهم: الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان فالجسم جزء من الإنسان.

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محدّفة وهي نحو مساوي المساوي مساوي وجزء الجزء جزء والمماطل للمماطل مماطل ... وهكذا، ولذا لا يتبع لو كذبت المقدمة الخارجية نحو: (الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثنائيه) فإنه لا يتبع: الاثنان نصف الثنائيه لأن نصف النصف ليس نصفاً.

تحليل هذا القياس:

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المأثور المتبع اذلا شركة فيه في تمام الوسط لأن موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء من محمول الأولى وهو (مساوي لب) فلا بد من تحليله وارجاعه إلى قياس منتظم يضم تلك المقدمة الخارجية بالمحذفه إلى مقدمتيه ليصير على هيئة القياس، وفي بادئ النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة



الخارجية فلا يظهر كيف يتالف قياس تشتراك فيه المقدمات في تمام الوسط وانه من أي نوع اقياس، ولذا عد عسر الانحلال الى الحدود المترتبة في القياس المتبع لهذه التبيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة وبعضهم عده من المركبة.

والاصل أن عده من المركبات فنقول انه مركب من قياسين.

(القياس الأول):- صغراء المقدمة الأولى (أمساوي لـ ب)

وكبراه (كل مساوي لـ ب مساوي لـ مساوي لـ ج)

«وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي (ب مساو لـ ج)؛ لأنـه بحسبها يكون (ما يساوي لـ ج) عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت: كل ما يساوي ب يساوي ب تكون قضية صادقة بديهية ويصبح أن تبدل عبارة (ما يساوي لـ ج) بحرف (ب) فنقول مكانها (مساوي لـ ب مساوي لـ مساوي لـ ج). وعليه يكون هذا القياس الأول من الشكل الأول الحملي والأوسط فيه: مساوي لـ ب».

(أمساوي لـ مساوي لـ ج) فيتيـج

(القياس الثاني):- صغراء التبيجة السابقة من الأول (أمساوي لـ مساوي لـ ج).

وكبراه المقدمة الخارجية المذكورة وهي (المساوي لـ مساوي لـ ج) فينتظم قياسا من الشكل الأول الحملي أيضا والأوسط فيه (مساوي لـ مساوي لـ ج).

أمساوي لـ ج فيتيـج (وهو المطلوب)



٢- الاستقراء

تعريفه:

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو «أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكمًا عامًا» كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الأسفل عند المضغ فنستنبط منها قاعدة عامة وهي: أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة؛ لأن تحليل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون إلا بعد فحص الجزئيات واستقرائهما فإذا وجدناها متحدة في الحكم لنخلص منها القاعدة أو الحكم الكلي، فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام وعكسه القياس وهو الاستدلال بالعام على الخاص لأن؛ القياس لا بد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع التبيبة.

أقسامه:

والاستقراء على قسمين تام وناقض؛ لأنَّه إما أن يتضمن في حال الجزئيات بأسرها أو بعضها.

وال الأول (التام): وهو يفيد اليقين، وقيل بأنه يرجع إلى القياس المقسم^(١) المستعمل في البراهين كقولنا: كل شكل إما كروي وأما مضلعي، وكل كروي متناه وكل مضلعي متناه فيتبيَّج (كل شكل متناه).

(١) القياس المقسم من نوع المؤلف من المفصلة والحملية ولكن له حمليات بعدد أجزاء المفصلة، ولا تتحول فيه المفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها، ويشبه أن ينحل إلى عدة قياسات حملية بعدد أجزاء المفصلة.



والثاني (الناقص) وهو الا يفحص المستقرئ الا بعض الجزئيات كمثال الحيوان من انه يحرك فكه الاسفل عند المضغ بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه، وقالوا انه لا يفيد الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم كما قيل ان التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ.

شبهة مستعصية

ان القياس الذي هو العمدة في الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المعيد للثيقين لما كان يعتمد على مقدمة كليلة على كل حال، فان الاساس فيه لا محالة هو الاستقراء لما قدمنا أن كل قاعدة كليلة لا تحصل لنا الا بطريق فحص جزئياتها.

ولاشك ان أكثر القواعد العامة غير متناهية الافراد فلا يمكن تحصيل الاستقراء التام فيها.

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعdena التي نعتمد عليها لتحصيل الاقيسة ظنية فيلزم أن تكون أكثر اقيستنا ظنية وأكثر أدلةنا غير برهانية في جميع العلوم والفهون، وهذا ما لا يتوهمه أحد.

فهل يمكن أن ندعى ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني فنخالف جميع المنطقين الاقدمين؟ ربما تكون هذه الدعوى قريبة الى القبول، اذ تجد اننا نتيقن بأمور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها كحكمنا قطعاً بأن الكل أعظم من الجزء مع استحالة استقراء ما هو كل وما هو جزء وكمونا بأن الاثنين نصف الاربعة مع استحالة استقراء كل اثنين وكل أربعة، وكحکمنا بأن كل نار محرقة وان كل انسان يموت مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والانسان ... وهكذا ما لا يحصى من القواعد البدائية فضلاً عن النظرية.



حل الشبهة

فنقول في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء:

١- أن يبني على صرف المشاهدة فقط فإذا شاهد بعض الجزئيات أو اكثراها أن لها وصفا واحدا استنبط أن هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات، كمثال استقراء بعض الحيوانات أنها تتحرك فكها الأسفل عند المضغ، ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر نظر المنطقين القدماء في بحثهم.

٢- أن يبني ذلك على التعليل أيضا، بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف ان الوصف إنما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعلة أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند العقل ان العلة لا يتخلل عنها معلومها أبدا، فيجزم المشاهد المستقرى حيئنذا جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وان لم يشاهدها، كما اذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الاسهال، فيبحث عن علة هذا التأثير وحلل ذلك الشيء الى عناصره فعرف تأثيرها في الجسم الاسهال في الاحوال الاعتيادية فانه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الاثر دائم.

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها من هذا النوع وليس هذه الاحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية كحكمنا بأن الماء ينحدر من المكان العالى فانا لا نشك فيه مع اننا لم نشاهد من جزئياته الا أقل القليل وما ذلك الا لأننا عرفنا السر في هذا الانحدار، نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسبي انه علة وان للوصف علة أخرى فلابد أن يتغير حكمه وعلمه.

٣- أن يبني على بديهة العقل كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء فان تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كافٍ لهذا الحكم، وليس هذا في الحقيقة استقراء؛



لأنه لا يتوقف على المشاهدة فان تصور الموضوع والمحمول كاف للحكم وان لم تشاهد جزئيا واحدا منها.

٤. أن يبني على المائلة الكاملة بين الجزئيات كما اذا اخترنا بعض جزئيات نوع من الشمر فعلمنا بأنه لذيد الطعم -مثلا- فانا نحكم حكم قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف وكما اذا برهنا مثلا على أن مثلثا معينا تساوي زواياه قائمتين فانا نجزم جزما قاطعا بأن كل مثلث هكذا فيكتفي فيه فحص جزئي واحد، وما ذلك الا لأن الجزئيات متماثلة متشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعة يتضح ان ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين الا اذا كان مبنيا على المشاهدة المجردة ويسمى القسم الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (بطريق الاستنباط) أو طريق البحث العلمي وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب.



٣- التمثيل

تعريفه:

هذا ثالث انواع الحجة وبه تنتهي مباحث (الباب الخامس)، والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو «أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر بجهة مشتركة بينهما». وبعبارة أخرى هو: «أثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له».

و (التمثيل) هو المسمى في عرف الفقهاء (بالقياس) الذي يجعله أهل السنة من أدلة الأحكام الشرعية، والإمامية ينفون حجيته ويعتبرون العمل به محقا للدين وتضييعا للشرعية.

مثاله: إذا ثبت عندنا أن النبيذ يشابه الخمر في تأثير السكر على شاربه وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة فلنا أن نستنبط أن النبيذ أيضا حرام أو على الأقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار.

اركانه:

وللتمثيل أربعة أركان:

- ١- (الأصل) وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له كالخمر في المثال.
- ٢- (الفرع) وهو الجزئي الثاني المطلوب أثبات الحكم له كالنبيذ في المثال.
- ٣- (الجامع) وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع، كالاسكار في المثال.
- ٤- (الحكم) المعلوم ثبوته في الأصل والمراد أثباته للفرع كالحرمة في المثال.

فإذا توفرت هذه الأركان انعقد التمثيل فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو فاقدا



للجامع المشترك لا يحصل التمثيل، وهذا واضح.

قيمتها العلمية :

ان التمثيل على بساطته من الادلة التي لا تفيد الا الاحتمال؛ لأنه لا يلزم من تشابه شيئاً في أمر بل في عدة أمور ان يتشاربها من جميع الوجوه، فإذا رأيت شخصاً مشابهاً لشخص آخر في طوله او في ملامحه أو في بعض عاداته وكان أحد هما مجرماً قطعاً، فإنه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضاً لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الافعال.

نعم، اذا قويت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرت، يقوى عندك الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظناً، والقيافة من هذا الباب فانا قد نحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لأننا كنا قد عرفنا شخصاً قبله يشبهه كثيراً في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريراً .. ولكن كل ذلك لا يعني عن الحق شيئاً.

غير انه يمكن أن نعلم ان (الجامع) أي جهة المشابهة علة تامة لثبت الحکم في الأصل وحيثئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحکم ثابت في الفرع لوجود علته التامة فيه؛ لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة، ولكن الشأن كله انها هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحکم؛ لأنه يحتاج الى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الأمور الطبيعية، والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا اليه سابقاً بل هو نفسه .

اما اثبات ان الجامع هو العلة التامة لثبت الحکم في المسائل الشرعية، فليس لنا طريق اليه الا من ناحية الشارع نفسه ولذا لو كانت العلة منصوصاً عليها من الشارع



فانه لا خلاف بين الفقهاء جميعا في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع كقوله عليه السلام: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ... لأن له مادة» فانه يستنبط منه ان كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء.

وفي الحقيقة ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المقيد لليقين اذ يكون فيه الجامع حداً أو سط و الفرع حداً أصغر والحكم حداً أكبر، فنقول في مثال الماء:

١- ماء الحمام له مادة.

٢- وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء (بمقتضى التعليل في الحديث).

يترجح ماء الحمام واسع لا يفسده شيء.

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل الخلاف عندهم.



تمرينات

على الاقيسة

1. استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حارا باردا بتصور الحرارة والبرودة ومستقيما ومستديرا وهكذا واللازم باطل فالملزم مثله، والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا مع بيان نوعه.
2. استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم، وبين نوع هذا الاستدلال ونظمه.
3. المروي ان العلماء ورثة الانبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار، فقد ورثوا العلم والاخلاق فهل هذا استدلال منطقي؟ وبين نوعه.
4. استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني، فقال: «لا شك في أنها نحكم حكما ايجابيا على بعض الاشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقىضين يغاير اجتماع الضدتين، والوجبة تستدعي وجود موضوعها، ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن» فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وانه بسيط او مركب، مع العلم ان قوله: «ولما لم يكن هذا الوجود .. الخ» عبارة عن قياس استثنائي.
5. واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له فكيف تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا.
6. ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله «صاحب الحجة البرهانية لا يغلب»؛ لأنه «كان على حق» و «كل صاحب حق لا يغلب». و اذا كانت



القضية الاولى شرطية على هذه الصورة: «اذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب» فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ.

٧- ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه: «انها يخشى الله من عباده العلماء» ولكن «لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء».

٨- ما الشكل الذي ينتج جميع المتصورات الأربع.

٩- افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج الا جزئية.

١٠- في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون متصلا.

١١- اذا كانت احدى المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الأخرى كلية.

١٢- اذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية، ولماذا؟

١٣- كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين: «الانسان اما عالم أو جاهل» حقيقة، و «الانسان اما جاهل أو سعيد» مانعة خلو.

١٤- هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتتين قياسا متصلا: «اما ان يسعى الطالب او لا ينجح في الامتحان» مانعة خلو، و «الطالب اما ان يسعى او يتهاون» مانعة جمع.

١٥- جاء سائل الى شخص والج بالطلب كثيرا فاستنتج المسؤول من إلحاحه انه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه؟

١٦- أرجع البراهين في قاعدة نقض المحمول الى قياسات منطقية طبقا لما عرفته من

القواعد في القياس البسيط والمركبة.

١٧- حاول أن تطبق أيضاً البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس.

١٨- البرهان على نقض محمل الموجبة الكلية يمكن إرجاعه إلى قياس المساواة والى
قياس شرطي من متصلتين فكيف ذلك؟ وكذلك نظائره.

انتهى الجزء الثاني

**الجزء الثالث
الصناعات الخمس**

**الباب السادس
الصناعات الخامسة**



تمهيد

تقدّم أن للقياس مادة وصورة، والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين، وما تقدّم في (الباب الخامس) كان بحثا عنه من جهة صورته أي هيئة تأليفه على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئة وكانت مقدماته (أي مواده) مسلمة صادقة كان متيجا لا محالة أي كانت نتائجه صادقة تبعاً لصدق مقدماتها، ومعنى ذلك أن القياس إذا احتفظ بشروط الهيئة فإن مقدماته لو فرض صدقها فإن صدقها يستلزم صدق النتيجة. ولا يبحث هناك عمّا إذا كانت المقدمات صادقة في أنفسها أم لا، بل إنما يبحث عن الشروط التي بموجها يستلزم صدق المقدمات صدق النتيجة على تقرير فرض صدق المقدمات.

وقد حل الآن الوفاء بها وعذناك به من البحث عن القياس من جهة مادته، والمقصود من المادة مقدماته في انفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها بعضها مع بعض، وهي تختلف من جهة الاعتقاد بها والتسليم بصدقها وعدمها وإن كانت صورة القياس واحدة لا تختلف، فقد تكون القضية التي تقع مقدمة مصدّقاً بها وقد لا تكون، والمصدّق بها قد تكون يقينية وقد تكون غير يقينية على التفصيل الذي سيأتي.

وبحسب اختلاف المقدمات وبحسب ما تؤدي إليه من نتائج وبحسب أغراض تأليفها ينقسم القياس إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة، والبحث عن هذه الأقسام الخمسة أو استعمالها هي (الصناعات الخامسة) فيقال مثلاً: صناعة البرهان وصناعة الجدل ... وهكذا.

وقبل الدخول في بحثها واحدة واحدة ذكر من باب المقدمه أنواع القضايا المستعملة في القياس وأقسامها، او فقل حسب الاصطلاح العلمي (مبادئ الاقيسة).



ثم نذكر بعد ذلك الصناعات في خمسة فصول:

المقدمة

في مبادئ الاقيسة

سبق أن قلنا في تصدير الباب الخامس: أنه لا يجب في كل قضية أن تطلب بدليل وحجة بل لابد من الانتهاء في الطلب الى قضايا مستغنية عن البيان وإقامة الحجة.

والسر في ذلك ان مواد الاقيسة سواء كانت يقينية او غير يقينية إما أن تكون في حد نفسها مستغنية عن البيان واقامة الحجة بمعنى انه ليس من شأنها ان تكون مطلوبة بحجة، وإما ان تكون محتاجة الى البيان، ثم هذه الاخيره المحتاجة لابد أن يتنهى طلبها الى مقدمات مستغنية بنفسها عن البيان والا لزم التسلسل في الطلب الى غير النهاية، أو نقول: انه يلزم من ذلك الا ينتهي الانسان الى علم أبدا ويبقى في جهل الى آخر الآباء، والوجودان يشهد على فساد ذلك.

وهاتيك المقدمات المستغنية عن البيان تسمى (مبادئ المطالب) أو (مبادئ الاقيسة). وهي ثمانية اصناف: يقينيات، ومظنونات ومشهورات، ووهنيات، ومسلمات، ومقبولات، ومشبهات، ومخيلات، ونذكرها الآن بالتفصيل:



١- يقينيات

تقدّم في أول الجزء الاول ان لليقين معنّين: اليقين بالمعنى الاعم وهو مطلق الاعتقاد الجازم، واليقين بالمعنى الاخص وهو الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض لا عن تقليد، والمقصود باليقين هنا هو هذا المعنى الاخير، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وان كان معه جزم.

توضيح ذلك ان اليقين بالمعنى الاخص يتقدّم من عنصرين :

(الاول) أن ينضم الى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثانٍ - اما بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل - أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه، وهذا الاعتقاد الثاني هو المقوم لكون الاعتقاد جازماً أي اليقين بالمعنى الاعم.

و (الثاني) أن يكون هذا الاعتقاد الثاني لا يمكن زواله، وانما يكون كذلك اذا كان مسببا عن علته الخاصة الموجبة له فلا يمكن انفكاكه عنها.

وبهذا يفترق عن التقليد؛ لأنه ان كان معه اعتقاد ثانٍ فان هذا الاعتقاد يمكن زواله؛ لأنّه ليس عن علة توجّبه بنفسه، بل انما هو من جهة التبعية للغير ثقة به وainan بقوله فيمكن فرض زواله، فلا تكون مقارنة الاعتقاد الثاني للاول واجبة في نفس الامر.

ولاجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضراً لدى العقل او غائباً يحتاج الى الكسب .. تنقسم القضية اليقينية الى بدائية، ونظرية كسبية تنتهي لا محالة الى البدائيات، فالبدائيات اذن هي اصول اليقينيات، وهي على ستة انواع بحسب الاستقراء: اوليات ومشاهدات وتجربيات ومتواترات وحدسية وفطريات.



١- الاوليات

وهي قضايا يصدق بها العقل لذاتها أي بدون سبب خارج عن ذاتها بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبة بينهما^(١) كافيا في الحكم والجزم بصدق القضية فكلما وقع للعقل أن يتصور حدود القضية -الطرفين- على حقيقتها وقع له التصديق بها فورا عندما يكون متوجها لها، وهذا مثل قولنا «الكل أعظم من الجزء» و «النقيضان لا يجتمعان».

وهذه (ال الاوليات) منها ما هو جلي عند الجميع اذ يكون تصور الحدود حاصلا لهم جميعا كالمثالين المتقدمين، ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الالتباس في تصور الحدود ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى الاعتقاد الجازم.

ونحن ذاكرون هنا مثلا دقيقا على ذلك مستعينين ببناهة الطالب الذكي على اياضه، وهو قولهم «الوجود موجود» فان بعض الباحثين اشتبه عليه معنى موجود اذ يتصور أن معناه (انه شيء له الوجود) فقال: لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود والا لكان للوجود وجود آخر وهذا الآخر أيضا موجود فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا، فيتسلسل الى غير النهاية، لأجله أنكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب الى اصالة الماهية ولكن نقول: ان هذا الزعم ناشئ عن الغفلة عن معنى (موجود) فانه قد يتضح للغرض موجود معنى آخر اوسع من الأول، وهو المعنى المشترك الذي يشمله ويشمل معنى ثانيا وهو ما لا يكون الوجود زائدا عليه، بل كونه موجودا هو بعينه كونه موجودان لا أن له وجودا آخر، وذلك بان يكون معنى موجود متزعا من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه، فانه يقال مثلا: -الانسان موجود وهو صحيح

(١) تقدم في الجزء الاول بيان معنى توجه النفس وال الحاجة اليه، وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التي لم يسبق اليها سابق فيها نعلم بهذا التفصيل.



ولكن باضافة الوجود الى الانسان، ويقال أيضا: الوجود موجود، وهو صحيح أيضا ولكن بنفسه لا باضافة وجود ثان اليه وهو أحق بصدق الموجود عليه، كما يقال: الجسم أبيض باضافة البياض اليه، ويقال: البياض أبيض، ولكنه بنفسه لا ببياض آخر وصدق الابيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذي صار أبيض بتوسط اضافة البياض اليه.

وعلى هذا يكون المشتق متزعا من نفس الذات المتصلة بدللا من اضافة شيء خارج عنها اليها، فتكون كلمة ابيض (وكذلك كلمة موجود ونحوها) معناها اعم مما كان متزعا من اتصاف الذات بالمبأا الخارج عنها وما كان متزعا من نفس الذات التي هي نفس المبدأ.

فإذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى كلمة (موجود) لا يتعدد في صحة حملها على الوجود بل يراه اولى في صدق الموجود عليه من غيره كما لم يتعدد في صحة حمل الابيض على البياض، ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي (الوجود موجود) الى البرهان بل هي من الاوليات وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من أدق المباحث الفلسفية ويبني عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة.

٢- المشاهدات :

وتسمى أيضا (المحسوسات) وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحس ولا يكفي فيها تصور الطرفين مع النسبة ولذا قيل: من فقد حسّا فقد فقد علما.

والحسّ على قسمين: (ظاهر) وهو خمسة أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس، والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى (حسيات) كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الثمرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة ... وهكذا، وحسّ (باطن) والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى (وجدانيات) كالعلم بأن لنا فكرة وخوفا وألما



ولذة وجوعا وعطشا ... ونحو ذلك.

٣- التجربيات او المجربات

أو المجربات وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة منا في احساسنا فيحصل بتكرر المشاهدة ما يوجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه كالحكم بأن كل نار حارة وان الجسم يتمدد بالحرارة، ففي المثال الأخير عندما نجرّب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرات متعددة ونجدها تمدد بالحرارة، فانا نجزم جزما باتّاً بان ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه، واكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيمياء والطب من نوع المجربات.

وهذا الاستنتاج في التجربيات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم، وفي الحقيقة أن هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين: استثنائي واقتراني يستعملهما الانسان في دخيلة نفسه وتفكيره من غير التفات غالبا.

والقياس الاستثنائي هكذا:

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقيا لا لعنة توجبه لما حصل دائمًا.

ولكنه قد حصل دائمًا (بالمشاهدة) ... حصول هذا الاثر ليس اتفاقيا بل لعنة توجبه.

والقياس الاقتراني هكذا:

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) حصول هذا الاثر معلول لعنة

• الكبّرى (بديمقراطية أولية) كل معلول لعلة يمتنع تخلفه عنها ...

(يتبع من الشكل الاول) هذا الاثر يمتنع تخلفه عن علته.

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بدبيتان وكذا ببرى الاقترانى فرجع الحكم في
القضايا المجربات الى القضايا الاولية والمشاهدات في النهاية.

ثم لا يختفي انا لا نعني من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكما يقينيا مطابقا للواقع فان كثيرا من احكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها اذ يحسبون ما ليس بعلة علة او ما كان علة ناقصة علة تامة او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات.

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للأشياء في تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفي لصدق المقدمة الثانية للقياس الاستنائي المتقدم؛ لأنه قد يكون حصول الاثر في الواقع ليس دائميا فظن المجرب أنه دائمي اعتماداً على اتفاقات حسبها دائمية اما بجهل او غفلة او لقصور ادراك او تسرع في الحكم فأهمل جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الاثر، وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الاثر مع ما فرضه علة، وفي الحقيقة ان العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث فلذا لم يتخلل الاثر فيها، ولو استمر في التجربة وغيره فيما يجريه لوجد غير ما اعتقده أو لا.

مثلاً قد يحرب الانسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة فيعتقد ان ذلك خاصية في الخشب والماء فيحكم خطأ ان كل خشب يطفو على الماء ولكن له جرّب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا يطفو في الماء العذب بل قد يرسب الى القعر او الى وسط الماء، فانه لا شك حينئذ يزول اعتقاده الاول، ولو غير التجربة في



عدة اجسام غير الخشب ودقق في ملاحظته وزن الاجسام والوسائل بدقة وقاس وزن بعضها بعض لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب اخف وزنا من الماء، وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل اذا كان أخف وزنا منه ويرسب الى القعر اذا كان أثقل وزنا، والى وسطه اذا ساواه في الوزن فالحديد مثلا يرسب في الماء ويطفو في الزئبق؛ لأنه أخف وزنا منه.

٤- التواترات

وهي قضايا تسكن اليها النفس سكونا يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع، وذلك بواسطة اخبار جماعة يمتنع تواظؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأهم في فهم الحادثة^(١) كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم نشاهدها، وبنزول القرآن الكريم على النبي محمد ﷺ وبوجود بعض الأمم السالفة او الاشخاص.

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين، وهو خطأ، فان المدار انما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع التواظؤ على الكذب وامتناع

(١) هذا القيد الاخير لم يذكره المؤلفون من المنطقين والاصوليين، وذكره فيما أرى لازم، نظرا الى أن الناس المجتمعين كثيرا ما يخطئون في فهم الحادثة على وجهها، حينما تقتضي الحادثة دقة الملاحظة، وقوانين علم الاجتماع تقتضي بأن الجمورو لا تتأتى فيه الدقة في الملاحظة اذ سرعان ما تسرى فيه العدوى والمحاكاة بعضهم البعض، فإذا تأثر بعضهم بالحادث المشاهد قد يقلده غيره من الحاضرين بالتأثير من حيث لا يشعر فيسري الى الاخرين، وعليه لا يحصل اليقين من اخبار جماعة خطأهم في الملاحظة وان حصل اليقين بعدم تعمدهم للكذب.

ألا ترى ان المشعوذين يأتون باعمال يبدو أنها خارقة للعادة فينخدع بها المترجون لأنهم لم يرزقوا ساعة الاجتماع دقة الملاحظة، ولو انفرد الشخص وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لا يشاهده يطحون الزجاج بأسنانه وينحرجه أبرا أو يطعن نفسه بمديه ولا يخرج الدم ، بل قد تكشف له الحيلة بسهولة.



خطأ الجميع، ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان.

٥- الحدسيات

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جداً يزول معه الشك ويذعن الذهن بمضمونها مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وطارد وسائر الكواكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس، وان انعكاس شعاع نورها الى الارض يضاهي انعكاس الأشعة من المراة الى الاجسام التي تقابلها.

ومنشأ هذا الحكم او الحدس اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قرباً وبعداً، وحكمتنا بأن الارض على هيئة الكرة وذلك لمشاهدة السفن مثلاً في البحر اول ما يبدو منها أعلىها ثم تظهر بالتدريج كلما قربت من الشاطئ، وحكم علماء الهيئة حدثاً بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبة الى الشمس والينا على وجه يثير الحدس بذلك.

والحسديات جارية مجرى المجربات في الامرين المذكورين، اعني تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي فانه يقال في القياس مثلاً: هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن، ولما كان على هذه الصورة من الاختلاف في حدس الذهن ان سببه انعكاس اشعة الشمس عليه.

وهذا القياس المقارن للحسد مختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد وليس كذلك المجربات فان لها قياساً واحداً لا يختلف؛ لأن السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهة كونه سبباً فقط، وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد.



وذلك لأن الفرق بين المجربات والحدسيةات أن المجربات إنما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائمًا من غير تعين ماهية السبب، أما في الحدسيةات فانها بالإضافة إلى ذلك يحكم فيها بتعيين ماهية السبب انه أي شيء هو، وفي الحقيقة ان الحدسيةات مجربات مع اضافة، والاضافة هي الحدس ب Maherية السبب ولذا ألحقو الحدسيةات بالمجربات، قال الشيخ العظيم خواجا نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات: «ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيةات معلوم بالوجهين» .

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لا يمكنه اقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها، كما لا يسعه أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين، الا أن يرشد الطالب إلى الطريق التي سلكها، فان استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه إلى الاعتقاد اذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس، فلذلك لو جحد مثل هذه القضايا جاحد فان الحادس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل للجاحد نفس الطريق إلى الحدس.

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمحاجب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر، ولهذا يختلف الناس في الحدسيةات والمجربات والمتواترات وان كانت كلها من أقسام البديهيات، وليس كذلك الاوليات فان الناس في اليقين بها شرع سواء وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس، ومثلها الفطريات الآتي ذكرها.

٦- الفطريات

وهي القضايا التي قياساتها معها، أي ان العقل لا يصدق بها بمجرد تصور طرفيها



كالاوليات بل لابد لها من وسط، الا ان هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج الى طلب وفكـر، فكلما أحضر المطلوب في الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه.

مثل حكمـنا بأن الاثنين $\frac{5}{10}$ العـشرة فـان هذا حـكم بـديـهي الا انه مـعلوم بـوـسط؛ لأنـ الاثنين عـدد قد انـقـسـمت العـشرة إلـيـه وـالـىـ اـرـبـعـةـ اـقـسـامـ أـخـرـىـ كلـ منـهـاـ يـسـاوـيـهـ،ـ وـكـلـ ماـ يـنـقـسـمـ عـدـدـ إـلـيـهـ وـالـىـ اـرـبـعـةـ اـقـسـامـ أـخـرـىـ كلـ منـهـاـ يـسـاوـيـهـ فـهـوـ خـمـسـ ذـلـكـ العـدـدـ،ـ فـالـاثـنـانـ خـمـسـ العـشرـةـ،ـ وـمـثـلـ هـذـاـ الـقـيـاسـ حـاضـرـ فـيـ الـذـهـنـ لـاـ يـحـتـاجـ لـىـ كـسـبـ وـنـظـرـ،ـ وـمـثـلـ هـذـاـ الـقـيـاسـ يـجـريـ فـيـ كـلـ نـسـبـةـ عـدـدـ إـلـىـ آـخـرـ غـيرـ انـ هـذـهـ النـسـبـ يـخـتـلـفـ بـعـضـهـاـ عـنـ بـعـضـ فـيـ سـرـعـةـ مـبـادـرـةـ الـذـهـنـ إـلـىـ الـمـطـلـوـبـ وـعـدـمـهـ بـسـبـبـ قـلـةـ الـاـعـدـادـ وـزـيـادـتـهـاـ اوـ بـسـبـبـ عـادـةـ الـاـنـسـانـ عـلـىـ التـفـكـرـ فـيـهـاـ وـعـدـمـهـ،ـ فـاـنـكـ تـرـىـ الـفـرـقـ وـاـضـحـاـ فـيـ سـرـعـةـ اـنـتـقـالـ الـذـهـنـ بـيـنـ نـسـبـةـ ٢ـ إـلـىـ ٤ـ وـبـيـنـ نـسـبـةـ ١٣ـ إـلـىـ ٢٦ـ مـعـ اـنـ النـسـبـةـ وـاـحـدـةـ وـهـيـ النـصـفـ،ـ اوـ بـيـنـ نـسـبـةـ ٣ـ إـلـىـ ١٢ـ وـبـيـنـ نـسـبـةـ ١٧ـ إـلـىـ ٦٨ـ مـعـ اـنـ النـسـبـةـ وـاـحـدـةـ هـيـ الـرـبـعـ ...ـ وـهـكـذـاـ.

تمرينات

- 1- بيـنـ أيـ قـسـمـ مـنـ الـبـدـيـهـيـاتـ السـتـ يـشـتـرـكـ فـيـ مـعـرـفـتـهـاـ جـمـيعـ النـاسـ،ـ وـأـيـ قـسـمـ مـنـهـاـ يـجـبـزـ اـنـ يـخـتـلـفـ فـيـ مـعـرـفـتـهـاـ النـاســ.
- 2- هلـ يـضـرـ فـيـ بـدـاهـةـ الشـيـءـ اـنـ يـجـهـلـ بـعـضـ النـاسـ؟ـ وـلـمـاـذاـ؟ـ (ـرـاجـعـ بـحـثـ الـبـدـيـهـيـ)ـ
- 3- اـرـجـعـ اـلـىـ مـاـ ذـكـرـنـاهـ فـيـ الجـزـءـ الـاـوـلـ مـنـ أـسـبـابـ التـوـجـهـ لـمـعـرـفـةـ الـبـدـيـهـيـ،ـ وـبـيـنـ حـاجـةـ كـلـ قـسـمـ مـنـ الـبـدـيـهـيـاتـ السـتـ إـلـىـ أـيـ سـبـبـ مـنـهـاـ،ـ ضـعـ ذـلـكـ فـيـ جـدـولـ.
- 4- عـيـنـ كـلـ مـثـالـ مـنـ الـأـمـثـلـةـ الـآـتـيـةـ اـنـهـ مـنـ أـيـ الـاـقـسـامـ السـتـةـ وـهـيـ:



- أ- ان لكل معلول علة.
- ب- لا يختلف المعلول عن العلة.
- ج- يستحيل تقدم المعلول على العلة.
- د- يستحيل تقدم الشيء على نفسه.
- هـ- الضدان لا يجتمعان.
- و- الظرف اوسع من المظروف.
- ز- الصلاة واجبة في الاسلام.
- ح- السماء فوقنا والارض تحتنا.
- ط- اذا انتفى اللازم انتفى الملزم.
- ي- الثلاثة لا تنقسم بمتساوين.
- يا- انتفاء الملزم لا يلزم منه انتفاء اللازم لجواز كونه اعم.
- يب- نقىضا المتساوين متساويان.
٥. يقول المنطقيون ان انتاج الشكل الاول بديهي، فمن أي البديهيات هو؟
- ٦- بني علماء الرياضيات جميع برهانينهم على مبادئ بسيطة يدركها العقل لأول وهلة يسمونها البديهيات نذكر بعضها، وبين انها من أي اقسام البديهيات الست وهي:-
- أ- اذا أضفنا اشياء متساوية الى اخرى متساوية كانت النتائج متساوية.
- ب- اذا طرحنا اشياء متساوية من اخرى متساوية كانت الباقي متساوية.



ج- المضاعفات الواحدة للاشياء المتساوية تكون متساوية، فان كان شيئاً متساوين كان ثلاثة امثال احدهما مساوياً لثلاثة امثال الآخر.

د- اذا انقسم كل من الاشياء المتساوية الى عدد واحد من اجزاء متساوية كانت هذه الاجزاء في الجميع متساوية.

ه- الاشياء التي يمكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطبقاً تماماً فهي متساوية.

راجع بحث البدایة المنطقية آخر الباب الرابع (في الجزء ٢) تجد توضيحاً بعض هذه البدایات الرياضية.



٢- المظنوّنات

مأخوذة من (الظن)، والظن في اللغة اعم من اصطلاح المنطقين هنا فان المفهوم منه لغة حسب تبع موارد المستعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس او تخمين من دون مشاهدة او دليل او برهان سواء كان اعتقادا جازما مطابقا للواقع، ولكن غير مستند الى علته كالاعتقاد تقليدا للغير، او كان اعتقادا جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب او كان اعتقادا غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر، وهو يساوق الظن بالمعنى الاخص باصطلاح المنطقين المقابل للثيقين بالمعنى العام.

والظن المقصود به باصطلاح المناطقة هو المعنى الأخير فقط وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر، وهو الظن بالمعنى الاخص. فالمظنوّنات - على هذا - هي قضايا يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقشه كما يقال مثلا: فلان يسارّ عدوّي فهو يتكلم علي أو فلان لا عمل له فهو سافل، او فلان ناقص الخلقة في أحد جوارحه ففيه مركب النقص .



٣- المشهورات

وتسمى (الذى يعات) أيضا.

وهي قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاة أو أكثرهم أو طائفة خاصة، وهي على معندين:

١- المشهورات بالمعنى الأعم وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها آراء العقلاة كافة وان كان الذي يدعو الى الاعتقاد بها كونها اولية ضرورية في حد نفسها ولهما وراء تطابق الآراء عليها، فتشمل المشهورات بالمعنى الأخص الآتية وتشمل مثل الاوليات والفترىات التي هي من قسم اليقينيات البدوية.

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم (الكل اعظم من الجزء) في اليقينيات من جهة وفي المشهورات من جهة أخرى.

٢- المشهورات بالمعنى الاخص او المشهورات الصرفة وهي احق بصدق وصف الشهرة عليها؛ لأنها القضايا التي لا عمدة لها في التصديق الا الشهرة وعموم الاعتراف بها كحسن العدل وقبح الظلم، وكوجوب الذب عن الحرم، واستهجان ايذاء الحيوان لا لغرض.

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها بل واقعها ذلك، فلو خلي الانسان وعقله مجرد وحش ووهمه لم تحصل له اسباب الشهرة الآتية، فانه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضى عقله او حسه او وهمه فيها بشيء.

ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم، ولكن هذا غير الحكم بتطابق الآراء عليها، وليس كذلك حال حكمه بأن الكل اعظم من الجزء كما تقدم فانه لو خلي نفسه كان له هذا الحكم.



وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما أن المعتبر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع ونفس الامر المعتبر عنه بالحق واليقين، والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق الاراء عليها اذ لا واقع لها غير ذلك، وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحا.

لذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب، بل الذي يقابل الشنيع وهو الذي ينكره الكافة او الاكثر، ومقابل الكاذب هو الصادق.

اقسام المشهورات :

اعلم، ان المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع، وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم، كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين^(١)، وتنقسم أيضا الى جملة اقسام بحسب اختلاف اسباب الشهرة، وهي حسب الاستقراء يمكن عد اكثراها كما يلي:

١- الواجبات القبول:

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقاً جلياً فيتطابق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء، كالاوليات والفترقيات ونحوهما، وهي التي تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الاعم، كما تقدم من جهة عموم الاعتراف بها.

٢- التأديبات الصلاحية:

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة، وهي ما تطابق عليها الاراء من أجل قضاء

(١) وتنقسم أيضا إلى: حقيقة وظاهرية وشبيهة بالمشهورات، وسيأتي بيانها في صناعة الجدل (المبحث السابع من الباب الأول) كما سيأتي هناك زيادة توضيحة عن المشهورات.



المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع كقضية حسن العدل وقبح الظلم، ومعنى حسن العدل أن فاعله مدوح لدى العقلاه ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم، وهذا يحتاج الى التوضيح والبيان، فنقول:

إن الإنسان اذا أحسن اليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية، فإنه يثير في نفسه الرضا عنه، فيدعوه ذلك الى جزائه واقل مراتبه المدح على فعله، اذا أساء اليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية، فإنه يثير في نفسه السخط عليه فيدعوه ذلك الى التشفي منه والانتقام واقل مراتبه ذمّه على فعله.

وكذلك الإنسان يصنع اذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الانساني، فإنه يدعوه ذلك الى جزائه وعلى الاقل يمدحه ويثنى عليه، وان لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح، وانما ذلك الجزء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناهه بوجهه، اذا أساء احد بفعل لا يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع، فان ذلك يدعو الى جزائه بذمه على الاقل وان لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام وانما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجهه.

وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة، وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاه من المدح والذم لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى (الآراء المحمودة) والناديات الصلاحية، وهي لا وراء تطابق آراء العقلاه، وسبب تطابق آرائهم شعورهم جمياً بما في ذلك من مصلحة عامة.

وهذا هو معنى التحسين والتقييم العقليين اللذين وقع الخلاف في اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية، فنفتهما الفرقه الاولى واثبتهما الثانية، فاذ يقول العدلية بالحسن



والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأديبات الصلاحية وليس لها وراء تطابق الآراء^(١).

والمراد من (العقل) اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشيء او قبحه هو (العقل العملي) ومقابله (العقل النظري). والتفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات فان كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم (الكل أعظم من الجزء) الذي لا علاقة له بالعمل يسمى ادراكه (عقلاً نظرياً) وان كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتي به اولاً يفعل، مثل حسن العدل وقبح الظلم يسمى ادراكه (عقلاً عملياً).

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفي الحسن والقبح في استدلالهم على ذلك بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء؛ لأن العلوم الضرورية لا تتفاوت، ولكن لا شك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل.

وقد غفلوا في استدلالهم اذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل اعظم من الجزء، وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من الضروريات مع ان قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص، ومن قسم المحمودات خاصة والحاكم بها هو العقل العملي، وقضية الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاولية والحاكم بها هو العقل النظري، وقد تقدم الفرق بين العقليين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات، فكان قياسهم قياساً مع الفارق العظيم والتفاوت واقع بينهما لا محالة ولا يضر هذا في كون الحسن والقبح عقليين فانه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم في

(١) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب (اصول الفقه) للمولف في مبحث الملازمات العقلية، فيه غنى للطالب ان شاء الله تعالى.



مثل هذه القضايا فظنوه شيئاً واحداً كما لم يفرقوا بين المشهورات واليقينيات فحسبواهما شيئاً واحداً مع أنها قسمان متقابلان.

٣- الأخلاقيات

وتسمى الآراء المحمودة أيضاً وهي -حسب تعريف المتفقين- ما تطابق عليها آراء العقلاة من أجل قضاء الخلق الانساني بذلك، كالحكم بوجوب حفظة الحرم او الوطن وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل.

والخلق ملكرة في النفس تحصل من تكرر الفعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة كالكرم فانه لا يكون خلقاً للانسان الا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف.

(أقول): هكذا عرفوا الأخلاقيات والخلق، فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعياً للعقل العملي إلى ادراك أن هذا مما ينبغي فعله أو مما ينبغي تركه، ولكننا اذا وقفتنا نجد أن الاخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور، بل القليل منهم من يتحلى بها مع انه لا ينكر أن الأخلاقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل فان الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه اذا رجع إلى نفسه وأصغى إليها ولكن يجبن في موضع الحاجة إلى الشجاعة وكذلك البخل والمتكبر والكاذب، ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخيل بقبح الكرم وحسن الامساك والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب ... وهكذا.

والصحيح في هذا الباب أن يقال: إن الله تعالى خلق في قلب الانسان حسناً وجعله حجة عليه يدرك به محسن الافعال ومقابحها، وذلك الحسّ هو (الضمير) بمصطلح



علم الاخلاق الحديث، وقد يسمى بالقلب او العقل العملي او العقل المستقيم او الحسّ السليم عند قدماء الاخلاق، وتشير اليه كتب الاخلاق عندهم.

فهذا الحسّ في القلب او الضمير هو صوت الله المدوي في دخيلة نقوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه، ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقرّ عين فاعل الفضيلة، وهو موجود في قلب كل انسان وجميع الضمائر تتحدد في الجواب عند استجوابها عن الافعال، فهي تشتراك جميعاً في التمييز بين الفضيلة والرذيلة وان اختللت في قوة هذا التمييز وضعفه كسائر قوى النفس اذ تتفاوت في الافراد قوة وضعفاً.

ولأجل هذا كانت (الخلقيات) من المشهورات وان كانت الاخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر بل هي من خاصة الخاصة.

نعم الاصغاء الى صوت الضمير والخضوع له لا يسهل على كل انسان الا بالانقطاع الى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته واهوائه، كما أنّ الخلق عامة لا يحصل له وان كان له ذلك الاصغاء الا بتكرر العمل واتخاذه عادة حتى ت تكون عنده ملكة الخلق التي يسهل معها الفعل، وبالاخص الخلق الفاضل فان افعاله التي تتحققه تحتاج الى مشقة وجihad ورياضة؛ لانها دائمة في حرب مع الشهوات والرغبات، وليس الظفر الا بعد الحرب.

٤- الانفعاليات:

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب انفعال نفسي عام كالرقة والرحة والشفقة والحياة والانفة والحمية والغيرة، ونحو ذلك من الانفعالات التي لا يخلو منها انسان غالباً.



فترى الجمهور يحكم مثلاً بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة، وذلك اتباعاً لما في الغريرة من الرقة والرحمة، بل الجمهور بغريرة يحكم بقبح تعذيب ذي الروح مطلقاً وان كان لفائدة لو لا أن تصرف عنه الشرائع والعادات.

والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعنى برعاية الایتام والمجانين لانه مقتضى الرحمة والشفقة كما يحكم بقبح كشف العورة؛ لانه مقتضى الحياة ويمدح المدافع عن الاهل والعشيرة او الوطن والأمة؛ لأنه مقتضى الحمية والغيرة ... الى غير ذلك من الاحكام العامة عند الناس.

٥- العادات:

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم كاعتيادهم احترام القادر بالقيام والضيافة والرجل الديني او الملك بتقبيل يده فيحكمون لاجل ذلك بوجوب هذه الاشياء لمن يستحقها

والعادات العامة كثيرة، وقد تكون عادة لأهل بلد فقط او قطر او امة او جميع الناس فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب العادة فتكون مشهورة عند أهل بلد او قطر او امة غير مشهورة عند غيرهم بل يكون المشهور ضدها.

والناس يمدحون المحافظ على العادات ويذمرون المخالف المستهين بها، سواء كانت العادات سيئة او حسنة فنراهم يذمرون من يرسل لحيته اذا كانوا عتادوا حلقها ويذمرون الخلائق لانهم اعتادوا ارسالها، ونراهم يذمرون من يلبس غير المألوف مجرد انهم لم يعتادوا لبسه.

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرم (لباس الشهرة) والظاهر ان سر التحرير ان



لباس الشهرة يدعوا الى اشتمئاز الجمهور من اللابس وذمهم له، واهم أغراض الشارع الالفة بين الناس وتقاربهم واجتماع كلمتهم، وورد عنه (رحم الله امرءاً جبّ الغيبة عن نفسه).

كما ورد في الشريعة الاسلامية المطهرة ان منافيات المروءة مضرّة في العدالة كالاكل حال المشي في الطريق العام او السوق والجلوس في الاماكن العامة كالملاهي لشخص ليس من عادة صنفه ذلك، وما منافيات المروءة الا منافيات العادة المألوفة.

٦- الاستقراريات

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرارهم التام او الناقص كحكمهم بان تكرار الفعل الواحد مدل، وان الملك الفقر لابد أن يكون ظالما، الى كثير من امثال ذلك من القضايا الاجتماعية والاخلاقية ونحوها

وكتيراً ما يكتفي عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد او اكثراً للقضية فتشتهر بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها كتشاؤم الاوربيين من رقم (١٣)؛ لأن واحداً منهم او أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا الرقم، وكتشاؤم العرب من نعاب الغراب وصيحة البومة كذلك، ومثل هذا كثير عند الناس.



٤ - الوهميات

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة، وهي قضايا كاذبة الا أن الوهم يقضي بها قضاءً شديد القوة فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها، فان العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كمَا ألهه ممتنعاً من قبول خلافه.

ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات :

ألا ترى أن وهم الاكثر يستوحش من الظلم ويخاف منه، مع ان العقل لا يجد فرقاً في المكان بين ان يكون مظلماً أو منيراً، فان المكان هو المكان في الحالين وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضرر أو الاحلاك.

ويخاف أيضاً من الميت وهو جماد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع ولو عادت اليه الحياة -فربما- فهو انسان مثله كما كان حياً، وقد يكون من أحب الناس اليه.

ومع توجّه النفس الى هذه البدائية العقلية ينكرها الوهم ويعاند فيستولى على النفس فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت لأن البدائية الوهمية أقوى تأثيراً على النفس من البرهان.

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسأله اصدقائك: كيف يتمثل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة؟ تأمل ما أريد ان أقول لك، فان الانسان على الاكثر لابد أن يتواهم دورة شهور السنة او ايامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسية (تأمل في نفسك جيداً) انه لابد ان نتوهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة او غير منتظمة او متسراً بعدد الشهور أو شكلًا مضطلاً متساوياً الاصلال او غير منتظم في اصلال اربعه او اكثراً او اقل، مع ان السنة دورة ايامها وشهورها من المعانى المجردة



غير المحسوسة، وهذا واضح للعقل غير ان الوهم اذا خطرت له السنة تمثلها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر ويقى وهمه معاندا مصرا على هذا التمثال الكاذب، ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد ينجذل من ذكره لغيره ولكن لا ينفك عنه في سره، وانما ذكر هذا المثال لانه يسير لا خطر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره.

والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحس ومحببه به فما لا يقبله الحس لا يقبله الوهم الا لابسا ثوب المحسوس وان كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحس كقابلية لادراك المحسوسات.

فاما كانت احكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فان العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم كما في الاحكام الهندسية ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يحلان في مكان واحد بوقت واحد فان العقل أيضا يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك فيتطابقان.

واما كانت احكامه في غير المحسوسات وهي التي نسميه بالقضايا الوهمية الصرفة فلا بد أن تكون كاذبة لا صرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات، وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها كما سبق في الامثلة المتقدمة فان العقل هو الذي ينزع عنها ثوب الحس الذي أضفاه عليها الوهم.

ومن امثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لابد ان يكون مشاراً اليه وله وضع وحيز، ولا يمكنه ان يتمثله الا كذلك حتى انه يتمثل الله تعالى في مكان مرتفع علينا وربما كانت له هيئة انسان مثلا، ويعجز أيضا عن تمثيل القبلية والبعدية غير الزمانية ويعجز عن تمثيل الالانهائية فلا يتمثل عنده كيف انه تعالى كان وليس معه شيء حتى



الزمان وأنه سرمدي لا اول لوجوده ولا آخر، وان كان العقل حسبما يسوق اليه البرهان يستطيع ان يؤمن بذلك ويصدق به تصديق لا يتمثل في النفس؛ لأن الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة.

فإن كان الوهم مسيطرًا على النفس على وجه لا يدع لها مجالًا للتصديق بوجود مجرد عن الزمان والمكان فان العقل عندما يمنعها من تجسيمه وتمثيله كالمحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتتجئ إلى أن تنكر وجوده رأسا شأن الملحدين.

ومن أجل هذا كان الناس لغبة الوهم على نفوسهم بين مجسم وملحد، وقل من يتورى بنور العقل ويجبر نفسه عن غلبة اوهامها فيسمو بها إلى ادراك ما لا يناله الوهم، ولذا قال تعالى في كتابه المجيد: ﴿وَمَا أَكْثُرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَضْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فنفي الآيات عن أكثر الناس، ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ يعني انهم في حين ايمانهم هم مشركون، وما ذلك إلا لأنهم لغبة الوهم إنما يبعدون الاصنام التي ينحثونها بأوهامهم وإلا كيف يجتمع الآيات والشرك في أن واحد اذا اريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للاصنام الظاهرة.

والخلاصة ان القضايا الوهمية الصرفة التي نسميها (الوهميات) هي عبارة عن احكام الوهم في المعاني المجردة عن الحسّ. وهي قضايا كاذبة لا ظل لها من الحقيقة ولكن بديهة الوهم لا تقبل سواها، ولذلك يستخدمها المغالط في اقيسته كما سيأتي في (صناعة المغالطة). الا ان العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عنه ولا يخضع لحكمه فيكشف كذب احكامه للنفس.



٥- المسلمات

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة، سواء كانت صادقة في نفس الامر أو كاذبة كذلك او مشكوكه .

والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات في القياس معه يراد به افحامه، وان مسترشاً فإنه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعداً لتلقي البرهان وفهمه.

ثم ان المسلمات إما (عامة) سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما تكون من المشهورات او كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين او ملة او علم خاص، وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى (الاصول الموضوعة) لذلك العلم عندما يكون التسليم بها عن مساحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالعلم، وهذه الاصول الموضوعة هي مبادئ ذلك العلم التي تبني عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر واما اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجازة مع الاستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ (المصادرات).

وإما (خاصة) اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر في مقام الجدل والخاصمة كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم ليبني عليها الاستدلال في ابطال مذهبة او دفعه.



٦ - المقبولات

وهي قضايا مأخوذة من يوثق بصدقه تقليدا اما الأمر سماوي، كالشريع والسنن المأخوذة عن النبي والامام الموصوم عليه السلام وامام لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفنين من آراء في الطب أو الاجتماع أو الاخلاق او نحوها، وكأبيات تورد شواهد لشاعر معروف وكالامثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين، وكالقضايا الفقهية المأخوذة تقليدا عن المجتهد.

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات، والاعتقاد بها قد يكون على سبيل القطع او الظن الغالب ولكن على كل حال منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قدمنا، وبهذا تفترق عن اليقينيات والمضnoonات.

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين كما قد تكون من المشبهات او المسلمات باعتبار ثالث او رابع ... وهكذا.



٧- المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها؛ لأنها تشبه اليقينيات او المشهورات في الظاهر فيغالط فيها المستدل غيره لقصور تميز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره او لقصور نفس المستدل او لغير ذلك.

والمشبهة اما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركاً أو مجازاً فاشتبه الحال فيه واما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بصلة علة ونحو ذلك، وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في (صناعة المغالطة)؛ لأن مادة المغالطة هي المشبهات والوهنيات، وأهمها المشبهات.



٨- المخيلات

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا الا انها توقع في النفس تخيلات تؤدي الى انفعالات نفسية من انبساط في النفس او انقباض ومن استهانة بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشيء اليسير ومن سرور وانشراح او حزن وتألم ومن شجاعة واقدام او جبن واحجام.

وتأثير هذه القضايا (التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي) في النفس ناشئ من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلاباً وان كان لا واقع له .

وكما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيرا في نفس؛ لأن هذه المزايا تضفي على الالفاظ والمعاني جمالاً يستهوي المشاعر ويثير التخيلات، واذا انضم اليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها، ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدي لها رقيقاً ومشتملاً على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل.

كل ذلك يدل على أن المخيلات ليس تأثيرها في النفس لأجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها بل حتى لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها، وما ذلك الا لأن التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من مساعدات هو الذي يستهوي النفس و يؤثر فيها، وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر.

وبهذا ينتهي ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة، ولا بد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدتها على الاجمال فنقول:



اقسام الاقيسة بحسب المادة

تقديم في التمهيد لهذا الباب أن القياس بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي إليه من نتائج وبحسب أغراض تأليفها ينقسم إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

بيان ذلك: إن القياس بحسب اختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية إما أن يفيد تصديقاً وأما تأثيراً آخر غير التصديق من التخييل والتعجب ونحوهما. ثم (الأول) إما أن يفيد تصديقاً جازماً لا يقبل احتمال الخلاف أو تصديقاً غير جازم يجوز فيه الخلاف أي (ظنياً). ثم ما يفيد تصديقاً جازماً إما أن يعتبر فيه أن يكون تأليفه لغرض أن يتوج حقاً أم لا، ثم ما يعتبر فيه انتاج الحق إما أن تكون النتيجة حقاً واقعاً إما لا.

فهذه خمسة أنواع :

- ١- ما يفيد تصديقاً جازماً وكان المطلوب حقاً واقعاً وهو (البرهان) والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعاً.
- ٢- ما يفيد تصديقاً جازماً وقد اعتبر فيه أن يكون المطلوب حقاً ولكنه ليس بحق واقعاً، وهو (المغالطة).
- ٣- ما يفيد تصديقاً جازماً ولكن لم يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقاً بل المعتبر فيه عموم الاعتراف أو التسليم وهو (الجدل)، والغرض منه افحام الخصم والزامه.
- ٤- ما يفيد تصديقاً غير جازم، وهو (الخطابة)، والغرض منه اقناع الجمهور.
- ٥- ما يفيد غير التصديق من التخييل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر) والغرض



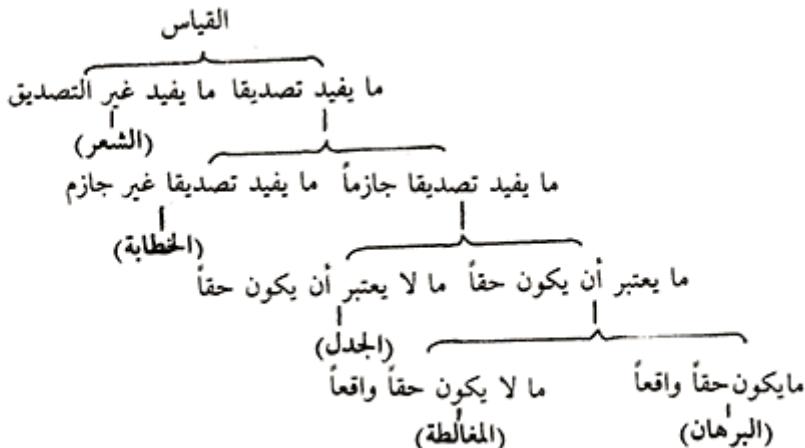
منه حصول الانفعالات النفسية.

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدرة على استعمالها عند الحاجة يسمى (صناعة) فيقال: صناعة البرهان وصناعة المغالطة ... الخ.

والصناعة اصطلاحا: ملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال أمور لغرض من الاغراض صادرا ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب الامكان كصناعة الطب والتجارة والحياة مثلا، ولذا من يغلط في اقيسته لا عن بصيرة ومعرفة بموضع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة، بل من عنده الصناعة هو الذي يعرف أنواع المغالطات ويفصل بين القياس الصحيح من غيره ويعالج في اقيسته عن عمد وبصيرة.

والصناعة على قسمين علمية وعملية وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلمية النافعة، وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها.

الخلاصة:





فائدة الصناعات الخمس على الاجمال:

اما منافع هذه الصناعات الخمس وال الحاجة اليها فان صناعتي البرهان والمغالطة تختص فائدهما على الاكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية ولكن منفعة صناعة البرهان له وبالذات كمعرفة الأغذية في نفعها لصحة الانسان، ومنفعة صناعة المغالطة له وبالعرض كمعرفة السموم في نفعها للاحتراز عنها.

واما الثالث الباقي فان فائدها عامة للبشر وتدخل في اكثر المصالح المدنية والاجتماعية، واكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لأهل الاديان وعلماء الفقة وأهل المذاهب السياسية ل حاجتهم الى المعاشرة والنقاش.

واكثر ما تظهر فائدة صناعتي الخطابة والشعر للسياسيين وقادات الحروب ودعاة الاصلاح ل حاجتهم الى اقناع الجمهور ورضاهem وبعث المهم فيهم وتحريض الجنود والاتباع على الاقدام والتضحية، بل كل رئيس وصاحب دعوة حقة او باطلة لا يستغنى عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتاثير على اتباعه ومربيديه ولتكثير انصاره.

ومن العجب اهمال اكثر المؤلفين في المنطق بحث هذه الصناعات تفريطا بغير وجه مقبول الا اولئك الذين افوا المنطق مقدمة للفلسفة فان من حقهم ان يقتصروا على مباحث البرهان والمغالطة كما صنع صاحب الاشارات وال حاج هادي السبزواري في منظومته اذ لا حاجة لهم في باقي الصناعات.

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلث: البرهان والجدل والخطابة، وقد ورد في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية وذلك قوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُوْعِظَةِ الْحُسْنَةِ وَجَادُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ فان الحكمة هي البرهان والموعظة الحسنة من صناعة الخطابة ومن آداب الجدل ان يكون والتي هي



احسن.

هذا كل ما أردنا ذكره في المقدمة، وقد آن الشروع في بحث هذه الصناعات في خمسة
فصول، وعلى الله التكلالن.

الفَصْلُ الأوّلُ
صناعة البرهان



حقيقة البرهان

ان العلوم الحقيقة التي لا يراد بها الا الحق الصراح لا سبيل لها الا سبيل البرهان؛ لانه هو وحده من بين أنواع القياس الخمسة يصيّب الحق ويستلزم اليقين بالواقع، والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق سواء كان سعي الإنسان للحق لاجل نفسه ليناجيها به وليعمر عقله بالمعرفة أو لغيره لتعليميه وارشاده إلى الحق.

ولذلك يجب على طالب الحقيقة ألا يتبع الا البرهان وان استلزم قوله لم يقل به أحد قبله.

وقد عرفوه بأنه: «قياس مؤلف من يقينيات ينبع يقيناً بالذات اضطراراً» وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر.

ومن الواضح أن كل حجة لابد ان تتألف من مقدمتين والمقدمتان قد تكونان من القضايا الواجبة القبول وهي اليقينيات التي مر ذكرها وقد لا تكونان منها بل تكون واحدة منها أو كلتاها من انواع القضايا الاخرى السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا الباب.

ثم المقدمة اليقينية إما أن تكون في نفسها بديهيّة من احدى البدويّيات الست المتقدمة وإما ان تكون نظرية تنتهي الى البدويّيات.

فإذا تألفت الحجة من مقدمتين يقينيتين سميت (برهاناً). ولا بدّ أن يتّجّا قضية يقينية لذات القياس المؤلف منها اضطراراً عندما يكون تأليف القياس في صورته يقينياً أيضاً كما كان في مادته فيستحيل حينئذ تخلّف النتيجة لاستحالة تخلّف المعلول عن علته فيعلم بها اضطراراً لذات المقدمتين بما لها من هيئة التأليف على صورة قياس صحيح.



وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضرورية، ويعنون بالضرورة هنا معنى آخر غير معنى (الضرورة) في الموجهات على ما سيأتي .

والخلاصة ان البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة وغايته ان يتبع اليقين الواجب القبول أي اليقين بالمعنى الاخص .

٢٠

البرهان قياس

ذكرنا في تعريف البرهان بانه (قياس) وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا، وعلل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتتمثيل لا يفيدان اليقين ويجب في البرهان أن يفيد اليقين.

والحق ان الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في باهها في الجزء الثاني بل تقدم ان أساس اكثربريات الاقيسة هو الاستقراء المعلل ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا.

والسر في ذلك ان الاستقراء المفید للیقین وكذا التمثیل انما یفید الیقین حيث یعتمد على القياس كما شرحتنا في التجاریات، و Ashton في الجزء الثاني الى أن الاستقراء التام يرجع الى القياس المقسم فراجع، اما الاستقراء الناقص المبني على المشاهدة فقط فانه لا یفید الیقین؛ لأنه لا یرجع الى القياس ولا یعتمد عليه، فاتضح بالاخیر ان المفید للیقین هو القياس فقط.

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغني عن الاستقراء والتتمثيل او التقليل من شأنها في العلوم بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها تبني على التجاریات



التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتمثيل ولكن انها تفيد اليقين حيث تعتمد على القياس، فرجع الامر كله الى القياس.

- ٣ -

البرهان مي واني

ان العمدة في كل قياس هو الحد الاوسط فيه؛ لأنه هو الذي يؤلف العلاقة بين الاقر والاصغر فيوصلنا الى التبيبة (المطلوب). وفي البرهان خاصة لابد أن يفرض الحد الاوسط علة ليقين اي لليقين بنسبة الاقر الى الاصغر والا لما كان الاستدلال به اولى من غيره، ولذا يسمى الحد الاوسط (واسطة في الاثبات).

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون -مع كونه واسطة في الاثبات- واسطة في الثبوت أيضا اي يكون علة لثبوت الاقر للاصغر واما ان لا يكون واسطة في الثبوت.

فان كان الاول (أي انه واسطة في الاثبات والثبوت معا) فان البرهان حينئذ يسمى (برهان لم) او (البرهان اللمي)؛ لانه يعطي اللمية في الوجود والتصديق معا فهو معط لللمية مطلقا فسمى به كقولهم: «هذه الحديدة ارتفعت حرارتها وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهي متمددة فيتبع هذه الحديدة متمددة» فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول، فكما اعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الذهن للحديدة كذلك هي معطية في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها.

وان كان الثاني (أي انه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في الثبوت) فيسمى (برهان إن) او (البرهان الإنبي) لانه يعطي الانبي، والانبي مطلق الوجود.



- ٤ -

اقسام البرهان الالني

والبرهان الإلني على قسمين:

١- أن يكون الأوسط معلوماً للاكبر في وجوده في الاصغر لا علة عكس (برهان لم) كما لو قيل في المثال المقدم: «هذه الحديدية متمددة وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها». فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلوم على العلة، فيقال فيه: انه يستكشف بطريق الإن من وجود المعلوم على وجود العلة فيكون العلم بوجود المعلوم سبباً للعلم بوجود العلة، فلذلك يكون المعلوم واسطة في الاثبات أي علة للعلم بالعلة وان كان معلوماً لها في الخارج، ويسمى هذا القسم من البرهان الإلني (الدليل).

٢- أن يكون الأوسط والاكبر معاً معلومين لعلة واحدة فيستكشف من وجود احدهما وجود الآخر، فكل منها اذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر ولكن لا لأجل ان احدهما علة لآخر بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشتراكهما في علة واحدة اذا وجدت لابد أن يوجد معاً، فاذا علم بوجود احدهما يعلم منه وجود علته لاستحالة وجود المعلوم بلا علة، واذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلوم الآخر لاستحالة تخلف المعلوم عن العلة، فيكون العلم على هذا بأحد المعلومين مستلزم للعلم بالآخر بواسطة.

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص، وبعضهم لا يسميه البرهان الإلني بل يجعل البرهان الإلني مختصاً بالقسم الاول المسمى بالدليل، ويجعل هذا القسم واسطة بينه وبين اللمي، فتكون اقسام البرهان ثلاثة: لمي و إلني وواسطة بينهما.



وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالان: استدلال بالمعلول على العلة المشتركة ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر كما تقدم فيه خاصة البرهان الإنّي في الاستدلال الاول وخاصة البرهان اللّمي في الاستدلال الثاني، فلذا جعلوه واسطة بينهما لجمعه بين الطريقتين، والاحسن جعله قسماً ثانياً للإنّي كما صنع كثير من المنطقين رعاية للاستدلال الاول فيه، والامر سهل.

٥.

الطريق الاساسي الفكري لتحصيل البرهان

عند العقلاه قضيتان أوليتان لا يشك فيها الا مكابر أو مريض العقل؛ لأنّها اساس كل تفكير ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونها حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليها، وهما

- 1- (ان كل ممكн لا بد له من علة في وجوده). ويعبر عن هذه البديهه أيضا بقولهم: (استحالة وجود الممكн بلا علة).
- 2- (كل معلول يجب وجوده عند وجود علته). ويعبر عنها ايضا بقولهم: (استحالة تخلّف المعلول عن العلة).

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده بناء على البديهه الاولى، وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج.

(الاول) ان تكون من الداخل، ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية (طفي النسبة) علة للحكم والعلم بالنسبة كقولنا: «الكل اعظم من الجزء» وقولنا: «النقيدان لا يجتمعان»، والبديهتان اللتان مرّ ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب فان نفس



تصور الممکن والعلة کاف للحكم باستحالة وجود الممکن بلا علة ونفس تصویر الممکن والعلة کاف للحكم باستحالة وجود الممکن بلا علة ونفس تصویر العلة والمعلول کاف للحكم باستحالة تخلفه عن علته، فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا الى شيء آخر وراء نفس تصوّر طرف في القضية، ولذا تسمى هذه القضايا بـ(الاولية) كما تقدم في باهها، لأنها اسقى من كل قضية لدى العقل، ولاجل هذا قالوا ان القضايا الاوليات هي العمدة في مباديء البرهان.

(الثاني) ان تكون العلة من الخارج، وهذه العلة الخارجة على نحوين:

١- أن تكون احدى الحواس الظاهرة او الباطنة وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست، وقضاياها من الجزئيات فان العقل هو الذي يدرك ان هذه النار حارة أو مكة موجودة ولكن ادراكه لهذه الاشياء ليس ابتداء بمجرد تصوّر الطرفين ولا بتوسيط مقدمات عقلية، وانما بتوسيط احدى الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات ونحوها فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع ... وهكذا ثم يدرك بقوة أخرى بأن ما له هذا اللون الاصفر -مثلا- له هذا الطعم الحامض.

وقول الحكماء ان العقل لا يدرك الجزئيات فان غرضهم انه لا يدرك الجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية والا فليس المدرك للكليات والجزئيات الا القوة العاقلة، ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما وجود وادراك مع قطع النظر عنها غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات لا يحتاج الى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس.

ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسيط الآلة في خصوص الجزئيات؛ لأن الحسّ



بانفراده لا يفيد رأياً كلياً لأن حكمه مخصوص بزمان الاحساس فقط وإذا أراد ان يتجاوز الادراك الى الامور الكلية فلا بد أن يستعين بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيد منها الرأي الكلي، فالمشاهدات وكذلك المواترات تصلح لأن تكون مباديء يقتنص منها التصورات الكلية والتصديقات العامة بل لو لا تتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم الكلية والآراء العلمية، ولذا قيل (من فقد حسا فقد علما). وتفصيل هذه الابحاث يحتاج الى سعة من القول لا يساعد عليه هذا الكتاب.

٢- ان تكون العلة الخارجة هي القياس المنطقي، وهذا القياس على قسمين:

(القسم الاول) ان يكون حاضراً لدى العقل لا يحتاج الى إعمال فكر فلا بد أن يكون معلوله وهو اليقين بالنتيجة حاضراً أيضاً ضروري الثبوت، وهذا شأن المجربات والحدسية والفطريات التي هي من أقسام البديهيات اذ قلنا سابقاً ان المجربات والحدسية تعتمد على قياس خفي حاضر لدى الذهن والفطريات قضايا قياساتها معها، وانما سميت (ضرورية) لضرورة اليقين بها بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب.

والى هنا انتهى بنا القول الى استقصاء جميع البديهيات الست (التي هي أساس البراهين وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لناجر العلوم) والى استقصاء أسباب اليقين بها، فالاوليات علة يقينها من الداخل والمشاهدات والمواترات علتها من الخارج وهي الآلة الحاسة والثلاث الباقية علتها من الخارج أيضاً وليس هي الا القياس الحاضر.

(القسم الثاني) ان لا يكون القياس حاضراً لدى العقل فلا بد للحصول على اليقين من السعي لاستحضاره بالفکر والكسب العلمي، وذلك بالرجوع الى البديهيات (وهذا



هو موضع الحاجة الى البرهان)، فاذا حضر هذا القياس انتظم البرهان إما على طريق اللام او الإن، فاستحضار علة اليقين غير الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج الى النظر والتفكير، والذي يدعو الى هذا الاستحضار البديهة الاولى المذكورة في صدر البحث وهي استحاللة وجود الممكن بلا علة واذا حضرت العلة انتظم البرهان كما قلنا أي يحصل اليقين بالنتيجة وذلك بناء على البديهة الثانية وهي استحاللة تخلف المعلول عن العلة.

فاتضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج الى البرهان وسر الحاجة اليه وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكري لتحصيل كل برهان.

- ٦ -

البرهان اللمي مطلق وغير مطلق

قد عرفت ان البرهان اللمي ما كان الاوسط فيه علة لثبتت الاكبر للاصغر ومعنى ذلك انه علة للنتيجة، وهذا على نحوين:

١- ان يكون علة لوجود الاكبر في نفسه على الاطلاق ولاجل هذا يكون علة لثبتته للاصغر باعتبار ان المحمول الذي هو الاكبر هنا ليس وجوده الا وجوده لموضوعه وهو الاصغر وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه، كالمثال المتقدم وهو مثال عليه ارتفاع الحرارة لتمدد الحديدية، ويسمى هذا النحو (البرهان اللمي المطلق).

٢- ان لا يكون علة لوجود الاكبر على الاطلاق، وانما يكون علة لوجوده في الاصغر، ويسمى هذا النحو (البرهان اللمي غير المطلق). وانما صح ان يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وليس علة لنفس الاكبر، باعتبار أن وجود الاكبر في الاصغر



شيء وذات الـاـكـبـر شيء آخر فتكون علة وجود الأـكـبـر في الـاـصـغـر غير علة نفس الـاـكـبـر، والمقتضى لكون البرهان مـلـيـاً ليس الاـعـلـيـةـ الـأـوـسـطـ لـوـجـوـدـ الـاـكـبـرـ فيـ الـاـصـغـرـ سـوـاءـ كانـ عـلـةـ أـيـضـاـ لـوـجـوـدـ الـاـكـبـرـ فيـ نـفـسـهـ كـمـاـ فيـ النـحـوـ الـاـوـلـ أيـ البرـهـانـ الـلـمـيـ الـمـطـلـقـ اوـ كـانـ مـعـلـوـلـاًـ لـلـاـكـبـرـ فيـ نـفـسـهـ اوـ كـانـ مـعـلـوـلـاًـ لـلـاـصـغـرـ اوـ لـيـسـ مـعـلـوـلـاًـ لـكـلـ مـنـهـمـاـ.

مثال الاول وهو ما كان مـعـلـوـلـاًـ لـلـاـكـبـرـ قولـناـ: «ـهـذـهـ الـخـشـبـةـ تـتـحـرـكـ إـلـيـهـ النـارـ،ـ وـكـلـ خـشـبـةـ تـتـحـرـكـ إـلـيـهـ النـارـ تـوـجـدـ فـيـهـ النـارـ»ـ فـوـجـوـدـ النـارـ أـكـبـرـ وـحـرـكـةـ النـارـ أـوـسـطـ وـالـحـرـكـةـ عـلـةـ لـوـجـوـدـ النـارـ فـيـ الـخـشـبـةـ وـلـكـنـهـاـ لـيـسـ عـلـةـ لـوـجـوـدـ النـارـ مـطـلـقاـ،ـ بـلـ الـاـمـرـ بـالـعـكـسـ فـانـ حـرـكـةـ النـارـ مـعـلـوـلـةـ لـطـبـيـعـةـ النـارــ.

ومثال الثاني - وهو ما كان مـعـلـوـلـاًـ لـلـاـصـغـرـ - قولـناـ: «ـالـمـلـثـ زـوـاـيـاـهـ تـسـاـوـيـ قـائـمـيـنـ،ـ وـكـلـ مـاـ يـسـاـوـيـ قـائـمـيـنـ نـصـفـ زـوـاـيـاـ الـمـرـبـعـ»ـ فـالـاـوـسـطـ (ـمـسـاـوـةـ الـقـائـمـيـنـ)ـ مـعـلـوـلـ لـلـاـصـغـرـ وـهـوـ (ـزـوـاـيـاـ الـمـلـثـ)ـ:ـ وـهـوـ فـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ عـلـةـ لـثـبـوـتـ الـاـكـبـرـ (ـنـصـفـ زـوـاـيـاـ الـمـرـبـعـ)ـ لـلـاـصـغـرـ (ـزـوـاـيـاـ الـمـلـثـ)ـ.

ومثال الثالث وهو ما لم يكن مـعـلـوـلـاًـ لـكـلـ منـ الـاـصـغـرـ وـالـاـكـبـرـ نحوـ: «ـهـذـاـ الـحـيـوـانـ غـرـابـ،ـ وـكـلـ غـرـبـ أـسـوـدـ»ـ فـالـغـرـابـ وـهـوـ الـأـوـسـطـ لـيـسـ مـعـلـوـلـاًـ لـلـاـصـغـرـ وـلـاـ لـلـاـكـبـرـ مـعـ انهـ عـلـةـ لـثـبـوـتـ وـصـفـ السـوـادـ هـذـاـ الـحـيـوـانــ.

معنى العلة في البرهان الـلـمـيـ

قلـناـ:ـ انـ الـبـرـهـانـ الـلـمـيـ ماـ كـانـ فـيـهـ الـاـوـسـطـ عـلـةـ لـثـبـوـتـ الـاـكـبـرـ لـلـاـصـغـرـ وـقـدـ يـسـبـقـ ذـهـنـ الـطـالـبـ إـلـيـهـ أـنـ الـمـرـادـ مـنـ الـعـلـةـ خـصـوـصـ الـعـلـةـ الـفـاعـلـيـةـ وـلـكـنـ فـيـ الـوـاقـعـ أـنـ الـعـلـةـ



تقال على أربعة أنواع والبرهان العلمي يقع بجميعها وهي:

١- (العلة الفاعلية) أو الفاعل أو السبب أو مبدأ الحركة، ما شئت فعبر، وقد يعبر عنها بقولها (ما منه الوجود) ويقصدون المفهوم والمفهود للوجود^(١) أو المسبب للوجود كالبني للدار والنجار للسرير والأب للولد ونحو ذلك، ومثال أخذ الفاعل في البرهان: «لم صار الخشب يطفو على الماء؟» فيقال: لأن الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي». ومثاله أيضاً ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة.

٢- (العلة المادية) أو المادة التي يحتاج إليها شيء ليتكون ويتتحقق بالفعل بسبب قيوله للصورة، وقد يعبر عنها بقولهم (ما فيه الوجود) كالخشب والمسمار للسرير والجص والأجر والخشب ونحوها للدار والنطفة للمولود.

ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم: «لم يفسد الحيوان؟» فيقال: لأنه مركب من الأضداد».

٣- (العلة الصورية) أو الصورة، وقد يعبر عنها بقولهم: (ما به الوجود) أي الذي يحصل به الشيء بالفعل فإنه ما لم تقترب الصورة بالمادة لم يتكون الشيء ولم يتحقق كهيئه السرير والدار وصورة الجنين التي بها يكون إنساناً، ومثال أخذ الصورة في البرهان قولهم: «لم كانت هذه الزاوية قائمة؟» فيجاب: لأن ضلعيها متعامدان».

٤- (العلة الغائية) أو الغاية، وقد يعبر عنها بقولهم: (ما له الوجود) أي التي لا جلها وجد الشيء وتكون كالجلوس للكرسي والسكنى للبيت، ومثال أخذ الغاية في البرهان

(١) قد يقصد بعضهم من تعبير «ما منه الوجود» خصوص المفهوم للوجود أي الحال المصور، والفاعل بهذا المعنى هو خصوص الباري تعالى، وأما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقه وهو ما عدا الله تعالى من الأسباب، فيعبر عنه «ما به الوجود».



قولهم: «لم أنسأت البيت؟ فيجيب: لكي اسكنه» و «لم ير تاض فلان؟ فيجاب: لكي يصح». وهكذا.

- ٨ -

تعقيب وتوضيح في اخذ العمل حدوداً وسطى

لا شك انها يحصل البرهان على وجه يجب ان يعلم الذهن بوجود المعلول عند العلم بوجود العلة اذا كانت العلة على وجه اذا حصلت لابد أن يحصل المعلول عندها، ومعنى ذلك ان العلة لابد أن تكون كاملة تامة السببية والا اذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به.

وعليه يمكن للمتأمل ان يعقب على كلامنا السابق فيقول: ان العلة التامة التي لا يختلف عنها المعلول هي الملتئمة من العلل الاربع في الكائنات المادية أما كل واحدة منها فليست بعلة تامة فكيف صح ان تفرضوا وقوع البرهان اللمي في كل واحدة منها؟

وهذا كلام صحيح في نفسه ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللمي في واحدة من الاربع ففي موضوع تكون العلل الباقية مفروضة الوجوه متحققة وان لم يصرح بها فيلزم حيئن من فرض وجود تلك العلة التي أخذت حداً أو سط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلل، لا لأنه يكتفي باحدى العلل الاربع مجرد في التعليل ولا لأن الواحدة منها هي مجموع العلل بل لأنها حسب الفرض لا ينفك وجودها عن وجود جميعها فتكون كل واحدة مشتملة على الباقي بالقوة وقائمة مقامها، ولذلك عن كل واحدة من العلل كيف يكون فرض وجودها فرضاً للباقي فنقول:

أما العلة الصورية فإنه اذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل



لأن فعلية الصورة فعلية لذاتها فلابد مع فرض وجود المعلول ان تكون العلل كلها حاصلة والا لما وجد وصار فعليا.

وكذا (العلة الغائية) فانها يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول؛ لأن الغاية في وجودها الخارجي متاخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة له وانما العلة له هي الغاية بوجودها الذهني العلمي.

وأما (العلة المادية) فانه في كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل كما لو وضعت البذرة مثلا في أرض طيبة في الوقت المناسب وقد سقطت الماء فلابد أن يحصل النبات باعتبار ان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن الا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد التام؛ لأنه اذا طلبت المادة -عند استعدادها- بسان حالها أن يفيض بارئ الكائنات عليها الوجود فانه تعالى لا يخل في ساحتها فلابد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها، واذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول؛ لأن معنى حصول الصورة كما سبق حصول المعلول بالفعل.

نعم، بعض الامور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل، وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علة محركة خارجة كاستعداد النخلة للثمر، فانها تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح والتلقيح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح، ومن هذا الباب الامور الصناعية، فان مجرد استعداد الخشب لان يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل ما لم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب، وعليه لا يقع البرهان العلمي في امثال هذه المواد فلا تقع كل مادة حداً او سط، فلذا لا يصح أن يعلل كون الشيء كرسيا بقولنا: لأنه خشب.

واما (العلة الفاعلية) فليس يحجب من فرض الفاعل في كثير من الاشياء وجود



المعلول بل لا يؤخذ حدًّا او سط الا اذا كان فاعلا تماما بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره كما اذا دل على استعداد المادة وجود جميع الشرائط فيها اذا كان المعلول من الامور الطبيعية المادية، وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد فالفاعل بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلا تماما كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلا بالفعل.

ومن هذا الكلام يعلم ويتبين أنه ليس على المطلوب الواحد في الحقيقة الا برهان ملبي واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة وان تعدد البراهين -بحسب الظاهر- بتعذر العلل حسب اختلافها، فالسؤال بلم انها يتطلب به معرفة العلة التامة فإذا أجيبي بالعلة الناقصة، فإنه لا ينقطع السؤال بلم، وما دام هنا شرط او جزء من العلة لم يذكر فالسؤال باق حتى يحاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة، وحينئذ يسقط السؤال بلم وينقطع.

- ٩ -

شروط مقدمات البرهان

ذكروا مقدمات البرهان شرط ارتفت في أكثر عبارتهم إلى سبعة وهي:

١- أن تكون المقدمات كلها يقينية (وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهانا وتقديم أيضا معنى اليقين هنا). فلو كانت احدى مقدمتيه غير يقينية لم يكون برهانا وكان إما جديلا أو خطابيا أو شعريا أو مغالطيا على حسب تلك المقدمة، ودائما يتبع القياس في تسميتها أحسن مقدماته.

٢- أن تكون المقدمات اقدم وأسبق بالطبع من النتائج؛ لأنها لا بد أن تكون علا لها



بحسب الخارج، وهذا الشرط مختص ببرهان (لم).

٣- أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصل بها إلى النتائج، فان الاقدم في نفس الامر وهو الاقدم بالطبع شيء والاقدم بالنسبة اليها وبحسب عقولنا شيء آخر، فانه قد يكون ما هو الاقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة الى عقولنا لأن يكون العلم بالمللول أسبق واقدم من العلم بها، فانه لا يجب في كل ما هو اقدم بحسب الطبع ان يكون أقدم عند العقل في المعرفة.

٤- أن تكون أعرف عند العقول من النتائج ليصح أن نعرفها؛ لأن المعرف يجب أن يكون اعرف من المعرف، ومعنى اتها اعرف ان تكون اكثراً وضوحاً وقيمتها تكون سبباً لوضوح النتائج بداعه ان الوضوح واليقين يجب ان يكون اولاً وبالذات للخدمات وثانياً وبالعرض للنتائج.

٥- ان تكون مناسبة للنتائج ومعنى مناسبتها ان تكون محمولةها ذاتية أولية لموضوعاتها على ما سيأتي من معنى الذاتي والاؤتي هنا لان الغريب لا يفيد اليقين بها لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما، وبعبارة أخرى كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفا «فان الغريبة لا تكون عللاً ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادئ البرهان عللاً فلا تكون مبادئ البرهان عللاً للنتيجة».

٦- أن تكون ضرورية اما بحسب الضرورة الذاتية او بحسب الوصف، وليس المراد من (الضروري) هنا المعنى المقصود منه في القياس فانه اذا قيل هناك: (كل حب بالضرورة) يعني به أن كل ما يوصف بأنه (ح) كيما اتفق وصفه به فهو موصوف بأنه (ب) بالضرورة وان لم يكن موصوفاً بأنه (ح) بالضرورة، وأما هنا فيعنيون به المشروطة العامة أي ان كل ما يوصف بأنه (ح) بالضرورة فإنه موصوف بأنه (ب).



٧. أن تكون كلية، وهنا أيضاً ليس المراد من (الكلية) المعنى المراد في القياس، بل المراد أن يكون ممولاً على جميع أشخاص الموضوع في جميع الأزمنة قوله أولياً وإن كان الموضوع جزئياً أو مهماً فالكلية هنا يصبح أن تقابلها الشخصية، والمقصود من معنى الكلية في القياس أن يكون المحمول ممولاً على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان، ولم يكن الحمل أولياً فتقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملة.

وهذا الشرطان الآخرين يختصان بالنتائج الضرورية الكلية فلو جوزنا أن تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كافية فما كان بأي في أن تكون أحدى المقدمات ممكنة أو غير كافية بذلك المعنى من الكلية؛ لأنها ليس يجب في جميع مطالب العلوم أن تكون ضرورية أو كافية إلا أن يراد من الضرورية ضرورية الحكم وهو الاعتقاد الثاني وإن كانت جهة القضية هي الامكان فإن اليقين - كما تقدم - يجب أن يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن زواله، ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الأول.

١٠ -

معنى الذاتي في كتاب البرهان

تقدّم انه يشترط في مقدمات البرهان ان تكون المحمولات ذاتية للموضوعات، وللذاتي في عرف المنطقين عدة معانٍ احدهما الذاتي في كتاب البرهان، ولا بأي ببيانها جمِيعاً ليتضح المقصود هنا فنقول:

- ١- الذاتي في باب الكليات ويقابله (العرضي)، وقد تقدّم في الجزء الأول.
- ٢- الذاتي في باب الحمل والعرض ويقابله (الغريب) اذا يقولون: «ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية». وهو له درجات وفي الدرجة الاولى ما كان



موضوعه مأخوذا في حده كالانف في حد الفطosome حينما يقال (الانف افطس) فهذا المحمول ذاتي لموضوعه؛ لأنه اذا أريد تعريف الافطس أخذ الانف في تعريفه.

ثم قد يكون موضوع المعروض له مأخوذا في حده كحمل المفهوم على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ في تعريف المفهوم ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل، وقد يكون جنس المعروض له مأخوذا في حده كحمل المبني على الفعل الماضي مثلا فان الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده، وقد يكون معرفة الجنس مأخوذا في حده كحمل الموصوب على المفعول المطلق مثلا فان المفعول المطلق لا يؤخذ في حد الموصوب ولا جنسه، وهو المفعول يؤخذ في حده بل معرفة المفعولة وهو الكلمة تؤخذ في حده، ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال: (المحمول الذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو احد مقوماته واقعا في حده)؛ لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معرفته؛ لأنه يدخل في حده وكذا معرفة جنسه كذلك.

٣- (الذاتي) في باب الحمل أيضا وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافيا لانتزاع المحمول بدون حاجة الى ضم شيء اليه وهو الذي يقال له: (المتنزع عن مقام الذات) ويعادله ما يسمى المحمول بالضمية مثل حمل المفهوم على الوجود وحمل الايض على الايض لا مثل حمل المفهوم على الماهية وحمل الايض على الجسم، فان هذا هو المحمول بالضمية، فان الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل لعراض الوجود عليها والجسم ايض ولكن لا بذاته بل لضم الايض اليه وعراضه عليه بخلاف حمل المفهوم على الوجود فانه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود وكذا حمل الايض على الايض فانه ايض بذاته بدون ضم ايض آخر اليه فهو ذاتي له.



٤- (الذاتي) في باب الحمل أيضاً ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الآخرين فيقال الحمل الذاتي ويقال له الاولي أيضاً ويقابلة الحمل الشائع الصناعي وقد تقدم ذلك في الجزء الاول.

٥- (الذاتي) في باب العلل ويقابلة (الاتفاقية) مثل ان يقال: اشتعلت النار فاحتراق الحطب وابرق السماء فقصف الرعد، فإنه لم يكن ذلك اتفاقياً بل اشتعال النار يتبعه احراق الحطب، اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته لا مثل ما يقال: فتح الباب فابرق السماء او نظري فلان فاحتراق حطبي او حسدي فلان فأصابني مرض، فان هذه وأمثالها تسمى أموراً اتفاقية.

اذا عرفت هذه المعاني للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعنى الاول والثاني ويجملهما في البيان ان يقال:

«الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع أو الموضع أو احد مقوماته يؤخذ في حده».

١١-

معنى الاولي

والمراد من **الاولي** هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أي لا يحتاج الى واسطة في العروض في حمله على موضوعه كما نقول: حسم ابيض وسطح ابيض فان حمل ابيض على السطح حمل اولي اما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة في العروض لان حمل ابيض على السطح أولاً وبالذات وعلى الجسم ثانياً وبالعرض والتدقيق في معنى الذاتي وال الاولي له موضع آخر لا يسعه هذا المختصر.



ولكن ما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقه المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب بمعنى **الأولي** المذكور هنا، فوّقعت من أجل ذلك اشتباهات كثيرة نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين الذاتي **والاولي** ولا نخلط احدهما بالآخر.

الفصل الثاني
صناعة الجدل

صناعة الجدل أو آداب المنازرة

ونضعها في ثلاثة مباحث: الاول في القواعد والاصول الثاني في الموضع الثالث في الوصايا.

المبحث الاول- القواعد والاصول

- ١ -

مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة -ككل صناعة- مصطلحات خاصة بها وآلآن نذكر بعضها في المقدمة للحاجة فعلا ونرجئ الباقي الى موضعه.

١- الكلمة (الجدل) إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة بالكلام، مقارناً غالباً لاستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والانصاف، ولذا نهت الشريعة الاسلامية عن المجادلة لا سيما في الحج والاعتكاف.

وقد نقل مناطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن بصددها والتي تسمى باليونانية (طوبيقا).

وهذه لفظة (الجدل) أنسب الالفاظ العربية الى معنى هذه الصناعة على ما سيأتي توضيح المقصود بها حتى من مثل لفظ المنازرة والمحاورة والباحثة، وان كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة في الجملة كما استعملت كلمة (المناظرة) في هذه الصناعة أيضا، فقيل (آداب المنازرة) وألفت بعض المتون بهذا الاسم.

وقد يطلقون لفظ (الجدل) أيضا على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكرة



استعمالها فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزם للغير والخاري على قواعد الصناعة، وقد يقال له أيضا: القياس الجدل أو الحجة الجدلية أو القول الجدلية، أما مستعمل الصناعة فيقال له: (مجادل) و (جدلي).

٢- **كلمة (الوضع):** ويراد بها هنا (الرأي المعتقد به أو الملزם به) كالمذاهب والملل والنحل والأديان والآراء السياسية والاجتماعية والعلمية وما إلى ذلك، والانسان كما يعتقد الرأي ويدافع عنه لانه عقیدته قد يعتقد لغرض آخر فيتعصب له ويلزمه وان لم يكن عقيدة له فالرأي على قسمين: رأي معتقد به ورأي ملزם به وكل منها يتعلّق به غرض الجدل لاثباته أو نقضه فأراد اهل هذه الصناعة ان يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة فاستعملوا كلمة (الوضع) اختصاراً ويريدون به مطلق الرأي الملزّم سواء أكان معتقداً به أم لا.

كما قد يسمون أيضا نتيجة القياس في الجدل (وضعاً) وهي التي تسمى في البرهان (مطلوبياً). وعلى هذا يكون معنى الوضع قريباً من معنى الدعوى التي يراد اثباتها أو ابطالها.

- ٢ -

وجه الحاجة إلى الجدل

ان الانسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها فتتألف بالقياس الى كل وضع طائفتان: طائفة تناصره وتحافظ عليه وأخرى تريد نقضه وهدمه وينجر ذلك الى الماناظرة والجدل في الكلام، فيلتمس كل فريق الدليل والحجّة لتأييد وجهة نظره وافحاص خصميه



أمام الجمهور.

والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب، ولكن هناك من الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ به في جملة من الواقع واللجوء الى سبيل آخر وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده، وهنا تنبثق الحاجة الى الجدل فانه الطريقة المفيدة بعد البرهان.

اما الاسباب الداعية الى عدم الاخذ بالبرهان فهي أمور:

١- إن البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن ان يستعمله كل من الفريقين المتنازعين لأن الحق واحد على كل حال فإذا كان الحق مع أحد الفريقين فان الفريق الآخر يتتجه الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه.

٢- إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانية اذا لم تكن من المشهورات الذايغات بينهم وغرض المجادل على الاكثر افحام خصمه أمام الجمهور، فيتتجه هنا الى استعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية وان كان الحق في جانبه ويمكنه استعمال البرهان.

٣- إنه ليس كل أحد يقوى على اقامة البرهان أو ادراكه فيتتجه المنازع الى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن ادراكه.

٤- إن المبتدئ في العلوم قبل الوصول الى الدرجة التي يتمكن فيها من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج الى ما يمرّن ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان كما قد يحتاج الى تحصيل القناعة والاطمئنان الى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها، وليس له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل.

وبمعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوة الحاجة الى الجدل ونستطيع أن نحكم بأنه



يجب لكل من تهمه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والأراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها، والمتكفل بذلك هذا الفن الذي عنى به متقدمو الفلاسفة من اليونانيين وأهمهم المتأخرون في الدورة الإسلامية اهتماماً لا مبرر له عدا فئة قليلة من أعلام العلوم كالرئيس ابن سينا والخواجة نصير الدين الطوسي إمام المحققين.

٣-

المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان، فلابد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفترقان فيه فنقول:

١- إن البرهان لا يعتمد إلا على المقدمات التي هي حق من جهة ما هو حق لتنتج الحق، أما (الجدل) فانها تعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هي مسلمة، ولا يشترط فيها أن تكون حقيقةً وإن كانت حقيقةً واقعاً، اذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق كما قلنا بل أنها يطلب افهام الخصم وإلزامه بالمقدمات المسلمة سواء أكانت مسلمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والذائعات أم مسلمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم أم مسلمة عند شخص الخصم خاصة.

٢- إن الجدل لا يقوم إلا بشخصين متخصصين اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله الى الحقائق، فيقوم بين شخصين كالجدل وقد يقيمه الشخص ليناجي به نفسه ويعلمها لتصل الى الحق.

٣- إنه تقدم في البحث السابق ان البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يقيمه كل



من الفريقين المتنازعين، اما الجدل فانه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه إلزام الخصم وافحame لا الحق بما هو حق، وما دام انه يعتمد على المشهورات والسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي، بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيراً من الادلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد بينما ان البرهان لا يكون الا واحداً لا يتعدد في المسألة الواحدة وان تعدد ظاهراً بتعدد العلل الأربع على ما تقدم في بحث البرهان .

٤- إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان، اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتعميل، فالجدل أعم من البرهان من جهة الصورة غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء.

٤٠

تعريف الجدل

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بما يلي: انه (صناعة علمية يقتدر بها -حسب الامكان- على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق على وجه لا تتجه عليه مناقضة).

وإنما قيد التعريف بعبارة (حسب الامكان)، فلأجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح في كونه صاحب صناعة كعجز الطبيب مثلاً عن مداواة بعض الامراض فإنه لا ينفي كونه طبيباً.

ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي:



(الجدل صناعة تمكن الانسان من اقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من رد حاسب الارادة ومن الاحتراز عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع).

٥.

فوائد الجدل

ما تقدم تظهر لنا الفائدة الاصلية من صناعة الجدل ومنفعتها المقصودة بالذات وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأييدها ومن إلزام الميطلين والغلبة على المشعوذين وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك، وهذه الصناعة فوائد أخرى تقصد منها بالعرض نذكر بعضها:

١- رياضة الذهان وتقويتها في تحصيل المقدمات واكتسابها اذ يتمكن ذو الصناعة من ايراد المقدمات الكثيرة والمفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطالب العلمية وغيرها.

٢- تحصيل الحق واليقين في المسألة التي تعرض على الانسان فانه بالقوة الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليف المقدمات لكل من طرف الایجاب والسلب في المسألة، وحيثئذ بعد الفحص عن حال كل منها والتأمل فيها قد يلوح الحق له فيميز أنه في أي طرف منها ويزيف الطرف الآخر الباطل.

٣- التسهيل على المتعلم المبتدئ لعرفة المصادرات في العلم الطالب له بسبب المقدمات الجدلية اذ انه بادئ بدء قد ينكرها ويستوحش منها لانه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها، والمقدمات الجدلية تفيده التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بها فيطمئن اليها قبل الدخول في العلم ومعرفة براهنها.



٤- وتنفع هذه الصناعة أيضا طالب الغلبة على خصومه اذ يقوى على المحاورة والمخاومة والمراؤغة وان كان الحق في جانب خصميه فيستظاهر على خصميه الضعيف عن مجادلته ومجاراته لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه المنازعات في الآراء السياسية والاجتماعية.

٥- وتنفع أيضا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات.

٦- وتنفع أيضا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اخذوا المحاماة والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم، فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفة هذه الصناعة بل انها جزء من مهنتهم في الحقيقة.

- ٦ -

السؤال والجواب

تقديم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلي شخصان: (احدهما) محافظ على وضع وملتزم له وغاية سعيه ألا يلزم الغير ولا يفحمه، و (ثانيهما) ناقض له وغاية سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه.

و (الاول) يسمى (المجيب)، واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه اما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسليم طائفة معينة، و (الثاني) يسمى (السائل) واعتماده في نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وان لم تكن مشهورة.

وللتروضيح سر التسمية بالسائل والمجيب نقول: ان الجدل انها يتم بأمررين سؤال وجواب وذلك؛ لأن المقصود الاصلي من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الاربع:



- ١- ان يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلة الى خصميه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام بان يقول: (هل هذا ذاك؟) أو (أليس اذا كان كذا فكذا؟) ويتدرج بالسئلة من بعيد عن المقصود الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسليم الخصم من دون أن يشعره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أية ناحية يريد مهاجمته منها حتى لا يراوغ ويختال في الجواب.
- ٢- ان يستلّ السائل من خصميه من حيث يدرى ولا يدرى الاعتراف والتسليم بالمقولات التي تستلزم نقض وضعه المحافظ عليه.
- ٣- ان يؤلف السائل قياسا جديريا مما اعترف وسلم به خصميه (المجيب) بعد فرض اعترافه وتسليمه ليكون هذا القياس ناقضا لوضع المجيب.
- ٤- أن يدافع المحافظ (المجيب) ويخلص عن المهاجمة - ان استطاع - بتأليف قياس من المشهورات التي لا بد ان يخضع لها السائل والجمهور.

وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي التي تظهر بها المهارة والذكاء في توجيه الائمة والخلص من الاعتراف او الالزام، ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق، والمقصود من صناعة الجدل اتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعة فيها.

ونحن يمكننا ان نتوسع في دائرة هذه الصناعة فتتعدى هذه الطريقة المتقدمة الى غيرها بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات او المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع لغرض افحام الخصوم على أي نحو يتفق هذا التأليف، وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الاربع بترتيبها، ولعل تعريف الجدل المتقدم



لا يأبى هذه التوسيعة.

بل يمكن ان نتعدى الى أبعد من ذلك حينئذ، فلا شخص الصناعة بالمشافهة بل نتعدى بها الى التحرير والمكاتبة، وفي هذه العصور لا سيما الاخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف اكثر ما تجرب المناقشات والمجادلات في الكتابة وتتبني على المسلمات والمشهورات على غير الطريقة البرهانية من دون ان تتألف صورة سؤال وجواب، ومع ذلك نسميها قياسات جدلية او ينبغي أن نسميها كذلك وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا ضير في دخولها في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها.

- ٧ -

مبادئ الجدل

اشرنا فيها سبق الى ان مبادئ الجدل الاولية التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات وان المشهورات مبادئ مشتركة بالنسبة الى السائل والمجيب والسلمات مختصة بالسائل.

كما أشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدلي ان يستعملها في قياسه، أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فانه يعد مغالطة من الجدلي؛ لانه في استعمال أية قضية لا يدعى انها في نفس الامر حق، وانما يقول: ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه القضية ويعترف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدى كل أحد.

ثم انا أشرنا في بحث (المشهورات) ان للشهرة اسبابا توجبها، وذكرنا أقسام



الشهورات حسب اختلاف اسباب الشهرة فراجع، والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية بل هي أمر عارض وكل عارض لابد له من سبب، وليس هي كحقيقة الحق التي هي أمر ذاتي للحق لا تعلل بعلة.

وبسبب الشهرة لابد ان يكون أمرا تألفه الاذهان وتدركه العقول بسهولة ولو لا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشاعوا بينهم.

وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو: اذا كانت الشهرة لا تستغني عن السبب فكيف جعلتم المشهورات من المبادئ الاولية أي ليست مكتسبة؟

والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحيه لدى الجمهور تكون أذهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتفت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت اليها وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بمحاجة سببه، وهذا من قبيل القياس الخفي في المجربات والفتراءات التي قياساتها معها على ما أوضحتناه في موضعه فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي لحصول العلم بها عدوها من المبادئ غير المكتسبة نظرا الى أن حصول العلم فيها عن سبب خفي غير ملحوظ للعلم ومحظوظ عنه لوضوحيه لديه.

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مبادئ الجدل فان الشهرة تختلف بحسب اختلاف الاسباب في كيفية تأثيرها في الشهرة، وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثة أقسام:

- ١- المشهورات الحقيقية: وهي التي لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها.
- ٢- المشهورات الظاهرة: وهي المشهورات في بادئ الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل، مثل قوله: (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) فانه يقابل المشهور الحقيقي



وهو: (لا تنصر الظالم وان كان أخاك).

٣- الشبيهة بالمشهورات وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون حال مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لا طلاق الشوارب تقليداً البعض الملوك والامراء فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان.

ولا يصلح للجدل الا القسم الاول دون الاخرين أما الظاهرية فانها تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي، وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما سيأتي في صناعة المغالطة.

-٨-

مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمة أن يكون من المباديء بل المقدمة أما أن تكون نفسها من المبادئ أو تنتهي إلى المبادئ، وعليه فمقدمات القياس الجدلية يجوز أن تكون في نفسها مشهورة، ويجوز أن تكون غير مشهورة ترجع إلى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بدائية و تكون نظرية تنتهي إلى البدائية.

والرجوع إلى المشهورة على نحوين:

أ-أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقاييسة إلى المشهورة، وتسمى (الم المشهورة بالقرائن). والمقارنة بين القضيتين اما لتشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها، وكل من التشابه والتقابض يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة احدهما إلى تصور شهرة الثانية،

وان لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجبا وإنما تكون شهرة احداهم مقرونة بشهرة الآخرى.

مثال التشابه: قولهم: اذا كان اطعام الضيف حسنا فقضاء حوائجه حسن أيضا، فان حسن اطعام الضيف مشهور وللتشابه بين الاطعام وقضاء الحاجات تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف، ومثال التقابل: قولهم: اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا كانت الاساءة الى الاعداء حسنة فان التقابل بين الاحسان والاساءة وبين الاصدقاء والاعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنة والمقاييسة.

ب- أن تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات متوج لها
بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة، نظير المقدمة النظرية في
البرهان اذا كانت مكتسبة من مقدمات بدئية.

9

مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابلها فانها تسمى (مسألة الجدل)، وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءا من قياسه هي نفسها تسمى (مقدمة الجدل).

اذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في نقض الوضع الذي يراد تقضيه تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتتجنبها نذكر بعضها: (منها): أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله، فان السؤال عنها



معناه جعلها في معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المجيب على انكارها ومخالفة المشهور، فلو التجأ السائل لإيراد المشهورات فليذكرها على سبيل التمهيد لقواعد التي يريد أن يستفيد منها لنقض وضع المجيب، باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لا مفر من الاعتراف بها.

و (منها): أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن لميتها (عليتها) لأن مثل هذا السؤال إنما يرتبط بالتعلم والاستفادة لا بالجدل والمعالبة بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه في ينبغي أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ أو على سبيل السؤال عن رأيه، وقوله في الماهية بأن يسأل هكذا: (هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أولاً؟) أو يسأل هكذا: (لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حدده اذن؟).

وكذلك السؤال في اللمية لابد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لا عن أصل العلية.

١٠ -

مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والادبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به، ويستثنى من ذلك قضايا لا تطلب بالجدل:

منها (المشهورات الحقيقة المطلقة) لأنها لما كانت بهذه الشهرة لا يسع لأحد انكارها والتشكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجة، وحكمها من هذه الجهة حكم البدويات فانها لا تطلب بالبرهان، ويجتمعها أنها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجة.



ومن ينكر المشهورات لا تنفع معه حجة جدلية، لأن معنى اقامتها ارجاعه الى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضا، ومثل هذا المنكر للمشهورات لا رد له الا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه: فمن ينكر مثل حسن عبادة الخالق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب، ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه، ومنكر مثل أن النار حارة يكوى بها ليحس بحرارتها.

نعم، قد يطلب المشهور بالقياس الجدل في مقابل المشاغب كما تطلب القضية الاولية بالبرهان في مقابل المغالط.

أما المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحججة الجدلية في مقابل من لا يراها مشهورة أو لا يعترف بشهرتها لينبهه على شهرتها بها هو أعرف وأشهر.

ومنها (القضايا الرياضية ونحوها) لأنها مبنية على الحس والتجربة فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك.

١١-

أدوات هذه الصناعة

عرفنا فيها سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات، غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة (بأن يتمكن المجادل من الانتفاع بالمشهورات وال المسلمات في وقت الحاجة عند الاحتياج على خصميه أو عند الاحتراز من الانقطاع والمغلوبية) ليس بالامر الهين كما قد يبدو لأول وهلة، بل يحتاج الى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة



في كل صناعة، ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات للملكة اذا استطاع الانسان أن يجوز عليها فان لها الاثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدل من بلوغ غرضه، ونحن واصفون هنا هذه الادوات.

وليعلم الطالب انه ليس معنى معرفة وصف هذه الادوات انه يكون حاصلا عليها فعلاً بل لابد من السعي لتحصيلها بنفسه عملاً واستحضارها عنده، فان من يعرف معنى المشار لا يكون حاصلاً لديه ولا يكون ناشر للخشب بل الذي ينشره من تمكن من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب، نعم معرفة او صاف الآلة طريق تحصيلها والانتفاع بها.

والادوات الأربع المطلوبة هي كما يلي:

(الاداة الاولى) أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها ويعدها في ذاكرته لوقت الحاجة وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب، وأن يميز بين المشهورات الحقيقة وغيرها وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهرة من قضية الى أخرى.

فإذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فان احتاج الى استعمال مشهور: كان حاضراً لديه متمكناً به من الاحتجاج على خصميه.

وهذه الاداة لازمة للجدل؛ لأنه لا ينبغي له أن ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأنى ويطلب التذكرة أو المراجعة فإنه يفوت غرضه ويعد فاشلاً لأن غايتها آنية وهي الغلبة على خصميه أمام الجمهور.

فيفوت غرضه بفوات الاوان على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان فان تأنى



وطلبه للتذكر والتأمل لا ينقصه ولا ينافي غرضه من تحصيل الحقيقة ولو بعد حين.

وما ينبغي أن يعلم أن هذه الملكة (ملكة استحضار المشهور عند الحاجة) يجوز أن تبعض بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص به: فالمجادل في الأمور الدينية مثلاً يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة، ومن يجادل في السياسة إنما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط ... وهكذا في سائر المذاهب والأراء، وعليه فلا يجب في الجدل المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والأراء.

(الاداة الثانية) القدرة والقوة على التمييز بين معاني الالفاظ المشتركة والمنقوله والمشككة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة وما اليها من أحوال الالفاظ والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطراً من غموض واشتباه فيها حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في ايرادها في حججه، بل يتبع وجه الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال.

وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لعرفة المشترك اللغطي وتمييزه عن المشترمعنوي ولعرفة باقي أحوال اللفظ: لا يسعها هذا الكتاب المختصر، ولأجل أن يتتبه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثلاً لذلك فنقول:

لو اشتبه لفظ في كونه مشتركاً لفظياً أو معنوياً فإنه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع إلى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات مثل كلمة (قوة) فإنها تستعمل بمعنى القدرة، كقولنا قوة المشي والقيام مثلاً وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الآخرين ناطق بالقوة والبذرة شجرة بالقوة، فلو شككنا في أنها موضوعة لمعنى



أعم او لكل من المعنين على حدة فانه يمكن أن نقيس اللفظ الى ما يقابلة فنرى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابل له لفظ آخر وليس له مقابل واحد فمقابل القوة بالمعنى الاول الضعف ومقابلا لها بالمعنى الثاني الفعلية، ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنين لا معنى واحدا والا لكان لها مقابل واحد.

وكذلك يمكن ان تستظهر ان للغفظة معنين على نحو الاشتراك اللغظي اذا تعدد جمعها بتعدد معناها مثل لفظة (أمر) فانها بمعنى شيء تجمع على (أمور) وبمعنى طلب الفعل تجمع على (اوامر)، فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد.

ثم ان كثيرا ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ فينحو كل فريق من المتنازعين منحي من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منهما ان المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما، ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع ان يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين، ويمكن التمثيل بذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية الله فيمكن ان يريد من يحيى الرؤية هي الرؤية القلبية أي الادراك بالعقل بينما أن المقصود من يحيى لها هي الرؤية بمعنى الادراك بالبصر، فتفصيل معنى الرؤية وبيان أن لها معنين قد يزيل الخلاف والمغالطة، هكذا يمكن كشف النزاع في كثير من الابحاث، وهذا من فوائد هذه الاداة.

(الاداة الثالثة) القدرة والقوة على التمييز بين المتشابهات سواء كان التمييز بالفصول أو بغيرها، وتحصل هذه القوة (الملكة) بالسعى في طلب الفروق بين الاشياء المتشابهة تشابها قريبا لا سيما في تحصيل وجوه اختلاف احكام شيء واحد، بل تحصل بطلب المباينة بين الاشياء المتشابهة بالجنس.

وتظهر فائدة هذه الاداة في تحصيل الفصول والخواص للاشياء فيستعين بذلك



على الحدود والرسوم، وتنظر الفائدة للمجادل كما لو ادعى خصميه مثلاً ان شيئاً همها حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر او أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما فانه أي المجادل اذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف أحکامهما ينكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلاً: ان قياسك الذي ادعيته قياس مع الفارق.

مثاله: ما تقدم في بحث المشهورات في دعوى منكر الحسن والقبح العقليين اذ استدل على ذلك بانه لو كان عقلياً لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر، فاعتقد المستدل أن حكمي العقل في المسألتين نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح، وقد أوضحتنا هناك الفرق بين العقليين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياساً مع الفارق، وهذا المثال أحد موارد الانتفاع بهذه الاداة.

(الاداة الرابعة) القدرة على بيان التشابه بين الاشياء المختلفة عكس الاداة الثالثة سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعراضيات، وتحصل هذه القدرة (الملكة) بطلب وجوه التشابه بين الأمور المتباعدة جداً أو المتجانسة وبحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان أمراً عديمياً.

ويجوز أن يكون وجهاً للتشابه نسبة عارضة، والحدود في النسبة اما ان تكون متصلة أو منفصلة:

اما المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوباً أو منسوباً اليه في الطرفين أو انه في أحد الطرفين منسوباً وفي الثاني منسوباً اليه فهذه ثلاثة أقسام: (مثال الاول) ما لو قيل: نسبة الامكان الى الوجود كنسبة الى العدم، و (مثال الثاني) ما لو قيل: نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها، و (مثال الثالث) ما لو قيل: نسبة النقطة الى الخط كنسبة الخط الى



السطح.

أما المنفصلة فيها اذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلاً كما لو قيل: نسبة الاربعة الى الشهانية كنسبة الثلاثة الى الستة.

وفائدة هذه الاداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداة السابقة، فان هذه الاداة تنفع لتحصيل الجنس وشبيه الجنس والاداة السابقة تنفع في تحصيل الفصوص والخواص كما تقوم.

وتنفع هذه الاداة في إلحاقي بعض القضايا ببعض آخر في الشهرة أو في حكم اخر ببيان ما به الاشتراك في موضوعيهما بعد أن يعلل الحكم بالامر المشترك كما في التمثيل.

وتنفع هذه الاداة أيضاً الجدلية فيها لو ادعى خصميه الفرق في الحكم بين شيئاً فيمكنه أن يطالب باياد الفرق، فإذا عجز عن بيانه لابد أن يسلم بالحكم العام ويذعن، وان كان بحسب التحقيق العلمي لا يكون العجز عن ايراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضياً للاحاق شيء بشبيهه في الحكم.



المبحث الثاني الموضع

١٠

معنى الموضع

للتعبير بـ(الموضع) أهمية خاصة في هذه الصناعة، فينبغي ان نتقن جيدا معنى هذه الكلمة قبل البحث عن احكامه فنقول:

الموضع - باصطلاح هذه الصناعة - هو الاصل او القاعدة الكلية التي تتفرع منها قضايا مشهورة.

وبعبارة ثانية أكثر وضوحا الموضع: كل حكم كلي تنشعب منه وتنتفع عليه احكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابةالجزئي بالإضافة الى ذلك الكلي الاصل لها وفي عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المشعبة مشهور في نفسه يصح ان يقع مقدمة في القياس الجدلية بسبب شهرته.

ولا يشترط في الاصل (الموضع) أن يكون في نفسه مشهورا، فقد يكون وقد لا يكون، وحينما يكون في نفسه مشهورا صح ان يقع كالحكم المشعّب منه مقدمة في القياس الجدلية فيكون موضعا باعتبار ومقدمة باعتبار آخر.

(مثال الموضع) قوله: «اذا كان أحد الضدين موجودا في موضوع كان ضده الآخر موجودا في ضد ذلك الموضوع». فهذه القاعدة تسمى موضعيا؛ لانه تنشعب منها عدة احكام مشهورة تدخل تحتها مثل قوله: «اذا كان الاحسان للاصدقاء حسنا فالاساءة الى الاعداء حسنة أيضا» وقولهم: «اذا كانت معاشرة الجهال مذمومة فمقاطعة العلماء مذمومة» وقولهم: «اذا جاء الحق زهق الباطل» وقولهم: «اذا كثرت الاغنياء قلت



القراء» ... وهكذا، فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئية بالقياس الى الحكم الاول العام وفي نفسها احكام كلية مشهورة.

(مثال ثان للموضع): قوله: «اذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضع أو نافع أو جميل فهو مطلقا ممكناً أو نافعاً أو جميلاً» فهذه القاعدة تسمى موضعياً؛ لانه تتشعب منها عددة احكام مشهورة مثل ان يقال: «اذا كذب الرجل مرتقا فهو كاذب مطلقا» و «اذا كان السياسي يذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقا» و «اذا صبر الانسان في حال الشدة فهو صابر مطلقا» و «اذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا» و «اذا امكن الطالب ان يجتهد في مسألة فقهية فالاجتهاد ممكناً له مطلقا» و «اذا كان الصدق نافعاً في الحال الاعتيادية فهو نافع مطلقا» و «اذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقا» ... وهكذا تتشعب من ذلك الموضع كثير من أمثل هذه الاحكام المشهورة التي هي من جزئياته.

وأكثر الموضع ليس مشهورة وانما الشهرة لجزئياتها فقط، والسر في ذلك:

- 1- ان تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص، فلا بد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه؛ لأن صعوبة التصور تستدعي صعوبة التصديق، وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وان لم تمنعها فانها تقللها على الأقل.
- 2- ان العام يكون في معرض النقض اكثر من الخاص لان نقض الخاص يستدعي نقض العام ولا عكس، وهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع.

ولاجل التوضيح نجرب ذلك في الموضع الاول المذكور آنفاً:

فانا عند ملاحظة الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلاً من الاضداد مع أنها معاً يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم لا ان البياض يعرض على نوع من الجسم



مثلاً السواد يعرض على ضده كما يقتضيه هذا الموضع.

اذن هذا الموضع كاذب لا قاعدة كلية فيه، فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام.

اما الاحكام المشهورة المنشوبة منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء، فان النقض المتقدم للموضع لا يستلزم نقضها لما قلناه أن نقض العام لا يستدعي نقض الخاص، مثلاً نجد امتناع تعاقب الضدين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مرتة زوجاً ومرة فرداً فكون بعض اصناف الاصدقاء كالبياض والسواد يجوز تعاقبها على موضوع واحد لا يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك فجاز أن يكون الاحسان والاساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل السواد والبياض.

وحيثئذ يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشوب من الموضع، فاذا لاحظناها ولم نعثر فيها بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابلها فلا بد أن يكون في موضع التسليم ولا يلتفت الى الاصدقاء الاخرى الخارجة عنه.

والخلاصة ان كذب الموضع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشوب منه المشهور.

- ٢ -

فائدة الموضع وسر التسمية

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من الموضع في هذه الصناعة اذا كانت الشهرة ليست له!

والجواب: ان الفائدة منه هي أن صاحب هذه الصناعة يستطيع ان يعد الموضع



ويحفظها عنده أصولاً وقواعد عامة ليستبّنط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة للابطال او الاثبات، واحصاء الموضع (القواعد العامة) أسهل وأجدى في التذكر من احصاء جزئياتها (المشهورات المنشعبه منها).

ولذا قالوا ينبغي للمجادل ألا يصرح بالموضع الذي استبّنط منه المشهور، بل يحتفظ به بينه وبين نفسه حتى لا يجعله معرضًا للنقض والرد لأن نقضه ورده كما تقدم أسهل واسرع.

ومن أجل هذا سمي الموضع موضعًا لأنّه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار.

وقيل: إنّها سمي موضعًا لأنّه يصلح أن يكون موضع بحث ونظر، وهو وجيه أيضًا، وقيل غير ذلك ولا يهم التحقيق فيه.

٣٠

اصناف الموضع

جميع الموضع في المطالب الجدلية إنما تتعلق باثبات شيء أو نفيه عنه أي تتعلق بالاثبات والابطال.

وهذا على اطلاقه مما لا يسهل ضبطه واعداد الموضع بحسبه، فلذلك وجب على من يريد اعداد الموضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها ليلاحظ في كل صنف ما يليق به من الموضع ويناسبه.

والتصنيف في هذا الباب إنما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بها في هذه الصناعة، وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب المناسب لهذه الصناعة وان اختلف عن الاسلوب المعهود في بحث الكليات.



ونحن لاجل ان نضع خلاصة لباحثهم وفهرسا لمباحثهم في هذا الباب نسلك طريقتهم في التقسيم فنقول:

ان المحمول إما أن يكون مساويا للموضوع في الانعكاس^(١) وإنما ان لا يكون:

و (الاول) لا يخلو عن أحد امرin:

(أ) ان يكون دالا على الماهية، والدال على الماهية أحد شيئاً حدّ او اسم، والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لأن حمله على الموضوع حمل لفظي لا حقيقي فلا يتعلّق به غرض المجادل، فينحصر الدال على الماهية في (حدّ) فقط.

(ب) ان لا يكون دالا على الماهية، ويسمى هنا (خاصة) وقد يسمى أيضاً (رسماً) لأنّه يكون موجباً لتعريف الماهية بتمييزها عما عدّها.

و (الثاني) لا يخلو - أيضاً - عن أحد امرin:

(أ) ان يكون واقعاً في طريق ما هو، ويسمى هنا (جنساً). والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات اذ لا فائدة تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل.

وانما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع فلانه بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن ان يقع على الاشياء المختلفة بالحقيقة وان كان فعلاً لا يقع الا على الاشياء المتفقة الحقيقة فان الناطق مثلاً لا يقع فعلاً الا على افراد الانسان، ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق فلا يمتنع فرض صدقه على غير الانسان، فلم يكن مفهوماً مساوياً للانسان، وبهذا الاعتبار يسمى هنا (جنساً).

(١) يعني مساواة المحمول للموضوع في الانعكاس انه يصدق المحمول كلياً على جميع ما يمكن ان يصدق عليه الموضوع، ويصدق لموضوع كلياً على جميع ما يمكن ان يصدق عليه المحمول.



(ب) ان لا يكون واقعاً في طريق ما هو ويسمى (عرض). والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع اذ أن كلاً منها غير مساوٍ للموضوع كما انه غير واقع في جواب ما هو.

وعلى هذا فالمحمولات اربعة: حد وخاصية وجنس وعرض، اما (النوع) فلا يقع محمولاً، لانه اما أن يحمل على الشخص أو على الصنف ولا اعتبار بحمله على الشخص هنا لأن موضوعات مباحث الجدل كليات، واما الصنف فحمل النوع عليه بمثابة حمل اللوازم؛ لأن النوع ليس نوعاً للصنف فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض. وعلىه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولاً في القضية، بل انما يقع موضوعاً فقط.

اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المقدم الذي يهم الجدل، فاعلم انه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبه أي قسم منها فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله، اما انه جنس او خاصية او أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج اليه.

وانما الذي يحتاج اليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعد الموضع لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمة، واعداد هذه الموضع في هذه الصناعة يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من الموضع.

وعليه فالموضع منها ما يخص الحد -مثلاً- فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجوداً لموضوعه وانه مساوٍ له وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلالة على الموضوع.

ومنها ما يخص الخاصة فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجودة لموضوعها وانه مساوية له وانه غير واقعة في طريق ما هو ... وهكذا باقي اقسام المحمولات.



فتكون الموضع على ما تقدم اربعة اصناف:

ثم ان هناك موضع عامة للاحبات والابطال لا تخص أحد المحمولات الأربع بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات، وتسمى (موضع الاثبات والابطال). فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقة فتكون خمسة.

ثم لاحظوا ان كثيراً ما يهم الجدلية اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف او اولى وغير اولى، وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لانها هي التي تقبل التفاوت، فزادوا صنفا سادسا وسموه (موضع الأولى والآخر)، ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلية الى بحث آخر وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض او الوجود فسموا الموضع في ذلك (موضع هو هو).

وعلى هذا فتكون الموضع سبعة، وتفصيل هذه الموضع يحتاج الى فن مستقل لا تسعه هذه الرسالة المختصرة، على ان كل مجادل مختص بفن كالفقير والمتكلم والمحامي والسياسي لابد أن يتقن منه قبل ان يبرز الى الجدال فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلهات وما يقتضيه من المشهورات، فلا تكون له كبير حاجة الى معرفة الموضع في علم المنطق وتحضيرها من طريقه.

ولاجل ألا نكون قد حرمنا الطالب من التنبه للمقصود من الموضع نذكر بعض الموضع لبعض الاصناف السبعة المتقدمة، ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن اذا أراد الاستزادة فنقول:



- ٤ -

موضع الإثبات والابطال

موضع الإثبات والابطال نفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم وأثبات وابطال الاعراض داخلة في هذا الباب أيضا، وشهر الموضع في هذا الباب عدّوها عشرين موضعًا وما ذكرناه من أمثلة الموضع فيما سبق هي من موضع الإثبات والابطال، ونذكر الآن مثلاً واحداً غيرها، وهو:

ان العارض على المحمول عارض على موضوعه فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحوله وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحوله، فمثلاً يقال: الجمّهور عاطفي، فالجمّهور موضوع وعاطفي محمول، وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمّهور يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة.

ويقال أيضاً: السياسي نفسي، ثم ان هذا المحمول، وهو النفسي يوصف بأنه يقدم منفعة الخاصة على المصلحة العامة، فيثبت أن السياسي يقدم منفعة الخاصة على المصلحة العامة.

ويقال أيضاً: الصادق عادل، ثم ان هذا المحمول وهو العادل، لا يوصف بكونه ظالماً أي لا يعرض عليه الظلم، فيبطل بذلك كون الصادق ظالماً.

ومعنى هذا الموضع انك تستنبط من مشهورين مشهوراً ثالثاً، والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفة كالمثالين الاولين فتستنبط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع، أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم اتصاف المحمول بصفة كالمثال الاخير فتستنبط منها المشهور الثالث



وهو ابطال اتصف الموضع بتلك الصفة.

٥.

موضع الأولى والأثر

اصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض الوجوه، والالفاظ المستعملة المتدالوة في التفضيل هي كلمة آثر وأولى وأفضل وأكثر وأزيد وأشد وشرف واقدم وما يجري مجرى ذلك، وما يقابل كل واحد منها مثل الانقض والاخس والأقل والأضعف وهكذا، ولكل من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها.

وانما يحتاج الى الموضع في هذا الباب ففي الامور التي لا يظهر فيها التفاضل لا ول وهلة والا فما هو ظاهر التفاضل في مثل ان الشمس اكثر ضوءا من القمر يكون ايراد الموضع لاثباته حشو ولغو.

وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص او شيء على شيء من مأكولات وملبوسات ومسكنات ومراتب ووظائف واخلاق وعادات ... وهكذا.

والتنازع تارة يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه الفضيلة كأن يتنازع شخصان في أن حاتم الطائي أكثر كرما من زائدة مع الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وانه قد اتصف بها معا، ومثل هذا التزاع إنما يتوقف على ثبوت حوادث تأريخية تكشف عن الافضالية وليس على هذا الفن.

وآخرى يكون التزاع في وجه الافضالية كأن يتنازعا في أنه ايهما اولى بأن يوصف



بالكرم مع الاتفاق على ان معناً مثلاً يجود بفضل ما له وحاتماً يجود بكل ما يملك ومع الاتفاق أيضاً على ان ما جاد به معن اكثربكثير في تقدير المال ما جاد به حاتم، وحينئذ يكون التزاع في العبرة في الافضلية بالكرم، هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الايثار فيكون حاتم افضل.

ويمكن ان يتمسك القائل الاول بموضع في هذا الباب وهو (ان ما يفيد خيراً اكثراً فهو آثر وأولى بالفضل) فيكون معن افضل، ويمكن ان يتمسك القائل الثاني بموضع آخر فيه وهو «ان ما ينبعث من تضحيه اكثراً بالحاجة والنفس فهو آثر وأولى بالفضل» فيكون حاتم افضل، فهذا موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان فيجادلان.

هذا اقصى ما يمكن بيانه من الموضع، وعليك بالمطولات في استقصائهما ان أردت ومن الله تعالى التوفيق.



المبحث الثالث الوصايا

١٠

تعليمات للسائل

تقديم في الباب الأول من هو (السائل). وعليه لتحصيل غرضه وهو الحصول على اعتراف (المجيب) أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية:

١- ان يحضر لديه قبل توجيه السؤال الموضع او الموضع التي منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له.

٢- ان يهرب في نفسه -قبل السؤال أيضا- الطريقة والحيلة التي يتوصل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشنيع على منكرها.

٣- لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضممه في نفسه من المطلوب الذي يستلزم نقض وضع الخصم، فليجعل هذا التصرير آخر مراحل أسئلته وكلامه بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للانكار.

هذه هي الخطوط الاولى الرئيسة التي يجب ان يتبعها السائل في مهمته.

ثم لأخذ الاعتراف طرق كثيرة، ينبغي ان يتبع احدى الوصايا الآتية^(١) لتحقيقها:

(١) ان الناس ليختلفون كثيراً في اخلاقهم وامزاجتهم: فمنهم الخجول الحبي، والواقع الصلف، وبينهما درجات كثيرة، ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل، والضعف المستخدم، وبينهما درجات كثيرة أيضاً. ومنهم اللبق اللسن، والعي المتعشم، وبينهما درجات، ومنهم المعتد برأيه المتصلب لعقيدته، والمقلد المطواع لغيره، وبينهما درجات، وكل واحد من هذه الاصناف له شأن يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل ان يلاحظه، بعد ان يعرف، منزلة خصميه بين هذه المنازل، حتى يتبع أية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه، ومن هنا قيل في المثل المشهور: «لكل



١- ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمقيدة اللاحزة لنقض وضعه، وبعبارة ثانية: ينبغي ألا يقتحم الميدان في الجدل في أول جولة بالسؤال عن نفس المقيدة المطلوبة له، والسر في ذلك ان المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته وانتباهه فقد يتتبه الى مطلوب السائل فيسرع في الانكار ويعاند.

٢- اذا انتهى به السؤال عن المطلوب، فلا ينبغي أيضاً أن يوجه السؤال رأساً عن نفس المطلوب خشية ان يشعر الخصم فيرّ من الاعتراف، بل له مندوحة عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل^(١) الآتية:-

(الاولى) أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه فإذا اعترف بالاعم أزلمه قهراً بالاعتراف بالاخص بطريقة القياس الاقتراني.

(الثانية) ان يوجه السؤال عن امر أخص فإذا اعترف به بطريقة الاستقراء يستطيع ان يلزم خصميه بمطلوبه.

(الثالثة) ان يوجه السؤال عن امر يساويه فإذا اعترف به بطريقة التمثيل يتمكن من إلزامه اذا كان من يري التمثيل حجة.

(الرابعة) ان يعدل عن السؤال عن الشيء الى السؤال عما يشتق منه مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الغضبان مشتاق للانتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلاً ان الاب يغضب على ولده ولا يشتق الى الانتقام منه فيعدل الى السؤال عن نفس الغضب، فيقال: أليس الغضب هو شهوة الانتقام؟ فإذا اعترف به فيقول له: اذن الغاضب مشتٍ للانتقام.

مقام مقال».

(١) لا ضير في اتباع مثل هذه الحيل في مخاصمة ذوي العناد والاستكبار على الحق.



(الخامسة) ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بنقيض ما يريد كما لو أراد -مثلا- اثبات ان اللذة خير فيقول: أليست اللذة ليست خيرا؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بنقيض المطلوب فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريد السائل.

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احدها ولا تنفع الاخرى، فعلى السائل الذكي أن يختار ما يناسب المقام.

٣- ألا يُرتب المقدمات في المخاطبة ترتيباً قياسياً على وجه يلوح للشخص انساقها الى المطلوب، بل ينبغي ان يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ في الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الشخص.

٤- ان يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للانصاف على الغلبة بل ينبغي ان يلوح عليه الميل الى مناقضة نفسه وموافقة خصميه؛ لينخدع به الشخص المعاند فيطمئن اليه، وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدرى ولا يدرى.

٥- ان يأتي بالمقدمات في كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته وجري العادة عليه ليجد الشخص ان جحدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف به والاستهانة له فيجبن عن انكارها.

٦- ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده ليضيع على الشخص ما يريد من المقدمة المطلوبة بالخصوص، والافضل ان يجعل الحشو حقاً مشهوراً في نفسه، فانه يضطر الى التسليم به اذا سلم به امام الجمهور قد يندفع مضطراً إلى التسليم بما هو مطلوب انسياقاً مع الجمهور الذي يفقد على الاكثر قوة التمييز.

٧- ان من الخصوم من هو مغزور بعلمه معتد بذكائه فلا يبالي ان يسلم في مبدأ



الامر بما يلقى عليه من الاسئلة ظنا منه بأن السائل لا يتمكن من أن يظفر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يمكن حينئذ من اللجاج والعناد، فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل ان يمهد له بتکثير الاسئلة عما لا جدوى له في مقصوده حتى اذا استنفذ غاية جهده قد يتسرب اليه الملل والضجر فيضيع عليه وجه القصد او يخضع للتسليم.

٨- اذا انتهى الى مطلوبه من الاستنざام لنقض وضع الخصم فعليه ان يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والتردد ولا يلقى على سبيل الاستفهام، فان الاستفهام هنا يضعف اسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمة او إنكار المشهور فيرجع الكلام من جديد جذعا، وقد يشق عليه ان يوجه هذه المرة اسئلة نافعة في المقصود فيغلب على أمره.

٩- ان يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة انها تنماق الى الاغراء وتأثر ببهرجة الكلام حتى يستغل ذلك للتاثير فيها، والمفروض ان الغرض الاصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور، وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم ليسهل عليه ان يجرهم الى جانبه فيسلموها بما يريد التسليم به منهم، وبهذا يستطيع ان يقهر خصميه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلموها به لأن مخالفة الجمهور فيما انفقوا عليه أمامهم يشعر الانسان بالخجل والخيبة.

١٠- وهو آخر وصايا السائل اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلح عليه او يسخر منه او يقبح فيه، بل لا يحسن أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة.



تعليمات للمجيب

إن (المجيب) - كما قدمنا - مدافع عن مهاجمة خصميه (السائل). والمدافع - غالباً - اضعف كفاحاً من المهاجم وأقرب إلى المغلوبية لأن المبادأة بيد المهاجم، فهو يستطيع أن ينظم هجومه بالاستئلة كيف يشاء ويترك منها ما يشاء، والمجيب على الأكثر مقهور على معاشرة السائل في المحاورة.

وعلى هذه فمهمة المجيب أشق وأدق؛ واللازم له عدة طرق متربة يسلكها بالتدرج أولاً فأولاً فان لم يسلك الاول أخذ بالثاني وهكذا، وهي حسب الترتيب:

أولاً - ان يحاول الالتفات على السائل، بأن يحور الكلام - ان استطاع - فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الاستئلة مهاجماً ولابد أن السائل له وضع يتلزم به يخالف وضع المجيب، فينقلب حينئذ المهاجم مدافعاً والمدافع مهاجماً، وبهذه الطريقة يصبح أكثر تمكنًا من الأخذ بزمام المحاورة بل يصبح في الحقيقة هو السائل.

ثانياً - اذا عجز عن الطريقة الاولى وهي الالتفاف، يحاول ارباك السائل واسغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسباً للوقت كيما يعد عدته للجواب الشافي، مثل ان يجد في استئنته لفظاً مشتركاً فيستفسر عن معانيه ليتركه يفصلها ثم يناقشه فيها، أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح السؤال عنه وايها لا يصح، وفي هذه قد تحصلفائدة أخرى فانه بتفصيل المعاني المشتركة قد تنبثق له طريقة للهرب عما يلزم به السائل بان يعترف - مثلاً - بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه.

ثالثاً - اذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الاشغال والارباك يحاول - ان استطاع - الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه، وينبغي ان يعلم انه لا ضير



عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا حقيقيا؛ لانه غالبا لا ينبع المشهور الا مشهورا، فلا يتوقع من المشهورات ان تنتج ما ينافق وضعه المشهور.

وليس معنى الهرب من الاعتراف ان يمتنع من الاعتراف بكل شيء يلقى عليه، فان هذه الحالة قد تظهره امام الجمهور بمظهر المعاند المشاغب فيصبح موضع للسخرية والنقد، بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه.

رابعاً- اذا وجد ان الطريقة الثالثة لا تنفع وهي طريقة الهرب من الاعتراف (وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذي يحذر من الاعتراف به مشهورا مطلقا لأن العناد في مثله أكثر بحثا من الالتزام به) فعليه الا يعلن عن انكاره له صراحة لانه لو فعل ذلك في مثله فهو يخسر امام الحاضرين كرامة نفسه وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملزمه له، فلا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقتين:

(الاول) أن يعلن الاعتراف، ولا ضير عليه في ذلك؛ لأنه ان دل على شيء فانها يدل على ضعف وضعه الذي يلتزم به لا على قصور نفسه وعلمه، وهذا وان كان من وجهة يكشف عن قصور نفسه اذ يلتزم بما لا ينبغي الالتزام به، ولكن ينبغي له لتلقي ذلك في هذا الموقف (وهو ادق المواقف التي تمر على المجيب المنصف المحب للحق والفضيلة) أن يعلن انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه، وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته.

(الثاني) اذا وجد انه يعز عليه اعلان الاعتراف فان آخر ما يمكنه ان يفعله أن يتلطف في اسلوب الامتناع من الاعتراف، وذلك بأن يوري في كلامه او يقول مثلا: ان اصحاب هذا المذهب الذي التزم به لا يعترفون بذلك فيلقي تبعة الانكار على غيره، او يقول: كيف يطلب مني الاعتراف وانا بعد لم اوضح مقصودي فيؤجل ذلك الى



مراجعة او مشاورة او نحو ذلك من اساليب الهرب من التصريح بالانكار او من التصريح بالاعتراف.

خامساً- بعد أن تعز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف ويعرف بالمشهور فانه يبقى له طريق واحد لا غير، وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترض به وبين نقض وضعه بأن يلحق المشهور مثلاً بقيود وشروط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع او نحو ذلك من الاساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملازمة، وهذه مرحلة دقيقة شاقة تحتاج الى علم ومعرفة وفطنة.

- ٣ -

تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المراقبة

(اولا) ان يكون ماهرا في عدة اشياء:

- 1- في ايراد عكس القياس بأن يتمكن من جعل القياس الواحد اربعة اقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد.
- 2- في ايراد العكس المستوي وعكس النقيض ونقض المحمول والموضع، فان هذا يفيده في التوسع باياد الحجج المتعددة على مطلوبه أو ابطال مطلوب غيره.
- 3- في ايراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك ابطاله، الى غير ذلك من اشياء تزيد في قوة ايراد الحجج المتعددة.

(ثانيا) ان يكون لسنا منطقياً يستطيع أن يجعل انتباه الحاضرين وانظارهم نحوه ويحسن ان يثير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية.



(ثالثا) ان يتخيّر الالفاظ الجزلة الفخمة ويتجنّب العبارات الركيكة العامية ويتيقّي التتممة والغلط في الالفاظ والاسلوب للسبب المقدم.

(رابعا) ألا يدع خصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين وانتباهم له لأن استغلال الحديث في الاجتماع مما يعين على الظهور على الغير والغلبة عليه.

(خامسا) ان يكون متمكنا من ايراد الامثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة الملائمة، وذلك عند الحاجة طبعا، بل ينبغي ان يكثّر من ذلك ما وجد اليه سبيلا فانه يعينه كثيرا على تحقيق مقصوده والغلبة على خصمه، والمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لا تفعله الحجج المنطقية من الانصياع اليه والتسليم به.

(سادسا) ان يتجنّب عبارة الشتم واللعن والسخرية والاستهزاء ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناه، فان هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتالي هي أحسن.

(سابعا) ألا يرفع صوته فوق المألوف المتعارف فان هذا لا يكسبه الاضعف ولا يكون الا دليلا على الشعور بالغلوبية، بل الذي يجب عليه ان يلقي الكلام قوي الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والانهيار وان اداء بصوت منخفض هادئ فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير اسلوب الصياح والصرخ.

(ثامنا) ان يتواضع في خطاب خصمه ويتجنّب عبارات الكبراء والتعاظم والكلمات النابية القبيحة.

(تاسعا) ان يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهي



من بيان مقصوده فان الاستباق الى الكلام سؤالا وجوابا قبل ان يتم خصمته كلامه يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث من جهة ويشير غضب الخصم من جهة أخرى.

(عاشر) ان يتتجنب (حد الامكان) مجادلة طالب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعناد ومدعي القوة والعظمة فان هذا من جهة يعديه بمرضه فينساق بالآخر مقهورا الى ان يكون شبيها به في هذا المرض، ومن جهة أخرى لا يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجة مرضية في المجادلة.

ولو اضطر الى مجادلة مثل هذا الخصم فلا ضير عليه ان يستعمل الحيل في محاورته ويعجاله في حججه، بل لا ضير عليه في استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية واحجاله.

و (الوصية الاخيرة) لكل مجادل -مهما كان- ألا يكون همه الا الوصول الى الحق وايثار الانصاف وان ينصف خصومه من نفسه ويتتجنب العناد بالاصرار على الخطأ فانه خطأ ثان بل ينبغي ان يعلن ذلك ويطلب من خصمته بالحاج حتى لا يشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف.

وهذا أصعب شيء يأخذ الانسان به نفسه فلذلك عليه ان يستعين على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه وتعالى مع التقوتين الصابرين.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

صَنَاعَةُ الْخَطَايَا

وَهُوَ يَقُعُ فِي ثَلَاثَةِ مِبَاحِثٍ:

- (١) فِي الْأَصْوَلِ وَالْقَوَاعِدِ
- (٢) فِي الْأَنْوَاعِ
- (٣) فِي التَّوَابِعِ



المبحث الاول- الاصول والقواعد

١٠

وجه الحاجة الى الخطابة

كثيراً ما يحتاج المشرعون ودعاة المبادئ والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيها يريدون تحقيقه؛ اذ تحقيق فكرتهم او دعوتها لا تتم الا برضاء الجمهور عنها وقناعتهم بها.

والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به كما لا يخضع للطرق الجدلية؛ لأن الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من التعقل والتبصر، بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمة الأدلة والبراهين وإنما هو سطحي التفكير فاقد للتمييز الدقيق، تؤثر فيه المغريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة، ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده اذا عرضت عليه فكرة لا يتمكن من التفكير في بين صحتها وسقيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها.

وعليه فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكاً آخر غير مسلك البرهان والجدل المقدمين، فان الذي يبدو أن الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحوبلها لعجزها عن التأثير على عواطفهم المتحكمة فيهم.

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بها هو جمهور، فان كل فرد من افراد العامة اذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون عن الاقناع بالطرق البرهانية او الجدلية بل اكثر الخاصة المثقفين - وان ظنوا في انفسهم المعرفة وحرية الرأي - ينجذبون الى الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف وينخدعون بها، بل لا يستغبون عنها في كثير من آرائهم



واعتقاداتهم بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخيلون انهم قد بلغوا بها الغاية.

فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبيهه من نوع لا تكون مرتفعة ارتفاعاً بعيداً عن درجة مثله، ولذا قيل: «كلم الناس على قدر عقولهم».

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة، فان الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي، وكل شخص استطاع ان يكون خطيباً بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن، فانه هو الذي يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر.

فهذا وجہ حاجتنا معاشر الناس الى صناعة الخطابة ولزم على من يريد قيادة الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعة وهي عبارة عن معرفة طرق الاقناع.

فان الخطابة انجح من غيرها في الاقناع كما ان الجدل في الالزام انجح.

- ٢ -

وظائف الخطابة وفوائدها

ما تقدم نستطيع ان نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي وتنوير الرأي العام في أي امر من الامور والحضور على الاقناع بمبدأ من المبادئ والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل والسيئات واثارة شعور العامة وايقاظ الوجدان والضمير فيهم، وبالاختصار وظيفتها اعداد النفوس لقبول ما يريد الخطيب ان تقنع به.

وبهذا تعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة بل هي ضرورة اجتماعية في حياة الناس



العامة.

وهي -بعد- وظيفة شاقة اذ أنها تعتمد بالإضافة الى معرفة هذه الصناعة على موهب الخطيب الشخصية التي تصل بالتمرин والتجارب ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا بغيرها، وإنما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك الموهب واعداد مايلزم لعرفة طرق اكتساب ملكة الخطابة مع المران الطويل وكثرة التجارب، وسيأتي التنصيص على حاجة الخطابة الى الموهب الشخصية.

- ٣ -

تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم ان نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي حسبما هو معروف عند المنطقين: «انها صناعة علمية بسببها يمكن اقناع الجمورو في الامر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان».

هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكرة الخطابة التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمورو، المراد من القناعة هو التصديق بالشيء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك التصديق او مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الطرق المقنعة اميل الى التصديق من خلافه، وهذا الاخير هو المسمى عندهم (بالظن) على نحو ما تقدم في هذا الجزء.

ثم انه ليس المراد من لفظ (الخطابة) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر وهو ان يقف الشخص ويتكلم بها يسمع المجتمعين بأي اسلوب كان بل اسلوب البيان واداء المقاصد بما يتکفل اقناع الجمورو



هو الذي يقوم معنى الخطابة وان كان بالكتابة أو المحاورة كما يحصل في محاورة المرافعة عند القضاة والحكام.

وهذه الصناعة تتکفل ببيان هذا الاسلوب وكيف يتوصى الى اقناع الناس بالكلام وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبارات خاصة وما الى ذلك مما سيأتي شرحه.

٤٠

اجزاء الخطابة

الخطابة تشتمل على جزأين: العمود والاعوان.

أ (العمود) ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتألف منها الحجة الاقناعية، وتسمى الحجة الاقناعية باصطلاح هذه الصناعة (الثبيت) على ما سيأتي، وبعبارة أخرى: العمود هو كل قول منتج لذاته للمطلوب انتاجا بحسب الاقناع، وانما سمي عمودا فباعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقناع.

ب (الاعوان) ويقصدون بها الاقوال والافعال والهيئات الخارجية عن العمود المعينة له على الاقناع المساعدة له على التأثير المهيئ لل المستمعين على قبوله.

وكل من الامرين (العمود والاعوان) يعد في الحقيقة جزءاً مقوما للخطابة؛ لأن العمود وحده قد لا يؤدي تاما الغرض من الاقناع، بل على الاكثر يفشل في تحققه، والمقصود الاصلي من الخطابة هو الاقناع كما تقدم فكل ما هو مقتضى له دخيل في تحققه لابد أن يكون في الخطابة دخيلا وان كان من الامور الخارجية عن مادة القضايا التي تتألف منه الحجة (العمود).



وقولنا هنا: «مقتضى للاقناع» نقصد به أعمّ ما يكون مقتضياً لنفس الاقناع أو مقتضياً للاستعداد له، والمقتضى لنفس الاقناع ليس العمود وحده كما ربما يتخيل، بل شهادة الشاهد أيضاً تقتضيه مع أنها من الأعون.

وشهادة الشاهد على قسمين: شهادة قول وشهادة حال، فهذه أربعة أقسام ينبغي البحث عنها: العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضى للاستعداد للاقناع.

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول:

الخطابة تشتمل على عمود وأعون، ثم الأعون على قسمين اما بصناعة وحيلة واما بغير صناعة وحيلة، والاول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمى (استدراجات) فعلى ثلاثة اقسام: استدراجات بحسب القائل او بحسب القول او بحسب المستمع، والثاني هو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمى (نصرة) و (شهادة). وهي -الشهادة- على قسمين شهادة قول وشهادة حال، فهذه ستة أقسام:

١- العمود.

٢- استدراجات القائل.

٣- استدراجات بحسب القول.

٤- استدراجات بحسب المستمع.

٥- شهادة القول.

٦- شهادة الحال.

فهذه الستة هي بالاخير تكون أجزاء الخطابة فينبغي البحث عنها واحدة واحدة



- ٥ -

العمود

(العمود) وقد تقدم معناه يتألف من المظنوّنات او المقبولات او المشهورات او المختلفة بينها، وقد سبق شرح هذه المعاني تفصيلاً في مقدمة الصناعات الخمس فلا نعيد.

واستعمال (المشهورات) في الخطابة باعتبار ماهما من التأثير على المستمعين في الاقناع، ولذا لا يعتبر فيها الا أن تكون مشهورات ظاهرية وهي التي تحمد في بادئ الرأي وان لم تكن مشهورات حقيقة، وبهذا تفترق الخطابة عن الجدل اذ الجدل لا يستعمل فيه الا المشهورات الحقيقة، وقد سبق ذلك في الجدل.

وقلنا هناك: «ان الظاهرية تنفع فقط في صناعة الخطابة» وانما قلنا ذلك فلان الخطابة غايتها الاقناع ويكتفي بما هو مشهور أو مقبول لدى المستمعين وان كان مشهورا في بادئ الرأي وتذهب شهرته بالتعقيب اذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعقيب على العكس من الجدل المبني على المحاورة والمناقشة فلا ينبغي فيه استعمال المشهورات الظاهرية اذ يعطى بذلك مجال للخصم لنقضها وتعقيبها بالرد.

اما المظنوّنات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطابة.

- ٦ -

الاستدراجات بحسب القائل

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة، وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع في الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم، ويتحقق ذلك على



نحوين:

١- ان يثبت فضيلة نفسه اذا لم يكن معروفا لدى المستمعين اما بتعريفه هو لنفسه او بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء بان يعرف نسبة وعلمه و منزلته الاجتماعية او وظيفته اذا كان موظفا او نحو ذلك.

ولمعرفة شخصية الخطيب الاثر البالغ اذا كانت له شخصية محترمة في سهولة انقياد المستمعين اليه والاصغاء له وقبول قوله، فان الناس تنظر الى من قال لا الى ما قيل وذلك اتباعا لطبيعة المحاكاة التي هي من غريزة الانسان لا سيما في محاكاته لمن يستطيع ان يسيطر على مشاعره واعجابه، ولا سيما في المجتمعات العامة فان غرائز الانسان وبالخصوص غريزة المحاكاة تحيى في حال الاجتماع او تقوى.

٢- أن يظهر بما يدعوه الى تقديره واحترامه وتصديقه والوثوق بقوله، وذلك يحصل بأمور:

(منها) لباسه و هندامه فاللازم على الخطيب أن يقدر المجتمعين ونفسياتهم وما يقدر من مثله ان يظهر به، فقد يقتضي ان يظهر بأفخر اللباس و بأحسن بزة تليق بمثله وقد يقتضي ان يظهر بمظهر الزاهد الناسك، وهذا يختلف باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين، وعلى كل حال ينبغي ان يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتى لا يتبرأ لهم او اشتمئرازهم او تحقرهم له.

و (منها) ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه ويدنه، فان هذه أمور معبرة ومؤثرة في السامعين اذا استطاع الخطيب ان يحسن التصرف بها حسبيا يريده من البيان والاقناع، وبعبارة اصرح ينبغي ان يكون مثلا في مظهره، فيبدو حزينا في موضع الحزن، وقد يلزم له ان يبكي او يتباكي ويبدو مسرورا مبتشا في موضع السرور



ويبدو بمظهر الصالح الواثق من قوله المؤمن بدعوته في موضع ذلك ... وهكذا.

وكثير من الوعاظين يتأثر الناس بهم بمجرد النظر إليهم قبل ان يتفوهوا وكم من خطيب في مجالس ذكرى مصرع سيد الشهداء ص يدفع الناس الى البكاء والرقة بمجرد مشاهدة هيئة وسمته قبل ان يتكلم.

- ٧ -

الاستدراجات بحسب القول

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة، وذلك بأن تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذي يقصده اما برفع صوته أو بخفضه او ترجيعه او الاسترسال فيه بسرعة او التأني به أو تقطيعه، كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين.

وحسن الصوت وحسن الالقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتحييره حسب الحاجة من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح، وذلك في أصله موهبة ربانية يختص بها بعض البشر من غير كسب، غير أنها تقوى وتنمو بالتمرين والتعلم كجميع الموهاب الشخصية، وليس هناك قواعد عامة مدونة يمكن بها ضبط تغييرات الصوت وبنبراته حسب الحاجة وانها معرفة ذلك تتبع نباهة الخطيب في اختياره للتغييرات الصوتية المناسبة التي يجدها بالتجربة والتمرين مؤثرة في المستمعين.

ولاجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء؛ لأنه يحاول المسكين تقليل خطيب ناجح في لهجته وإلقائه فيبدو نابيا سخيفا، اذ يظهر بمظهر المتصنع الفاشل، والسر ان هذا أمر يدرك بالغريزة والتجربة قبل ان يدرك بالتقليد للغير.



الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب، وذلك بأن يحاول استهلاك المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهموا للاصقاء اليه: مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسبا لغرضه كالرقة والرحمة أو القوة والغضب او يضحكهم بنكتة عابرة لتنفتح نفوسهم للاقبال عليه، ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون بأخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم او الانصاف والعدل او ايشار الحق او يتحلون بالوطنية الصادقة والتضحيه في سبيل بلادهم أو نحو ذلك مما يناسب غرضه، وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محمودة لهم أو لآبائهم أو اسلافهم. واذا اضطر الى التعریض بخصوصه الحاضرين، فيظهر بأنهم الاقلية القليلة فيهم أو يتظاهر بأنه لا يعرف بأنهم موجودون في الاجتماع أو انهم لا قيمة لهم ولا وزن عند الناس.

وليس شيء أفسد للخطيب من التعریض بذم المستمعين أو تحقرهم او التهكم بهم او اخجالهم، فان خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا، وان كان يأتي بذلك بقصد اثارة الحمية والغيرة فيهم لأن هذه الامور بالعكس تثير غضبهم عليه وكرهه والاشمئاز من كلامه، ولا اثارة الحمية طرق أخرى غير هذه، وبعبارة أشمل وادق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط أساسى في التأثير بكلامه، فإذا ذمهم او تهكم بهم بعدهم عنه وخسر هذا التجاوب النفسي، وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار الممل أو التعقيد في العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم أو ما الفوا استماعه.

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع ان يمتزج بالمستمعين ويهيمن عليهم بأن



يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء، وبأنه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم، وبأنه يحبهم ويحترمهم، لاسيما الخطيب السياسي والقائد في الحرب.

- ٩ -

شهادة القول

وهي من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة، ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقناع، وهي تحصل اما بقول من يقتدي به مع العلم بصدقه كالنبي والامام او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر، واما بقول الجماهير او الحاكم او الناظرة وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له بهتاف او تصفيق او نحوها، واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها.

وهذه الشهادة على انها من الاعوان تفيد بنفسها الاقناع، وقد تكون بنفسها عموداً لوصف أخذها مقدمة في الحجة الخطابية، وتكون حيئذ من قسم (المقبولات) التي قلنا ان الحجة الخطابية قد تتتألف منها.

- ١٠ -

شهادة الحال

وهي أيضاً من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقناع، وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول.

١- ما هي بحسب القائل: إما لكونه مشهوراً بالفضيلة من الصدق والأمانة والمعرفة



والتميز، أو معروفاً بما يثير احترامه أو الاعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به كأن يكون معروفاً بالبراعة الخطابية أو الشجاعة النادرة أو بالشراء الكثير أو بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك، وقد قلنا ان لمعرفة الخطيب الاثر البالغ في التأثير على المستمعين فكيف اذا كان محبوباً أو موضع الاعجاب أو الثقة، وكلما كبرت سمعة الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب كان قوله اكثر قبولاً وأبعد أثراً.

وإما لكونه تظهر عليه امارات الصدق وان لم يكن معروفاً بأنحاء المعرفة السابقة مثل أن تطفح على وجهه اساريير السرور اذا بشر بخير أو علامات الخوف والهلع اذا انذر بشر أو هيئة الحزن اذا حدث عمها يحزن ... وهكذا.

ولتقاطيع وجه الخطيب وملامحه ونبرات صوته الاثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمناً به أو غير مؤمن به، والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع، ولذا اشتهر ان الكلمة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب، وما هذا الا لأن ايمن الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضي ام ابى فيدرك المستمع ذلك حيثئذ بغيريته فيؤثر على شعوره بمقتضى طبيعة المحاكاة والتقليل.

٢- ما هي بحسب القول: مثل الحلف على صدق قول والعهد^(١) أو التحدي كما تحدى نبينا الراكم عليه السلام قومه أن يأتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد وادعجزوا عن ذلك التجؤوا الى الاعتراف بصدقه، ومثل ما لو تحدى الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمه المشارك له في صناعته بأن يأتي بمثل ما يعمل ويقول له: ان عجزت عن مثل عملي فاعترف بفضلي عليك واخضع لقولي.

(١) العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنعنها شخصان او أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل عنها او يتتجاوزها.



- ١١ -

الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتراكان في كثير من الاشياء استدعي ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما لئلا يقع الخلط بينهما:

أما اشتراكهما ففي الموضوع، فان موضوع كل منها عام غير محدود بعلم ومسألة كما قلنا في الجدل: انه ينفع في جميع المسائل الفلسفية والدينية والاجتماعية وجميع الفنون والمعارف، والخطابة كذلك وما يستثنى هناك يستثنى هنا، ويشتراكان أيضاً في الغاية فان غاية منها الغلبة ويشتركان في بعض مواد قضيائهما اذ تدخل المشهورات فيها كما تقدم.

اما افتراقهما، ففي هذه الامور الثلاثة نفسها:

١- في الموضوع فان الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التي يطلب فيها اليقين، فان استعمال الاسلوب الخطابي فيها معيب مستهجن اذا كان المخاطب بها الخاصة، وان جاز استعمال الاسلوب الجدلية لالزام الخصم وافحame أو لتعليم المبتدئين، كما انه على العكس لا يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلمية والمسائل الدقيقة لغرض الاقناع.

٢- في الغاية، فان غاية الجدلية الغلبة بالزام الخصم وان لم تحصل له حالة القناعة، وغاية الخطابة الغلبة بالإقناع.

٣- في المواد فقد تقدم في الكلام عن العمود بيان الفرق فيها اذ قلنا: ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرة وفي الجدل لا تستعمل الا الحقيقة. وهناك فروق أخرى لا يهمنا التعرض لها، وسيأتي في باب اعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك.



اركان الخطابة

اركان الخطابة المقومة لها ثلاثة: القائل (وهو الخطيب) والقول (وهو الخطاب).
والمستمع.

ثم المستمع ثلاثة اشخاص على الاكثر: مخاطب وحاكم ونظارة وقد يكون مخاطبا
فقط.

١- (المخاطب) وهو الموجه اليه الخطاب وهو الجمهور أو من هو الخصم في
المفاوضة والمحاورة.

٢- (الحاكم) وهو الذي يحكم للخطيب او عليه، اما لسلطة عامة له في الحكم
شرعية او مدنية او لسلطة خاصة برضاء الطرفين اذ يحكمانه ويضعان ثقتهما به، وان لم
تكن له سلطة عامة.

٣- (النظارة) وهم المستمعون المترجون الذين ليس لهم شأن الا تقوية الخطيب أو
توهينه مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه حسبيا هو عادة شعبهم في تأييد
الخطباء مثل ان يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان او يظهروا توهينه بهتاف ونحوه
وذلك اذا أرادوا توهينه، والنظارة عادة مألوفة عند بعض الامم الغربية في المحاكمات
ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسمونهم (العدول) أو (المعدلين).

وليس وجود الحاكم والنظارة يلازم في جميع اصناف الخطابة، بل في خصوص
المشاجرات كما سيأتي.



اصناف المخاطبات

ان الغرض الاصلي لصاحب الصناعة الخطابية على الاغلب اثبات فضيلة شيء ما أو رذيلته أو اثبات نفعه أو ضرره، ولكن لا اي شيء كان، بل الشيء الذي له نفع أو ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم.

وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاثة:

- ١- ان يكون حاصل فعلا، فالخطابة فيه تسمى (منافرة).
- ٢- ان يكون غير حاصل فعلا ولكنه حاصل في الماضي، فالخطابة فيه تسمى (مشاجرة).
- ٣- ان يكون غير حاصل فعلا أيضا ولكنه يحصل في المستقبل فالخطابة فيه تسمى (مشاورة). وهي أهم اصناف.

فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة اصناف.

- ١- (المنافرات) المتعلقة بالحاصل فعلا، فان قرار الخطيب فضيلته أو نفعه سميت (مدحا)، وان قرر ضد ذلك سميت (ذما).
- ٢- (المشاجرات) وتسمى (الخصاميات) أيضا وهي المتعلقة بالحاصل سابقا، ولابد أن تكون الخطابة لاجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعا ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان، فمن الجهة الاولى تسمى الخطابة (شكرا)، اما اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره، وانما سميت كذلك لأن تقرير الخطيب يكون اعترافا منه للمخاطبين بفضيلة ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم، ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة (شكائية)؛ أما عن نفسه أو عن غيره، والمدافع يسمى



(معذراً) والمعترف به (نادماً).

٣- (المشاورات) المتعلقة بما يقع في المستقبل، ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده أو عدمه، فان هذا ليس شأن هذه الصناعة، بل لابد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغي أن يفعل فتكون الخطابة فيه ترغيباً وتشويقاً واذناً في فعله، أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي ألا يفعل، فتكون الخطابة فيه تحذيراً وتخويفاً ومنعاً من فعله.

* * *

فهذه الانواع الثلاثة هي الاغراض الاصيلية التي تقع للخطيب وقد يتوصل الى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهدة للوصول اليه ومعينة للاقناع وتسمى (التصديرات) مثل ان يمدح شيئاً أو شخصاً فيتقل منه الى المشاورة للتنظير بما وقع أو غير ذلك.

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقاً في صدر مدائهم من هذا القبيل، فان الغرض الاصلي هو المدح والتشبيب تصدر به القصيدة للتوصل اليه، وكثيراً ما لا يكون الشاعر عاشقاً وإنما يتشبه به اتباعاً لعادة الشعراء.

وفي هذا العصر يمهد خطباء المنبر الحسيني امام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف ببيان أمور تأريخية أو اخلاقية أو دينية من موعظة ونحوها، وما ذاك الا جلب انتباه السامعين او لاثارة شعورهم وانفعالهم مقدمة للغرض الاصلي من ذكر الفاجعة.



- ١٤ -

صور تأليف الخطابة ومصطلحاته

قد قلنا في الجدل: ان المعول في تأليف صوره غالبا على القياس والاستقراء وفي الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتمثيل وان استعمل الاستقراء احيانا.

ولا يجحب في القياس وغيره عن استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحية تأليفه أي لا يجب أن يكون حافظا لجميع شرائط الانتاج، بل يكفي أن يكون تأليفه، منتجا بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتجا دائما كما لو تألف القياس مثلا على نحو الشكل الثاني من موجبتين كما يقول: فلان يمشي متأنيا فهو مريض فحذفت كبراه الموجبة وهي (كل مريض يمشي متأنيا) مع ان الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف.

وكذلك قد يستعمل التمثيل في الخطابة خاليا من جامع، حيث يفيد الظن بأن هناك جاما مثلا ان يقال: مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هارباً واليوم يمر مسرع آخر من هنا فهو هارب.

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات مثل أن يقال: الظالمون قصيرو الأعمار؛ لأن فلان الظالم وفلان قصيرو الأعمار فيعد جزئيات كثيرة يظن معها الحق القليل بالاعم الغلب.

وبحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغي بيانها فنقول:

- ١- (الثبيت) والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابة ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن سواء كان قياسا أو تمثيلا.
- ٢- (الضمير) والمقصود به الثبيت اذا كان قياسا، والضمير باصطلاح المناطقة في باب القياس حذفت منه كبراه، ولما كان اللائق في الخطابة ان تمحى من قياسها كبراه



للاختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبرى من جهة أخرى سموا كل قياس هنا (ضميراً)؛ لأنه دائمًا أو غالباً تمحى كبراً.

٣- (التفكير) وهو الضمير نفسه ويسمى (تفكيراً) باعتبار اشتتماله على الحد الأوسط الذي يقتضيه الفكر.

٤- (الاعتبار) ويقصدون به التشكي اذا كان تمثيلاً فيقولون مثلاً: «يساعد على هذا الامر الاعتبار»، وهذه الكلمة شائعة الاستعمال عند الفقهاء وما أحسب الا انهم يريدون هذا المعنى منها.

٥- (البرهان) وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة، فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان، فلا تغرنك كلمة البرهان في بعض الكتب الجدلية والخطابية.

٦- (الموضع) والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءاً من التشكيت سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمية، وهو غير الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل، ومعنى الموضع هناك يسمى (نوعاً) هنا وسيأتي في الباب الثاني، ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصاراً هنا:

١٥-

الضمير

للضمير شأن خاص في هذه الصناعة فان على الخطيب ان يكون متمكناً من اخفاء كبراً في اقيسته أو اهمالها، ان باقي الصناعات قد تمحى الكبرى في اقيستها ولكن لا لحاجة وغرض خاص، بل لمجرد الایجاز عند وضوح الكبرى أما في الخطابة فان اخفاءها غالباً ما يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لأحد أمور:



١- اخفاء عدم الصدق الكلي فيها مثل أن يقول: «فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب» فانه لو صرخ بالكبرى وهي «كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم» ربما لا يجدها السامع صادقة كليا وقد يتتبه بسرعة الى كذبها اذ قد يعرف شخصا معينا متمنكا من كف غضبه ومع ذلك لا يجده الناس.

٢- تجنب ان يكون بيانه منطقيا وعلميا معقداً، فلا يميل اليه الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة، والسر ان ذكر الكبرى يصعبه بصبغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاصغاء اليه الجمهور، بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخريتهم به.

٣- تجنب التطويل فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستغنيا عنه والجمهور اذا أحسن ان الخطيب يذكر مالا حاجة الى ذكره أو يأقى بالملكرات يسع اليه الملل والضجر والاستيحاش منه، وقد يؤثر فيه ذلك انفعالا معكوسا فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله، فلذلك ينبغي للخطيب دائما تجنب زيادة الشرح والتكرار الممل، فانه يثير التهمة في نفوس المستمعين وشوكوكهم في قولهم وضجرهم منه.

وبعد هذا فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها يوجب ان يكون خطابه غامضا، فينبغي ان يوردها مهملا حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة وألا يوردها بعبارة منطقية جافة.

وصنعة الخطابة تعتمد كثيرا على المقدرة في ايراد الضمير أو اهمال الكبرى فمن الجميل بالخطيب أن يراقب هذا في خطابه، وهذا ما يحتاج الى مراقب وصنعة وحذق والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب الملهى للمعرفة.



- ١٦ -

التمثيل

سبق ان قلنا في الفصل ١٤: ان الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل، وفي الحقيقة تعتمد على التمثيل أكثر، نظرا الى انه اقرب الى أذهان العامة وأمكن في نفوسهم، وهو في الخطابة يقع على احياء ثلاثة:

١- أن يكون من اجل اشتراك الممثل به مع المطلوب في معنى عام يظن انه العلة للحكم في الممثل به، وهذا النحو هو التمثيل المنطقي الذي تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثاني.

٢- ان يكون من اجل التشابه في النسبة فيهما كما يقال مثلا: كلما زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعة، كالارض كلما زاد انخفاضها انحدرت اليها المياه الكثيرة بسرعة.

وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتتشابه في النسبة حقيقة وقد يكون بحسب الرأي الواقع كقوله تعالى: ﴿مَثُلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِنَّارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ أو كقوله تعالى: ﴿مَثُلُ الَّذِينَ يُنْقَفِعُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبْنَلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ...﴾.

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداده لاول وهلة ويعلم عدم صحته بالتعليق كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة: «هيئات لا يجتمع اثنان في قرن». والقرن بالتحريك الحبل الذي يقرن به البعيران، قال ذلك ردًا على قول بعض الانصار: «منا امير ومنكم امير» بينما أن هذا القائل غرضه ان الامارة مرة لنا ومرة لكم لا على ان يجتمع اميران في وقت واحد حتى يصح تشبيهه باجتماع اثنين في قرن، على انه أية استحالة في المثل به، وهو أن يجتمع بعيران في حبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل



اجتمع اميرين في آن واحد فالاستحالة في المثل نفسه لا في المثل به.

٣- ان يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط وقد ينطلي هذا أمره على غير المتتبه المثقف، وهو مغالطة ولكن لا يأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجية لظن المستمعين بصدقها.

مثاله أن يحب الخطيب شخصاً ويمدحه لأن شخصاً آخر محبوب مدوح له هذا الاسم، أو يتشاءم من شخص ويذمه؛ لأن آخر له اسمه معروف بالشر والمساوئ.

ويشبه ان يكون من هذا الباب قول الارجاني:

يزداد دمعي على مقدار بعدهم تزايد الشهب اثر الشمس في الافق
فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الاحبة قياساً على تزايد الشهب بمقدار تزايد
بعد الشمس في الافق لاشراك الدموع والشهب بالاسم اذ تسمى الدموع بالشهب
مجازاً ولا شراك الحبيب والشمس بالاسم اذ يسمى الحبيب شمساً مجازاً.



المبحث الثاني- الانواع

١٠

تمهيد

تقديم في الفصل ١٤ من الباب الاول: ان الموضع في اصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت، وهو غير الموضع باصطلاح صناعة الجدل.

بل ان ما هو بمنزلة الموضع في صناعة الجدل يسمى هنا (نوعا) وهو أي النوع: كل قانون تستنبط منه الموضع أي المقدمات الخطابية.

مثلا يقال لنقل الحكم من الصد الى ضده (نوع) اذ منه تستخرج الموضع الموصلة الى المطلوب الخطابي فيقال مثلا: اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الاساءة، فأخوه لما كان صديقا يستحق الاحسان، فهذا القضية (موضع) وهي من (نوع) نقل الحكم من الصد الى ضده.

ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار الموضع في ذهنه واعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة، فكذلك الخطيب يلزمها ان يحضر لديه وبعد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من الموضع (المقدمات المقنعة).

وكل خطيب في أي صنف من أصناف المفاظ الخطابية له أنواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه، فلذلك اقتضى ان ننبه على بعض هذه الانواع في اصناف الخطابة للاستيناس وللتبيه على نظائرها كما صنعنا في موضع الجدل فنقول:



الأنواع المتعلقة بالمنافرات

تقديم في البحث ١٣ معنى (المنافرات) إنها التي تثبت مدحاً أو ذمـاً أما للاشخاص أو للاشياء باعتبار ما هو حاصل في الحال، فيقرر الخطيب فضيلته أو نفعه في المدح او يقرر ضدهما في الذم، وانما سميت (منافرات) فلأنـها يتنافر الناس ويختلفون ويروـم بعضـهم قـهر بعضـ بقولـه وبيانـه.

ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل وانما الفرق من وجهين:

- ـ ١ـ انه في الخطابة ينفرد الخطيب في ميدانـه، وفي الجدل يكون الكلام للخصمين سؤـالـا وجوابـا وردـا وبدـلاـ.
- ـ ٢ـ ان غـرضـ الخطـيبـ أنـ يـبعـثـ المستـمعـينـ عـلـىـ عملـ الـافـعـالـ الحـسـنةـ وـالـتـنـفـرـ مـنـ الـافـعـالـ السـيـئـةـ لـاـ لـجـرـدـ المـدـحـ وـالـذـمـ، وـالـمـجـادـلـ لـيـسـ غـرضـهـ الـتـغلـبـ عـلـىـ خـصـمـهـ وـلـيـسـ هـمـهـ أـنـ يـعـمـلـ بـهـ أـحـدـ أـوـ لـاـ يـعـمـلـ، وـبـالـاـخـتـصـارـ غـرضـ الخطـيبـ اـقـنـاعـ الغـيرـ بـفـضـلـ الـفـاضـلـ وـنـقـصـ المـفـضـولـ لـيـعـمـلـ عـلـىـ مـقـتـضـيـ ذـلـكـ، وـغـرضـ المـجـادـلـ اـرـغـامـ الغـيرـ عـلـىـ الـاعـتـرـافـ بـذـلـكـ.

وبيـنـ الـأـسـلـوـيـنـ بـوـنـ بـعـيـدـ فـانـ الـأـوـلـ يـتـطـلـبـ الرـفـقـ وـالـلـيـنـ وـالـاسـتـحـواـذـ عـلـىـ مشـاعـرـ المـخـاطـبـ وـرـضـاهـ، وـالـثـانـيـ لـاـ يـتـطـلـبـ ذـلـكـ فـانـ غـرضـهـ يـتـمـ حـتـىـ لـوـ اـعـتـرـفـ الخـصـمـ مـرـغـمـاـ مـقـهـورـاـ.

اـذـاـ عـرـفـتـ ذـلـكـ فـعـلـيـ الخطـيبـ فـيـ الـمـنـافـرـاتـ اـنـ يـكـوـنـ مـطـلـعاـ عـلـىـ أـنـوـاعـ جـمـالـ الاـشـيـاءـ وـقـبـحـهـاـ، وـلـكـلـ شـيـءـ جـمـالـ وـقـبـحـ بـحـسـبـهـ: فـفـيـ الـاـنـسـانـ جـمـالـهـ بـالـفـضـائـلـ وـقـبـحـهـ بـالـرـذـائـلـ وـبـاـقـيـ الاـشـيـاءـ جـمـالـهـ بـكـمـالـ صـفـاتـهـ الـلـاـقـةـ بـهـاـ وـقـبـحـهـاـ بـنـقـصـهـاـ.



ثم الانسان مثلا فضيلته ان تكون له ملكرة تقتضي فعل الخيرات بسهولة كفضيلة الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والعرفة والكرم والمروة والهمة والحلم واصالة الرأي، وهذه أصول الفضائل ويتبعها مما يدخل تحتها كالايثار الذي يدخل تحت نوع الكرم أو مما يكون سببا لها كالحياء الذي يكون سببا للعرفة أو مما يكون عالمة عليها كصبر الامين على تحمل المكاراة في سبيل المحافظة على الامانة فان هذا الصبر عالمة على العدالة.

واما باقي الاشياء غير الانسان فكما لها بحصول الصفات المطلوبة لثلها، وقد قلنا لكل شيء جمال وقبع بحسبه، فكمال الدار مثلا وجمالها باشتراكها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجلدة بنائها وملاءمة هندستها للذوق العام وهكذا، وكمال المدنية مثلا وجمالها بسعة شوارعها وتنسيقتها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهيئة وسائل الراحة فيها والأمن وحسن مائتها وهوئها وجدة بناء دورها ... وهكذا.

وعلى الخطيب بالإضافة الى ذلك ان يكون قادرا على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنها ما يستحق عليها المدح والثناء مثل ان يصور فسق الفاسق بأنه من باب لطف العاشرة وخفة الروح، ويصور بلاهه الابله أنها بساطة نفس وصفاء سريرة وقلة مبالاة بأمور الدنيا واعتباراتها، ويصور متبع عورات الناس الهاز الغماز بأنه محب للصراحة أو انه لا تأخذه في سبيل قول الحق لومة لائم، ويصور الحاكم المرتشي بأنه يسهل بالرشوة أمور الناس ويقضي حوائجهم ...

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور، وكذلك على العكس يمكن تحوير جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور كوصف المحافظ على دينه بأنه



جاف متزمن أو رجعي خرافي أو وصف الشجاع بأن مجانون متهور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذر ... وهكذا، والكثير من هذا يحتاج إلى حذقة وبعد نظر.

واذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن ان تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم؛ لأنها اضدادها.

- ٣ -

الانواع المتعلقة بالمشاجرات

تقديم معنى المشاجرات من أنها تتعلق بالحاصل سابقا، وذلك لبيان ما حدث كيف حدث؟ هل حدث على وجه جميل مدوح أو على وجه مذموم؟

فتكون المشاجرة شكرأً أو شكاية أو اعتذارأً أو ندما واستغفارأً.

و (الشكرا) انها يكون بذكر محاسن ما حدث وكما لاته انسانا او غير انسان على حسب ما تقدم من البيان الاجمالي عن محاسن الاشياء وكما لاته في المنافرات، فلا حاجة الى اعادته.

وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص بـ(بالشكاية) ثم الاعتذار والندم فنقول:

لا تصح الشكاية الا من الظلم والجور، وحقيقة الجور: «هو الاضرار بالغير على سبيل المخالفه للشرع بقصد وارادة».

والمقصود من (الشرع) ما هو أعم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة والمكتوبة مثل الاحكام المنزلة الإلهية والقوانين المدنية والدولية وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء أو آراء أمة بعينها وكان المعتدي منها، أو آراء قطره أو عشيرته او نحو ذلك.



فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة والباقي هي من المشهورات الخاصة، ومثال الاخيرة (النهاة) باصطلاح عرب العراق في العصور الاخيرة، فانها عند غير المتصرين منهم شريعة غير مكتوبة وهي ان للرجل الحق في منع نزوج ابنة عممه من اجنبي، فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصة ابن عمها واذنه عدّوه في عرفهم جائزا غاصبا وقد يهدى دمه، وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الاسلامية وغيرها ظلما وجورا وان (الناهي) هو الجائز الظالم.

ثم (المخالفه للشرع) اما ان تقع في المال أو العرض أو النفس، ثم اما ان تكون على شخص او اشخاص معينين او تقع على جماعة اجتماعية، كالدولة والوطن والامة والعشيرة.

وعلى هذا في ينبغي للخطيب المشتكي أن يعرف معنى الجور وبواعته واسبابه وما هي الاسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته ومتى يكون عن ارادة وقصد وكيف يكون كذلك، وكل هذه فيها ابحاث واسعة تطلب من المطولات.

واما (الاعتذار) فحقيقة التنازل لما ذكره المتظلم المشتكي ودفع تظلمه، وهو يقع بأحد أمرين:

١- انكار وقوع الظلم رأسا.

٢- انكار وقوعه على وجه يكون ظلما وجورا، فان كثيرا من الافعال انما تقع عدلا حسنة وظلما قبيحة بالوجوه والاعتبار اما من جهة القصد واما من جهة اختلاف الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه (بالنهاة).

واما (الندم) فهو الاقرار والاعتراف بالظلم، وقد يسمى استغفارا، وذلك بأن يتلمس العفو عن العقوبة والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها، وللاستغفار



والاعتذار أساليب يطول شرحها.

٤ -

الأنواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم والاقلاع عن المساوى والشرور وما يضرهم ناسب ألا يبحث الأعمى يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور او ما له مساس باختيارهم وان كان في نفسه خارجا عن اختيارهم.

وهذا الثاني كالارض السبخة مثلا فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم، ولكن يمكن أن يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتنبوا الزراعة فيها مثلا فيمكن ان يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه.

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاور أن يتعرض له.

والأنواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسيين:

(القسم الأول) ما يتعلق بالأمور العظام وهي أربعة

١- (الأمور المالية العامة) من نحو صادرات الدولة ووارداتها وما يتعلق في دخل الأمة ومصروفاتها، فالخطيب فيها ينبغي ان يطلع على القوانين التي تخصها وعلى العلوم التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الثروة أو نقصها.

٢- (الحرب والسلم) فالخطيب فيه لا يستغني عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم



الحربية واصول تنظيم الجيوش وقيادتها مع الاطلاع على تاريخ الحروب والوقائع وسر نشوبها وامدادها والوسائل الالازمة للهجوم والدفاع وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاة من الهزيمة، كما ينبغي ان يكون عارفا بما يشير الغيرة والحمية في نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائمهم ويشحذ هممهم ويجهون عليهم الموت في سبيل الغاية التي يحاربون لاجلها، وان يكون عارفا بما يشير في نفوس الاداء الخوف والرهبة وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة ونحو ذلك مما يسمى في الاصطلاح الجديد (ب الحرب الاعصاب).

٣- (المحافظة على المدن) والعلوم التي تخصها ولا يستغني الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع وما تحتاجه البلدة في مجاري مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها ونحو ذلك.

٤- (الاجتماعيات العامة) كالشرايع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية، ففي المصلحة الدينية مثلاً ينبغي للخطيب ان يكون عارفا بالشريعة السماوية حافظاً لآثارها مطلعًا على تأريخها ملماً بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة.

اما لو كان خطيباً في غاية سياسية أو نحوها في ينبغي ان يكون خبيراً بما تخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تاريخ وحوادث وتقلبات، فالسياسي يحتاج الى العلوم السياسية والخبرة بأمورها، والأخلاقي يحتاج الى علم الأخلاق والحاكم والمحامي الى القوانين الشرعية والمدنية.

وعلى الاجمال ان الخطيب في الامور الاجتماعية لاسيما مريد المحافظة على سنة او دولة يلزم فيه أن يكون اعلم وامهر الخطباء الآخرين وأعرف ببنفسيات الجمهور ومصالحهم؛ لأن موقفه مع الجمهور من أدق الواقف وأصعبها.



بل هذا الباب باب المشاورة على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقها، فقد يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمّهور لأنّه الاسباب، وكم شاهدنا وسمينا رئيس دولة أو مرشد قطر أو مرجعاً دينياً لفرقة بينما هو في القمة من عظمته اذا به يهوي بين عشية وضحاها من برجه الرفيع محظياً لخطأ صغيرة ارتكبها، أو لامر فعله أو قاله معتقداً فيه الصلاح فاتّهمه الجمّهور بالخيانة أو الخطل أو ظنوا فيها عمله أو رأه الفساد والضرر.

والجمّهور لا صبر له على كتمان رأيه او تأجيل التعبير عنه الى وقت آخر كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والماشة ولا يفهم البرهان والدليل حيث لا القوة تسكّته أو السيف يفنبه.

* * *

هذا وانحصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسعه هذا المختصر، وكفى ما أشرنا اليه.

ونزيد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له بعد معرفة كل ما يتعلّق بفرعه المختص به ان يكون مطلاً على علم الاجتماع وعلم النفس، وأهم من ذلك الخبرة في تطبيقها وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له ومعرفة تاريخ من سبقه من القادة والرؤساء والاستفادة من تجاربهم منضمة الى تجاربها الشخصية، وأهم من ذلك كلّه المواهب الشخصية التي أشرنا اليها سابقاً فانه كم من خطيب موهوب ييز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع اذ يسوقه ذكاؤه وفطرته الى معرفة ما يقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه، فيستطيع ان يهيمن عليه ويُسخره ببيانه ويُسخره بأسلوبه.

* * *



(القسم الثاني) الرئيسي: ما يتعلق بالأمور الجزئية، وهي غير محدودة ولا معدودة فلذلك لا يمكن ضبطها وإنما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته، غير أنها تشارك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال فلذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب أن يعرف:

(أولاً) معنى صلاح الحال مثل أن يقال أنه في الإنسان استجمام الفضائل النفسية والجسمية أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة أو الحصول على المللذات وابشاع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور والثناء عليه في الغيبة ... وهكذا، على حسب اختلاف الآراء والانتظار في معنى صلاح حال الإنسان.

و (ثانياً) الأمور التي بها يتحقق صلاح الحال مثل فضيلة النفس بالحكمة والأخلاق ونحوها مما تقدم ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوه العضلات والجسم واعتدال البنية ومثل طهارة الأصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك.

و (ثالثاً) طرق اكتساب هذه الأمور واحدة واحدة وأحسن الوسائل واسهلها في الحصول عليها، مثل أن يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجذد والتحصيل والاخلاص لله والتجرد عن مغريات الدنيا وان الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكولات وان الثروة تحصل بالزراعة او التجارة او الصناعة ... وهكذا.

و (رابعاً) الأمور النافعة في تحصيل تلك الخيرات والمعينة لوسائلها كالسعي وانتهاز الفرص والتضحيه بكثير من المللذات والصدق والامانة، وبعكسها الامور الضارة كالركون الى الراحة والكسل وايثار اللذة واللهو والبطالة ونحو ذلك.

و (خامساً) ما هو الافضل من الخيرات والانفع وبأي شيء تتحقق الافضلية مثل



ان الاعم الشامل أفضلي ما هو دونه في الشمول والدائم خير من غير الدائم وما هو أكثر نفعاً أحسن ما هو أقل وما يستتبع نفعاً آخر افع ما لا يستتبع ... وهكذا.

* * *

هذه جملة الانواع المتعلقة باصناف الخطابة الثلاثة وهناك أنواع أخرى مشتركة يطول الكلام عليها لأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بامكان الامور أضر بنا عنها اختصاراً.

* * *



المبحث الثالث- التوابع

١٠

تمهيد

تقديم معنى العمود والاعوان وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهادة والاستدراجات التي هي خارجة عن نفس العمود، وكل ذلك كان من اجزاء الخطابة.

وهناك وراء اجزاء الخطابة أمور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومتتممة لها باعتبار ما لها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب، وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة، فلذلك تسمى (التتابع) وتسمى أيضا (التحسينات) و (التزينات).

وهي ثلاثة أنواع:

(١) ما يتعلق بنفس الالفاظ

(٢) ما يتعلق بنظمها وترتيبها

(٣) ما يتعلق بالأخذ بالوجوه.

ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب فنقول:

٢٠

حال الالفاظ

والمراد منها ما يتعلق بهيئة اللفظ مفردا كان أو مركبا والتي ينبغي للخطيب ان يراعيها، وأهمها الامور الآتية:



- ١- ان تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب فان اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط أثره في نفوس المستمعين.
- ٢- ان تكون الالفاظ من جهة معانها صحيحة صادقة بأن لا تشتمل مثلا على المبالغات الظاهرة عليها الكذب.
- ٣- الا تكون ركيكة الاسلوب ولا متكلفا بها على وجه تخرج عن المعاورة التي تصلح لخاطبة العامة والجمهور، بل ينبغي ان يكون أسلوبها معتدلا على نحو ترتفع به عن ركاكة الاسلوب العامي ولا تبلغ درجة اسلوب معاورة الخاصة الذي لا يتنفع به الجمهور.
- ٤- ان تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول ولا نقصان مخل.
- ٥- ان تكون خالية من الحشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبة فهمه.
- ٦- ان يتتجنب فيها الابهام والايهام واحتمال اكثرا من معنى، وان كان ذلك مما قد يحسن في الكلام الشعري ويحسن من الكهان الذين يريدون الا يظهر كذبهم في تنبؤاتهم، ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب الا اذا كان سياسيا حينما يقضي موقفه عليه الفرار من مسؤولية التتصريح.
- ٧- ان تكون معتدلة في الإيجاز والاطناب؛ لأن الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل، والحالات تختلف في ذلك، فقد يكون المستمعون كلهم أو اكثراهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في خطابهم الإيجاز، وقد يكون المطلوب يستدعي التأكيد والتكرار والتهويل فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الاذكياء، وعلى كل حال ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع الواقع، وكذلك ايراد الالفاظ المترادفة



لا يحسن الاكثار منه.

٨- ان تكون خالية من الالفاظ الغريبة والوحشية وغير المداولة ومن التعبيرات التي يشمئز منها المستمعون كالالفاظ الفحشية فلو اضطر الى التعبير الى معانيها فليستعمل بدلها الكنایات.

٩- ان تكون مشتملة على المحسنات البديعية والاستعارات والمجازات والتشبيهات فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحالته.

ولكن يجب أن يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس، فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أن يراعي فيها الاقرب الى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتصنع المتكلف به، ويحسن ان نشبهها بالغرباء في مجالس الاصدقاء فان حضورهم لا يخلو من فائدة ولكنهم لابد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نفوس الاصدقاء.

١٠- ان تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع، ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصور به في الشعر، بل معادلتها على الوجوه الآتية وهي على اتجاه متفاوتة متصاعدة:

أ- ان تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر وان كانت حروفها وكلماتها غير متساوية مثل قوله: «بكثرة الصمت تكون الهيبة وبالنصفة يكثر المواصلون».

ب- ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو: «العلم وراثة كريمة والآداب حلل مجددة».

ج- ان تكون الكلمات بالإضافة الى تساويها متشابهة وحروفها متعادلة نحو: «أقوى ما يكون التصنع في اوائله واقوى ما يكون الطبع في اواخره».



د ان تكون المقاطيع مع ذلك في المد و عدمه متعادلة نحو: «طلب العادة افضل الافكار و كسب الفضيلة انفع الاعمال» فالافكار تعادل الاعمال في المد.

ه ان تكون الحروف الاخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو: «الصبر على الفقر قناعة والصبر على الذل صرامة».

وأحسن الاوزان في الجمل ان تكون متعادلة مثنى او ثلث، أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا، بل قد لا يستساع ويكون من التكليف المقوت.

- ٣ -

نظم وترتيب الاقوال الخطابية

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطابيا أو غير خطابي لابد أن يتتألف من جزأين اساسين هما الدعوى والدليل عليها، والنظم الطبيعي يقتضي تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقناع العكس وهذا أمر يرجع تقديره الى نفس المتكلم.

اما الاقوال الخطابية فالمناسب لها على الاغلب بالإضافة الى ذينك الجزأين الاساسيين أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى: تصدير واقتصاص وخاتمة، ونحن نبينها بال اختصار:

الاول (التصدير) وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمة له ليكون بمثابة الاشارة والايذان بالغرض المقصود للخطيب والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الغرض، وهو يشبه تنحنج المؤذن قبل الشروع وترنم المغني في ابتداء الغناء، وكذلك كل امر ذي بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به.

والاحسن في الخطابة ان يكون التصدير مشمرا بالمقصود وملوحا له؛ لانه انما



يؤتي به لفائدة تهيئة المستمعين لقبول الغرض المقصود، ولاجل هذا يفتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلوة على الحسين عليه السلام والتظلم له، ويفتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق الى المرسل اليه وبها قد يشعر بالمراد كما هو المألف عند اصحاب الرسائل في العصور المتقدمة.

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب اذا رأى ان التصدير مما لا بد منه ان يلاحظ فيه أمرین:

١- لا يفتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم، كأن يأتي مثلا بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهئة والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والحزن أو يعبر بما يشعر بتعاظمه على المخاطبين ونحو ذلك.

٢- ان يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط ان يورده بعبارة مفهمة متينة، فان الاطالة في التصدير يضجر المخاطبين فيتفضض عليه الغرض قبل الوصول الى مطلوبه الا اذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطالة، كما لو أراد أن يذم خصما او فعلا او يشنى على نفسه او رأيه.

وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المألف أو اطالته بالكلام الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكتاب وهو على العجز اكثر منه دليلا على المقدرة كما ان الافضل في الاعتذار ان يترك التصدير اصلا، لانه قد يثير الظن بأنه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع.

الثاني (الاقتصاص) وهو ما يذكر بيانا على التصديق بالمطلوب وشارحا له بقصة صغيرة تؤيده فان القصة من أروع ما يعين على الاقناع ويقرب الغرض الى الذهان وكأنها من أقوى الادلة عليه لا سيما عند العامة، واصبحت القصة في العصور الاخيرة



أدبًاً وفنا قائمًا برأسه يستعين بها دعاة الأفكار الحديثة لتلقين العامة واقناعهم وان كانت من صنع الخيال والسران في طبيعة الإنسان شهوة الاستماع إلى القصة فيلتذ بها، وذلك لاشباع غريزة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه وقد يعتبرها شاهداً ودليلًا باعتبارها تجربة ناجحة.

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاقتصاص ينبغي أن يشرع في بيان ما يريد اقناع الجمهور به.

الثالث (الخاتمة) وهي أن يأكي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوهما حسبياً هو مألف.

ولا شك أن الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له لاسيما في الرسائل والمكاتبات.

٤٠

الأخذ بالوجوه

المقصود بالأخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمور معبرة عن حاله ومؤثرة في المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن نفس الفاظه وأحوالها وتكون بصناعة وحيلة، ولذلك يسمى هذا الامر نفaca وriاء وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه كلمة النفاق والرياء.

وهذا الامر مع فرضه من الامور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه فهو له تعلق بأحد هما فهو لذلك على نوعين:

١- ما يتعلق بلفظه والمقصود به ما يخص هيئة اداء اللفظ وكيفية النطق به فان



الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه باصوات ونبرات مناسبة لانفعال النفيسي عنده او الذي يريد ان يتظاهر به ومناسبة لما يريد ان يحدثه في نفوس المخاطبين من انفعالات وان يلقيها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذي يريد افهمه للمخاطبين: فيرفع صوته عند موضع الشدة والغضب مثلاً ويخفضه عند موضع اللين ويسرع به مرة ويتأني أخرى وبنغمة مخزنة مرة ومفرحة أخرى ... وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقصود.

وقد قلنا سابقاً في الاستدراجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة بل هي تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصلق بالمران والتجربة.

وعلى كل حال ينبغي ان يكون الالقاء معبراً عما يجيش في نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسية أو يتکلفها ومعبراً عما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين كما ينبغي ان يكون معبراً أيضاً عن مقصوده واغراضه الكلامية فان جملة واحدة قد تلقى بلهجة استفهام وقد تلقى نفسها بلهجة خبر من دون احداث أي تغيير في نفس الالفاظ والفرق يحصل بالنغمة واللهجة.

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبّر بلهجهاته ونغماته ونبراته شرط اساس لنجاح الخطيب، اذ بذلك يستطيع ان يمتزج بارواح المستمعين ويبادلهم العواطف ويجدّبهم اليه، والقاء الكلام الجامد لا يثير انفعالاتهم ولا تفتح له قلوبهم ولا عقولهم بل يكون على العكس مملاً مزعبجاً.

٢- ما يتعلّق بالخطيب وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظمه الخارجي ليكون قوله مقبولاً، وقد تقدم ذكر بعضه في الاستدراجات، وهو على وجهين قولي وفعلي:-

أما القولي فمثل الثناء عليه أو على رأيه واظهار نقصان خصمه أو ما يذهب اليه،
وتقدير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله.

واما الفعلي فمثل الصعود على مرتفع، كالمتبر فان مشاهدة الخطيب لها اكبر الاثر
في الاصغاء اليه وملاحقة تسلسل كلامه والانطباع بافكاره وانفعالاته النفسية، ومثل
الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لملئه فان لذلك أيضاً أثره البالغ في نفوس المخاطبين،
ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وتقاطيع الوجه وملامحه فان كل
هذه تعبير عن الانفعالات والمقاصد اذا أحسن الخطيب اي يضعها في مواضعها، وهكذا
كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا اليه في الاستدراجات.

والعوام أطوع الى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقي، وهذا السبب
تجد أن المترهد المتقدس يسيطر على نفوسهم وان كان فاسد العقيدة أو غير مرضي القول
او سيئ التصرفات.

ثم انه ينبغي ان يجعل من باب الاخذ بالوجوه الذي يستعين به الخطيب على التأثير
هو (الشعر) فانه كما سيأتي آكد في التأثير على العواطف وامكن في القلوب، فلا ينبغي
ان تفوت الخطيب الاستعانة بالشعر فيمزج به كلامه ويلطف به خطابه لاسيما الامثال
والحكم منه ولاسيما ما كان مشهوراً لشعراء معروفيين.

وسيأتي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر.

الفَصْلُ الرَّابع
صَنَاعَةُ الشِّعْرِ



تمهيد

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الامم على اختلافها، والغرض الاصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها: من سرور وابتهاج أو حزن وتألم او اقدام وشجاعة أو غضب وحقد أو خوف وجن أو تهويل أمر وتعظيمه أو تحذير شيء وتوهينه او نحو ذلك من انفعالات النفس.

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في انفعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخيل وتصوير اذ للتخييل والتصوير الاثر الاول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك قيل: ان قدماء المناطقة من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافية.

أما العرب - وتبعتهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترك - فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين واعتبروا أيضا القافية على ما هي معروفة في علم القافية وان اختلفت هذه الامم في خصوصياتها، اما ما ليس له وزن وقافية فلا يسمونه شعرا وان اشتمل على القضايا المخيلات.

ولكن الذي صرخ به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر حتى أنه ذكر اسماء الاوزان عندهم.

وهكذا يجب ان يكون فإن اعظم الاثر في التخييل وانفعالات النفس لأن فيه من النغمة والموسيقي ما يلهب الشعور ويفهزه وما قيمة الموسيقي الا بالتوقيع على وزن خصوص منظم، بل القافية كالوزن في ذلك وان جاءت بعده في الدرجة.

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقوى يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام المثور سواء كان هذا الفرق بسبب العادة اذ الوزن صار مألوفا عند العرب وشبيهم وتربيّ



لديهم ذوق ثان غير طبيعي ؟ أم على الاصح كان بسبب تأثر النفس بالوزن والقافية بالغريزة كتأثرها بالموسيقى المنظمة بلا فرق، والعادة ليس شأنها أن تخلق الغرائز والاذواق بل تقويها وتشحذها وتنميها.

بل حتى الكلام المففي والمزدوج المعادلة جمله بدون ان يكون له وزن شعري له وقع على النفوس ويهزها كما سبق الكلام عليه في توابع الخطابة، نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متتكلفا به على النحو الذي ألفته القرون الاسلامية الاخيرة افقدت الكلام رونقه وتأثيره.

وعلى هذا فالوزن والقافية يجب ان يعتبرا من اجزاء الشعر ومقوماته لامن محسنته وتوابعه، ما دام المنطقي انما يهمه من الشعر هو التخييل وكل ما كان أقوى تأثيرا وتصويرا كان أدخل في غرضه، ويصبح على هذا ان يعد الوزن والقافية من قبيل (الاعوان) نظير التي ذكرناها في الخطابة، اما (العمود) فهو نفس القضايا المخaliات فكما تنقسم اجزاء الخطابة الى عمود وأعوان فكذلك الشعر.

نعم، ان الكلام المنظوم المففي اذا لم يستتم على التصوير والتخييل لا يعد من الشعر عند المناطقة فلا ينبغي أن يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التأريخية المجردة مثلا شعرا وان كان شبها به صورة، وقد يسمى شعرا عند العرب أو بالاصح عند المستعربين.

وما ينبغي ان يعلم في هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافية فلا نقصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيها على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية، بل كل ما له تفاعيل لها جرس وإيقاع في النفس ولو مثل «البنود» وما له قوافي مكررة مثل (الموشحات والرباعيات) فإنه يدخل في عداد الشعر.



اما (الشعر المثور) المصطلح عليه في هذا العصر فهو شعر أيضاً ولكنه بالمعنى المطلق الذي قيل عند انه مصطلح مناطقة اليونان فقد فقد ركنا من اركانه وجزءاً من اجزائه.

والانصاف ان اهمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام ويضعف أثره التخييلي في النفوس وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه اذا كانت قضاياه تخيلية.

تعريف الشعر

وعلى ما تقدم من اشرح ينبغي ان نعرّف الشعر بما يأقى:

«انه كلام خيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة».

وقدنا: (متساوية) لأن مجرد الوزن من دون تساوين الآيات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره، فتكرار الوزن على تفعيلات متساوية هو الذي له الالثير في انفعال النفوس

فائدة

ان للشعر نفعاً كبيراً في حياتنا الاجتماعية وذلك لاثارة النفوس عند الحاجة في هياجها لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الانسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها في المسائل العامة: من دينية أو سياسية أو اجتماعية أو في الامور الشخصية الفردية، ويمكن تلخيص أهم فوائده في الامور الآتية:

- ١- اثارة حماس الجندي في الحروب.
- ٢- اثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية او سياسية او اثارة عواطفه لتوجيهه الى ثورة



فكريّة أو اقتصاديّة.

- ٣- تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقيق الخصوم بالذم والهجاء.
- ٤- هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور كما في مجالس الغناء.
- ٥- اهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتلّم كما في مجالس العزاء.
- ٦- اهاجة الشوق الى الحبيب أو الشهوة الجنسية كالتشبيب والغزل.
- ٧- الاتّهاظ عن فعل المنكرات واحماد الشهوات أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات كالحكم والمواعظ والآداب.

السبب في تأثيره على النفوس:

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين: (الاول) عن السبب في تأثير الشعر على النفس لاثارة تلك الانفعالات، و (الثاني) بماذا يكون الشعر شعراً أي مخيلاً؟
والجواب على السؤال الاول ان نقول:

ان الشعر قوامه التخييل، والتخيل من البدئي انه من أهم الاسباب المؤثرة على النفوس لأن التخييل اساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معنى والتصوير له من الواقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع بأداء منه مجرداً عن تصويره فان الفرق عظيم بين مشاهدة الشيء في واقعه وبين مشاهدة تمثيله بالصورة أو بمحاكاته بشيء آخر يمثله، اذ التصوير والتمثيل يثير في النفس التعجب والتخيل فلتلتذ به وترتاح له وليس لواقع الحوادث المchorة والممثلة قبل تصويرها وتمثيلها ذلك الاثر من اللذة والارتياح لو شاهدتها الانسان.



واعتبر ذلك فيمن يحاكون غيرهم في مشية أو قول أو انشاد او حركة او نحو ذلك فانه يثير اعجابنا ولذتنا او ضحكتنا مع انه لا يحصل ذلك الاثر النفسي ولا بعضه لو شاهدنا نفس المحكين في واقعهم، وما سر ذلك الا التخييل والتوصير في المحاكاة.

وعلى هذا كلما كان التوصير دقيقاً معبراً كان أبلغ أثراً في النفس، ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس وهو سر نجاحها واقبال الجمهور عليها للدقة تعبيرها وبراعة تمثيلها عن دقائق الاشياء التي يراد حكايتها.

والخلاصة: ان تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب لانه بتصويره يثير الاعجاب والاستغراب والتخيل، فتلذذ به النفس وتأثر به حسبياً يقتضيه من التأثير، ولذا قالوا: ان الشاعر كالمحصور الفنان الذي يرسم بريشه الصور المعبرة.

وحق ان نقول حينئذ: ان الشعر من الفنون الجميلة الغرض منه تصوير المعاني المراد التعبير عنها يكون مؤثراً في مشاعر الناس ولكنه تصوير بالالفاظ.

بماذا يكون الشعر شعراً

اذا عرفت ما تقدم فلنعد الى السؤال الثاني فنقول: **بماذا يكون الشعر شعراً أي خيلاً؟** والجواب: ان التصوير في الشعر كما أمعنا اليه في التمهيد يحصل بثلاثة اشياء:

- 1- (الوزن) فان لكل وزن شاناً في التعبير عن حال من أحوال النفس ومحاكاته له، ولهذا السبب يوجب انفعالاً في النفس، فمثلاً بعض الاوزان يوجب الطيش والخفة وبعضها يقتضي الوقار والهدوء وبعضها يناسب الحزن والشجي وبعضها يناسب الفرح والسرور.

فالوزن على كل حال بحسب ما له من ايقاعات موسيقية يثير التخييل واللذة في



النفوس، وهذا أمر غريزي في الإنسان، وإذا أدى الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جبيل كان أكثر ايقاعاً وأشد تأثيراً في النفس لاسيما ان لكل نغمة صوتية أيضاً تعبراً عن حال: فالنغمة الغليظة -مثلاً- تعبر عن الغضب، والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق والنغمة الشجية عن الحزن، فإذا انضمت النغمة إلى الوزن تضاعف أثر الشعر في التخييل ولذلك تجد الاختلاف الكبير في تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبحسب لحن وبباختلاف طرق اللاحان وطريق الانشاد حتى قد يبلغ إلى درجة النشوة والطرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة.

٢. المسموع من القول يعني الالفاظ نفسها، فان لكل حرف أيضاً نغمة وتعبيرها عن حال كما ان تراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن أحوال النفس والاختلاف في التأثير فيها فهناك مثلاً ألفاظ عذبة رقيقة وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع وألفاظ متوسطة.

ثم ان للفظ المسموع - ايضاً - تأثيراً في التخييل اما من جهة جوهره كأن يكون فصيحاً جزلاً أو من جهة حيلة بتركيبه كما في أنواع البديع المذكورة في علمه وكتالتشبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان.

٣. نفس الكلام المخيل أي معاني الكلام المفيدة للتخييل وهي القضايا المخيلات التي هي العمدة في قوام الشعر ومادته التي يتتألف منها.

وإذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً وحق أن يسمى (الشعر التام). وبها يتفاصل الشعراً وتسمى قيمته إلى أعلى المراتب أو تهبط إلى الحضيض، وبها تختلف رتب الشعراً وتعلو وتنزل درجاتهم: فشاعر يجري ولا يجرى معه فيستطيع ان يتصرف في النفوس حتى يكاد تكون له منزلة الانبياء من ناحية التأثير على الجماهير



وشاعر لا يستحق الا ان تصفعه وتحقره حتى يكاد يكون اضحوكة للمستهزئين وبينهما درجات لا تحصى.

أكذبه أعدبه

من المشهورات عند شعراء اللغة العربية قولهم: «الشعر اكذبه اعدبه» وقد استخف بعض الادباء المحدثين بهذا القول ذهابا الى ان الكذب من اقبح الاشياء فكيف يكون مستملحا مضافا الى ان القيمة للشعر انها هي بالتصوير المؤثر فاذا كان كاذبا فليس في الكذب تصوير لواقع الشيء.

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا، غير ان مثل هذا الاخبار كما تقدم ليس من الشعر في شيء وان كان صادقا، وانما الشعر بالتصوير والتخيل، ولكن يجب ان نفهم أن تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقعه بلا تحوير ولا اضافة شيء على صورته ولا مبالغة فيه او حيلة في تمثيله، ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتزام المطلوب.

وتارة أخرى يكون بصورة تخيلية على ما نوضّحه فيما بعد بأن تكون كالرتوش التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقبيح مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها أو كالصورة الكاريكاتورية التي تحكي صورة الشخص بملامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريرات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره او نحو ذلك.

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ومن جهة أخرى كاذب ولكن في عين كونه كاذبا هو صادق، وهذا من العجيب، ولكن معناه ان المراد الجدي أي المقصود بيانه واقعا وجدّا من هذا التخييل صادق في حين ان نفس التخييل الذي ينبغي ان نسميه



المراد الاستعمالي كاذب.

وليتضح لك هذا المعنى تأمل نظيره في تصوير الصورة الكاريكاتورية، فان المصور قد يضفي على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبراء من ملامح تخيلها المصور وليس هي حقيقة لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور وهي مراد استعمالي كاذب، أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا لو كان الشخص واقعا كذلك أي غضوبا أو متكبرا، فاذن إنما التخييل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي.

وكذلك نقول في الشعر ولا سيما ان أكثر ما يأتي فيه التخييل بالبالغات كالمبالغة بالمدح او الذم او التحسين او التقييع والمبالغة ليست كذبا في المراد الجدي اذا كان واقعه كذلك، ولكنها كاذبة في المراد الاستعمالي، وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جدياً يراد الاخبار عنه حقيقة.

مثلا قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشارة الدقيقة فهذا تصوير لدقة الخصر، فان أريد به الاخبار حقيقة وجدّا عن ان الخصر دقيق كالشارة، أي أن المراد الجدي هو ذلك فهو كذب باطل وسخيف وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخيل فلا يعد شعرا، ولكن في الحقيقة ان المراد الجدي منه اعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان أن حسنه في دقتها يتتجاوز الحد المألف في الناس، وانما يكون هذا كاذبا إذا كان الخصر غير دقيق لأن الواقع يخالف المراد الجدي، اما المراد الاستعمالي وهو التشبيه بالشارة فهو كاذب ولا ضير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل الى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه الصورة الخيالية.

وبمثيل هذا يكون التعبير تخيلا مستغربا وصورة خيالية قد تشبه الحال فتجلب



الانتباه وتشير الانفعال لغراحتها.

وكلما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثرا في التزاذ النفس واعجابها، ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقا في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عنونة وهذا معنى (اكذبه اعذبه) لا كما ظنه بعض من لا قدم له ثابتة في المعرفة، على ان التخييل وان كان كاذبا حقيقة أي في مراده الجدي أيضا فانه يأخذ أثره من النفس كما سنوضحه في البحث الآتي:

القضايا المخيلات وتأثيرها

ونزيد على ما تقدم فنقول:

ان المخيلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها بل حتى لو علم بكذبها فان لها ذلك التأثير المتضرر منها لانه ما دام ان القصد منا هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقة، اذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها.

والجمهور والنفوس غير المذهبة تتأثر بالمخيلات اكثر من تأثيرها بالحقائق العلمية لان الجمهور أو الفرد غير المذهب عاطفي أكثر من أن يكون متبرسا او هو اطوع للتخييل من الاقناع.

الا ترى ان الكلام المخيل الشعري قد يحبب أمرا مبغوضا للنفس وقد يبغض شيئا محبوبا لها، واعتبر ذلك في اشمئزاز بعض الناس من أكلة لذيدة قد أقبل على أكلها فقيل له: انه وقع فيها بعض ما تعافه النفس كالحنفساء مثلا أو شبها له ببعض المهوّعات، فان الخيال حينئذ قد يمكن منه فيعافها حتى له علم بكذب ما قيل.



ولا تنس القصة المشهورة لملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديمه الريبع وقد كان يأكل معه فجاءه ليدي الشاعر وهو غلام مع قومه للانتقام من الريبع في قصة مشهورة في مجتمع الامثال فقال ليدي مخاطبا للنعمان:

مهالا أبیت اللعن لا تأكل معه
ان استه من برص ملمعه
وانه يدخل فيها اصبعه
يدخلها حتى يواري اشجعه

فرفع النعمان يده من الطعام وتنكر لنديمه هذا وأبى ان يستكشف صدق هذا القول فيه بالرغم على الحاحه وقال له ما ذهب مثلا من أبيات:

قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا
فما اعتذارك من قول اذا قيلا

واعتبر ذلك أيضا في تصوير الانسان بهذه الصورة اللغظية البشعة (أوله نطفة مذرة وآخره جيفة قذرة، وهو ما بين ذلك يحمل العذرة). فان هذه صورة حقيقة للانسان ولكنها ليست كل ما له من صور، وللنفس على كل حال محسنها التي ينبغي ان يعجب بها لا سيما من صاحبها واعجاب المرء بنفسه وحبه لها أساس حياته كلها، ولكن مثل ذلك التصوير البشع يأخذ من النفس أثره من التنفر والاشمئزاز حتى لو كان أبعد شيء في التأثير في التصديق والاعتقاد بحقاره النفس، وسبب هذا التأثير النفسي هو التخييل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه، وهذا هو المقصود من مثل هذه الكلمة.

واعتبر أيضا بالشعر العربي فكم رفع وضيعا أو وضع رفيعا، وكم اثار الحروب واورى الاحقاد، وكم قرب بين المتباعدين وآخى بين المتعادين، ورب بيت صار سبة لعشيرة وآخر صار مفخرة لقوم، على ان كل ذلك لم يغير واقعا ولا اعتقادا، ومرد ذلك



كله الى الانفعالات النفسية وحدها وقد قلنا: إنها اعظم تأثيراً على الجمهور الذي هو عاطفي بطبيعه وعلى الافراد غير المذهبة التي تتغلب عليها العاطفة أكثر من التبصر.

والخلاصة: ان التصوير والتخيل مؤثر في النفس وان كان كاذباً، بل وقد سبق كلما كانت الصورة أبعد وأغرب كانت ابلغ أثراً في اعجاب النفس والتذاذها، وأحسن مثال لذلك قصص الف ليلة وليلة وكليلة ودمنة والقصص في الادب الحديث.

والسبب الحقيقي لانفعال النفس بالقضايا المخaliات الاستغراب الذي يحصل لها تخيلها على ما أشرنا اليه فيما تقدم.

ألا ترى ان المصححات والتوادر عن أول سماعها تأخذ اثراً في النفس من ناحية اللذة والانبساط اكثر مما لو تكررت وألفت الآذان سماعها، بل قد تفقد مزيتها وتصبح تافهة باهتة لا تهتز النفس لها، بل قد يؤثر تكرارها الملل والاشمئزاز.

وإذا قيل في بعض الشعر انه «هو المسك ما كررته يتضيق» فهو من مبالغات الشعراء، وإذا صرحت ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين: (الاول) ان يكون فيه من المزايا والنكبات ما لا يتضيق لأول مرة أولاً يتمثل للنفس جيداً فاذا تكررت قراءته استمرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجيلاً فتتجدد قيمته بنظر المستمع. (الثاني) ان عذوبة اللفظ وجزالته لا تفقد مزيتها بالتكرار وليس كالتخيل.

هل هناك قاعدة للقضايا المخaliات؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثة أمور: الوزن والالفاظ والمعانى المخيلة، فلا بد من يريد أن يتقن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور فنقول: أما (الوزن والألفاظ) فلها قواعد مطبوعة في فنون معروفة يمكن الرجوع اليها



وليس في علم المنطق موضع ذكرها؛ لأن المنطق إنما يهمه النظر في الشعر من ناحية تخيلية فقط.

واما (الوزن) من ناحية ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقي ، ومن ناحية استعماله وكيفيته فيبحث عنه في علم العروض.

واما (الالفاظ) فهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبديع.

وعلى هذا فلابد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون، اما بالسليقة او بالتعلم والممارسة مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزالة اللفظ وفصاحته ويفرق بين الالفاظ من ناحية عنديتها وسلامتها، والناس تفاوت تفاوتا عظيما في أدواقتها وان كان لكل امة ولكل أهل لغة ذوق عام مشترك، وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الاثر الكبير في تنمية الذوق وصقله.

اما (القضايا المخيلات) فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع اليها لأنها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنونات يمكن حصرها وبيان أنواعها، اذ القضايا المخيلات كما سبق كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيرا في التخييل والتذاذ النفس، وقد سبق أيضا بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضايا.

وعليه فالقضايا المخيلات لا يمكن حصرها في قواعد مضبوطة بل «الشعراء في كل وادٍ يهيمون»، وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم.

من اين تتولد ملكة الشعر؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل امة، بل لا تجد من كل امة



من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فينبغ فيه ويتتمكن من الابداع والاختراع الا النادر القليل وفي فترات متباعدة قد تبلغ القرون.

ومن العجيب أن هذه الملكة على ما بها من اختلاف في الشعراء قوة وضعفا لا تتولد في أكثر الناس وان شاركوا الشعراء في تذوق الشعر ومارسته وتعلمه.

وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهبه تعالى التي يختص بها بعض عباده، كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو التمثيل ... وما إلى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها.

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوافع البشر، وقد وجدنا العرب كيف كانت تعترز بشعراها فاذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الأخرى، ولو كان يمكن اكثرا الناس من ان يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولما عدّوه نبوغا.

غير أن هذه الموهبة كسائر مواهب الآخرين تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لا يحس بها حتى صاحبها فاذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر في النمو حتى قد تصبح شجرة باسقة تؤوي اكلها كل حين، ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالأمر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه، وقد تذوي وتقوت المواهب في كثير من النقوص اذا أهملت في السن المنكر لصاحبها.

صلة الشعر بالعقل الباطن:

والحق أن الشاعر البارع كالخطيب البارع يستمد في ابداعه من عقله الباطن اللاشعوري فيتدفق الشعر على لسانه كالالهام من حيث يدرى ولا يدرى على اختلاف



عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية.

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الأخرى التي يبدع فيها الصانع عن روية وتأمل دائمة، وإلى هذا وأشار صهار العبدى لما سأله معاوية: ما هذه البلاغة فيكم؟ فقال: «شيء يختلج في صدورنا فتقذفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر» وهذه لفتة بارعة من هذا الاعرابي ادركها بفطرته وصورها على طبع سجيتها.

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده قد لا يواتيه الشعر وهو في أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحّة في انشائه، قال الفرزدق: «قد يأتي على الحين وقلع ضرس عندي اهون من قول بيت شعر».

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيئة فكري والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم.

واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراً وهم خاصة أن لكل شاعر شيطاناً أو جنّياً يلقي عليه الشعر، والغريب أن بعضهم تخيله شخصاً يمثل له وأسماء باسم مخصوص، وكل ذلك لأنهم رأوا من انفسهم ان الشعر يوائدهم على الاكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن.

وعلى كل حال فان قوة الشعر اذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج كما تقدم من حد القوة الى حد الفعلية اعتباراً من دون سابق تمرير ومارسة للشعر بحفظ وتفهم ومحاولة نظمها مرة بعد أخرى، وقد أوصى بعض الشعراء ناشئاً ليتعلم الشعر ان يحفظ قسماً كبيراً من المختار منه ثم يتناسره مدة طويلة ثم يخرج الى الحدائق الغناء ليستلهمه وكذلك فعل ذلك الناشئ فصار شاعراً كبيراً.

ان الامر بحفظه وتناسيه فلسفة عميقة في العقل الباطن توصل اليها ذلك الشاعر



بفطرته وتجربته: ان هذا هو شحن القوة للعقل الباطن لتهيئته لاهام الشعور في ساعة الانشراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وانفتاح المجرى النفسي بين منطقتي اللاشعور والشعور أو بالاصلح احدى ساعات اتحاد المنطقتين، بل هي من أفضل تلك الساعات، وما أعز انفتاح هذا المجرى على الانسان الا على من خلق ملهاها فيؤاتيه بلا اختيار.

الفَصلُ الخَامِسُ

صَنَاعَةُ الْمَغَالِطَةِ

وَفِيهَا ثَلَاثَةُ مَبَاحِثٍ:

الْمَقْدِمَاتُ

وَاجْزَاءُ الصَّنَاعَةِ الْذَّاتِيَّةِ

وَاجْزَاءُ الصَّنَاعَةِ الْعَرَضِيَّةِ.





المبحث الاول- المقدمات

١٠

معنى المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضاً لوضع من الوضاع يسمى باصطلاح المنطقين (تبكيتاً)^(١) باعتبار انه تبكيت لصاحب ذلك الوضع.

فإذا كانت مواده من اليقينيات قيل له (تبكيت برهاني).

وإذا كانت من المشهورات والسلمات قيل له (تبكيت جدي).

وإذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والسلمات أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه فلا بد أن يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين أو شبيها بالمشهور مادة أو هيئة فيلتبيس أمره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم لقصور فيه أو غفلة، والا فلا يستحق ان يسمى قياسا.

وعلى هذا فهو ان كان شبيها بالبرهان سمي (سفسطة) وصناعته (سفسطة).

وان كان شبيها بالجدل سمي (مشاغبها) وصناعته (مشاغبة).

وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئاً: إما الغلط حقيقة من القياس، وإما تعمد تغليط الغير وايقاعه في الغلط مع انتباهه الى الغلط، وعلى كل منها يقال له (مغالط) وقياسه (مغالطة) باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقضاً لوضع ما.

وعلى هذا فـ (المغالطة) التي نعنيها هنا تشمل القسمين: الغلط وعمد التغليط،

(١) التبكيت لغة: التعنيف والتقرير اما بالسوط او السيف، ويستعمل في التعنيف بالكلام مجازاً.



ومن أجل ذلك الاعتبار (أي اعتبار نقضه لوضع ما) قيل له (تبكيت مغالطي) وان كان في الحقيقة تضليلًا لا تبكيتا كما قد يقال له بحسب غرض آخر (امتحان او عناد) كما سيأتي.

* * *

واعلم ان سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصح جعله قياسا هو رواجها على العقول، وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور، ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لو لا قلة التمييز وضعف الانتباه في الخلط الذهن بين المتشابهين و يجعل الحكم الخاص باحدهما للأخر من غير أن يشعر بذلك سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القياس أو من قبل المخاطب اذ يروج عليه ذلك.

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العدددين مكان الآخر لمشابهة بينهما فيشتبه عليه فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما.

مثلا لو أن أحداً ت مثل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر فلا حالة يعطي للمعنى الذي تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر فيغلط وقد يتعمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلي التمييز.

والخلاصة: انه لو لا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحقق مغالطة ولما تمت لها صناعة.

ومن سوء الحظ ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يخلو منه انسان - ولو قليلا - الا من خصه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس كالنقطة في البحر الخضم. (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات).

اغراض المغالطة

و (المغالطة) بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة مثل اختباره وامتحان معرفته فتسمى (امتحانا) أو مدافعته وتعجيزه اذا كان مبطلا مصراعلي باطله فتسمى (عنادا).

وقد تقع عن غرض فاسد مثل الرياء بالعلم ولمعرفة والتظاهر في جبهها ومثل طلب التفوق على غيره.

والذى يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص، واذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة الحقيقة يلتتجئ الى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه.

وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق التكبر والتعاظم أو يستر نقصه في عيوبه الاخلاقية بالطعن في الناس وغيتهم.

ولذلك يلتتجئ هذا الانسان - الذي فيه مركب النقص - الى أن يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم ليظهر أمام الناس بمظهر العالم القدير فيجده نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها لتكون له ملكرة ذلك والقدرة على المساولة الخادعة، ولم يدر - هذا المسكين - أن الالتجاء الى الرياء والتظاهر كالالتجاء الى التكبر ونقد الناس تعبير صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه خداعا لنفسه ان يستر على نقصه ويظهر بالكمال.

أعاذنا الله تعالى من الاباطيل والاحابيل وهدانا الصراط المستقيم.



فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فان لصناعة المغالطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل العلم وذلك من ناحيتين:

١- انه بها قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفظ نفسه من الباطل لانه اذا عرف موقع المغالطة ومداخلها يعرف الطريق الى الهرب من الغلط والاشتباه.

٢- انه بها قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم، وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفائدة الطبيب في تعلمه للسموم وخصوصها، فانه يتمكن بذلك من الاحتراز منها ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها.

ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى وهي أن يقدر بها على مغالطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم كما قيل في المثل المشهور: «ان الحديد بالحديد يفلح»^(١).

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالغالطات والخلافات فما أحوج طالب الحق السابع في بحر المعرف الى أن يزيح عنه الزبد الطافح على الماء من رواسب غالطات الماضين بمعرفة ما يصطنعه المغالطون من أوهام.

ولكن ذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة في غنى عن معرفة مواضع الغلط بتعلم القوانين والاصول في هذه الصناعة فان لهم بموهبيهم الشخصية الكفاية وان كان لا تخلو هذه الصناعة من زيادة بصيرة لهم.

(١) الفلح بفتحترين: الشق ومنه الفلاح للحراث الذي يشق الأرض.



- ٤ -

موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدوداً بشيء خاص، بل تناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل: فموضوعاتها بازاء موضوعاتها ومسائلها بازاء مسائلها بل ان مبادئها بازاء مبادئها أي ان مبادئها مشابهة لمبادئها.

غير أن هاتين الصناعتين حقيقيتان، وهذه صورية ظاهرية لأن المشابهة بحسب الرواج والظاهر كما قلنا سابقاً من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني. ومواد هذه الصناعة هي المشبهات والوهبيات على ما بيناه في مقدمة الصناعات، والوهبيات من وجه داخلة في المشبهات باعتبار التوهم فيها أن المقولات لها حكم المحسوسات.

- ٥ -

اجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزءان كالجزءين في صناعة الخطابة: (أحدهما) كالعمود في الخطابة وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة وهي نفس التبكيت، ولنسماها: (اجزاء الصناعة الذاتية).

(ثانيهما) كالاعوان في الخطابة وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض وهي الامور الخارجة عن التبكيت، كالتشنيع على المخاطب وتشويش افكاره باخجاله والاستهزاء به ونحو ذلك مما سيأتي، ولنسماها: (اجزاء الصناعة العرضية).

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الاجزاء الذاتية والمبحث الثالث في الاجزاء العرضية:



المبحث الثاني- اجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد

يعلم ان الغلط الواقع في نفس التبكيت وهو القياسي المغالطي اما ان يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات أو من جهة صورته وهي التأليف بينها أو من الجهتين معا، ثم ان هناك غلطا يقع في القضايا وان لم تؤلف قياسا.

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع:

١- من جهة كذبها نفسها وقد أثبتت بالصادقة، أو شناعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة.

٢- من جهة أنها ليست غير النتيجة واقعا مع توهם أنها غيرها ف تكون مصادرها على المطلوب.

٣- من جهة أنها ليست اعرف من النتيجة مع ظن أنها أعرف.

ثم ان النوع الاول (وهو الكذب أو الشناعة والالتباس بالصادقة أو المشهورة) أهم الانواع واكثر ما تقع المغالطات من جهة، وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى.

فهذه جملة أنواع الغلط.

ثم يمكن ارجاع الانواع الأخرى حتى الغلط من جهة صورة القياس الى الغلط من جهة المعنى، فتقسم أنواع المغالطات الى قسمين رئيسيين:

١- المغالطات اللفظية



٢. المغالطات المعنوية

(فندقدها في بحثين)

- ١ -

المغالطات اللفظية

ان الغلط من جهة لفظية اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب:

(الاول) ما في اللفظ المفرد، وهو على ثلاثة أنواع:

- ١- ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين اكثرا من معنى، ويسمى (اشتراك الاسم).

٢- ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه، وذلك للاشتباہ بسبب اتحاد شكله.

- ٣- ما يكون في حال اللفظ وهيئته ولكن بسبب أمور خارجة عنه عارضة عليه، وذلك للاشتباہ بسبب اختلاف الاعراب والاعجام.

(الثاني) ما في اللفظ المركب، وهو على ثلاثة أنواع أيضاً:

- ١- ما يكون نفس التركيب يقتضي المغالطة، ويسمى (المهارة).
- ٢- ما يكون توهّم وجود التركيب يقتضيها، وذلك بأن يكون التركيب معدوماً فيتوّهم أنه موجود، ويسمى (تركيب المفصل).

- ٣- ما يكون توهّم عدمه يقتضيها، وذلك بان يكون التركيب موجوداً فيتوّهم انه معدوم، ويسمى (تفصيل المركب).



فالغالطات اللفظية اذن تنحصر في ستة أنواع، فلننشر اليها بالترتيب المتقدم:

١- المغالطة باشتراك الاسم:

ليس المراد بالاشراك هنا الاشتراك اللفظي المتقدم معناه في الجزء الاول، بل المراد منه ان يكون اللفظ صالح للدلالة على أكثر من معنى واحد بأي نحو من انحاء الدلالة سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي أو النقل او المجاز أو الاستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك.

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم وغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع إلى هذه الناحية اللفظية حتى انه نقل عن افلاطون الحكيم انه وضع كتابا في خصوص صناعة المغالطة دون باقي اجزاء المنطق وحصرها في هذا القسم من المغالطات اللفظية واغفل باقي الاقسام.

ومن أجل هذا كان ألزم شيء للباحثين أن يوضّحوا ويحددوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث حتى لا يلقى الكلام على عواهنه . فان كل لفظ اطاره الذهني الخاص به الذي قد يختلف باختلاف العصور أو البيئات أو العلوم والفنون بل الاشخاص.

ويطول علينا ذكر الامثلة لهذا القسم، وحسبيك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة وكلمة الحسن والقبح والرؤبة في علم الكلام وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات ... وهكذا، ونستطيع ان نلقي من كل علم وفن أمثلة كثيرة لذلك.

٢- المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية:

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيثه أو



كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، ولعدم تمييز أحدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط فيوضع حكم أحدهما لآخر، مثل لفظ (العدل) من جهة كونه مصدراً مرة وصفة أخرى، ولفظ (تقوم) من جهة كونه خطاباً للمذكر مرة وللمؤنث الغائبة أخرى، ولفظ (المختار) و (المعتاد) اسم فاعل مرة واسم مفعول أخرى ... وهكذا.

٣- المغالطة في الإعراب والإعجام :

وهي فيما إذا كان اللفظ يعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته بأن يصحف اللفظ نطقاً أو خطأ باعجماء أو حركات في صيغته أو اعرابه، مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه: ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحث وجوده فصحفه بعضهم فظن أنهم قدروا يجب وجوده.

(تبنيه) ان النوعين الاخرين يرجعان في الحقيقة الى الاشتباه من جهة الاشتراك في اللفظ، غير انها من جهة هويته لا جوهره، ولما كان النوع الاول يرجع الى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم، بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجہ الى اشتراك اللفظ.

٤- مغالطة المماراة :

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الالفاظ، وذلك فيما إذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباه فيها، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه، مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب رض فصعد المنبر وقال: أمرني معاوية ان اسب علياً، ألا فالعنوه! وهذا الامر جاء من جهة اشتراك عود الضمير فأظهر انه استجواب لدعوة معاوية وانما قصد لعنه،



ومثل هذا جواب من سئل: من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآلـهـ بـعـدـهـ؟
فقال: «من بنته في بيته».

ومن قسم المماراة التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البديع.

٥- مغالطة تركيب المفصل:

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهـم وجود تأـليفـ بينـ الـالـفـاظـ المـفـرـدةـ وـهـوـ لـيـسـ بمـوـجـودـ، وـذـلـكـ بـأـنـ يـكـونـ الـحـكـمـ فـيـ الـقـضـيـةـ مـعـ عـدـمـ مـلاـحـظـةـ الـتـأـلـيفـ صـادـقـاـ وـمـعـ مـلاـحـظـتـهـ كـاذـبـاـ فـيـ صـدـقـ الـكـلـامـ مـفـصـلـاـ لـاـ مـرـكـبـاـ، فـلـذـلـكـ سـمـيـ هـذـاـ النـوـعـ (مـغالـطةـ تـرـكـيـبـ المـفـصـلـ). وـسـمـاـهـ الشـيـخـ الطـوـسيـ (المـغالـطةـ باـشـتـراكـ الـقـسـمـةـ).

وهو على نحوين: اما ان يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحمول.
(الاول) ان يكون الموضوع له عدة اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص والاحكام
بحسب كل جزء صادقة، واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بما هو مركب كانت
الاحكام بحسبه كاذبة، كما يقال مثلا:

الخمسة زوج وفرد.

وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج (مثلا ان يقال كل أصفر وحلو فهو اصفر)

٦- الخمسة زوج.

وـهـذـهـ التـيـجـةـ كـاذـبـةـ مـعـ صـدـقـ الـمـقـدـمـتـيـنـ، وـالـسـرـ فـيـ ذـلـكـ أـنـهـ فـيـ (الـصـغـرـىـ)ـ الـمـوـضـوعـ وـهـوـ الـخـمـسـةـ- اـذـاـ لـوـحـظـ بـحـسـبـ التـفـصـيـلـ وـالـتـحـلـيلـ إـلـىـ اـثـنـيـنـ وـثـلـاثـةـ صـحـ الـحـكـمـ عـلـيـهـ بـحـسـبـ كـلـ جـزـءـ بـأـنـهـ زـوـجـ وـفـرـدـ، أـيـ الـاثـنـانـ زـوـجـ وـالـثـلـاثـةـ فـرـدـ، اـمـاـذـاـ لـوـحـظـ بـحـسـبـ التـرـكـيـبـ فـلـيـسـ عـدـ الـخـمـسـةـ بـمـاـ هـيـ خـمـسـةـ اـلـاـ فـرـدـاـ فـيـكـونـ الـحـكـمـ عـلـيـهـ بـأـنـهـ زـوـجـ وـفـرـدـ



كاذبا.

وكذلك في (الكبرى) الموضوع - وهو ما كان زوجا وفردا- ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملحظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر صح الحكم عليه بأنه زوج، اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب لأن المركب من الزوج والفرد فرد.

اما الموضوع في النتيجة (الخمسة زوج) فلا يصح أن يؤخذ الا بحسب التركيب لأن الحكم على أي عدد بأنه زوج فقط أو فرد فقط لا يصح الا اذا لوحظ بها هو مركب، ولا يصح ان يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل الا اذا حكم عليه بهما معا أو بأنه زوج وزوج أو بأنه فرد وفرد، ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذبا.

فتحصل ان الموضوع في الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل ولذا كانت صادقتين، وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة.

فإذا اشتبه الامر على القايس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطة وكان الغلط.

(الثاني) ان يكون المحمول له عدة اجزاء وكل جزء اذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا و اذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها -أي المركب بها هو مركب- كان كاذبا.

مثاله:

اذا كان زيد شاعرا غير ماهر في شعره وكان ماهرًا في فن آخر وهو الخياطة -مثلا- فانه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقا ويصح أيضا ان يحكم عليه بانفراد بأنه



ماهـر مـطـلـقاـ، فـاـذـا جـمـعـتـ بـيـنـ الـحـكـمـيـنـ فـيـ عـبـارـةـ وـاـحـدـةـ وـقـلـتـ: زـيـدـ شـاعـرـ وـماـهـرـ فـاـنـ هـذـهـ عـبـارـةـ تـوـهـمـ أـنـ هـذـاـ حـكـمـ وـقـعـ بـحـسـبـ التـرـكـيـبـ بـيـنـ الـحـكـمـيـنـ أـيـ اـنـ شـاعـرـ مـاهـرـ فـيـ شـعـرـهـ، وـهـوـ حـكـمـ كـاـذـبـ حـسـبـ الـفـرـضـ، وـلـكـنـ اـذـا لـوـحـظـ بـحـسـبـ التـفـصـيـلـ وـالـتـحـلـيـلـ اـلـىـ حـكـمـيـنـ اـحـدـهـمـاـ غـيـرـ مـقـيـدـ بـالـآـخـرـ كـاـنـ صـادـقـاـ.

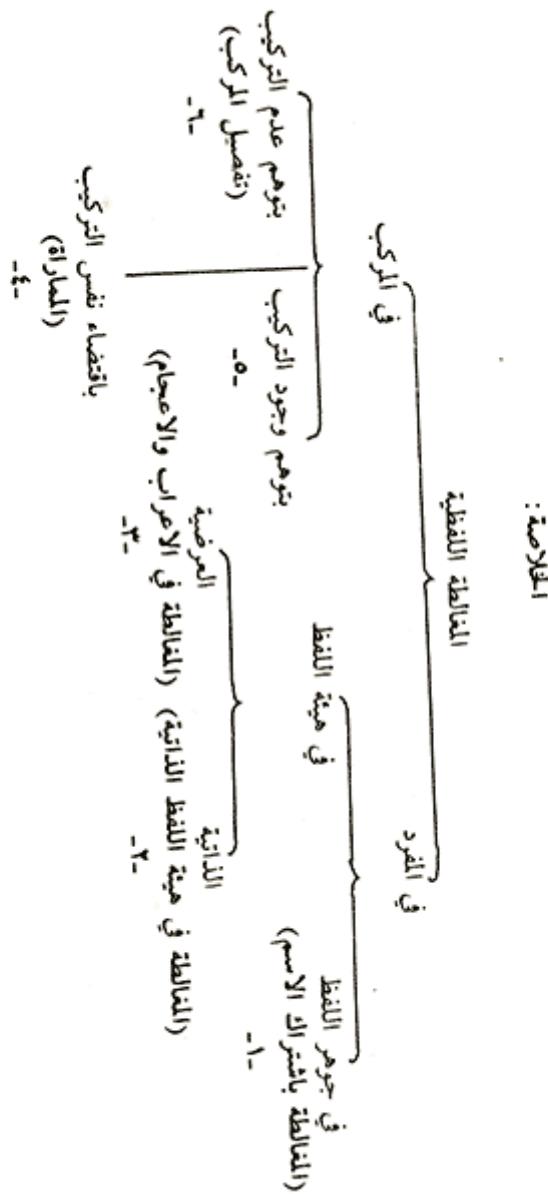
٦- مـغـالـطـةـ تـفـصـيـلـ المـرـكـبـ:

وـهـوـ مـاـ تـكـوـنـ المـغـالـطـةـ بـسـبـبـ تـوـهـمـ عـدـمـ التـأـلـيـفـ وـالـتـرـكـيـبـ مـعـ فـرـضـ وـجـوـدـهـ، وـذـلـكـ بـأـنـ يـكـوـنـ الـحـكـمـ فـيـ الـقـضـيـةـ بـحـسـبـ التـأـلـيـفـ وـالـتـرـكـيـبـ صـادـقـاـ وـبـحـسـبـ التـفـصـيـلـ وـالـتـحـلـيـلـ كـاـذـبـاـ فـيـصـدـقـ مـرـكـبـاـ لـاـ مـفـصـلـاـ، فـلـذـاـ سـمـيـ هـذـاـ النـوـعـ (مـغـالـطـةـ تـفـصـيـلـ المـرـكـبـ). وـسـمـاـهـ الشـيـخـ الطـوـسيـ (المـغـالـطـةـ باـشـتـرـاكـ التـأـلـيـفـ).

مـتـالـهـ: «الـخـمـسـةـ زـوـجـ وـفـرـدـ».

فـاـنـهـ اـنـاـ يـصـحـ اـذـاـ حـمـلـ الـجـزـءـاـنـ مـعـاـ بـحـسـبـ التـرـكـيـبـ بـيـنـهـمـاـ عـلـىـ الـخـمـسـةـ بـأـنـ تـكـوـنـ الـوـاـوـ عـاـطـفـةـ بـمـعـنـىـ جـمـعـ الـأـجـزـاءـ كـاـلـحـكـمـ عـلـىـ الدـارـ بـأـنـهـ آـجـرـ وـجـصـ وـخـشـبـ، أـيـ اـنـهـ مـرـكـبـةـ مـنـ مـجـمـوـعـ هـذـهـ الـأـجـزـاءـ، وـاـمـاـ اـذـاـ حـمـلـ كـلـ مـنـ الـجـزـءـيـنـ بـاـنـفـرـادـهـ بـحـسـبـ التـفـصـيـلـ وـالـتـحـلـيـلـ بـأـنـ تـكـوـنـ الـوـاـوـ عـاـطـفـةـ بـمـعـنـىـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـصـفـاتـ كـاـنـ الـحـكـمـ كـاـذـبـاـ كـاـلـحـكـمـ عـلـىـ شـخـصـ بـاـنـهـ شـاعـرـ وـكـاتـبـ؛ لـاـنـ عـدـدـ الـخـمـسـةـ لـيـسـ إـلـاـ فـرـداـ بـلـ يـسـتـحـيـلـ اـنـ يـكـوـنـ عـدـدـ وـاحـدـ فـرـداـ وـزـوـجاـ مـعـاـ.

فـمـنـ لـاـحـظـ الـحـمـلـ فـيـ مـلـهـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ بـحـسـبـ التـفـصـيـلـ وـالـتـحـلـيـلـ أـيـ تـوـهـمـ عـدـمـ التـرـكـيـبـ فـقـدـ كـانـ غـالـطـاـ أـوـ مـغـالـطـاـ.





المغالطات المعنوية

نقصد بالغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا، وهي على سبعة أنواع لأنها تنقسم بالقسمة الاولية الى قسمين:

أ- ما تقع في التأليف بين جزأي^(١) قضية واحدة.

ب- ما تقع في التأليف بين القضايا.

والاول له ثلاثة أنواع والثاني له أربعة أنواع، فهذه سبعة لأن:

(الاول) وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة الاولية الى قسمين لانه اما ان يقع خلل في الجزءين معاً او في جزء واحد والثاني اما ان يحذف الجزء بدلله او يذكر ليس على ما ينبغي، فهذه ثلاثة أنواع:

١- (ايهام الانعكاس) وهو ان يقع الخلل في الجزءين معاً، وذلك بأن يعكس موضعهما فيجعل الموضوع محمولاً وبالعكس أو يجعل المقدم تالياً وبالعكس.

٢- (اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات) وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو بدلله اما عارضه أو معروضه واما لازمه أو ملزومه.

٣- (سوء اعتبار الحمل) وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بان يذكر ليس على ما ينبغي اما بان يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده أو يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه.

و (الثاني) وهو ما يقع في التأليف بين القضايا ينقسم بالقسمة الاولية الى قسمين:

(١)الجزءان هما الموضوع والمحمول او المقدم وال التالي:



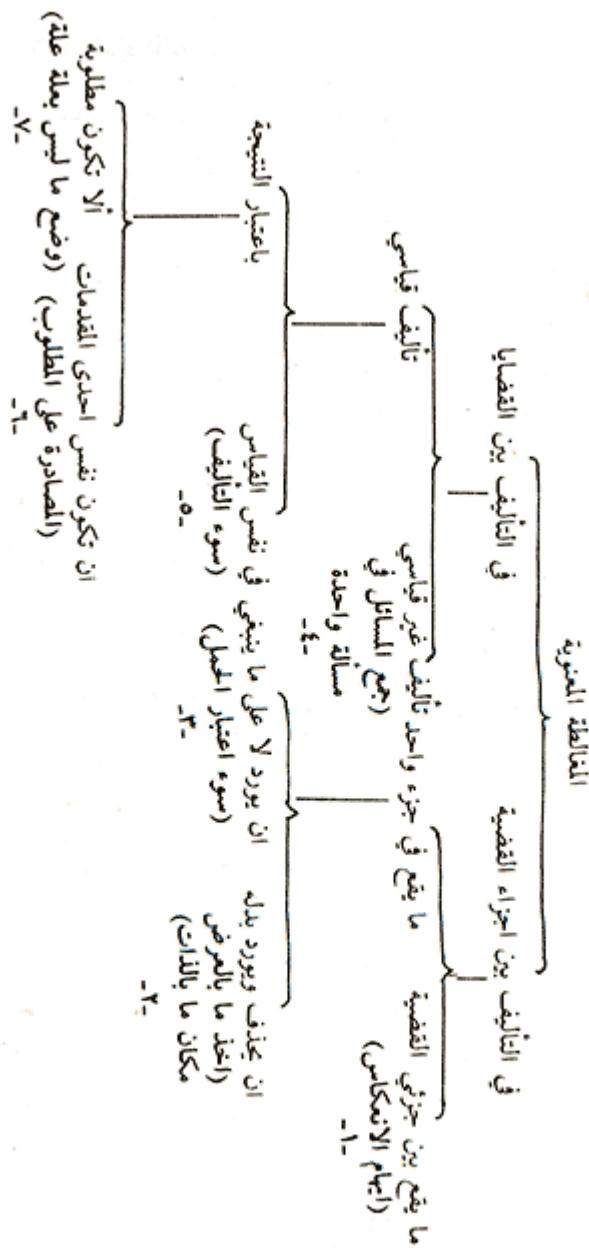
اما ان يكون التأليف غير قياسي أي لا تؤلف تلك القضايا قياسا، واما ان يكون التأليف قياسيا، و(الثاني) اما ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن الاصول والقواعد المقررة لقياس والبرهان والجدل واما ان يقع بملاحظة المقدمات الى التبيّنة، و(الثاني) اما لان التبيّنة عين احدى المقدمات واما لان التبيّنة غير مطلوبة بالقياس، فهذه اربعة أنواع:

- ١- (جمع المسائل في مسألة واحدة) وهو ان يقع الخلل في التأليف بين القضايا التي ليس تأليفها قياسيا بأن يتوهّم ان تلك القضايا قضية واحدة.
- ٢- (سوء التأليف) وهو ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على اصول وقواعد القياس والبرهان والجدل.
- ٣- (المصادرة على المطلوب) وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة التبيّنة باعتبار انها عين احدى المقدمات.
- ٤- (وضع ما ليس بعلة علة) وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة التبيّنة باعتبار انها ليست مطلوبة منها.

فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنوية نذكرها بالتفصيل:



الملاصقة:





١- ايهام الانعكاس

وهو كما قدمنا ان يوضع المحمول الم موضوع أو التالي والمقدم احدهما مكان الآخر، وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزم والخاص والعام، واكثر ما يقع ذلك في الامور الحسية.

مثلا: لما كان كل عسل أصفر وسيالا، فقد يظن الظان ان كل ما هو اصفر وسياال فهو عسل.

مثل آخر: قد يظن الظان ان كل سعيد لابد أن يكون ذا ثروة حينها يشاهد ان كل ذي ثروة سعيد.

وأمثال هذه الامور يقع الغلط فيها كثيرا عند العامة، ولأجله اشترط المنطقيون في العكس المستوى للموجبة الكلية ان تعكس الى موجبة جزئية تجنبنا عن هذا الغلط وضمانا لصدق العكس.

٢- أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقية غيره مما يشتبه به كعارضه و معروضه او لازمه و ملزمته، ومن موارد ذلك:

١- ان تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر بتوهم انه من ععارضه، بينما هو في الحقيقة من ععارض موضوعه و معروضه.

مثلا يقال: ان كل ماء طاهر وان كل ماء لا يتنجس بمخالفة النجاسة اذا بلغ كرا فقد يظن الظان من ذلك: ان كل طاهر لا يتنجس بمخالفة النجاسة اذا بلغ كرا، يعني يظن أن



خاصية عدم التنجس بملاقاة النجاسة عند بلوغ الكرا هي خاصة للطاهر بما هو طاهر لا للماء الطاهر، فيحسب ان الطاهر غير الماء من الماءيات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو (الماء) ووضع بدله عارضه وهو (طاهر).

٢- ان يكون لموضوع عارض لهذا العارض عارض آخر فيحمل عارض العارض على الموضوع بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض عوارضه.

مثلا يقال: الجسم يعرض عليه انه ابيض والابيض يعرض عليه انه مفرق للبصر فيقال: الجسم مفرق للبصر، بينما ان الابيض في الحقيقة هو المفرق للبصر لا الجسم بما هو جسم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو الابيض ووضع بدله معروضه وهو الجسم، وان شئت قلت حذف المحمول وهو الابيض ووضع بدله عارضه وهو فرق للبصر.

٣- سوء اعتبار الحمل

وهو كما تقدم ان يورد الجزء ليس على ما ينبغي، وذلك بأن يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه.

فالاول مثل ما قد يتواهمه بعضهم ان الالفاظ موضوعة للمعنى بما هي موجودة في الذهن فأخذ في الموضوع قيد (بما هي موجودة في الذهن) بينما ان الموضوع في قولنا: «المعنى وضعت لها الالفاظ» هي المعنى بما هي معانٍ من حيث هي لا بما هي موجودة في الذهن.

والثاني يحصل في موارد احتلال احدى الوحدات الثمان المذكورة في شروط التناقض مثل ما حسبه بعضهم ان الماء مطلقا لا يتنجس بملاقاة النجاسة بينما ان الصحيح ان الماء



بقيد إذا بلغ كرأله هذا الحكم فحذف قيد (إذا بلغ كرا).

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم (الجزئي ليس بجزئي) من التناقض إذ حذف قيد الموضوع بينما أن المقصود في مثل هذا الحمل أن الجزئي بما له من المفهوم ليس بجزئي؛ لأن كلي لا مصدق الجزئي أي الجزئي بالحمل الشائع.

فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشائع وبين ما هو بالحمل الأولى أي بين العنوان والعنوان يعد من سوء اعتبار الحمل.

٤- جمع المسائل في مسألة واحدة

وهو الخلل الواقع في قضايا ليست بقياس، بأن يقع الخلل في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار تقىضها كأن يورد السائل غير التقىض طرفا للسؤال مكان التقىض بينما يجب أن يكون التقىض هو الطرف له فتكثر الأسئلة عنده بذلك حقيقة مع أنه - ظاهرا - لم يورد إلا سؤالا واحدا فتجمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة.

توضيح ذلك: إن السائل إذا سأله عن طرفي المتناقضين، فليس له إلا سؤال واحد عن الطرفين إيجاب والسلب مثل أن يقول: «أزيد شاعر أم لا؟» فلا تكون عنده إلا مسألة واحدة وليس لها إلا جواب واحد أما الأثبات أو النفي (نعم! أو لا!).

اما اذا رد السائل بين غير المتناقضين، مثل ان يقول: «ازيد شاعر أم كاتب» فان سؤاله هذا ينحل الى سؤالين ومسئلته الى مسئلتين: احدهما أكاتب هو أم لا؟ ثانيةهما اشاعر هو أم لا؟ فيكون جمعا لمسألتين في مسألة واحدة.

وكلما تعددت الاطراف المسئولة عنها تعددت المسائل بحسبها.

وبقي أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول: ان ورود سؤال واحد ينحل



إلى عدة أسئلة قد يوجب تحير المجيب ووقوعه في الغلط بالجواب، وليس هذا التغليط من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل إليها السؤال قياسيًا، بل هي بالفعل لا تؤلف قياساً فلذلك جعلنا هذا النوع مماثلاً لأنواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية.

نعم، قد تنحل قضية إلى قضيتين مثل قولهم (زيد وحده كاتب)، فإنها قضية واحدة ظاهرة ولكنها تنحل إلى قضيتين: زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب، ويمكن أن يقال عنها جمع المسائل في مسألة واحدة باعتبار أن كل قضية يمكن أن تسمى مسألة باعتبار أنها قد تطلب ويسأل عنها.

ولو انك جعلت مثلها جزء قياس، فإن القياس الذي يتتألف منها لا يكون سليماً ويكون مغالطة كما لو قيل: «الإنسان وحده ضحاك، وكل ضحاك حيوان، يتتج الإنسان وحده حيوان» والتنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين، وما هذا الخلل إلا لأن أحدي مقدمتيه من باب جمع المسائل في مسألة واحدة، إذ تصبح القضية الواحدة أكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفاً من ثلاثة قضايا، مع أنه لا يتتألف قياس بسيط من أكثر من مقدمتين.

وعليه يمكن أن يقال: إن جمع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة، ولاجل هذا مثل بعضهم جمع المسائل بهذا المثال المتقدم.

ولكن الحق أن هذا المثال ليس ب صحيح وإن وقع في كثير من كتب المنطق المعتبرة؛ لأن هذا الخلل في الحقيقة يرجع إلى (سوء التأليف) الآتي ولا يكون هذا نوعاً مماثلاً للأنواع التي تختص التأليف القياسي، على أن الظاهر من تعبيرهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها اللغوي الحقيقي لا القضية مطلقاً وإن كانت خبراً ولا لحسن أن



يقولوا: جمع القضايا في قضية واحدة.

٥- سوء التأليف

وهو كما تقدم ان يقع خلل في تأليف القياس اما من جهة مادته او صورته اذ يكون خارجا على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل، ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس، فانه اذا عرفنا شرائطه وقواعديه فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها، وهذا قد يكون واضحا جليا وقد يكون خفيا دقينا، وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تنكشف الا للخاصة من العلماء.

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة بل شبيه به، وكذا يكون شبيها بالبرهان والجدل، واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم الشخص مثلا على صورته الفوتوغرافية فنقول: هذا فلان، وصورته في الحقيقة ليست اياه، بل شبيهة به مبادنة له وجودا وحقيقة.

وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويستحق اسم القياس عليه اذا اجتمعت في الامور الآتية:

- ١- ان تكون له مقدمتان.
- ٢- ان تكون المقدمتان منفصلتين احدهما عن الاخرى.
- ٣- ان تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة، لا انها تنحل الى أكثر من قضية واحدة؛ لأن القياس لا يتتألف من أكثر من مقدمتين الا اذا كان اكثر من قياس واحد أي قياس مركب.
- ٤- ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة فلو كانا متساوين معرفة أو أخفى لا



إنتاج كما في المتضائفين.

- ٥- ان تكون حدوده متمايزه (أي الاصغر والاكبر والاوست).
 - ٦- ان يتكرر الحد الاوسط في المقدمتين أي ان المقدمتين يجب أن يشتركا في الحد الاوسط.
 - ٧- ان يكون اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا.
 - ٨- ان تكون صورة القياس، متجة بأن تكون حاوية على شرائط الاشكال الاربعة، من ناحية الكم والكيف والجهة.
- فإذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المقدمة فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان أراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطة.

٦- المصادر بالمطلوب

وهي أن تكون احدى المقدمات نفس النتيجة واقعا، وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها كما يقال مثلا: «كل انسان بشر، وكل بشر ضحاك، يتبع: كل انسان ضحاك» فان النتيجة عين الكبرى فيه، وانما يقع الاشتباه لو وقع في مثله فلتغاير لفظي البشر والانسان، فيظن انها متغايران معنى فيروج ذلك على ضعيف التمييز.

والمصادر قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية.

اما (الظاهرة) فعل الاغلب تقع في القياس البسيط كالمثال المقدم.

واما (الخفية) فعل الاغلب تقع في الاقيسة المركبة اذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن



المقدمة في الذكر، ولاجل هذا تكون اكثرا رواجا على المخاطبين المغفلين، وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادر أخفى واقرب الى القبول.

مثال ذلك قولهم في علم الهندسة:

اذا قاطع خط خطين متوازيين فان مجموع الزاويتين الحادتين الداخلتين من جهة واحدة يساوي قائمتين ... هذا هو مطلوب (أي نتيجة).

وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلا: لو لم يكن مجموعهما يساوي قائمتين لتلاقي الخطان المتوازيان، ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين، هذا خلف؛ لأن المثلث دائمًا مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين.

فانه بالآخر استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين، وهي مصادر باطلة قد تخفي على المغفل لتركيب الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها.

واعلم ان المصادر انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين فلا بد ان تكون هذه المقدمة مجموعها وموضوعها شيئا واحدا حقيقة، أما المقدمة الثانية فلا بد أن تكون نفس المطلوب (النتيجة)، كما يتضح ذلك في مثال القياس البسيط.

والمصادر على هذا ترجع في الحقيقة الى أن القياس يكون فيها مؤلفا من مقدمة واحدة.

٧- وضع ما ليس بعلة علة

تقدم في بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الاوسط علة للعلم بثبوت



الاكبر للاصغر كما انه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات وضرورية المقدمات. فان اختل أحد هذه الامور ونحوها بان يظن ان الحد الاوسط علة لثبت الاكبر للاصغر او يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات او اتها ضرورية وليس هي في الواقع كما ظن وتوهم، فان كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعلة علة، ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهانا مغالطة موجبة لتوهم انه برهان حقيقي.

مثاله:

ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب، فقالوا بانقلاب الهواء ماء والماء هواء، واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الاناء الخارجي عند اشتداد برودته، فظنوا ان الهواء انقلب ماء، وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة عليه، فظنوا ان الماء انقلب هواء.

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة اذ حسبو ان العلة في الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء، بينما ان ما حسبوه علة ليس بعلة، فان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء والبخار هو ذرات الماء، فلماء لا الهواء تحول الى ماء أي ان الماء تجمع، وكذلك حينما يتبعثر الماء بالحرارة يتتحول الى ذرات صغيرة من الماء هي البخار فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء، أي ان الماء تفرق.

المبحث الثالث-اجزاء الصناعة العرضية

وهي الامور الخارجة عن نفس متن التبكيت ومع ذلك موجبة لوقوع الغير في الغلط.



ويتجلى إليها غالباً من يقصر باعه عن مجازة خصميه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل، والخقد على الخصم والتعصب الاعمى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة الى اتخاذ هذه السبل في المغالطة حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبكيتي.

ومن نافلة القول ان نذكر أن أكثر من يتصدى للخصام، والجدل في العقائد والتقد والرد في المذاهب الاجتماعية والسياسية هم من اولئك خفيفي الميزان، والا فالعلماء والمثقفون اكثر ادباً وصوناً لكلامهم وحرصاً على سلامه بيامهم وان تعصبواً وغالطوا، اما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في الفحم لا يتعصبو لغير الحق ولا يغالطون الا في الحق رحمة بالناس وشفقة على عقائدهم، والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها لومة لائم.

وعلى كل حال فان هذه الامور الخارجة عن التبكيت الموجبة للمغالطة يمكن ارجاعها الى سبعة امور:

١- التشنيع على الخصم بما هو مسلّم عنده أو بما اعترف به، وذلك بأن ينسبه الى القول بخلاف الحق أو المشهور سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلاً به.

وهذا لا فرق بين ان يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقاً أو يجره اليه بسؤال أو نحوه مثل ان يوجه اليه سؤالاً يرددده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم، ولا شك ان الترديد بين شيئاً فقط يوهم لا ول وهملاً الخصر فيهما، فقد يظن الخصم الخصر فيوقيه فيما يجب



التشنيع عليه، كأن يقول له مثلا: هل تعتقد ان طاعة الحكومة ضميره او واجبه الديني أو الوطني، وهذا شنيع، فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه، وان قال بالثاني فان هذا قد يوجب الاخلاص بالنظام أو الواقع في المهالك، وهذا شنيع أيضا فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه، وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين لينقذ نفسه من هذه الورطة.

وهذا ونحوه قد يوجب ارتباك الخصم وحيرته، فيغلط في اختياره ورأيه ويضيع عليه وجه الصواب.

٢- ان يدفعه الى القول الباطل أو الشنيع بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل فيوقعه في الغلط اما بسؤال أو محاورة يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور.

٣- ان يشير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه مثل ان يشتمه أو يقبحه أو يخجله أو يحقره أو يستهزئ به او يسفهه او يسأله عن اشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية.

٤- ان يستعمل معه الالفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتدالوة والعبارات المغلقة فيحيره ولا يدرى ما يحيب به فيغلط.

٥- أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد أو الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا مملا بما يجعله يفقد الاحاطة بجميع الكلام وربط صدره بذيله.

٦- ان يستعين على اسكاته وارباكه برفع الصوت والصرخ وحركات اليدين وضرب احدهما بالآخر والقيام والقعود ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربكة.



٧. ان يعيده عبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في نظر العامة أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها، وهذا أمر يستعمله اكثر المخاصلين من القديم، مثل تعبير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة، وتعبير ذوي السلطات عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق او نحو ذلك، وتعبير دعوة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين وعن الآراء القديمة بالخرافات، وتعبير المتمسكيين بالقديم دعوة الاصلاح بالمتجددين أو الكافرين أو الزنادقة ... وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيرة وعبرة عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه.

عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤول!

انتهى الجزء الثالث



ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور الطبعة الأولى للجزء الأول، ونشرت كثير من الصحف تعليق مطولة حوله، والمؤلف يعتز بهذه الرسالة التي وردها من العالمة الجليل حجة الإسلام الشيخ المرتضى من آل يس وكان يومئذ بالكافلية، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عليك مني أفضلي التحية والسلام.

وبعد فلا أكتمل أهلاً الأخ الكريم! إن طبعي لم يعد ذلك الطبع الفاره الذي يتسع أفقه لاصطناع الكلام أو التفنن في القول فيها يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة إلى مواجهتها برأيه واضحًا صريحاً، على الرغم من أن هذا الانكماش الطبيعي مما لا تقره الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات، ولكن ماذا أصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار، فزهدني في الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاطبين، كما زهدني في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليها في كثير من التذوق والرغبة، لذلك فإنني أعتذر إليك مما سأضعه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طبعاً، حين استحوذ عليه الشعور بالواجب، فاندفع إليها اندفاعاً يسجل بها الحقيقة الراهنة، ويقرر بها الأمر الواقع لا أقل ولا أكثر، دون أن يكون للمجاملة فيها أي أثر يذكر.

وخلال صتها: أني ما كدت أن أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» الذي نعمت بالاطلاع عليه أخيراً من حيث لا أحتسب حتى وجدتني قد امتلأت إعجاباً به وتقديرًا المؤلفه وإكباراً للجهود العظيمة الماثلة في كل شأن من شأنه.



فقلت إذ ذاك مخاطبا إياك كأني أراك: ما أجرك منذ اليوم أن تدعى «المظفر» حقا! إذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين، وعسى أن يكون لهذا الفتح ما بعده من الفتوح في ميادين العلم والأدب، حتى يتواصل الفتح ويتلحق الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر! والسلام عليك وعلى شيخينا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته.

١٣٦٧ / ٢ / ١٦ هـ

مرتضى آل يس



المحتويات

٧	المدخل
٩	العلم
١٢	التصور والتصديق
١٧	العلم ضروري ونظري
٢٢	أبحاث المنطق
٢٥	الجزء الأول التصورات
٢٧	الباب الأول مباحث الألفاظ
٢٩	الحاجة إلى مباحث الألفاظ
٣٥	الدّلالة
٣٧	الدلالة اللفظية
٤٣	تقسيمات الألفاظ
٤٣	المختص، المشترك، المنقول، المرتجل، الحقيقة والمجاز
٤٦	الترادف والتبابين
٤٧	قسمة الألفاظ المتباعدة
٥٠	أقسام التقابل
٥٣	المفرد والمركب
٥٤	أقسام المركب
٥٦	أقسام المفرد
٦١	الباب الثاني مباحث الكلي
٦٣	الكلي والجزئي
٦٥	المتواطئ والمشكك



٦٩	المفهوم والمصداق
٦٩	العنوان والمعنى او دلالة المفهوم على مصداقه
٧٣	النسب الأربع
٧٥	النسب بين نقديي الكلين
٨٣	الكليلات الخمس
٨٣	النوع
٨٤	الجنس
٨٥	الفصل
٨٦	تقسيمات
٨٩	الذاتي والعرضي
٩١	تنبيهات وتوضيحات
٩١	الصنف
٩٢	الحمل وانواعه
٩٦	العروض معناه الحمل
٩٧	تقسيمات العرضي
٩٩	الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي
١٠٣	الباب الثالث المعرف وتلحق به القسمة
١٠٥	في مطلب (ما) و(اي) و(هل) و(لم)
١٠٨	تلخيص وتعليق
١٠٨	فروع المطالب
١٠٩	التعريف
١١٠	اقسام التعريف



١١٤	التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية
١١٥	التعريف بالتشبيه
١١٦	شروط التعريف
١١٩	القسمة
١٢١	أصول القسمة
١٢٤	أنواع القسمة
١٢٦	أساليب القسمة
١٣٠	التعريف بالقسمة
١٣٠	كسب التعريف بالقسمة أو كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري
١٣٢	طريقة التحليل العقلي
١٣٥	طريقة القسمة المنطقية الثنائية
١٤١	الجزء الثاني التصدیقات
١٤٣	الباب الرابع القضايا واحکامها
١٤٥	الفصل الاول القضايا
١٤٦	أقسام القضية
١٤٨	أجزاء القضية
١٤٩	أقسام القضية باعتبار الموضوع
١٥٢	السور وألفاظه
١٥٤	تقسيم الشرطية الى شخصية ومهملة ومحضورة
١٥٧	تقسيمات الحملية
١٥٧	١- الذهنية، الخارجية، الحقيقة
١٥٩	٢- المعدلة والمحضنة



١٦١	٣- الموجهات
١٦٥	أنواع الموجهات
١٧٢	تقسيمات الشرطية الأخرى
١٧٣	أقسام المنفصلة
١٨١	الفَصْلُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا أَوِ النِّسْبَ بَيْنَهَا
١٨٢	التناقض
١٨٩	العكوس
١٨٩	العكس المستوي
١٩٤	عكس التقيض
١٩٥	قاعدة عكس التقيض من جهة الكم
٢٠٥	النقض
٢٠٥	قاعدة نقض المحمول
٢٠٨	تنبيهان
٢١٠	قاعدة النقض التام ونقض الموضوع
٢١٣	لوح نسب المحصورات
٢١٤	البدية المنطقية أو الاستدلال المباشر البديري
٢١٧	الباب الخامس الحجّة وهيئة تأليفها وأمّا بحث الاستدلال
٢٢١	١- القياس
٢٢٤	أقسام القياس بحسب مادته وهيئته
٢٢٧	الاقتراني الحملي
٢٣١	الاشكال الاربعة
٢٣٢	الشكل الاول



٢٣٥	الشكل الثاني
٢٤١	الشكل الثالث
٢٤٧	تنبيهات
٢٥١	الشكل الرابع
٢٥٧	الاقتراني الشرطي
٢٥٩	١- المؤلف من المتصلات
٢٦٠	٢ المؤلف من المنفصلات
٢٦٨	٣- المؤلف من المتصلة والمنفصلة
٢٧٠	٤- المؤلف من الحملية والمتصلة
٢٧٣	٥- المؤلف من الحملية والمنفصلة
٢٧٤	خاتمة
٢٧٥	القياس الاستثنائي
٢٧٩	خاتمة في لواحق القياس
٢٨٣	القياسات المركبة
٢٨٥	قياس الخلف
٢٨٨	قياس المساواة
٢٩١	٢- الاسقراء
٢٩٥	٣- التمثيل
٣٠١	الجزء الثالث الصناعات الخمس
٣٠٣	الباب السادس الصناعات الخمس
٣٠٦	المقدمة في مبادئ الاقيسة
٣٠٧	١- يقينيات



٣١٨	- المظنونات
٣١٩	- المشهورات
٣٢٧	- الوهميات
٣٣٠	- المسلمات
٣٣١	- المقبولات
٣٣٢	- المشبهات
٣٣٣	- المخيلات
٣٣٤	اقسام الاقيسة بحسب المادة
٣٣٩	الفصل الأول صناعة البرهان
٣٤١	حقيقة البرهان
٣٤٢	البرهان قياس
٣٤٣	البرهان ملي واني
٣٤٤	اقسام البرهان الاني
٣٤٥	الطريق الاساسي الفكري لتحصيل البرهان
٣٤٨	البرهان العلمي مطلق وغير مطلق
٣٤٩	معنى العلة في البرهان العلمي
٣٥١	تعقيب وتوسيع في اخذ العمل حدودا وسطى
٣٥٣	شروط مقدمات البرهان
٣٥٥	معنى الذاتي في كتاب البرهان
٣٥٧	معنى الاولى
٣٥٩	الفصل الثاني صناعة الجدل
٣٦٠	صناعة الجدل أو آداب المنااظرة



٣٦٠	المبحث الاول - القواعد والاصول
٣٦٠	مصطلحات هذه الصناعة
٣٦١	وجه الحاجة الى الجدل
٣٦٣	المقارنة بين الجدل والبرهان
٣٦٤	تعريف الجدل
٣٦٥	فوائد الجدل
٣٦٦	السؤال والجواب
٣٦٨	مبادئ الجدل
٣٧٠	مقدمات الجدل
٣٧١	مسائل الجدل
٣٧٢	مطالب الجدل
٣٧٣	أدوات هذه الصناعة
٣٧٩	المبحث الثاني الموضع
٣٧٩	معنى الموضع
٣٨١	فائدة الموضع وسر التسمية
٣٨٢	اصناف الموضع
٣٨٦	مواضع الإثبات والإبطال
٣٨٧	مواضع الأولى والآخر
٣٨٩	المبحث الثالث الوصايا
٣٨٩	تعليبات للسائل
٣٩٣	تعليبات للمجيب
٣٩٥	تعليبات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب الماناظرة



الفصل الثالث صناعة الخطابة	
٣٩٩	المبحث الاول- الاصول والقواعد
٤٠١	وجه الحاجة الى الخطابة
٤٠٢	وظائف الخطابة وفوائدها
٤٠٣	تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة
٤٠٤	اجزاء الخطابة
٤٠٦	العمود
٤٠٦	الاستدراجات بحسب القائل
٤٠٨	الاستدراجات بحسب القول
٤٠٩	الاستدراجات بحسب المخاطب
٤١٠	شهادة القول
٤١٠	شهادة الحال
٤١٢	الفرق بين الخطابة والجدل
٤١٣	اركان الخطابة
٤١٣	اصناف المخاطبات
٤١٦	صور تأليف الخطابة ومصطلحاته
٤١٧	الضمير
٤١٩	التمثيل
٤٢١	المبحث الثاني- الانواع
٤٢١	تمهيد
٤٢٢	الانواع المتعلقة بالمنافرات
٤٢٤	الانواع المتعلقة بالمشاجرات



٤٢٦	الانواع المتعلقة بالمشاورات
٤٣١	المبحث الثالث- التوابع
٤٣١	تمهيد
٤٣١	حال الالفاظ
٤٣٤	نظم وترتيب الاقوال الخطابية
٤٣٦	الأخذ بالوجوه
٤٣٩	الفَصْلُ الرَّابِعُ صناعة الشعر
٤٥٧	الفَصْلُ الْخَامِسُ صناعة المغالطة
٤٥٩	المبحث الاول- المقدمات
٤٥٩	معنى المغالطة وبماذا تتحقق
٤٦١	اغراض المغالطة
٤٦٢	فائدة هذه الصناعة
٤٦٣	موضوع هذه الصناعة وموادها
٤٦٣	اجزاء هذه الصناعة
٤٦٤	المبحث الثاني- اجزاء الصناعة الذاتية
٤٦٥	المغالطات اللغوية
٤٧٢	المغالطات المعنوية
٤٨٢	المبحث الثالث- اجزاء الصناعة العرضية